مكتبة الإدارة الجديدة

مصـــــــر المحروســـــــة

رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البنـــــــــــــــــاء

أ.د. علي السلمي

2007

بسم الله الرحمن الرحيم

" لو لم أكن مصرياً .. لوددت أن أكون مصرياً"

الزعيم الوطني مصطفى كامل

محتويات

الجزء الأول:

إشكاليات التقدم والتغيير الديمقراطي في مصر المحروسة 6

الجزء الثاني:

برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء 20

1. برنامج التغيير الديمقراطي وتطوير البنية السياسية 29
2. برنامج إعادة صياغة دور الدولة 37
3. برنامج التطوير الاقتصادي الشامل 43
4. برنامج حماية وترشيد مصادر الطاقة ورؤية للبرنامج النووي المصري 73
5. برنامج القضاء على الفقر وتأمين الحق في الغذاء ومعالجة البطالة 77
6. برنامج التطوير الإداري الشامل 84
7. برنامج تطوير الإدارة المحلية.... نحو نظام للحكم المحلي 93
8. برنامج التطوير التعليمي الشامل 98
9. برنامج تطوير منظومة الخدمات الصحية والتأمين الصحي الاجتماعي 118
10. برنامج تطوير المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية 126
11. برنامج التطوير الاجتماعي الشامل 131
12. برنامج التنسيق الحضاري للبيئة المصرية 136
13. مصر 2020 141
14. المصريون هم ثروة المحروسة الحقيقية 147

الجزء الثالث:

رسائل في حب المحروسة 150

1. رسالة إلى المحروسة 151
2. رسالة إلى شعب المحروسة 154
3. رسالة إلى حكومة المحروسة 157
4. رسالة إلى الحزب حاكم المحروسة 161
5. رسالة إلى علماء المحروسة 165
6. رسالة إلى رجال أعمال المحروسة 169
7. رسالة إلى بائع أصول المحروسة 173
8. رسالة إلى فقراء المحروسة 178
9. رسالة إلى صانعي دستور المحروسة 183
10. رسالة ثانية إلى رئيس وزراء المحروسة 188
11. رسالة إلى 198

كلمة أخيرة 203

ويبقى الشعر 205

قصة هذا الكتاب

بـــدأت قصـة هـذا الكتـاب بسلسـلة مقـالات حملـت عنـوان " رسـالة إلـى ....المحروسـة" ونشرتها بصحيفة " الأسبوع" كان أولها " رسالة إلى شعب المحروسة" ثم أتبعتها برسالات إلـى حكومـة المحروسـة ورجـال أعمالهـا وعلماءهـا والحـزب الحـاكم فيهـا. ولمـا عقـد الحـزب الوطني الديمقراطي مؤتمره الأخير في سبتمبر 2006 وأطلق شعار " الانطلاقة الثانية....العبور إلـى المسـتقبل" نشـرت مقـالين فـي صـحيفة " الأسـبوع" أيضـاً تعليقـا علـى تلـك الانطلاقـة المزعومة أولهما كان بعنوان " بل نريدها انطلاقة ديمقراطية" وثانيهما كـان بعنـوان" وكذلك نريدها انطلاقة صناعية". وكنت في جميع تلك المقالات أتحدث باسم مصر المحروسة التي حرمت من الديمقراطية والحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، ويعاني شعبها من الفقر وسوء التغذية فضلاً عن البطالة التي تشمل أكثر من 15% من أبناءه.

وكان اختياري لتوجيه الخطاب إلى " **المحروسة**" نابعاً من حب شديد لهذا البلد الذي يستحق أكثر كثيراً مما هو متاح له في مجالات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن التقدم العلمي والتقني. كنت - ولا أزال - مقتنعاً بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يحمي المحروسة على الرغم من كل ما يصيبها من أذى وضرر على أيادي نفر من أبناءها تحكموا في السلطة وانفردوا بالحكم وسخَروا كافة مقدرات البلاد وإمكانياتها لخدمة أغراضهم وتمكين حلفاءهم من رجال الأعمال وغيرهم من شرائح المجتمع الذين فضلوا مصالحهم الخاصة على مصلحة الوطن، وارتضوا أن يرتبطوا بالحزب الحاكم والقيادة السياسية كي يحققوا منافع لهم على حساب الوطن وقضاياه.

وكنت في تلك المقالات أهيب بشعب المحروسة - الأغلبية الصامتة من المصريين - أن ينتبهوا لحقيقة ما يعانونه ويكتشفوا المصدر الأساس لمشكلاتهم - والتي هي مشكلات الوطن - ، وكنت استثير في الطوائف من أبناء المحروسة الذين تخاطبهم تلك المقالات أن يضعوا مصالح المحروسة فوق مصالحهم الذاتية، وأن يقدموا لها بعض مما قدمته وأتاحته لهم من فرص ومميزات تبلورت في ثروات طائلة ونفوذ اقتصادي وسياسي ومراكز اجتماعية مرموقة.

ثم جاءت فرصة لاستكمال تلك المعاني وبلورتها في شكل منهاج متكامل حين شاركت في تأسيس حزب " الجبهة الديمقراطية" مع مجموعة من أبناء المحروسة المخلصين لها والعاشقين لترابها في مقدمتهم الأستاذ الدكتور يحيى الجمل الفقيه الدستوري الكبير والدكتور أسامه الغزالي حرب المفكر والكاتب السياسي المعروف مع نخبة من شباب المحروسة وأبنائها المخلصين من كل الفئات الساعين إلى نهضتها وتقدمها.

وكانت مناسبة إعداد مشروع لبرنامج الحزب المفترض تقديمه إلى لجنة شئون الأحزاب فرصة مهمة استفدت منها في إعداد الجانب الأكبر من مادة هذا الكتاب التي تم استخدام بعض موضوعاتها ضمن برنامج الحزب. وحيث تم إعداد برنامج الحزب بمساهمة ثلة من أعضاء الحزب ، فقد رأيت أن أعيد صياغة المواد المتوفرة لديّ وتنسيقها في شكل رؤية ومنهاج متكامل لإعادة بناء المحروسة وتحقيق تقدمها الديمقراطي، على أن ينشر في شكل كتاب أكون أنا فقط المسئول عما به. ولا شك أن القارئ سيجد تشابهاً بين بعض أجزاء الكتاب ومقاطع في برنامج حزب الجبهة الديمقراطية، كما سيجد تقارباً في الفكر بينهما. ولكن في جميع الأحوال، فإن مادة هذا الكتاب هي مسئوليتي الشخصية ولا تمثل الرأي الرسمي للحزب.

فإن كنت قد أصبت فذلك بتوفيق الله وفضله، وإن كان الصواب قد جافاني فهو تقصير مني أسأل الله أن يغفره لي واستميح القارئ عذراً أن وقعت فيه.

وعلى الله قصد السبيل.

أ.د. علي السلمي

أول إبريل 2007

الجزء الأول
إشكاليات التقدم والتغيير الديمقراطي
في مصر المحروســـــــــــــــــــــــة

مقدمة

يسود العالم المعاصر تيارات فكرية مختلفة وحركات سياسية وتحولات اقتصادية وغزوات عسكرية مست عدد من البلاد منها العراق وأفغانستان، وتهدد إيران وسوريا، كما أن الصومال تمزقها الحرب الأهلية منذ سنوات ثم تتعرض لغزو من القوات الأثيوبية التي استنجدت بها الحكومة المؤقتة هناك للتخلص من قوات المحاكم الشعبية الإسلامية. كذلك تعرض لبنان لحرب إسرائيلية شرسة في يوليو من العام الماضي 2006 واجهها مقاومو حزب الله بشجاعة نادرة وأوقعوا بالجيش الإسرائيلي المعتدي هزيمة منكرة - برغم كل ما أصاب بيروت والضاحية الجنوبية منها على سبيل التحديد والجنوب اللبناني من تدمير رهيب - مما اضطر الإسرائيليون للانسحاب معترفين بالهزيمة .

ومصر أيضاً تتعرض لضغوط وممارسات تأخذ في بعض الأحيان شكل النصيحة المغلفة بالتهديد غير المباشر، وتبدو في حالات أخرى أقرب إلى التهديد الصريح بالحديث عن قطع المعونات وتوقيع العقوبات، وذلك من أجل الانصياع لسياسات أمريكا في المنطقة وقبول مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية ويصب في مصلحة إسرائيل.

وفي جميع الأحوال فإن الدول العربية والإسلامية والنامية بشكل عام ومصر المحروسة بشكل خاص تواجه اختباراً مصيرياً ينشأ من ضرورة تعاملها مع متغيرات وقوى العصر الجديد الداعية إلى الديمقراطية ونظم الحكم الرشيد القائمة على التعددية الحزبية والانتخابات الشفافة من ناحية، ومقاومة حكامها لفكرة التطوير الديمقراطي الحقيقي ورغبتهم في الاستمرار على نفس الوتيرة غير الديمقراطية متعللين في ذلك بضرورة المحافظة على قيم وخصوصيات الحضارة الذاتية من ناحية أخرى.

وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دعوة الولايات المتحدة الأمريكية للحرب ضد ما أطلقت عليه " الإرهاب " وتمكنت بفضل تلك الدعوة من السيطرة على أفغانستان والعراق ساعية ليس فقط إلى القضاء على مصادر الإرهاب التي تدعيها، بل انطلقت في محاولة شاملة لتغيير هوية هذين البلدين وإعادة رسم خريطتهما السياسية والاجتماعية والثقافية - واحتمال الخريطة الجغرافية أيضاً - بما يتفق وأهدافها وغاياتها وبما يترجم مصالحها الذاتية ضاربة بعرض الحائط كافة الاحتجاجات والانتقادات الموجهة إليها ليس فقط من أصحاب هاتين الدولتين، بل وأيضا من حلفائها في أوروبا واليابان والمجتمع الدولي كله ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة. وقد تبلور هذا الموقف الأمريكي الساعي إلى طمس هوية العراق من الإصرار على تنفيذ حكم الإعدام في صدام حسين صبيحة أول أيام عيد الأضحى المبارك لعام 1427 هجرية غير ملتفتة إلى ما أصاب مشاعر المسلمين - حتى من أعداء صدام - من صدمة وإهانة بتنفيذ الإعدام في ذلك التوقيت.

كما تعددت في الفترة التالية لأحداث 11 سبتمبر 2001 مبادرات أمريكية وأخرى أوروبية تدعو مصر - ودول العالم العربي - لتطوير نفسها وإصلاح هياكلها السياسية والاجتماعية ونظمها وقيمها الثقافية، حتى طالت بعض تلك المبادرات نظم التعليم والخطاب الإعلامي والخطاب الديني لتلك الدول. وتزداد الضغوط يوماً بعد يوم وتطرح أمريكا مؤخراً رؤيتها للشرق الأوسط الكبير أو الجديد الذي تريد صياغته وفق توجهاتها وبما يحقق أهدافها السياسية والاقتصادية وغرضها في الهيمنة على العالم والتفرد بالتحكم في موارده ومقدراته، وإن غلّفت كل هذا بحديث عن الديمقراطية وأهمية تعليمها لدول وشعوب المنطقة .

وفي المقابل نرى نظام الحكم في مصر المحروسة يساير الموجة المطالبة بالتغيير ويقدم جرعات متباعدة من عمليات إصلاح جزئية لا تصل إلى عمق الهيكل السياسي والاجتماعي في شكل تغيير حقيقي، كما لا تكفي حتى لتسكين الطلب المتزايد من أجل الإصلاح والتطوير. وقد بلور نظام الحكم المصري توجهاته الإصلاحية مؤخراً في طلب تعديل 34 مادة من مواد دستور 1971 في محاولة للإيهام بأنه يسير في اتجاه التطوير الديمقراطي، بينما الحقيقة خلاف ذلك. فالتعديل المقترح للمادة 76 لا يزال يضع خيوط لعبة الانتخابات الرئاسية في يد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم مستبعداً المستقلين وفاتحاً الباب لأحزاب هشة غير ذات شعبية ولا تأثير لتقدم مرشحين عنها في انتخابات رئيس الجمهورية تكراراً لسيناريو انتخابات 2005. وفي نفس الوقت تتجنب التعديلات المقدمة من رئيس الجمهورية المساس بالمادة 77 وبذلك يظل رئيس الجمهورية متمتعاً بفترات حكم لا نهائية، بل ويعلن الرئيس في خطابه في الجلسة الافتتاحية لمجلسي الشعب والشورى في نوفمبر 2006 أنه مستمر " طالما في الصدر قلب ينبض ونفس يتردد"! كما أوضح سيادته في تصريحاته لوكالة أنباء الشرق الأوسط في 8 يناير 2007 أن مسألة مدة رئيس الجمهورية يحددها الشعب من خلال التصويت في الانتخابات الرئاسية مغلقاً بذلك الباب أمام أي حديث عن تعديل المادة 77 من الدستور.

ونتيجة تلك الجمود السياسي والتباعد عن الديمقراطية، تفاقمت مشكلات مصر المحروسة وتعددت مظاهرها في كافة مناحي الحياة التي يعيشها المصريون في شكل معاناة لا تنقطع. فالأسعار في تصاعد وانفلات من دون أن تستطيع الحكومة السيطرة عليها مكتفية كما يصرح وزراؤها المختصون ب" بمراقبة الأسعار"، والبطالة تطحن الملايين من شباب المحروسة، والفقر يغلف بسواده ومرارته حياة ما لا يقل عن نصف سكان المحروسة، والصناع من أبناء مصر المحروسة العاملين في شركات قطاع الأعمال تتوالى حالات الاعتصام والتوقف عن العمل بينهم، مطالبين بحقوقهم ومعترضين على التفريط في تلك القلاع الصناعية التي أقاموها بجهدهم وأفنوا فيها حياتهم. كما يسود الفساد وينتشر في كافة أرجاء المحروسة وعلى كل المستويات مع طغيان واضح لكبار المفسدين.

رصد هموم وأحزان المحروسة

إن مصر " المحروسة" تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها - بل وتهدد كيانها وبقاءها- وتصنع همومها وأحزانها، وفي مقدمتها ما يلي:

1. افتقاد المواطنين للحرية وتهميش دورهم في تقرير مصير الوطن برغم أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية وأصحاب القرار الأصيل في كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم.
2. احتكار السلطة وامتناع فرص وآليات تداولها على أسس ديمقراطية تكفل للمواطنين حرية اختيار الحاكم، في نفس الوقت الذي ينفرد فيه رئيس الجمهورية بالقرار ويهيمن على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
3. تباطؤ التطوير الدستوري والسياسي وتضاؤل الأمل في تحقيق الانفتاح الديمقراطي، وتردد نظام الحكم في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.
4. استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من خمسة وعشرين عاما، فضلاً عن حزمة القوانين سيئة السمعة المقيدة للحريات والمؤكدة لقهر المواطنين وتغييب إرادتهم، والإعداد لاستبدال بقانون الطوارئ ما يسمى قانون الإرهاب وهو ما يحتاج إعداده إلى عامين حسب تقدير رئيس الجمهورية.

5. تعطيل حق الجماهير في اختيار ممثليها الشرعيين في المجالس المحلية وذلك بتأجيل انتخاباتها عن موعدها الذي كان مقرراً في شهر أكتوبر 2006لمدة عامين، مما يتيح الفرصة للمجالس المحلية القائمة لمواصلة تواجدها تحسباً لتغير التركيبة السياسية فيها على خلاف ما يريد الحزب الحاكم حال إجراء الانتخابات في موعدها.
6. التحكم في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
7. استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس الوقت الذي يجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والنكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.
8. اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية للوطن وغياب إستراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطني.
9. تراجع وانحسار دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد وآليات اقتصاد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.
10. انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والتقني والعلمي. ويكرس هذه الحالة ما نشاهده من هوان وضآلة التأثير المصري في الموقف العربي والعالمي، فضلاً عن حالة العجز العام حتى في الدفاع عن أبناء الوطن الذين تغتالهم إسرائيل في سيناء من دون أن يكون للدولة المصرية موقف يدافع عن الكرامة الوطنية ويثأر لدماء الشهداء. إن الدور المصري يبدو في أضعف حالاته حين التعرض للقضايا العربية المصيرية، وينحصر في تبرير العدوان على الأوطان العربية في العراق وفلسطين والسودان، وتأييد الحملة الأمريكية على المشروع النووي الإيراني، وتبرير العدوان الإسرائيلي على لبنان وإلقاء اللوم على المقاومة الإسلامية بأنها دخلت في مغامرة غير محسوبة، والركون إلى القوى الخارجية كمصادر للعون والمساعدة.
11. افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتوجه في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.
12. الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.
13. التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده وثوابته، وانتشار حالات غير مسبوقة من التحلل والضياع بين الشباب وتعاظم حالة اللا انتماء للوطن وعزوف الكثيرين من أبناء الوطن عن متابعة شئونه أو الاهتمام بقضاياه.

14. إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد عشرات المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها. ولعل أحدث النماذج في هذا الصدد إزالة الجراج متعدد الطوابق الذي أقامته هيئة السكك الحديدية في مواجهة مبنى محطة باب الحديد بحجة المحافظة على النمط المعماري لميدان رمسيس وإهدار مبلغ يفوق الخمسين مليوناً من الجنيهات من أموال شعب المحروسة.
15. تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 219 مليار جنيه حسب التقديرات في أواخر عام ، 2006 وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.
16. التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها، وانتشار وتعاظم مشكلات الفساد على كافة المستويات في جميع مرافق العمل الوطني.
17. التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.

المعطيات الموجبة للإسراع بالتغيير الديمقراطي في المحروسة

إن قدراً مهماً من إشكاليات مصر المحروسة لا يمكن نسبته إلى قوى ومتغيرات خارجية فقط، بل إن الأوضاع الداخلية وأنماط السلوك العام وتوزيع القوى والمصالح داخل الوطن هي في ذاتها مصادر للخطر والتأثير السالب على مسيرة البلاد وفرصها في التقدم والمشاركة الفاعلة في حركة المجتمع العالمي المعاصر.

وإذا ركزنا البحث في قضايا التقدم الديمقراطي في مصر المحروسة نجد أن الموقف يبدو معقداً نتيجة تفرق الكلمة وتشرذم فئات وقوى المجتمع المنادية بالإصلاح والتطوير وافتقاد " المشروع الوطني " الذي يجمع أطراف الأمة على كلمة سواء. إن الخلاف هو النغمة السائدة في البلاد بين طبقة أصحاب السلطة من الحكام ومن يتفقون معهم في أسلوب الحكم السائد وتوجهاته من جانب، وبين جماعات أخرى في المجتمع تتفاوت في عدد من يشايعونها ومدى تأثيرها السياسي والاجتماعي التي ترى ضرورة التغيير والخروج من دائرة نفوذ الحكام الحاليين والانتقال إلى نظم يرونها أفضل في الحكم وإدارة المجتمع.

إن التعامل الموضوعي مع قضايا التقدم في مصر المحروسة ينبغي أن ينطلق في ضوء رؤية واضحة للمعطيات الأساسية التي تشكل الواقع المصري وتبين علاقاته بالعالم المعاصر، كما تحدد الفرص التي يمكن استثمارها لتحقيق التقدم والمهددات والمخاطر التي تهدد حاضر مصر المحروسة ومستقبلها. ونرصد فيما يلي تلك المعطيات الأساسية في تصورنا:

1. سرعة التغير الاجتماعي والتقني والاقتصادي في دول العالم المتقدم وتطور مستويات متعالية من الرفاهية الاقتصادية والحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والاستقرار المجتمعي لشرائح متزايدة من الناس في تلك البلاد تصل المعلومات عن أنماط سلوكهم وطرائقهم في الحياة إلى مواطنينا في مصر المحروسة ويروّنها نماذج يتطلعون إلى محاكاتها.
2. تزايد المد الديمقراطي في كثير من دول العالم الثالث، وتصاعد الفرص المتاحة لمواطني تلك الدول للمشاركة في الحياة السياسية القائمة على التعددية الحزبية وصناديق الانتخابات الزجاجية، مما يمثل حلماً يتوق إليه أبناء المحروسة.

3. تزايد المهددات الناشئة عن حركة العولمة واشتداد قوة الشركات متعدية الجنسيات Transnational Corporations وخطورة تأثيرها في القرار السياسي للدول الأكثر تقدماً ووضوح أهدافها في السيطرة على مصادر الثروة في بلادنا والتماس أشكال متباينة للتدخل في شئوننا ولتوجيه أوضاعنا الداخلية بما يتوافق ومخططاتها.
4. استمرار الخطر الإسرائيلي ليس فقط على فلسطين ولبنان وسوريا - والعراق وإيران بل ودول الخليج العربي -، ولكن أيضاً على مصر المحروسة متعاوناً في ذلك مع الإدارات الأمريكية المختلفة، ومؤثراً بشكل مباشر وغير مباشر في القرار الأوروبي وعاملاً على تحجيم التوجهات الأوروبية المتعاطفة مع الموقف العربي وتحييدها بما يقلل من تأثيرها الفعلي في تغيير واقع الصراع العربي الإسرائيلي في اتجاه الحق العربي. وقد تعددت في السنوات الأخيرة الاعتداءات الإسرائيلية على جنود مصر في سيناء دون أن يستطيع النظام المصري الرد بالقدر الذي يتناسب مع الحجم المفترض لمصر من جانب وفداحة الجريمة الإسرائيلية من جانب آخر.

قضايا ملحة للتطوير الديمقراطي في المحروسة

من أجل بناء منهاج أو برنامج إستراتيجي لإعادة البناء والتغيير الديمقراطي لا بد من رصد أهم القضايا الملحة التي تشغل المجتمع المصري وتشكل قاعدة الهموم المشتركة بين أبناء المحروسة، والتي نركزها فيما يلي:

1. التطوير السياسي والانفتاح الديمقراطي وإتاحة فرص المشاركة في العمل السياسي لجميع المصريين وعدم قصرها على مؤيدي الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.
2. إلغاء القوانين والممارسات المقيدة للحريات والمتمثلة في تشريعات عرفت باسم " القوانين سيئة السمعة"، وأعمال الاعتقالات للمعارضين من دون أحكام قضائية، بل واستمرار اعتقال من تصدر لهم أحكام بالبراءة والذين أنهوا فترات العقوبة المحكوم عليهم بها.
3. تحرير وإطلاق حركة منظمات المجتمع المدني ورفع القيود والتدخلات الحكومية والإجراءات الأمنية التي تشل قدرة تلك المنظمات على المساهمة الفاعلة في التخفيف من مشكلات الوطن والمشاركة الجادة في تقرير مصيره.
4. إطلاق فرص التعبير عن الرأي وإلغاء السيطرة الحكومية على منافذ ووسائل الإعلام و محاكمة أصحاب الرأي وتعريضهم لأحكام بالسجن، فضلاً عما يتعرضون له من تهديدات واعتداءات.
5. تحديد الهوية الاقتصادية الأساسية للوطن والاختيار الإستراتيجي لأنماط وآليات إدارة الاقتصاد الوطني وفق إستراتيجية شاملة. لقد فقد الاقتصاد الوطني هويته وانسلخ من إطاره الاشتراكي الذي نص عليه دستور 1971 واتجهت الدولة إلى تأكيد التوجه نحو اقتصاد السوق وتمكين القطاع الخاص من السيطرة على مقدرات الاقتصاد، وسارعت في عمليات بيع شركات القطاع العام بدعوى الخصخصة من دون تمييز بين ما هو إستراتيجي لا بد من استمراره في إطار الملكية العامة وبين ما هو غير ذلك مما يجوز نقل ملكيته إلى القطاع الخاص.
6. مراجعة دور الدولة في مختلف المجالات وتطويره بما يسمح لمنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص والتجمعات الأهلية من المشاركة الفاعلة في دفع وتعجيل التنمية المجتمعية وتحمل مسئولياتها والمشاركة المتعادلة في عوائدها، وفي نفس الوقت تأكيد مسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان الحد اللازم من الخدمات والضمانات الاجتماعية والاقتصادية لمحدودي الدخل وغيرهم من شرائح المجتمع المهمشة.

7. تحقيق الشفافية وإتاحة المعلومات الصادقة حول التصرفات السياسية والاقتصادية ذات العلاقة بمصالح الجماهير، وتأمين المعايير والآليات المناهضة للفساد في مختلف مجالات العمل المجتمعي.

إشكالية التقدم والتغيير الديمقراطي في مصر المحروسة

تثير آمال التقدم في مصر المحروسة مجموعة من الأسئلة المحورية ينبغي الإجابة عنها للمساعدة في الخروج من هذا التيه الذي تعيشه ويعاني منه شعبها بدرجات متفاوتة:

1. كيف تتبدل أحوالنا مما نحن فيه إلى الأحسن والأفضل، وما السبيل إلى الخروج من مأزق التخلف الاقتصادي والتفكك الاجتماعي والتبعية السياسية ؟
2. كيف نحقق قول الحق تبارك وتعالى" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفســـــهم"؟
3. كيف يكون التغيير الديمقراطي تحولاً ناضجاً سلمياً حضارياً يتفق مع القيم الإسلامية الرفيعة التي يحض القرآن الكريم عليها كما جاء في قول الحق تبارك وتعالى " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين" [النحل 125].
4. من يتحمل مسئولية قيادة التغيير الديمقراطي، وما هي معايير وأساليب اختيار القادة، وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم؟
5. كيف تشارك الأغلبية من أبناء المحروسة في إحداث التغيير الديمقراطي بحيث يتحولون من أغلبية صامتة غير مؤثرة إلى قوة إيجابية تدفع حركة التغيير وتدافع عن منجزاتها ؟
6. كيف يتم التخطيط والإعداد لحركة التغيير الديمقراطي المجتمعي الشاملة بحيث تتحقق أهدافها مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة وتقدير فرص النجاح ومصادر الخطر واحتمالات الفشل؟
7. كيف يتم اختيار مجالات التغيير الديمقراطي وأولوياته بحيث تأتي النتائج مؤثرة ومساعدة على تعظيم فرص النجاح في إتمام التغيير الديمقراطي بكفاءة وفعالية؟
8. كيف تعاد صياغة هياكل المجتمع وعناصره الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر قبولاً ومحاباة لفكر التغيير الديمقراطي ومعطياته، ومن ثم تكون فرص صيانة ما يتحقق من منجزات والمحافظة عليها ـ فضلاً عن تدعيمها ـ أكبر ما يمكن.
9. كيف يتم تحقيق التغيير الديمقراطي بالاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع مقومات التقدم وآلياته في المجتمعات الأخرى، والتحوط ضد ما لا يفيد في تلك المجتمعات؟
10. كيف تتحقق عدالة توزيع عوائد التغيير الديمقراطي، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر مما يتحقق عن التغيير من فوائد، ويصير الارتداد إلى مواقف ليست أحسن كثيراً مما تم التغيير الديمقراطي عنها.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب وضوحاً فكرياً يحصر العناصر والعوامل ذات التأثير في صنع التغيير الديمقراطي، ويرتب علاقاتها فيما بينها، ويؤسس منهجاً يسترشد به القائمون على إدارة حركة التغيير الديمقراطي، كما يتطلب الاتفاق المجتمعي على مجموعة مبادئ أساسية يلتزم بها القائمون بالتغيير الديمقراطي والمساندون له.

المصارحة الوطنية أساس لتطوير الواقع المصري وتحقيق التغيير الديمقراطي

إن التحديث الشامل والتغيير الديمقراطي هو المخرج من المأزق المصري الحالي والسبيل إلى مستقبل أفضل! ويتطلب تحقيق هذا الأمل ضرورة المصارحة والمكاشفة الوطنية في الأمور الجوهرية التالية:

1. الاعتراف بأننا جميعاً حكاماً ومحكومين مشاركون في إنتاج وتضخيم المشكلات التي يعاني منها مجتمعنا، وإن كان نظام الحكم اللا ديمقراطي الذي نعيش تحت وطأته منذ بدأ نظام يوليو 1952 هو صاحب الدور الأكبر في الوصول بمصر إلى ما تعانيه الآن من مشكلات وضعف وهوان على كافة الأصعدة.
2. الاقتناع بأننا جميعاً مسئولون عن حل تلك المشكلات ومنع تكرارها أو نشأة مشكلات أخرى غير قائمة الآن، ومن ثم لا بد من أن ينزع المصريون عن أنفسهم ثوب اللامبالاة والسلبية وينهضوا للعمل الجاد من أجل تغيير وجه الحياة في وطنهم بما يحقق آمالهم في وطن عزيز مستقر وناهض، ويؤمّنوا مستقبل الأجيال القادمة من أبناء المحروسة.
3. الإيمان بأن المشكلات التي تراكمت عبر سنوات طوال يمكن علاجها والتخلص منها في بضع سنوات قليلة وأن نتائج الحل يمكن أن تظهر في فترة وجيزة إذا تم الاستناد إلى العلم والتفكير العلمي، وإذا توفر مناخ من الحرية والديمقراطية يسمح بالمشاركة الفعالة و المسئولة من جانب كل المواطنين.
4. حشد الجهود ورص الصفوف لجميع أبناء الوطن في الداخل والخارج، والسعي الحثيث لإشراك أبناء المحروسة - ذوي العلم والخبرة والثروة المقيمين في الخارج - للمشاركة الجادة والفعالة في المشروع الوطني الأكبر لإعادة بناء مصر وتطويرها ديمقراطياً واقتصادياً وعلمياً وتقنياً وثقافياً واجتماعياً.

التغيير الديمقراطي الشامل وإعادة البناء سبيل البقاء

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه سيادة القانون حقاً وليس مجرد شعار، والتعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التغيير الديمقراطي من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي و ضرورة بقاء، ويصبح التغيير الديمقراطي الشامل حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية في أصولها العربية الإسلامية وجذورها المسيحية.

إن مصر مطالبة بقبول التحدي الحضاري لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية القائمة على العقيدة الإسلامية والتراث الحضاري لمصر بعنصريها المتكاملين من مسلمين ومسيحيين،وتقديم نموذج حضاري مصري يكافئ النموذج الغربي ولا يتصادم مع العلم والتغيير الديمقراطي الشامل والتقنية الحديثة.

إن التغيير الديمقراطي الشامل يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على مفهوم متكامل للديمقراطية في معناها الصحيح القائم على مبادئ سيادة القانون وتداول السلطة والمواطنة وحرية اختيار المواطنين لمن يحكمهم ومن يمثلهم في المجالس التشريعية والمحلية.

ركائز التغيير الديمقراطي الشامل

إن الركائز الحقيقية للتغيير الديمقراطي الشامل في مصر هي قيام **دولة المؤسسات الديمقراطية**، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي في رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات التي تحدد مصيره في الحاضر والمستقبل، وتحرير المواطن من الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، وضمان وتأكيد تكافوء الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية للمواطنين على اختلاف عقائدهم ، والجدية في معالجة شئون الوطن من منظور علمي، والإصرار المثابرة لحين تحقيق الأهداف، ثم المسائلة والمحاسبة عن النتائج.

الغاية الكبرى لبرنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء

يهدف البرنامج المقترح للتغيير الديمقراطي الشامل إلى إعادة صياغة كاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في المجتمع، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني.

إننا نأمل في إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، ويحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

مفهوم التغيير الديمقراطي

يثير تعبير " **التغيير الديمقراطي**" انطباعات مختلفة لدى السامعين بحسب اختلاف رؤاهم وخلفياتهم العلمية والفكرية ومواقعهم الاجتماعية والاقتصادية وتوجهاتهم المهنية والثقافية وغير ذلك من الاختلافات الفردية بين أبناء الوطن الواحد بل والجماعة البشرية الأصغر كالأسرة مثلاً. ومع الاختلاف في إعطاء معنى محدد لتعبير " التغيير الديمقراطي" يصبح الاتفاق على معنى يحقق غرض الجماعة الإنسانية في وقت معين ومكان محدد أمراً مطلوباً وضرورياً. ومن ثم نطرح تصورنا للتغيير الديمقراطي باعتباره عملية الانتقال من حال إلى حال أفضل منه باتفاق أصحاب المصلحة جميعهم أو أغلبهم. ويشمل مفهومنا عن التغيير الديمقراطي الأبعاد التالية:

1. تحرير الوطن والمواطن ومؤسسات المجتمع من القيود والمعوقات التي تحول دون ممارسة الحريات العامة وتهدد أمن وسلامة أفراد المجتمع وقيمه ومؤسساته.
2. إحداث نقلة نوعية في البناء المجتمعي وعناصر الحياة وأدواتها ومستويات الرفاهة العامة للجيل الحالي والأجيال القادمة بتأكيد الحقوق والحريات المتساوية وتكافؤ الفرص والالتزامات والواجبات المتناسبة معها لجميع أبناء الوطن من دون تفرقة ولا تمييز.
3. مواكبة المستويات المتعالية من الإبداع العلمي والتقني وما تحققه للمجتمعات المتقدمة من مستويات معيشية وأوضاع اجتماعية وثقافية متطورة.

4. قبول التحدي الحضاري لتأكيد المحافظة وبكل الإصرار على القيم المصرية القائمة على العقيدة الإسلامية السمحة والتراث الحضاري لمصر المحروسة بعنصريها المتكاملين من مسلمين وأقباط وبما يحقق المزاوجة الصحيحة بين الأصالة والمعاصرة.
5. تكريس دور المؤسسات الوطنية وتعميق الممارسة الديمقراطية الواعية ليشارك المواطنون من خلالها في إعادة صياغة المجتمع ورفع مستوى حياتهم وضمان مستقبل أفضل لأولادهم.

محاور التغيير الديمقراطي

إن المحور الأساس لبرنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء هو العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد، والتحديث والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي، والتطوير المجتمعي الشامل انطلاقاً من رؤية إستراتيجية تضع مصر في مكانها الجديرة به في مصاف الدول المتقدمة ذات الأصالة الحضارية والقيم الإنسانية والقدرات البشرية المتميزة والتوجهات العلمية والتقنية المعاصرة.

ويؤدي هذا العمل السياسي إلى عملية تغيير شاملة تمس كافة محاور الحركة المجتمعية في الوطن بدرجات متناسبة ومتناغمة تتكامل جهودها في منظومة متوازنة تسمح بتحقق آثار التغيير الديمقراطي الإيجابية وتتجنب مواطن الزلل والتناقض فيه والتي قد تقوض تلك الجهود. وبذلك تشمل عملية التغيير الديمقراطي المحاور التالية:

1. تغيير وتطوير الفكر والتوجهات، ويتحقق ذلك بإتاحة الفرص الكاملة لجميع الاتجاهات الفكرية أن تعبر عن نفسها بحرية من دون قيود سوى الالتزام بالأهداف الوطنية العليا وعدم التعدي على ثوابت المجتمع وقيمه ومعتقداته الأصيلة.
2. تغيير وتطوير البشر والقيادات، وذلك بالالتزام الكامل بمنطق تداول السلطة وعدم بقاء شخص أياً من كان في منصبه - سواء كان معيناً أو منتخباً - إلا لفترة محددة ومعلنة ومعروفة للكافة.
3. تغيير وتطوير الأهداف والغايات، وذلك بالتطلع إلى أهداف وغايات تتناسب مع عظمة مصر وتاريخها وإمكانياتها، كما تتواكب مع معطيات العصر وتوجهات المستقبل. إن الشعوب العظيمة لا ترضى بأقل من أهداف وغايات عظمى تسعى لتحقيقها بكل جد ومثابرة.
4. تغيير وتطوير الهياكل والتنظيمات، سواء كان ذلك في هيكل مؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية، أو كان متعلقاً بمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. إن عالم اليوم ومعطياته لا يقبل الجمود والقولبة في المنظمات وهياكلها وآلياتها، بل إن التغيير المستمر والتطوير والتحديث الدائبين هما سمة المجتمعات المعاصرة الناهضة. ويأتي في مقدمة ما يجب تطويره في هذا المجال ما يلي:
   4.1. تغيير الهياكل والنظم والآليات السياسية ونظم الانتخابات وتعميق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، وتهيئة البنية السياسية في المجتمع وفق أصول ومبادئ التعددية.
   4.2. تحديث وتطوير مؤسسات الإدارة العامة وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، وتعميق أساليب الاختيار الديمقراطي بانتخاب القيادات على كافة المستويات.
   4.3. تحديث الهياكل والمؤسسات والنظم والتقنيات في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل والتجارة ونظم التداول وغيرها من أنشطة الإنتاج السلعي والخدمات.

4.4. تحديث وتطوير الهياكل والنظم والآليات في المؤسسات العلمية والتعليمية والتقنية والثقافية.

5. تحديث وتطوير الهياكل والنظم التشريعية والقوانين واللوائح المنظمة لأمور الحياة والمجتمع.
6. تغيير وتطوير الوسائل والتقنيات، ويتحقق ذلك بالاحتكام إلى البحث العلمي والتطوير التقني أساساً لحركة المجتمع، والتوسع في استثمار البنية المعلوماتية والاتصالات والتغيير الديمقراطي إلى المجتمع الرقمي.
7. تغيير وتطوير المعايير وقواعد الاحتكام، التزاماً بأسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية والمساواة.
8. التحديث العمراني وتنمية المجتمعات الجديدة، والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من أرض المحروسة بزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة، واستثمار الصحراء والتوسع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلة.
9. تحديث أنماط ومستويات التوزيع السكاني في أنحاء المحروسة وفق اعتبارات عمرانية متكاملة، وتحقيق التوازن السكاني في المجتمع.
10. تحديث التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية.
11. تحديث نظم وعلاقات العمل، وتأكيد الحقوق المتوازنة لأصحاب العمل والعاملين والمجتمع بأسره.
12. تحديث أنظمة العلاج والخدمات الصحية والرعاية الطبية، وتطوير منظومة التأمين الاجتماعي ومد مظلته مع التأمين الصحي لتشمل كافة طوائف المواطنين وفق نظم تتوافق وقدراتهم الاقتصادية ومواقعهم لاجتماعية.
13. تحديث البيئة ومكافحة أشكال التلوث والإهدار في الموارد خاصة الأرض الزراعية، وتطوير نظم وآليات المحافظة على مصادر الثروة الطبيعية.
14. تحديث المرافق العامة وترشيد استخدامات الطاقة والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية.
15. تحديث الثقافة وأنماط الحياة الفنية والأدبية والارتقاء بالذوق العام في كافة المجالات.

إدارة التغيير الديمقراطي

إن إحداث التغيير الديمقراطي وفق المبادئ والمفاهيم السابقة يتطلب بذل الجهود في التخطيط والإعداد وتهيئة الظروف الملائمة، فضلاً عن التنفيذ الواعي لبرامج التحديث والتطوير، ومتابعة وتقييم الإنجازات. وبذلك يصبح الحديث عن " إدارة التغيير الديمقراطي" أمراً ضرورياً، إذ لا يتصور أن تتحقق أهداف التغيير الديمقراطي بالتمني أو بمجرد رفع الشعارات، كما لا يتصور تحقق التغيير الديمقراطي بجهود ومشاركات طوائف المجتمع المختلفة من دون التنسيق بينها وتوجيهها في اتجاهات معلومة ومتوافقة مع متطلبات التغيير الديمقراطي في كل المجالات.

ومن المتصور أن تشترك الدولة ممثلة في أجهزتها المتخصصة مع منظمات المجتمع المعنية وفي مقدمتها الأحزاب السياسية في تخطيط وبرمجة التغيير الديمقراطي وفق رؤية شاملة تكون محل الاتفاق المجتمعي، وتتحدد في ضوءها الأدوار والمسئوليات في عملية التغيير الديمقراطي. ومن المهم التأكيد على أن التغيير الديمقراطي يمثل عملية مستمرة تحاكي فكر ومنهج الإدارة الإستراتيجية، ومن ثم تتضمن العمليات التالية:

1. التحليل الاستراتيجي للظروف المحلية والإقليمية والعالمية واستقراء الفرص والمهددات القائمة والمحتملة.
2. التحليل الاستراتيجي للموارد والطاقات والإمكانيات الوطنية، وتقييم القدرات المتاحة للوطن، وتحديد مواطن القوة والضعف في البناء الوطني.

3. صياغة الرؤية الإستراتيجية لمستقبل الوطن.
4. تحديد الأهداف والإنجازات الإستراتيجية على المستوى الوطني والقطاعي والفردي.
5. رسم البرامج وصياغة السياسات المحققة لأهداف التغيير الديمقراطي.
6. تدبير الموارد والإمكانيات اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج التحديث والتطوير وصولاً لأهداف التغيير الديمقراطي.

مستويات إدارة التغيير الديمقراطي

إن التغيير الديمقراطي قضية شاملة وعامة تخص كل شعب المحروسة بجميع طوائفه وفئاته وكافة القوى السياسية الفاعلة في المجتمع. ولا يتصور أن ينفرد الحزب الحاكم أو فريق محدود من أنصاره بحسم قضايا مصيرية تهم الوطن كله، بل يجب أن تتفاعل وتتكامل جهود كافة أطراف المجتمع في إطار منظم من أجل إحداث التغيير الديمقراطي وفق مفاهيم وتقنيات الإدارة المعاصرة وفي مقدمتها:

1. الدولة [الحكومة المركزية والمحليـــــات].
2. الأحزاب السياسية وحركات التعبير السياسي.
3. منظمات الأعمال العامة والخاصـــــــــة.
4. الجمعيات والهيئات غير الحكوميـــــــــة.
5. النقابات والاتحادات العمالية والمهنيـــــــة.
6. منظمات المجتمع المدنـــــــــــــــي .
7. المواطنـــــــــــــــــــــون.

دور الدولة في إدارة التغيير الديمقراطي

يقع على الدولة ممثلة في سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية مسئولية كبرى في تهيئة الظروف الملائمة والداعمة لتحقيق التغيير الديمقراطي مع الالتزام بالديمقراطية المستندة إلى إرادة المواطنين واختيارهم الحر من بين البدائل التي تطرحها الدولة عليهم، وعلى سبيل التحديد على الدولة القيام بما يلي:

4. صياغة الرؤية المستقبلية لصورة الوطن المتفقة مع معايير التغيير الديمقراطي ومستوياته التي تحققت في دول العالم الأكثر تقدماً، والمعبرة عن قيم المجتمع وتقاليده وأصوله المحابية للتطور والتحديث.
5. بناء إستراتيجية متكاملة للتغيير الديمقراطي بمشاركة جادة من مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع تتحدد فيها مسئوليات كل طرف ومعايير تقويم مساهماته وإنجازاته في تحديث الوطن.
6. التطوير الإداري الشامل لهياكل المنظمات الحكومية والعامة المشاركة في برامج التحديث واستكمال قدراتها التقنية وتنمية كوادرها البشرية.
7. بناء وتفعيل نظام للتخطيط الاستراتيجي، وصياغة مجموعة الخطط الإستراتيجية والبرامج التنفيذية المتوافقة مع الرؤية المستقبلية للوطن والأهداف الإستراتيجية المحددة.
8. بناء وتفعيل نظام شامل للمتابعة وتقييم الأداء والإنجازات على المستويات الوطني والقطاعي والفردي.
9. بناء وتفعيل آليات لتنمية وحفز مشاركة المواطنين والتنظيمات الأهلية وغير الحكومية في تنفيذ مشروعات التحديث وتقييم الإنجازات واقتراح مجالات التطوير.
10. إعطاء المثل والقدوة في الالتزام بالقواعد والحرص على المال العام والتقيد بالشفافية الكاملة في كل القرارات والتوجهات.

11. تفعيل عمليات الترابط والتشابك بين منظمات الدولة ومؤسساتها، وإطلاق الحرية والاستقلالية الإدارية للمؤسسات العامة في مختلف قطاعات العمل الوطني ومحاسبتها على النتائج.
12. تحديد معايير وآليات لمتابعة مشروعات التحديث وتوفير آليات للتدخل بالمساندة أو التقويم في حال تعثر البعض منها أو استخدام شعار التحديث في غير أغراضه.
13. تشجيع وتقدير التجارب الناجحة والإنجازات الحقيقية على طريق التحديث.

دور منظمات المجتمع المدني في إدارة التغيير الديمقراطي

تمثل منظمات المجتمع المدني ركيزة أساسية في المجتمع الديمقراطي، وبقع عليها عبء تحريك القوى المجتمعية المختلفة وتوجيه الموارد المتاحة لها فيما يحقق تسريع عمليات التطوير والتغيير الديمقراطي في مختلف جوانب الحياة متعاونة في ذلك مع مؤسسات الدولة وأجهزتها ذات العلاقة. ويكون على منظمات المجتمع المدني من أحزاب سياسية، ونقابات عمالية ومهنية، وجمعيات أهلية واتحادات وروابط فئوية وغيرها من المنظمات غير الحكومية أن تساهم في تفعيل جهود التغيير الديمقراطي وإعادة البناء في المحروسة من خلال ما يلي:

1. إعادة ترتيب أوضاعها وتطوير هياكلها وتدعيم إمكانياتها للعمل في خدمة برامج التغيير الديمقراطي.
2. السعي إلى استيفاء الشروط والمعايير المقبولة دولياً للوصول إلى مراتب التميز في الأداء.
3. بناء إستراتيجية واضحة تعمل من خلالها لمساندة أهداف التغيير الشامل في نفس الوقت الذي تحقق فيها أهدافها الذاتية.
4. الالتزام بالتحديث والتطوير واستثمار التقنيات المتجددة في مباشرة أنشطتها.
5. السعي إلى التكامل والتكاتف مع غيرها من المنظمات من أجل حشد الجهود والموارد وتجنب التكرار والتضارب في الأنشطة وتحقيق إنجازات يصعب تحقيقها بالعمل المنفرد لمنظمات منعزلة.

دور المواطن في إدارة التغيير الديمقراطي

1. الالتزام بالواجبات المفروضة على المواطن والتمسك بحقوقه المشروعة .
2. الحرص على الحق العام والمحافظة على الممتلكات العامة وعناصر الثروة الوطنية.
3. المشاركة في تنفيذ مهام التحديث في موقع عمله وعلى مستوى الحياة الشخصية وفي النطاق الأسري والعلاقات المجتمعية المباشرة.
4. المشاركة في الاختيار وإبداء الرأي والإدلاء بصوته في كافة عمليات الانتخابات والاستفتاء الجماهيري .

المتطلبات الرئيسية لإدارة التغيير الديمقراطي

لا يتصور أن يتحقق التغيير الديمقراطي في المحروسة بمجرد التمني أو رفع الشعارات، ولا يكفي لتحقق هذا التغيير المستهدف إجراء تعديلات جزئية وغير مترابطة في بعض مؤسسات حكومية أو تغيير بعض مواد في تشريعات أو تعديل في مواد من الدستور. إنما يتطلب إحداث التغيير الديمقراطي توفر المقومات التالية:

1. بناء استراتيجي متكامل يعبر عن التوجهات الرئيسية للدولة ورؤيتها المستقبلية في شكل مشروع وطني شامل يعادل ما ذهبت إليه دول أخرى مثل ماليزيا حين أرست نهضتها الكبرى على أساس مشروع " ماليزيا 2020".

2. منظومة متكاملة من السياسات التي تحكم وتنظم عمل الدولة وترشد القائمين بمسئوليات الأداء إلى قواعد وأسس اتخاذ القرارات، وتعبر عن القيم والمعايير المقبولة من المجتمع والقائمة على العدالة والوضوح والشفافية.
3. هياكل تنظيمية في أجهزة الدولة ومؤسساتها تتميز بالمرونة وتتناسب مع متطلبات الأداء وقابلة للتعديل والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية.
4. نظم متطورة تؤكد الجودة الشاملة في جميع مجالات العمل الوطني وتحاسب على التهاون في الالتزام بشروطها ومعاييرها في أجهزة الدولة، وترعى وتحفز نشر وتطبيق مفاهيم ومعايير الجودة في مؤسسات القطاع الخاص والقطاع الأهلي، بحيث تكون ثقافة الجودة أحد عناصر الثقافة الوطنية.
5. نظم معلومات متكاملة تضم آليات لرصد المعلومات المطلوبة وتحديد مصادرها ووسائل تجميعها وقواعد معالجتها وتداولها وتحديثها وحفظها واسترجاعها، فضلاً عن قواعد وآليات توظيفها لدعم اتخاذ القرار، وبذلك تكون كافة مشروعات وخطط وبرامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء في جميع جوانب الحياة المصرية مؤسسة على معلومات صحيحة ومتجددة.
6. نظم متطورة لإعداد وتنمية وتطوير الموارد البشرية في الوطن واستثمار طاقاتهم ومعارفهم وتوظيفها بكفاءة في تنمية الإنتاج الوطني.
7. تنمية القيادات الفعالة على كافة المستويات وتطوير نظم عادلة لاختيارهم في مختلف المواقع على أسس ديمقراطية شفافة تعتمد في الأساس على اختيار المواطنين أصحاب المصلحة،وتتيح أساليب واضحة ومعايير موضوعية لمحاسبتهم على النتائج ومساءلتهم عما يصدر عنهم من تصرفات لا تصب في الصالح العام.

وينبغي أن نؤكد على ما يلي:

إن " الدولة" التي نقصدها في كل ما سبق، هي الدولة الديمقراطية التي تم انتخاب عناصرها ومؤسساتها بطريقة ديمقراطية يغلب فيها رأي أصحاب المصلحة من المواطنين. فهي دولة العدل والحرية والمساواة وليست دولة القهر والاستبداد والتسلط.

إن الدولة المقصودة هي التي تتمثل في حكومة منتخبة ديمقراطياً وتتشكل عناصرها ومؤسساتها بموافقة البرلمان المنتخب الذي يعبر عن مصالح الأغلبية من المواطنين ولا يهدر مصالح الفئات الأخرى ممن لهم آراء سياسية أو تطلعات اجتماعية مختلفة عن تلك التي يؤمن بها أعضاء الحزب - أوالأحزاب - الفائز في الانتخابات.

كما تشمل الدولة المعنية في حديثنا رئيس منتخب ديمقراطياً من بين مرشحين متعددين من دون تضييق أو حرمان لفئات من المواطنين أن يرشحوا أنفسهم للرئاسة، ويشغل الرئيس فيها منصبه لفترة محددة ينص عليها دستور البلاد ولا يجوز تجاوزها بأي حال.

كذلك تضم الدولة المقصودة السلطة التشريعية المنتخبة ديمقراطياً، والسلطة القضائية المستقلة التي لا تؤثر فيها السلطة التنفيذية ولا تتدخل في شئونها، وتتمتع بإعلام مستقل حر لا يتبع السلطة التنفيذية.

الجزء الثاني

برنامج إعادة البنـــــاء
والتغيير الديمقراطـــــــــــــي

مقدمة

يواجه الوطن أزمة خطيرة تهدد حاضره ومستقبله نتيجة ما يسوده من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقاد للديمقراطية والعدالة وسيطرة الحزب الواحد والرأي الأوحد للحاكم على مقدرات البلاد. كما تواجه مصر اختباراً مصيرياً ينشأ من ضرورة التعامل مع متغيرات وقوى العصر الجديد من ناحية، وحتمية المحافظة على القيم والخصوصية ومقومات حضارتها الذاتية من ناحية أخرى.

إن المصريين يدركون عمق وخطورة المشكلات التي يعيشونها ويكابدون آثارها ويتحملون أعباءها، لذا فهم يتطلعون إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، وفي الوقت نفسه تتعاظم المشكلات الداخلية ويتنامى الشعور بتباعد خطوات الإصلاح الدستوري وتباطؤ نظام الحكم في تنفيذ وعوده بالإصلاح - بل ونكوصه عما وعد به من إصلاحات سياسية أثناء حملة انتخابات الرئاسة في 2005 - ،مما يجعل مصر تتوق إلى الخروج من أزمتها والانطلاق إلى آفاق التنمية الرحبة، وتأمل في إقامة مجتمع تسوده الديمقراطية ودولة المؤسسات والقانون، ويتمتع فيه أبناؤها بالحرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والمساواة في الفرص والحقوق والواجبات.

ويتعامل نظام الحكم في مصر مع تلك الضغوط بتقديم بعض التنازلات أو الإصلاحات الجزئية التي تبدو في ظاهرها محاولات من أجل التغيير الديمقراطي، بينما هي في الحقيقة التفاف على القضية وتمييع لها كما حدث في التعديل الممسوخ للمادة رقم 76 من الدستور بتغيير طريقة اختيار رئيس الجمهورية إلى الانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين بدلاً من الاستفتاء، ثم ما ينتظر من تعديلات تشمل 34 مادة من الدستور لا يتوقع أن تحدث تأثيراً صحيحاً في مجال التطوير الديمقراطي لنظام الحكم.

إن ما يجري على أرض الواقع المصري من محاولات تدعي الإصلاح ولا تصل إلى عمق الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، إنما يؤكد خطورة التغافل عن حقائق العصر ومحاولة الإفلات من الضغط الشعبي ومطالبته بالتغيير.كما أن استمرار اعتماد مصر على المساعدات الاقتصادية الأجنبية - خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية- والقروض الخارجية يجعل الوطن كله رهناً بمشيئة المانحين وسطوة المقرضين.

إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضاعنا في مصر وفق مصالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا وموروثنا الحضاري والثقافي والاجتماعي، فسوف نواجه بموقف تفرض علينا فيه أنماطاً من الإصلاح المزعوم لتغيير هياكلنا السياسية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء أساطين العولمة وممثلي الاستعمار الجديد، ونصبح بذلك مسخاً مشوهاً يفقد هويته وينزلق إلى مصاف التابعين.

من أجل ذلك نشعر بالقلق الشديد من استمرار حالة التردي العامة التي تنعكس على جموع المصريين بحالات من الاكتئاب والإحباط تدفع الكثيرين منهم إلى درجات مختلفة من التمرد على تلك الأوضاع سواء كان ذلك بالاستسلام إلى حلول فردية وأنماط من السلوك غير السوي تصيب المجتمع بأضرار لا تقل في حدتها عن تأثير المشكلات التي أوجدتها، أو أن يتجه المئات من المصريين في محاولات يائسة للهرب من البلاد والتسلسل غير المشروع إلى بلاد أخرى، أو الالتجاء إلى أساليب الاعتصام والإضراب عن الطعام وما قد تتطور إليه من عصيان مدني واسع النطاق.

الأهداف الإستراتيجية لإعادة البناء والتغيير الديمقراطي في المحروسة

تنبع الأهداف الإستراتيجية لبرنامج إعادة البناء والتغيير الديمقراطي من إدراك الواقع المصري بكل ما فيه من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية وثقافية، وكل ما يعتمل في المجتمع المصري المعاصر من أوجه الضعف والقصور التي نتجت عن سنوات طويلة انفرد فيها حزب واحد بالحكم وتعطلت خلالها الآلة الديمقراطية وتوقف تداول السلطة، وتكلست عبرها المفاهيم واهتزت القيم وافتقدت المعايير والقواعد والنظم معانيها الحقيقية ، وتدهور الأداء الوطني في كافة المجالات وعلى جميع المستويات.

كذلك تنبع تلك الأهداف من مطالعة ما حققته شعوب أخرى من تقدم ونمو وازدهار حضاري بفضل الحرية والديمقراطية في المقام الأول وبرغم أنها لا تملك من الإمكانيات المادية أو البشرية ما يتوفر لمصر.

وتتوجه الأهداف الإستراتيجية لإعادة البناء والتغيير الديمقراطي نحو المستقبل و تمثل صورة تستحقها مصر بين دول العالم المتقدمة ديمقراطياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتقنياً وثقافياً.

الهدف الأول

إعادة صياغة المجتمع المصري وتكوينه تكويناً ديمقراطياً متكاملاً ومتوافقاً مع متطلبات العصر ومتغيراته وتأكيد مقومات الحكم الديمقراطي الرشيد وتوفير متطلبات أمن الوطن والمواطنين وتعميق السلام الاجتماعي المستدام.

الهدف الثاني

إعادة صياغة وتوجيه دور الدولة في إدارة المجتمع بتكريس مفاهيم الديمقراطية وحرية الاختيار لأفراد المجتمع وطوائفه ومؤسساته، وتنسيق علاقات التكامل والتفاعل الإيجابي البناء بين سلطات الدولة وأجهزتها وبين مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تنسيق أدوار وعلاقات قطاع الأعمال العام والقطاعين الخاص والتعاوني، والمساهمة الإيجابية في ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ونشر ثقافة العمل من أجل الوطن وتأكيد مفاهيم المواطنة والانتماء للوطن والتخلص من العصبيات المبنية على النوع أو العقيدة أو الأصول الاجتماعية.

الهدف الثالث

تهيئة الوطن لتحقيق انطلاقة تنموية كبرى ومستدامة، و بمشاركة كاملة وفاعلة من كل عناصر المجتمع وطوائفه من دون تمييز بينها بسبب النوع أو العقيدة، وتكريس نظم متكاملة لضمان النمو الاقتصادي المستدام وعدالة توزيع عوائد التنمية والقضاء على الفقر.

الهدف الرابع

المشاركة المنظمة والفاعلة في تغيير وتطوير الواقع الاجتماعي والثقافي وأسلوب إدارة المجتمع، والعمل على حل مشكلاته وتنمية ثرواته وقدراته، والسعي لتنظيم العلاقات وتوفير الصلاحيات لمختلف مؤسساته بالتناسب مع مسئولياتها، والتركيز على تنمية الموارد البشرية والاستثمار في بناء طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية بالتركيز على الصحة والتعليم وتكوين المهارات وتنمية القيادات.

الهدف الخامس

تأكيد أهمية المشاركة الفعالة للمرأة والشباب في صنع المستقبل وتحمل مسئوليات متعادلة في أداء الواجبات الوطنية والحصول على فرص متكافئة ضمن جميع أبناء الوطن من دون تمييز بسبب النوع أو العمر.

الهدف السادس

تأكيد هوية مصر العربية الإفريقية الإسلامية وتعميق مفهوم المواطنة والتكامل والتآخي بين عنصري الأمة من مسلمين وأقباط.

الهدف السابع

السعي لاستعادة الدور المصري المؤثر في العلاقات الدولية وتأكيد استقلال القرار المصري في المواقف والمشكلات والخلافات الدولية وانطلاقه فقط من المصلحة الوطنية والقومية لمصر، وتطوير وتنمية علاقاتها مع مختلف دول العالم على أساس الندية والتكافؤ بما يحقق المصالح المشتركة لمصر وتلك الدول ويعمل على إزالة أو التخفيف من مصادر الاحتقان وما قد ينشأ من التناقض في العلاقات مع بعض تلك الدول.

المبادئ الهادية لإعادة البناء والتغيير الديمقراطي

1. **الالتزام بمنطق الدولة المدنية وتأكيد حقيقة أساسية أن الدين لله والوطن للجميع، ومن ثم لا يجب الزج بالدين في مسائل الحكم والإدارة المجتمعية إلا بما يفرضه الاهتداء بالمبادئ والقيم الدينية والالتزام بحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية للمواطنين من دون إكراه أو تعويق، وإعلاء قيم السماحة والتآخي والمساواة بين أبناء الوطن جميعاً.**
2. **تأكيد أهمية المراجعة الشاملة للدستور وإعادة صياغته بما يؤكد مفاهيم الحرية والديمقراطية والفصل بين السلطات وتحقيق التوازن في العلاقات بينها، وتأمين فرص ومتطلبات التداول السلمي للسلطة، والتخلص من كافة المواد والمبادئ والتعديلات التي أدخلت على الدستور والقوانين المغايرة للتوجهات الديمقراطية الأصيلة والمقيدة للحريات أو المتناقضة مع متطلبات تداول السلطة سلمياً.**
3. **تأكيد استقلال القضاء وعدم تدخل السلطة التنفيذية في شئونه، وأن يخضع المواطنون لقضاتهم الطبيعيين، وإلغاء كافة أشكال القضاء الاستثنائي والعسكري في مواجهة المواطنين من المدنيين.**
4. **التأكيد على أن شغل الوظائف العامة في جميع المستويات بدءاً من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والمحافظين ورؤساء الجامعات والهيئات الوطنية والقومية والمجالس والمراكز العامة يجب أن تكون كلها لمدد محددة و بالانتخاب الحر من بين مرشحين متعددين وفق قواعد وإجراءات انتخابية ينظمها القانون وتشرف عليها هيئة وطنية للانتخابات واستطلاع الرأي وتكون مستقلة عن كافة السلطات في الدولة ولا يتعرض أعضاؤها للعزل.**
5. **تأكيد دور الدولة باعتبارها المسئولة عن إدارة حركة المجتمع وفق مفاهيم الحوكمة والإدارة الرشيدة، وتنسيق وتفعيل مساهمات مختلف مؤسسات المجتمع العامة والخاصة والأهلية، في ضوء المعايير والأساليب الديمقراطية.**
6. **ضمان تكافوء الفرص وتعادل وموضوعية المعايير والقواعد المنظمة لحقوق وواجبات المواطنين وممثليهم في مختلف التكوينات الحزبية والشعبية والمجتمعية.**
7. **تأكيد حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والاتحادات والنقابات وتأمينها من تدخل السلطة التنفيذية وممارسات الأجهزة الأمنية.**
8. **تأكيد حق المواطنين في الإضراب السلمي والتظاهر للتعبير عن آراءهم ومواقفهم من دون تدخل أجهزة الأمن وغيرها من أدوات القمع والتهديد.**

9. تأكيد الحرية والديمقراطية وحرية الاختيار وتداول السلطة في كافة الممارسات في جميع المؤسسات والمنظمات الحكومية والخاصة والأهلية، وتأمين قواعد ومقومات تضمن الالتزام من كل الأطراف بمبادئ العمل الديمقراطي.
10. أهمية تطوير نموذج للتنمية الوطنية الشاملة وتنسيق مساهمات أفراد المجتمع وطوائفه ومؤسساته في مختلف مجالات التنمية وفق خطة وطنية يتم صياغتها وإقرارها بأسلوب ديمقراطي وتتسم بالشفافية والموضوعية والواقعية.
11. أهمية التوجه لتحقيق المواءمة المستمرة بين مقومات الهوية الوطنية وتوجهات المجتمع و نظمه وآلياته ومتطلبات التنمية الوطنية الشاملة، وبين ضرورات وقواعد التعامل مع المؤسسات الإقليمية والدولية وحكومات دول العالم والمنظمات والهيئات الدولية.
12. تأكيد الفصل بين السلطات واستقلال القضاء واحترام استقلال الجامعات و حفز التمايز والتنافس بين مؤسسات المجتمع العاملة في ميادين متشابهة أو متقاربة ومتصلة، واعتبار النتائج المجتمعية ورضاء أصحاب المصلحة هما المعيارين الحقيقيين والأساسيين في تقويم فعاليات تلك المؤسسات ومدى استحقاقها للوجود والاستمرار.
13. أهمية تأكيد واحترام سيادة القانون باعتباره الوسيلة الأساس في إدارة شئون المجتمع وتحقيق العدالة تكافوء الفرص وموضوعية تقويم ومحاسبة أفراده ومؤسساته.
14. مكافحة الفساد وتعقب المفسدين في كافة مجالات العمل الوطني وتأكيد معايير الشفافية والمحاسبة والمساءلة للجميع وعلى كل المستويات بلا استثناء، وإعمال القانون في حق كل من يتعدى على حقوق المجتمع وثرواته وقيمه وسلامته وأمنه.
15. المواطنون هم الثروة الحقيقية لمصر، وبالتالي يكون التأكيد على حتمية العناية بتنمية الموارد البشرية والعمل على تحسين خصائص السكان وإعادة توزيعهم بين مناطق مصر المختلفة لتحقيق التوازن وتهيئة الظروف لاستثمار طاقاتهم وقدراتهم في تفعيل برامج التنمية الوطنية الشاملة واستدامتها.
16. ضرورة العمل على تنمية الاعتماد على الذات والتوظيف الصحيح لموارد المجتمع المصري وتخفيض الاعتماد على مصادر المعونة الخارجية ومنع تأثير الدول المانحة في القرار الوطني في جميع المجالات.
17. ضرورة العمل على سد الفجوة الرقمية والاستثمار المكثف في تعميق تقنيات الاتصالات والمعلومات وتوظيفها في رفع كفاءة الأداء بكافة مؤسسات المجتمع العامة والخاصة والأهلية.
18. حتمية التنمية الصناعية وتطوير الصناعات المصرية الأساسية وتوفير متطلبات التحديث والتطوير المستمرين، ونشر فكر الجودة والإتقان والسعي لتعظيم القدرات التنافسية للمنتج المصري وترويجه في الأسواق العالمية.
19. حتمية التنمية الزراعية على أسس العلم والتقنية الحديثة وضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الأساسية التي تشكل مصادر الغذاء الحيوية للمواطنين. وابتكار نظم وأساليب متطورة لتشجيع المشروعات الزراعية الكبيرة ذات الجدوى الاقتصادية العالية والمعتمدة على تقنيات الزراعة الحديثة ومن ثم القضاء على مشكلات تفتيت الملكيات الزراعية.
20. التأكيد على أهمية التحول الإداري من النمط المركزي الذي يقوم على حصر السلطة والصلاحية في مستوى إداري أو رئاسي عال، إلى أنماط من اللامركزية ونشر صلاحيات اتخاذ القرارات بين المستويات الإدارية بدرجات تكافئ المسئوليات المسندة إلى كل مستوى وتساعد على تمكين شاغلي الوظائف المختلفة في اتخاذ القرارات وحرية الحركة لاستيعاب المواقف ومواجهة المشكلات والمتغيرات ، وذلك في إطار نظم عامة وقواعد ومعايير متفق عليها في جميع مجالات العمل الوطني.

21. التأكيد على ضرورة تطوير الجهاز الإداري للدولة وتغيير دوره من السيطرة على كافة مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية، إلى منظم لفعاليات المجتمع ومنسق وداعم لمؤسسات المجتمع المختلفة وفق القواعد والمعايير الدولية المتعارف عليها.
22. التأكيد على ضرورة الحفاظ على الثروة الوطنية وتطوير مفهوم الخصخصة ليستوعب أنماطاً متعددة من نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، مع التأكيد على إعمال مبادئ الشفافية والإفصاح ومشاركة أصحاب المصلحة في إجراءات خصخصة شركات قطاع الأعمال العام أو ما تتجه الدولة للتخلص من ملكيته من المرافق العامة وغيرها من الأصول العامة.

النتائج المستهدفة من برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء

1. إعلاء شأن الوطن والمواطن وحماية الكرامة الوطنية وكفالة الحقوق وتأكيد حكم القانون ودولة المؤسسات.
2. بناء مجتمع يقوم على الديمقراطية ومقوماتها الأساسية من الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وتأمين حياته وأمواله.
3. إطلاق الحرية السياسية الفكرية و الثقافية و المادية للشعب المصري، وتأكيد حرية المصريين في التعبير والاعتقاد والعمل والتنقل.
4. إطلاق مشروع مصري للتنمية الوطنية الشاملة وتحقيق نهضة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، يتحقق من خلالها للمصريين ما هم جديرين به من مستوى كريم للحياة.
5. القضاء على البطالة وقهر الفقر وضمان تكافوء الفرص لجميع المصريين في كل المجالات وعلى كافة المستويات.
6. تأكيد الهوية المصرية وإطلاق طاقات الإنسان المصري لتحقيق نهضة الثقافة والفكر و الفن وتوفير الحرية الكاملة لكافة المبدعين حتى يواصلوا توهجهم و إبداعهم، وفتح النوافذ للإطلاع على جميع الثقافات و الخبرات الإنسانية في العالم.
7. استعادة القيم الأصيلة للمجتمع المصري وإحياء خصائصه وتأكيد وحدته و قيمه الروحية السمحة التي أثراها و عبر عنها في تناوله الرحب لمختلف الأديان و تقبله للآخر مهما اختلفت الأفكار و المشارب.
8. تأكيد مبدأ المواطنة، فكل المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، وأن الأقلية العددية لا يجب أن يتبعها أي تفرقه وتجنب كل أشكال التحديد الفئوي للمواطنين.
9. إعادة هيكلة شاملة لمنظومات التعليم والبحث العلمي والتأكيد على منهج العلم والتطوير التقني في بحث ومعالجة مشكلات الوطن.
10. التخلص من مظاهر العشوائية في كافة مجالات الحياة المصرية والارتفاع بالذوق العام وتنمية وعي المواطنين بالمحافظة على عناصر الحضارة المصرية الأصيلة.
11. رفع مستويات الأداء للمصريين في كافة مجالات الحياة وتأكيد التفوق المصري وجدارة المصريين باحتلال المكانة اللائقة بهم بين شعوب العالم المتقدم.
12. تقديم نموذج متكامل للتطبيق الديمقراطي في العمل الحزبي كأساس لإقامة مجتمع الديمقراطية في مصر.

شروط أساسية لتحقيق التغيير الديمقراطي الشامل

إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالشروط التالية:

1. المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
2. تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية وذلك باعتماد أساليب الاختيار الديمقراطية والاختيار الحر من بين مرشحين متعددين لكل وظيفة عامة، واعتبار آراء أصحاب المصلحة عند إعمال قاعدة التعيين في بعض الوظائف أو المستويات التنظيمية.
3. حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
4. الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
5. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
6. الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
7. قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
8. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
9. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
10. تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
11. المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التغيير الديمقراطي الشامل بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً.

محاذير على طريق التغيير الديمقراطي الشامل

ولا بد من التنبيه إلى أن هناك محاذير ينبغي إدراكها بوضوح وتجنب الوقوع في شراكها بما يؤدي إلى إهدار فرص التغيير الديمقراطي الشامل ويجلب نتائج سلبية قد تفوق في أضرارها ما تعانيه مصر الآن من مشكلات ومصاعب وتحديات. تلك المحاذير أهمها:

1. التعامل مع التغيير الديمقراطي الشامل كرد فعل للضغوط الخارجية، واستعمال شعار التحديث والإصلاح كمناورة للالتفاف حول تلك الضغوط. إن التغيير الديمقراطي الشامل المستهدف هو عملية مصرية وجهد وطني صميم ينبع من فكر مصري خالص يستجيب لاحتياجات الوطن والمرحلة التاريخية التي يمر بها، ولا يخضع لضغوط أو توجيهات خارجية أياً كان مصدرها. إن المصلحة الوطنية لمصر وللمصريين هي الاعتبار الأساس في توجيه عملية التغيير الديمقراطي الشامل المستهدفة.
2. التعامل مع التغيير الديمقراطي الشامل باعتباره فوره وقتية تستجيب لضغط الجماهير المطالبة بالإصلاح، ثم لا تلبث أن تهدأ وتعود الحياة إلى سيرتها الأولى. إن برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء يقوم على أساس إدماج التغيير المستمر والتطوير والتحديث في صلب الهياكل والمؤسسات الوطنية لمنع تراكم المشكلات وتردي الأداء كما هو حاصل ومشاهد الآن نتيجة تجميد عمليات التطوير والاستمساك بأفكار المحافظة على الاستقرار بوهم أنه سبيل تحقيق التنمية. إننا نؤمن بأن التغيير هو سنة الحياة، والتطوير ضرورة وطنية لا يمكن التهاون فيها، وينبغي أن توفر كل المقومات لإتاحة التغيير المستمر وجعله أسلوب حياة.
3. التعامل مع التعامل بمنطق التجزؤ والمسكنات الوقتية، وإهدار فرصة التغيير الديمقراطي الشامل. إن ما ندعو إليه هو تصميم إستراتيجية شاملة للتطوير والتغيير وإعادة البناء، تلمس كل جوانب الحياة في مصر، وتسهم في إعادة صياغة وهيكلة كل مؤسسات المجتمع وفق الأسس والأصول العلمية المعاصرة.
4. التعامل مع التغيير الديمقراطي الشامل من منطق الترميم ومخاطبة مظاهر المشكلات دون أسبابها الجذرية. إن برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء للتغيير الشامل لا يكتفي بالمسكنات والحلول الوقتية للمشكلات، وإنما يتعامل مع أصولها ومصادرها الأساسية، ويعمل على اقتلاعها من الجذور ومنع ظهورها مرة أخرى.
5. التعامل مع التغيير الديمقراطي الشامل من منطق إعادة الماضي وترسيخ القديم والتقليدي بغض النظر عن توافقه مع معطيات العصر والمستقبل. إن برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء يتجه برؤية مستقبلية إلى إحداث تغيير شامل في الحياة المصرية يؤسس على قيم ومعطيات العصر الحديث ويتعامل مع ما أفرزته العولمة والثورة التقنية والتغيير الديمقراطي العلمي من إنجازات ويحاول توظيفها في تحقيق التطوير السريع والراسخ، مع المحافظة على القيم الحضارية الرفيعة للمجتمع المصري.

الآليات الأساسية في تنفيذ برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء

1. الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع القضايا المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين.
2. المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية، والاعتماد على البحث الموضوعي الصادق والتحليل الأمين للأوضاع والتقييم العادل لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية.
3. الاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع نماذج التطوير الديمقراطي وآلياته في المجتمعات الأخرى، وتنمية قدرات الوطن التنافسية وتطويع نظمه الاقتصادية والسياسية لتوائم معطيات العالم الجديد من دون التخلي عن القيم الوطنية والقومية.
4. تيسير المشاركة الفاعلة من كل مواطن ومواطنة على أرض الوطن، وأن يبدأ كل مصري ومصرية في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته.
5. الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات ولفترات محددة لا تقبل التمديد.

البرامج
النوعيـــــــــــــــة

1

برنامج التغيير الديمقراطي
وتطوير البنية السياسية

يؤكد برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء أن نهضة مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن تتحقق إلا بالتغيير الديمقراطي الشامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وإرساء مبادئ الحرية والعدل، وتأكيد حقوق المواطنة والمساواة بين كل المصريين.

ويتضمن برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء للتغيير الديمقراطي الشامل مجموعة المبادرات التالية:

1. إعداد دستور جديد

نحن نؤمن بعدم جدوى إجراء التعديلات المجتزأة على دستور 1971 وضرورة إعداد دستور جديد للبلاد تصوغه جمعية وطنية منتخبة ليكون عماد عملية التطوير الديمقراطي الشامل ويجري صدوره بتوافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار. إن الدستور الجديد ينبغي أن يتخلص من المثالب الموجودة في دستور 1971 والتي نشأت في الأساس عن الرغبة في تعظيم دور وسلطات رئيس الجمهورية وافتقاد التوازن بين السلطات وسيطرة رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية فضلاً عن افتقاد آليات تداول السلطة واستمرار رئيس الجمهورية في موقعه لمدد غير محددة.

ونرى أن يأتي الدستور الجديد للبلاد محققاً لعناصر البناء الديمقراطي المنشود وشاملة ما يلي:

1. مصر جمهورية برلمانية ديمقراطية، بحيث تنفصل رئاسة الدولة عن رئاسة السلطة التنفيذية التي يباشرها مجلس الوزراء المنتخب انتخاباً ديمقراطياً ويكون مسئولاً أمام البرلمان ولا يستمر في أداء مهامه إذا سحب البرلمان ثقته منه.
2. يتكون البرلمان من مجلس للنواب وآخر للشيوخ منتخبين انتخاباً حراً مباشراً ويمارسان السلطة التشريعية فلا يصدر قانون إلا إذا تم إقراره من المجلسين، كما يناقش البرلمان بمجلسيه موازنة الدولة ويقرها وله أن يعدل مشروعها الذي تتقدم به الحكومة، ويحاسب الحكومة ويراقب تصرفاتها ويناقش الحساب الختامي.
3. تأكيد سيادة القانون والنص على أن جميع أبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، وأنهم أمام القانون سواء، يخضعون لحكمه العادل من دون استثناء مهما تباينت أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الوظيفية.
4. استقلال القضاء، حيث يكون مجلس القضاء الأعلى- ويتم اختيار أعضاءه بالانتخاب - هو المختص بكافة أمور القضاة من تعيين وترقية ونقل وندب وتأديب، وفصل ميزانية القضاء عن وزارة العدل على أن يتولى مجلس القضاء الأعلى تحديد أوجه الإنفاق بعيداً عن سيطرة السلطة التنفيذية. كما يتطلب تحقيق استقلال القضاء أن يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم، وأن يتم اختيار النائب العام بقرار من مجلس القضاء الأعلى. ومن الضروري استكمال استقلال القضاء بإتباع التفتيش القضائي للمجلس الأعلى للقضاء، ومنع ندب القضاة إلى مواقع بالوزارات وهيئات السلطة التنفيذية.
5. توفير ضمانات التقاضي و إلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي وعدم جواز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وإعادة محاكمة كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.
6. تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسئولية الدولة عن تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضد الفقر، وتضمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي في ظل إستراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستمر.

7. تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر. ويتم إلغاء كافة التشريعات التي تنتقص من هذه الحقوق والحريات، والنص في الدستور على ضمانات حماية هذه الحقوق والحريات وصيانتها من تجاوزات السلطة التنفيذية.
8. تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهاءها بانتهاء مبرر إعلانها، وأن يكون للبرلمان في أي وقت الحق في إلغاء جميع السلطات الاستثنائية التي يكون قد منحها للحكومة كلها أو بعضها أو الحد منها، والتأكيد على خضوع الحكومة للرقابة القضائية في ممارستها للسلطات الخاصة بحالة الطوارئ. ولعله من المثير للشفقة على ما آلت إليه أمور المحروسة التي تحكم بقانون الطوارئ منذ ربع قرن متصل، أن نقرأ نص المادة 69 من دستور دولة الكويت فيما يتصل بإعلان الأحكام العرفية:

" يعلن الأمير الحكم العرفي في أحوال الضرورة التي يحددها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه. ويكون إعلان الحكم العرفي بمرسوم ويعرض هذا المرسوم على مجلس الأمة خلال الخمسة عشر يوما التالية له للبت في مصير الحكم العرفي وإذا حدث ذلك في فترة الحل وجب عرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له. ويشترط لاستمرار الحكم العرفي أن يصدر بذلك قرار من المجلس بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم.

وفي جميع الأحوال يجب أن يعاد عرض الأمر على مجلس الأمة بالشروط السابقة كل، ثلاثة أشهر.
9. اعتماد نظام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزية وتوسيع صلاحيات الوحدات المحلية، وأن تكون المجالس المحلية المنتخبة هي صاحبة السلطة الأعلى في نطاقها المحلي. كما ينص على أن تكون كافة مناصب المحافظين ورؤساء المدن والقرى بالانتخاب الحر المباشر ولمدد محددة، وتأكيد سلطة المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها.
10. إطلاق حرية التنظيمات السياسية والنقابية والجمعيات الأهلية في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والنظام والآداب العامة، وإلغاء كافة القيود على حرية تأسيسها وممارستها أنشطتها في حدود الشرعية القانونية ومبادئ الديمقراطية المؤكدة في الدستور.
11. توفير ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات وتأكيد حق المواطنين في التعبير عن إرادتهم عبر صناديق الانتخابات الشفافة، وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يتوافق مع المبادئ والأسس الديمقراطية المقررة في الدستور.
12. تحرير الصحافة وأجهزة الإعلام من سيطرة الحكومة وإلغاء تملك الدولة للصحف، وتعديل قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصبح هيئة وطنية مستقلة عن الدولة، يشارك في إدارتها عناصر تمثل كافة التيارات السياسية والفكرية، وتمنح جميع الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني فرصاً متكافئة لمخاطبة الشعب والتعبير عن مبادئها وأفكارها.

13. إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية "القومية" إلى مؤسسات اقتصادية يملكها أفراد أو شركات أو مؤسسات المجتمع المدني، وإطلاق حرية إصدار الصحف وإنشاء القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية ورفع كافة القيود الرقابية عنها، وترك أمر متابعة وتصويب الممارسات المهنية والإعلامية للنقابات والاتحادات المهنية المشرفة عليها.

2. تفعيل دولة المؤسسات الديمقراطية

إن صياغة الدستور الجديد ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقق غاياته ومبادئه، وإنما يبقى الدور المهم أن تقوم الدولة بتفعيل هذا الدستور واحترامه ويتم ذلك بتأكيد الانتقال من السلطة الشخصية للحاكم إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها. ونحن نؤكد على أن تنتقل السلطة تماماً لكي تكون بيد ممثلي الشعب - المنتخبين انتخاباً حراً في انتخابات نزيهة وشفافة- ، ومستندة إلى قاعدة قانونية تحدد سندها وإطارها. إنه من الضروري انتهاء عهد السلطة الشخصية وأن تكون السلطة في البلاد لمؤسسات تستند إلى الدستور الذي يحددها،وينظم كيفية نشأتها، ويبين سلطاتها وعلاقاتها بعضها ببعض، وما هي حقوق الأفراد وواجباتهم إزاءها.

3. ضمان حقوق الإنسان

نرى ضرورة تفعيل المبادئ الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948 والاتفاقيات الدولية السبعة الرئيسية لحقوق الإنسان:

1. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادرة في 1965
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 1966
3. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في 1966
4. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة في 1979
5. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة والصادرة في 1984
6. اتفاقية حقوق الطفل الصادرة في 1989
7. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الصادرة في 1990
8. تفعيل كافة الآليات العامة لحقوق الإنسان وأهمها حق تقرير المصير، منع التمييز، حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق كبار السن، حقوق الأشخاص المعوقون، حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل- حماية الأشخاص المعرضين للاحتجاز أو السجن - ، الحق في الصحة، الحق في العمل وفي شروط استخدام منصفة، حرية الاشتراك في نقابات، الحماية من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك الإبادة الجماعية.
9. ضرورة وضع حد نهائي لممارسات العنف والتعذيب في تعامل الشرطة والأجهزة الأمنية مع المواطنين، ومساءلة مرتكبيها.

3. الإصلاح التشريعي

نرى ضرورة البدء ببرنامج شامل لمراجعة قاعدة التشريعات المصرية وتنقيتها من جميع التشريعات المقيدة للحريات والمعاكسة لروح الديمقراطية وحقوق الإنسان. كذلك ينبغي العمل من أجل ترجمة مبادئ ونصوص الدستور الجديد إلى تشريعات متوافقة مع روحه وتستلهم غاياته الأساسية من حيث تأكيد الديمقراطية وسيادة القانون وضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان.

4. الإفراج عن المعتقلين السياسيين

إن ظاهرة اعتقال المعارضين والناشطين السياسيين تخالف أبسط القواعد الدستورية في المجتمعات الديمقراطية حيث الحق في الاختلاف مكفول للجميع وحرية التعبير عن الرأي مصونة. لذا نرى ضرورة إلغاء الاعتقال السياسي والإفراج عن جميع المعتقلين من دون أحكام قضائية، والعفو عن المسجونين السياسيين في غير قضايا العنف. وبالنسبة للمحكوم عليهم من محاكم عسكرية ينبغي إعادة محاكمتهم أمام القضاء الطبيعي.

5. تحقيق تكافؤ الفرص

لجميع المواطنين الحق في فرص متكافئة لشغل الوظائف وعضوية المجالس واللجان والهيئات العامة وفقاً للقانون، والاستفادة من الخدمات واستخدام المرافق والأماكن العامة التي تقيمها الدولة لخدمة المواطنين ورفاهيتهم، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير حكومية يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.

6. تأكيد الشفافية

يتحتم ممارسة أقصى درجات الشفافية والإفصاح في كل ممارسات السلطات والمؤسسات العامة وإعلان الأسس والمبادئ والاتفاقيات والقرارات والتصرفات ذات التأثير على الصالح العام، وإتاحة الفرص الكاملة للمواطنين لمناقشتها وإبداء الرأي بشأنها، والمطالبة بتغييرها أو نقضها في حالة تضاربها مع المصلحة العامة والقيم والأعراف المجتمعية المرعية.

7. تحرير النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني

نرى ضرورة رفع يد السلطة التنفيذية تماماً عن النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، وكفالة حرياتها في التأسيس والممارسة من دون عوائق وبمجرد الإخطار. ويتطلب الأمر إلغاء القانون رقم 100 لسنة 1993 الخاص بالنقابات المهنية وتعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية لإلغاء كافة القيود المفروضة فيه وتأكيد حقوقها في الممارسة الديمقراطية. كما يجب إلغاء كافة أشكال التدخلات الإدارية من جانب مؤسسات الدولة في تشكيل النقابات ومجالسها وإجراء الانتخابات بها، وتحريم فرض الحراسة على النقابات أو حل مجالسها المنتخبة شرعياً إلا في حدود القانون ومن دون التعارض مع الحقوق الدستورية التي تحمي حرية العمل النقابي.

8. تفعيل حرية تشكيل الأحزاب السياسية

ويتحقق ذلك بإلغاء لجنة شئون الأحزاب وإتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية في الدعوة لتأسيسها وحشد الأعضاء ويعتبر الحزب قائماً وشرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصة وفق القانون. ويجوز للجهة الإدارية الاعتراض على تأسيس حزب ما في غضون مدة لا تزيد عن 30 يوماً في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع القيم الأساسية للمجتمع المنصوص عنها في الدستور.

9. تأكيد تداول السلطة

وذلك هو الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطيــة، وضرورة تفعيل آليات ديمقراطية تسمح بانتقـال السـلطة سـلمياً وحضـارياً بـين الأحـزاب السياسـية مـن دون احتكارهـا لحـزب أو آخـر، وضرورة تحديد مدة شغل المناصب القيادية في الدولـة وعدم جواز تجاوزها. وعلى سبيل التحديد نرى ضرورة النص في الدستور الجديد أن مدة رئيس الجمهورية 4 سنوات تجدد لمدة واحدة فقط. وفي حالـة تعديل الدستور الحـالي يجب إلغاء تعديل سنة 1980 الذي أدخل على المادة 77 وإعادتها إلى ما كانت عليه من حيث النص على أن مدة رئيس الجمهورية تجدد لمدة واحدة فقط مع تخفيض فترة الرئاسة إلى4 سنوات بدلاً من 6 سنوات كما هي في النص الحالي.

10. تطوير النظام الانتخابي

ونـرى ضرورة بحث نظم الانتخابـات المختلفـة وتقييم التجـارب السـابقة فـي مصر علـى أن تشترك في تلك الدراسات كافة الأحزاب والقوى السياسية في البلاد، والاتفاق على شكل النظـام المقترح على أن يجري استفتاء الشعب على نظام الانتخاب الأفضل وهل يكون بالدوائر الفرديـة أم القائمة النسبية وشروطها. وفي ذات الوقت يجب فصل جميع الهيئـات والآليـات ذات الصلـة بأعمال الانتخابات واستفتاءات الرأي العام عن السلطة التنفيذيـة، وأن تقوم علـى تلـك الشـئون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تمامـاً عن السلطة التنفيذيـة وعن رئاسـة الدولـة، وأن ينص علـى ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

11. ضمان حرية ممارسة الحقوق الانتخابية للمواطنين

نرى ضرورة رفع يد الشرطة والأجهزة الأمنية وكافة وحدات وهيئـات السلطة التنفيذيـة عن أعمال الانتخابات وإزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المـواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملـة. وتأكيد الإشراف القضـائي التـام علـى العمليـات الانتخابيـة بـدءاً مـن القيـد فـي الجداول الانتخابيـة وحتـى أعمـال الفـرز وإعـلان النتائج وذلك من خلال تشكيل هيئـة قضـائية دائمـة مستقلة ينتخب أعضـاؤها من بين أعضـاء الهيئات القضائية وغير قابلين للعزل. كما يتطلب حسن إدارة العمليـات الانتخابيـة إعـادة تحديد الدوائر الانتخابية وفق التقسيم الإداري الطبيعي.

ويقيني أن شعب المحروسة سوف يهمـه الاطلاع على دستور دولـة صغيرة ناشئة في مجال التطبيق الديمقراطي وهي دولة الكويت، وأورد فيما يلي أهم مواد ذلك الدستور والتي تتصل بقضايا التطوير الدستوري في مصر:

(مادة 1)

الكويت دولـة عربيـة مستقلة ذات سيادة تامـة، ولا يجـوز النـزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها.

وشعب الكويت جزء من الأمة العربية .

(مادة 2)

دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع[1].

(مادة 3)

لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية.

(مادة 5)

يبين القانون علم الدولة وشعارها وشاراتها وأوسمتها ونشيدها الوطني.

---

[1] هكذا كان ص المادة الثانية من الدستور المصري حين وضع سنة 1971 وقبل تعديلها في 1980.

(مادة 6)
نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور

(مادة 10)
ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي.

(مادة 11)
تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية.

(مادة 12)
تصون الدولة التراث الإسلامي والعربي وتسهم في ركب الحضارة الإنسانية.

(مادة 16)
الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون.

(مادة 20)
الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع المستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك كله في حدود القانون.

(مادة 29)
الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

(مادة 30)
الحرية الشخصية مكفولة.

(مادة 31)
لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون.
ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة.

(مادة 35)
حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقا للعادات المرعية على إلا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب.

(مادة 36)
حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.

(مادة 37)
حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.

(مادة 38)

للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها، إلا في الأحوال التي يعينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

(مادة 39)

حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية مصونة وسريتها مكفولة فلا يجوز مراقبة الرسائل أو إفشاء سريتها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه.

(مادة 43)

حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سليمة مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى جمعية أو نقابة.

(مادة 44)

للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لإذن أو إخطار سابق ولا يجوز لأحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة.

الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سليمة ولا تنافي الآداب.

مادة 163)

لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل.

تلك المواد في دستور دولة الكويت التي صاغتها عقول مصرية في عام 1962 تدل على قيمة الديمقراطية في بلد صغير، بينما كانت مصر المحروسة في ذلك الوقت تعاني من حكم نظام يوليو 1952 الذي كانت من بين أهدافه الست" إقامة حكم ديمقراطي سليم" ومع ذلك فقد تم إلغاء دستور 1923 وتوالت الإعلانات الدستورية التي كانت تهدف إلى تكريس نظام حكم لا ديمقراطي.

2

برنامج إعادة صياغة دور الدولة

يؤكد برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء أن نمط الدولة المركزية وما تقوم به من مهام تغطي كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما تتمتع به من سلطات لا محدودة والذي ساد مصر في الستينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي متأثراً بالفكر الناصري وتوجهاته الشمولية لا يصلح للواقع المصري الآن، كما أنه لا يتفق مع التوجهات الديمقراطية التي ينبني عليها برنامجنا للتغيير الديمقراطي الشامل.

كذلك نرى عدم صلاحية النهج الذي تطورت بموجبه وظائف الدولة في عصر ما سمي بالانفتاح الاقتصادي بدءاً من 1975 والذي يوصف حقيقة بالانفلات الاقتصادي وما تضمنه من إطلاق العنان للقطاع الخاص، والتخلص من شركات القطاع العام تحت مسمى الخصخصة، وانسحاب الدولة من مجالات الاستثمار في الصناعة وقطاعات الإنتاج، وسعيها للتخلص من مسئولياتها في قطاعات الخدمات المختلفة والذي تصاعد مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

إن برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء في مصر يرى أن الدولة ممثلة في سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية مسئولة عن القيام بوظائف إستراتيجية رئيسية لا يجوز لها أن تتنازل عنها تحت أي دعاوى للتطوير، وأن الأخذ باقتصاديات السوق لا يمنع من وجود دولة قوية فاعلة لها من الصلاحيات ما يتيح لها القدرة على تحديد التوجهات الإستراتيجية للمجتمع وتوجيه مسارات التنمية الوطنية الشاملة الأفضل لتحقيق مصالح المجتمع وحماية موارده وتنميتها، وتأمين مستقبل الأجيال القادمة.

وبذلك تتبلور مسئوليات الدولة في وضع الإستراتيجيات والنظم والآليات المحققة للتطوير والنمو في مختلف مجالات العمل الوطني، وأن تراقب تنفيذها وتضبط العلاقات بين طوائف المجتمع المختلفة المشاركة في العمل الوطني على كافة الأصعدة.

وفي ضوء ما سبق، نرى أن مجالات إعادة صياغة دور الدولة في المجتمع الديمقراطي المستهدف تتركز فيما يلي:

1. **الإدارة الإستراتيجية لشئون الوطن**

إن الدور الأساس للدولة هو إدارة شئون الوطن الإستراتيجية متمثلة فيما يلي:

1.1. تحديد الأهداف والغايات الإستراتيجية المحققة لتطلعات وآمال المواطنين والمتوافقة مع القيم والأسس الحضارية للمجتمع المصري.

1.2. توضيح السياسات العامة الحاكمة لتصرفات الدولة والمجتمع بأفراده وشرائحه المختلفة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية وغيرها.

1.3. بناء الإستراتيجيات الكبرى للتنمية الوطنية الشاملة وترجمتها إلى برامج وخطط توضح معايير تخصيص الموارد الوطنية وتحدد أسس توزيع مسئولية تنفيذها بين كلاً من أجهزة الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهلي وأفراد المجتمع.

1.4. استصدار التشريعات وتصميم النظم والآليات اللازمة لضبط وتنسيق حركة المجتمع ومؤسساته في ممارسة كافة الأنشطة الحياتية وفق التوجهات الديمقراطية ومن دون الإخلال بقواعد المنافسة والحريات العامة المصونة بالدستور.

1.5. متابعة الأداء الوطني العام وتقييم الإنجازات وتطوير البرامج والخطط والسعي لتنمية الموارد الوطنية لتحقيق مستويات الإنجاز الوطني المأمولة.

1.6. إدارة الأموال العامة بتحصيل الضرائب ومختلف أنواع الإيرادات العائدة إلى الحكومة، وتنسيق الإنفاق العام بما يحقق أهداف التنمية الوطنية الشاملة.

1.7. دعم ومساندة مؤسسات وأفرد المجتمع في القيام بأدوارهم في عمليات التنمية الوطنية الشاملة، وتوفير الخدمات والموارد التي يصعب عليهم اقتناؤها أو لا يوجد مبرر اقتصادي لتكرارها في مؤسسات مجتمعية متعددة.
1.8. إدارة العلاقات الخارجية مع مختلف دول العالم.
1.9. الدفاع عن أمن الوطن والمواطنين وحماية التراب الوطني ضد أي مصادر للعدوان المباشر أو غير المباشر.

2. تنمية وضبط توجهات الاقتصاد الوطني في ظل آليات السوق

اتجهت الدولة منذ بدايات سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي نحو الأخذ باقتصاد السوق وإعمال آلياته وإعطاء الدور الأكبر في عملية التنمية الاقتصادية إلى القطاع الخاص. كما بدا أن الدولة قد قررت الانسحاب من المجال الاقتصادي بتقييد الاستثمارات الجديدة في شركات قطاع الأعمال العام، والتخلي عن كثير من مسئولياتها في توفير الخدمات العامة للمواطنين تاركة المجال للقطاع الخاص. وفي رأينا أن إتباع آليات السوق وتحرير القطاع الخاص لا يعني أن تتوقف الدولة عن ممارسة وظائفها الأساسية في الإعداد الإستراتيجي للاقتصاد الوطني وتوجيه أعمال التنمية الوطنية الشاملة من خلال آليات مختلفة عما كانت تتبع وقت الالتزام بالنهج الاشتراكي والإدارة الحكومية المباشرة للاقتصاد الوطني. إننا نؤمن أن للدولة دوراً حيوياً في ثلاث مجالات محورية ينبغي عليها الاهتمام بها- فضلاً عن مسئولياتها المعتادة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية بعامة:

2.1. التوجيه الإستراتيجي للاقتصاد الوطني وتوفير الرقابة والإشراف على النشاط الاقتصادي.

فالدولة مسئولة عن سلامة أداء الاقتصاد الوطني ونتائجه وفقاً لإستراتيجية وخطط مدروسة تراعي احتياجات الوطن وموارده، وتعمل على تحقيق التناسق بينها وضمان تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المحققة لمستويات الرفاهية الاقتصادية المنشودة.

كذلك فالدولة مسئولة عن وضع السياسات النقدية والمالية وتحديد مجالات الإنفاق العام وتخطيط الضرائب وتقرير أولويات المشروعات العامة بما يحقق تشغيل الطاقات الوطنية ومكافحة البطالة ومحاربة الفقر.

أي أن الدولة إذ تعهد بالنشاط الاقتصادي إلى مؤسسات القطاع الخاص في الأساس، فإنها لا تزال مسئولة عن صياغة وتطوير الإطار المؤسسي اللازم لكفاءة وعدالة ممارسات الاقتصاد الحر وآليات السوق. إن الدولة مسئولة عن منع الاحتكار وتأكيد المعايير والضوابط لحماية المنافسة، وكذا ضمانات حماية المستهلك، وشروط ومواصفات الجودة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي. وتلعب الدولة دوراً مهماً في حفز المستثمرين من المواطنين وغيرهم وإزالة ما يعترضهم من معوقات وعقبات.

2.2. توفير السلع والخدمات العامة

إن الدولة مسئولة عن توفير السلع والخدمات العامة التي تنفرد بقدرتها على تقديمها للمواطنين إذ لا يقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها لارتفاع التكلفة الرأسمالية لإقامة مؤسسات تقديمها وانخفاض العائد منها. فالدولة مطالبة بإنشاء الطرق والمرافق العامة وتقديم خدمات الصحة والعلاج والتعليم والنقل وغيرها مما لا يمكن - أو لا يجوز - للقطاع الخاص أن يقوم به منطلقاً من دافع الربح، فهي خدمات يجب أن تصل إلى عامة المواطنين إما مجاناً أو لقاء أسعار أو رسوم يسيرة يشارك بها المواطنون بقدر إمكانياتهم في تحمل جانب من التكلفة ،كما أن بعض تلك الخدمات العامة تتصل بأمور السيادة مما لا يجوز منطقياً أن تتنازل عنه الدولة إلى غيرها من مؤسسات المجتمع.

وعلى الرغم من أننا نقبل الفلسفة الجديدة السائدة في أغلب الديمقراطيات في العالم المعاصر والتي تروّج لدور أكبر للمواطنين في إدارة شئونهم والمساهمة في تكلفة ما يحصلون عليه من خدمات عامة والتقليل من دور الإدارة الحكومية المباشرة لمؤسسات الإنتاج والخدمات العامة التماساً للكفاءة الإدارية والاقتصادية، إلا أننا في نفس الوقت نؤمن بأن هذه الفلسفة الجديدة لا تلغي دور الدولة بل هي تطرح تعديلاً جذرياً فيه بأن تختص الدولة بالجوانب الإستراتيجية وذات الطبيعة السيادية وتقدم التوجهات العامة في إطار الاختيارات الشعبية التي يوافق عليها المواطنون بالطرق الديمقراطية، وتترك الدولة أمور التنفيذ وتقديم الخدمات فعلاً Service Delivery إلى القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي بموجب تعاقدات ملزمة تحدد مستويات الجودة وشروط ومعايير تقديم الخدمة وأسعارها. وتعمد الدولة في كثير من الدول الرأسمالية إلى شراء تلك الخدمات من مقدميها في القطاع الخاص بأسعارها الحقيقة التي تغطي تكلفتها وهامش الربح المناسب، ثم تتيحها للمواطنين المستحقين لها برسوم أقل أو مجاناً.

2.3. تحقيق العدالة في توزيع الثروات والدخول.

إن الدولة هي المسئولة في الأساس عن عدالة توزيع الدخل والتقريب بين فئات المجتمع فلا تكون هناك فئة قليلة تستمتع بكل خيرات وثروات الوطن، بينما تكون الأغلبية من الفقراء ومحدودي الدخل. وتحقق الدولة هذه العدالة في التوزيع من خلال نظم الضرائب على الدخل التي تتصاعد شرائحها مع ارتفاع مستويات الدخل من دون أن تتحول إلى عقاب أو مصادرة للدخول الكبيرة التي يحققها أصحابها بجهدهم ومخاطرتهم باستثمار أموالهم. إن العدالة في التوزيع تتحقق أيضاً بالاتجاه نحو التعامل أساساً بنظم الضرائب المباشرة التي تتناسب مع مستويات الدخل للمواطنين ومصادرها، والتقليل من الضرائب غير المباشرة التي يتحمل أعبائها الفقراء والأغنياء على السواء من دون تفريق. كما أن تكافؤ الفرص أمر أساسي في إقامة مجتمع ديمقراطي يرعى العدالة الاجتماعية ويضمن حصول المواطن على حقه العادل لقاء جهده وعمله. وكذلك فإن الدولة مسئولة عن رعاية المعوقين وغير القادرين على العمل والإنتاج بكفاءة لظروف صحية أو اجتماعية وتوفير نصيب عادل لهم من خلال نظم الضمان الاجتماعي العادلة.

3. تأكيد وحماية سيادة القانون

وذلك بأن يعاد للدولة هيبتها وللقانون سطوته ولسيادة الشعب مكانتها، وأن تكون حقوق الإنسان والحرية والتعددية الفكرية والحزبية وديمقراطية المشاركة أهداف وجوهر اختيارات الدولة في كل ما يصدر عنها من تصرفات. إن دولة القانون هدفها حماية مقومات الاستقرار والعدالة والمساواة والحرية والتغيير الديمقراطي والتنمية المستدامة في البلاد، والمحافظة على أسس التعايش السلمي والتعاون والمشاركة في قضايا السلام على الصعيد الدولي .

4. تنمية وتأمين المشاركة الديمقراطية

إن دور الدولة في المجتمع الديمقراطي الذي نسعى إلى إقامته يجب أن يواكب المتغيرات التي تشهدها مصر والعالم المحيط بها، ومن ثم فإنه من الضروري إشراك كافة الأطراف المعنية التي تمثل المجتمع المدني في الممارسة الديمقراطية بهدف تفعيل دوره دون أن يؤدّي ذلك إلى قلب موازين القوى ومواقع القرار والى تغليب وجهات نظر أقلية على توجهات ورغبات الأغلبية.

إن دولة المشاركة الديمقراطية تتيح الفرص المتعادلة لكافة طوائف المجتمع وفعالياته للمشاركة في مناقشة قضاياه واختيار مسيرات التنمية والتطوير، وتحمل مسئوليات التنفيذ والحصول على أنصبة متكافئة من عوائد التنمية ومنجزات العمل الوطني على كافة الأصعدة.

إن دور الدولة الديمقراطية ينبغي أن يزيح كافة المعوقات التي تعترض سبيل الراغبين من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة بالعمل السياسي، والنشاط الاقتصادي، والعمل النقابي والحزبي وغيرها من الفعاليات التي تسهم في دفع مسيرة الوطن.

5. مواجهة تحديات العولمة

لقد تصاعدت في السنوات الأخيرة ظاهرة التدخل الأجنبي في السياسات الاقتصادية الوطنية عبر الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها مما يهدد السيادة الوطنية ويشل من قدرة الدولة على تطوير سياساتها الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتي تتوافق مع احتياجات مواطنيها وفقاً للأولويات والمعطيات الوطنية.

ويؤكد برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء على ضرورة تأهيل الدولة المصرية ممثلة في الحكومة والمجالس التشريعية ومؤسسات الحكم المختلفة- مستعينة بمنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة - لتكون أكثر قدرة على مواجهة ضغوط ومتطلبات التعامل مع تلك المنظمات العولمية والدول الكبرى التي تقود حركتها وتوجهها لخدمة مصالحها.

وينبغي أن تركز الدولة الديمقراطية المستهدفة في مصر على تأكيد الولاء للاعتبارات والأهداف الوطنية في جميع تعاملاتها مع ممثلي العولمة، وإدارة شبكة من التحالفات مع الدول الصديقة والمتعاونة من أجل تقوية المركز التفاوضي للبلاد في علاقاتها مع المنظمات الدولية والشركات متعدية الأممية والدول الكبرى المسيطرة. كما يجب العمل على تعظيم القدرات الوطنية في شتى المجالات لتقليل الاعتماد على الغير وتقوية القدرات الوطنية على الوفاء باحتياجات التنمية والدفاع عن المصالح الوطنية.

6. التوفيق بين متطلبات التنمية واعتبارات الأمن

نرى أن ضمان تلازم التنمية مع النظام والأمن مسئولية أساسية للدولة الديمقراطية من خلال وضع قواعد ضبط النشاط الاقتصادي وتحديد الحقوق والواجبات لمختلف الأطراف المشاركة في جهود ومشروعات التنمية سواء من المواطنين أو غيرهم من المستثمرين الأجانب والشركات متعدية الأممية وممثلي المنظمات الدولية ذات العلاقة.

إن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى قواعد ثابتة واستمرارية في المنظومات التشريعية كما أن التنمية الاجتماعية تحتاج إلى العدالة والمساواة باعتبارها ضمانة للاستقرار الاجتماعي، وهذا يفرض أن توجه الدولة الديمقراطية عناية خاصة لضمان هذه المقومات، وسد الثغرات التي قد يتسلل منها الفساد والمفسدون لتشويه نتائج التنمية وإفراغ منجزاتها من مضامينها وحرمان الجماهير من الحصول على أنصبتها العادلة من تلك المنجزات.

إن الدولة الديمقراطية القوية المستهدفة في برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء هي الدولة المستندة إلى القوانين العادلة والواضحة، والتي تتعامل في كل ما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعايير شفافة وتلتزم المصداقية وتتجنب تغليب مصالح فئة على مصالح فئات أخرى.

7. حماية الخصوصية الثقافية للمجتمع

إن الدولة الديمقراطية المستهدفة عليها واجب وطني هو المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع المصري، في نفس الوقت الذي تسعى فيه إلى إدارة التغيير الديمقراطي إلى مجتمع المعلومات والعمل على سد الفجوة الرقمية التي تفصلنا عن العالم المتقدم. وعلى الدولة الديمقراطية تطوير علاقاتها بالأفراد وطوائف المجتمع ومؤسساته في إطار هذا المجتمع المعلوماتي الجديد خاصة ما يتعلق بالجوانب الأخلاقية المتمثلة في ضمانات سرية المعلومات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن مسئوليتها في توفير البنية التحتية ووضع الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لبناء مجتمع المعلومات.

إن الدولة الديمقراطية مسئولة عن أن تكفل للفرد حقوقه وتقيه من الاستعمالات السيئة والمُغرضة لتقنيات المعلومات الحديثة، والمحافظة على المصلحة الوطنية دون المساس بمبدأ حرية انسياب المعلومة والنفاذ إليها حيث إن الحرية والمبادرة هي أساس قوة الدفع والخلق والابتكار التي تتميّز بها المجتمعات المعاصرة التي قطعت شوطاً بعيداً في استثمار تقنيات الاتصالات والمعلومات والاستفادة من منجزاتها.

8. إدارة العلاقات الدولية في عالم متغير

إن التغييرات الجذرية التي شهدها العالم منذ ثمانينات القرن الماضي أفضت إلى اختلال هيكل العلاقات الدولية لصالح الدول الكبرى ومراكز القوى العالمية، فضلاً عن تغييرات مهمة في المفاهيم الحاكمة للعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية. كما أفرزت العولمة حالات من تشابك العلاقات الدولية واتجاه كثير من الدول إلى إقامة تكتلات إقليمية، وذلك إلى جانب بروز دور المجتمع المدني والمنظمات والهيئات الغير حكومية في العلاقات الدولية وعدم اقتصارها على الحكومات .

كل ذلك نراه معطيات مستجدة تحتم إعادة بناء هيكل العلاقات المصرية مع دول العالم المختلفة وفق رؤية جديدة تعتمد الفكر الوطني وتوجهات الإستراتيجية الوطنية والمصالح والأهداف الوطنية أساساً في تشكيل علاقات مصر مع دول الجوار ومختلف دول العالم في الدوائر الإقليمية والدولية المختلفة.

إننا نرى أن إدارة العلاقات الدولية لمصر مهمة وطنية جامعة لا ينبغي أن تنفرد بها جهة واحدة كوزارة الخارجية مثلاً أو أن ينفرد رئيس الجمهورية باتخاذ القرارات فيها من دون مشاركة أو مراجعة من أطراف أخرى في السلطتين التنفيذية والتشريعية. إن إدارة العلاقات الدولية لمصر ينبغي أن تكون عملاً وطنياً مشتركاً تتحمل مسئوليته على مستوى التخطيط الإستراتيجي والمتابعة والتقييم مجموعة من الوزارات المعنية تتبلور في النهاية في مجلس الوزراء مع إعطاء دور مركزي لممثلي الشعب في المجالس التشريعية المنتخبة لإقرار ما تقترحه السلطة التنفيذية ومراقبة نتائجها.

إن القضية الأساس في السياسة المصرية الخارجية هي قضية العلاقات العربية – الإسرائيلية وضرورة إدارتها بما يحفظ لمصر استقلالها وكرامتها ويستعيد سيطرتها على كامل ترابها ويعيد إليها سيادتها كاملة على سيناء التي حرمتها منها اتفاقية كامب ديفيد.

ونرى أنه في جميع الحالات، ينبغي أن تلتزم السياسة الخارجة المصرية بالمحافظة علي علاقات متوازنة مع كافة أطراف المجتمع الدولي ومواجهة المشاكل الخارجية من خلال بناء أرضية مشتركة من المصالح و الضمانات المتبادلة.

9. تفعيل التزامات مصر في مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا NEPAD

إن مسئوليات الدولة في العصر الديمقراطي تتمثل بالدرجة الأولى في إعداد وتهيئة البنية الأساسية لإدارة المجتمع وفق قواعد الحوكمة وآلية مراجعة النظراء التي التزمت بها مصر حين شاركت في إنشاء اتفاقية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا [نيباد NEPAD] - وذلك مع كل من الجزائر، نيجيريا، السنغال وجنوب إفريقيا – والتي تستند إلى مبدأ " الحكم الرشيد" Good Governance كأساس لتحقيق السلام، الأمن، والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة لشعوب إفريقيا. كما تنص على أن مسئولية الدولة هي توفير السياسات والمعايير والمبادرات المؤدية إلى الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي السريع، والتكامل الاقتصادي الإقليمي بما يحقق أعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية والتغيير الديمقراطي الاجتماعي والحرية والعدالة للمواطنين.

3

برنامج التطوير الاقتصادي الشامل

تمهيد

إن عنصراً أساسياً في برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء هو إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني.

إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت يكافئ النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية.

إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم. كما يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي مشكلات انتشار حالات الاحتكار وتغوّل قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية، وعدم قدرة أجهزة الحكومة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها وما يؤدي إليه كل ذلك من مخاطر تهدد حرية المنافسة وحقوق المستهلكين.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية ومسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دولاً كثيرة حتى تبينت ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق. لقد ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى " الطريق الثالث" الذي ينتهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة التي تسلم القطاع الخاص مقاليد الاقتصاد وتتخلى فيها الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية، وبين نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تكرس السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية وتحرّم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتخضع الاقتصاد الوطني للقرارات الإدارية الغير مدركة لطبيعة القوى الاقتصادية المحلية والخارجية ذات التأثير.

وقد عانينا نحن في مصر أيضاً من هذين النمطين في إدارة الاقتصاد الوطني، فقد كانت سياسة التأميم والتخطيط المركزي وإلغاء آليات السوق سائدة في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي بكل ما ترتب عليها من انغلاق وتدهور في الكفاءة الاقتصادية وتضخم في البيروقراطية بالقطاع العام، كما عشنا فترة الانفتاح الاقتصادي والهرولة إلى الدخول في نطاق اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن قطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص بدعوى إعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط لتحديد مسئولية القطاع الخاص الاجتماعية وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين.

كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصد بذلك ما يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور إنساناً يعيش بأقل من 6 جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!!].

إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ويخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين لخارجي، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها ويتمتع بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

المحاور الرئيسية للبرنامج الاقتصادي

في ضوء هذه التوجهات الإستراتيجية، تتحدد المحاور المهمة التالية لتحقيق انطلاقة اقتصادية كبرى تعوّض ما فات من فرص وما تم إهداره من موارد نتيجة السياسات والقرارات الاقتصادية غير الصحيحة التي اتخذت خلال السنوات الماضية:

1. بناء إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية

إن إحداث تنمية اقتصادية شاملة في البلاد تحقق الاستخدام الأمثل لمواردها وتحقق أفضل مستويات الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين تتطلب بناء إستراتيجية شاملة تتضمن تحديد المحاور الرئيسية التالية:

1.1. الغايات والأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية متمثلة في معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي.

1.2. قطاعات الاقتصاد الوطني المستهدف تنميتها ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وتحديد الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.

1.3. خطط وآليات تنمية الموارد الوطنية من مصادر الثروة الطبيعية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها.

1.4. خطط وآليات تنمية المدخرات المحلية وتعظيم مساهمات الاستثمار الوطني في مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.5. خطط وآليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه ناحية المشروعات الأكثر جدوى في تحقيق أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة.

1.6. أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي، والقطاع الأهلي.

1.7. تحديد خطط وبرامج التنمية التكنولوجية الشاملة لتحسين قدرات مؤسسات الإنتاج والخدمات الوطنية وزيادة إنتاجيتها.
1.8. تحديد خطط وبرامج تنمية الموارد البشرية وإعدادها للمساهمة الأفضل في تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية الشاملة.
1.9. تحديد أسس ومجالات التعامل مع العالم الخارجي من حيث الاستيراد السلعي والحصول على الخدمات الفنية والتدريبية وغيرها من مصادر الخبرة الأجنبية، والصادرات السلعية والخدمية، مع تحديد الأهمية النسبية للأسواق الأجدر بالتعامل من حيث اتصالها بالمصلحة الوطنية.

2. إحياء دور التخطيط الاقتصادي الإستراتيجي

نرى أن إتباع اقتصاديات السوق وتحميل القطاع الخاص المسئولية الأساس في تنفيذ خطة التنمية لا يعني انسحاب الدولة من " إدارة الاقتصاد الوطني" وفقاً لإستراتيجية وطنية شاملة وفي إطار خطة وطنية للتنمية تنسق أدوار مختلف اللاعبين في الساحة الاقتصادية. وفي هذا الصدد نرى ضرورة التزام الدولة بمنطق التخطيط الإستراتيجي لتحديد أهداف وغايات التنمية وترتيب الأولويات وبيان الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة والمساهمة المستهدفة لكل منها في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.

ونرى ضرورة إنشاء أمانة فنية متخصصة للمجلس القومي للتخطيط الذي أنشئ بديلاً عن وزارة التخطيط، وذلك لإعداد الدراسات وتجميع المعلومات الضرورية لقياس معدلات التنمية واقتراح أسس ومعايير إدارة الاقتصاد القومي بما يكفل رصد المحاور التالية في أداء الاقتصاد الوطني:

2.1. تحديد المستويات المطلوبة من الخدمات الأساسية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين شاملة الصحة، التغذية، التعليم، الثقافة، الإسكان، والنقل والاتصال.
2.2. وضع الأطر والبرامج المحققة لتنمية فرص العمل، وعدالة توزيع الدخل والثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات ضماناً لتوجه جهود ومشروعات التنمية فيما يحقق مصالح المواطنين.
2.3. وضع الخطط والبرامج التي تكفل تأمين الاستقلال الوطني والاعتماد على الذات فيما يخص إنتاج الغذاء، توجيه العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، تنمية تكنولوجيا وطنية وتطويرها، حماية الثقافة الوطنية والحفاظ على القيم الحضارية للمجتمع المصري.
2.4. وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتنمية وتعميق العلاقات الاقتصادية مع دول العالم المختلفة وعلى سبيل الخصوص دعم التعاون والتكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية والإفريقية.
2.5. تحديد أسس ومعايير توجيه الأداء الاقتصادي وكفالة أفضل الظروف لتحسين معدلاته والارتفاع بالقدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد الوطني وعلاج ما تعانيه من مشكلات. ويأتي في هذا السياق تحديد الإطار المؤسسي للإنتاج وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاعين الخاص والأهلي، ورصد ومتابعة المتغيرات الاقتصادية الكلية وتقييم آثارها على الأداء الاقتصادي في البلاد، وتعيين معدل النمو الاقتصادي المستهدف وتقدير الاحتياجات التمويلية والموارد الطبيعية والبشرية والتقنية اللازمة للوصل إليه. كذلك يجب الاهتمام بضمان توفير عوامل الاستقرار الاقتصادي والقضاء على مصادر تبديد وإهدار الموارد الوطنية.
2.6. دراسة وتحديد متطلبات تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي، ومقومات الحفاظ على السلامة العامة في المجتمع.

2.7. دراسة وتحديد متطلبات صيانة البيئة ومنع مصادر التلوث وإهدار المقومات الطبيعية للبيئة المصرية، والمحافظة على الثروة الوطنية المتمثلة في نهر النيل، والبحيرات، والمحميات الطبيعية، والأرض الزراعية.

2.8. دراسة وتحديد أسس استثمار الطاقة السكانية وتحويل الزيادات في أعداد السكان الناشئة من عوامل النمو الطبيعية إلى قوى منتجة.

2.9. إنتاج مجموعة المقاييس والمؤشرات الدالة على حالة التنمية ومعدلات تحقيق الأهداف والتطور في مستوى المعيشة للسكان وغيرها من المؤشرات التي توضح مدى التغيير الديمقراطي الاقتصادي للبلاد بالقياس إلى الأهداف المحددة في الخطة العامة، وكذا بالقياس إلى ما تحققه الدول الأخرى المماثلة لنا في أوضاعها وظروفها.

إننا حين نؤكد على أهمية وظيفة التخطيط الشامل كأساس لإدارة الاقتصاد الوطني، ندرك تماماً أننا لا نريد الارتداد إلى عصر التخطيط المركزي والسيطرة البيروقراطية على الاقتصاد الوطني وتسيير الحياة الاقتصادية بالقرارات الإدارية، وإنما نحن نتجه إلى المعنى الحقيقي للتخطيط كونه يوضح الإطار العام لحركة الاقتصاد الوطني والتوجهات الإستراتيجية للتنمية من دون التدخل في حرية الاستثمار والمبادرات الخاصة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وكذلك تحرير شركات قطاع الأعمال العام وغيرها من المؤسسات الاقتصادية التي قد تمتلكها الدولة بالكامل أو بالمشاركة مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي وإخضاعها للتعامل وفق آليات السوق.كما ندرك أن التخطيط المقصود هو من النوع التأشيري مع ترك آليات وقوى السوق تتفاعل بحرية لتحديد الاختيارات وترشد المستثمرين إلى القرارات المناسبة في إطار التوجهات الإستراتيجية الوطنية.

من جانب آخر، نرى ضرورة الأخذ بالتطورات العالمية في استخدام مؤشر التقدم الحقيقي Genuine Progress Indicator (GPI) والذي يقصد إلى بيان القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي التي لا يظهرها مؤشر GDP التقليدي وذلك بالأخذ في الاعتبار تأثير المتغيرات التالية على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP:

- معدلات الجريمة وانهيار الأسـر
- العمل التطوعي داخل الأسرة، نمط توزيع الدخـل
- معدل استهلاك الموارد الوطنيـة
- تكلفة التلوث و تدمير البيئة طويل الأجـل
- التغير في نسبة الوقت المخصص للترفيـه
- تكلفة الحماية الشخصيـة
- قصر العمر الافتراضي للسلع الاستهلاكية المعمرة
- قصر العمر الافتراضي للمرافق العامـة
- الاعتماد على الاقتراض الخارجـي

3. إعادة هيكلة القطاع المصرفي[2]

كان إنشاء بنك مصر بمبادرة الاقتصادي االمصرفي يتكونحمد طلعت حرب باشا علامة فارقة باعتبارها بداية تحرير الاقتصاد المصري وتخليصه من السيطرة الأجنبية. ومنذ تأميم البنوك في 1961 كان الجهاز المصرفي يتكون من ثمانية بنوك أربعة بنوك تجارية، وأربعة بنوك متخصصة. وكان القطاع مصرياً خالصاً ومملوكاً ملكية تامة للدولة. وقد تبدل هذا الوضع حيث نشأت بنوك مملوكة لرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فضلاً عن فروع البنوك الأجنبية.

إن قرارات بيع بنوك القطاع العام تمثل خطراً على الكيان الاقتصادي الوطني، فقد تم بيع بنك الإسكندرية إلى بنك إيطالي، وكان قد سبقه التصرف في حصة المال العام في البنك المصري الأمريكي، كما تم بيع الحصة الأكبر من بنك الدلتا الدولي وهو من بنوك القطاع الخاص المصري إلى مجموعة مصرفية من دولة الإمارات والبحرين والكويت. ويبدو وضع القطاع المصرفي المصري الآن غير مطمئن مع وضوح تزايد سيطرة البنوك العربية [الخليجية] والأجنبية عليه نظراً لأهمية البنوك الوطنية كمصدر مهم في تعبئة المدخرات الوطنية وتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية، فضلاً عن تمويل التجارة الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال شراءها لأذون الخزانة وما تصدره وزارة المالية من سندات على الدولة.

من جانب آخر، يتعرض الجهاز المصرفي إلى قرارات تبدو غير مفهومة منها قرار إدماج بنك القاهرة في بنك مصر ثم العودة عن ذلك بعد شهور طويلة تمت خلالها إجراءات مهمة في توحيد نظم العمل فيهما وتصفية المراكز غير الجيدة والمتعثرة لعملاء بنك القاهرة.

لذلك نرى ضرورة مراجعة شاملة لأوضاع الجهاز المصرفي المصري بهدف تحديد الحدود الآمنة التي لا يجب تعديها في بيع البنوك المصرية لغير المصريين، و ضرورة إعادة هيكلة القطاع المصرفي بما يحقق الأهداف التالية:

3.1. تأكيد الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي المصري على جميع البنوك العاملة في مصر، ويقتضي هذا ضرورة تسجيل جميع البنوك العاملة في مصر لدى البنك المركزي المصري من دون استثناء. وتأكيد ضرورة ممارسة البنك المركزي للسلطة المخولة له في التفتيش على البنوك بصفة مستمرة.

3.2. تحديد الحجم الأمثل للقطاع من حيث عدد البنوك ودرجة الانتشار ونمط الملكية والإدارة ونوع النشاط[تجاري، صناعي، عقاري...].

3.3. تحديد الحد الآمن لمدى نفاذ رأس المال الأجنبي [والعربي] في ملكية القطاع المصرفي المصري.

3.4. تحديد الحجم الأمثل للبنوك المملوكة للقطاع العام من حيث العدد ودرجة الانتشار ونوع النشاط.

3.5. مراجعة الضوابط المنظمة لعمل القطاع من حيث نسبة الاحتياطي، ونسبة السيولة، ومعيار كفاية رأس المال، والحد الأقصى للتمويل الممنوح للعميل الواحد، والضوابط المتعلقة بتمويل بعض أفرع النشاط أو طبقاً لنوع العملة، والحد الأقصى لنسبة المساهمة في المشروعات.

3.6. تطوير وتحديث أنماط الإدارة والتكنولوجيا المستخدمة في البنوك والارتفاع بكفاءة العنصر البشري بما يكفل رفع قدرة القطاع في مباشرة الوظائف الأساسية لخدمة تمويل التنمية وفي مقدمتها تعبئة الموارد التي يمكن إتاحتها للتوظيف، تمويل قطاع الأعمال، وتوفير وسائل الدفع وتسوية المعاملات.

---

[2] المعلومات الواردة في هذا الجزء مستمدة من
سلوى العنتري، القطاع المالي وتمويل التنمية في مصر، التطور والاستشراف حتى عام 2020، منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005

3.7. تحديد المعايير المصرفية والاقتصادية السليمة لتطبيقها في حالات المج والاستحواذ بين البنوك المصرية.

4. تفعيل إستراتيجية متكاملة للتصنيع[3]

إن قطاع الصناعة هو القطاع الواعد لنهضة اقتصادية شاملة، فقد بلغت قيمة الإنتاج الصناعي في 2007/2006 بالأسعار الجارية 306 مليار جنيه بنسبة 17.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت الاستثمارات المنفذة بالقطاع في 2005/2004 ما يقرب من 7.8 مليار جنيه، بينما حققت الصادرات الصناعية في نفس الفترة 30.7مليار جنيه على حين كانت الواردات الصناعية 41 مليار جنيه. كذلك بلغ متوسط نمو الإنتاج الصناعي بالأسعار الجارية في 2006/2005 نسبة 7.8 %.

إن قطاع الصناعة هو أساس بناء اقتصاد قوي يتمتع بقدرات تنافسية عالية تسمح بتوفير منتجات مصرية عالية الجودة ومواكبة للمعايير والمواصفات الدولية، ومن ثم تكون قادرة على النفاذ في الأسواق الأجنبية فضلاً عن وفائها بمتطلبات السوق المحلي وتقليل الحاجة إلى الاستيراد.

من جانب آخر، فإن الصناعة قادرة على تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى وقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لها من خصائص تتغلب بها على محدودية الموارد، وقدرتها على استيعاب التقنيات الجديدة وتطبيق مستحدثات العلم الحديث بأسرع مما يتوفر لقطاعات أخرى كالزراعة مثلاً.

لذا فإن الانطلاقة المستهدفة لمصر ينبغي أن تتضمن بناء إستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية المستدامة تستهدف إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد الوطني يتم بمقتضاه زيادة مساهمة الصناعة في توليد الناتج القومي الإجمالي، وزيادة قدرتها على خلق فرص العمل وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة المتعطلة، وتطوير الصناعات وتقنيات الإنتاج القائمة، وتحديث أسس تنظيم النشاط الصناعي في المجتمع، وإرساء أسس وآليات التطوير المستمر للصناعة باعتباره ضرورة حياة لمواجهة المتغيرات ومواكبة المنافسة الآتية من دول حققت معدلات عالية في التغيير الديمقراطي الصناعي. ومن المهم التأكيد على أن يشمل تحديث الصناعة المصرية كافة جوانبها التقنية والإدارية والتمويلية والتسويقية.

ونرى أن تتجه الإستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية في الأساس إلى زيادة معدل الاستثمار في الصناعة، وتوفير الحوافز المناسبة لتوجيه نسب متزايدة من المدخرات المحلية إلى مجالات التصنيع. إن الاستثمار السنوي في الصناعة يبلغ ما يقرب من 120 مليار جنيه والمطلوب مضاعفته على الأقل لإحداث طفرة كافية في معدل مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي الذي يراوح نسبة ال20% حالياً.

وبذلك يكون على الدولة – ممثلة في قطاع الأعمال العام – القيام بدور واضح في تنفيذ إستراتيجية التصنيع بتخصيص جانب من حصيلة برنامج الخصخصة لإنشاء صناعات جديدة، حيث لا يمكن الركون فقط إلى مبادرات القطاع الخاص لإنجاز خطة التصنيع.

ومن المهم دراسة إمكانيات وجدوى التعاون الإقليمي في إنشاء الصناعات الجديدة بما يسهم في تعزيز القدرة التفاوضية لمصر والدول المتعاونة معها في مجال نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة، وكذا في الحصول على شروط أفضل لتدفق الاستثمارات الأجنبية.

---

[3] البيانات الإحصائية في هذا الجزء مستمدة من:
1. بوابة معلومات مصر – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مؤشرات إحصائية بتاريخ 4 أكتوبر 2006.
2. جودة عبد الخالق، الصناعة والتصنيع في مصر – الواقع والمستقبل حتى عام 2020 منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005

وتعتبر إعادة هيكلة قطاع الصناعة التحويلية من أهم التحديات التي يجب على إستراتيجية التنمية الصناعية التعامل معها، حيث تسود المصانع متناهية الصغر التي تفتقر إلى أبسط مقومات الصناعة الحديثة ولا تنتج سوى منتجات رديئة لا ترقى لأي مستوى تصنيف معروف. وتبلغ نسبة هذه المصانع والتي لا تعدو أن تكون مجرد ورش حرفية صغيرة ويشار إليها أحياناً ب " مصانع تحت السلم " ما يقرب من 87%، بينما تمثل المصانع الصغيرة 5%، والمصانع المتوسطة 3% والمصانع الكبيرة 5% وذلك من إجمالي عدد المنشآت الصناعية البالغ ما يقرب من 25000 منشأة. إن هذا النمط لهيكل المؤسسات الصناعية يوضح بجلاء أسباب انحسار دور الصناعة المصرية وعدم قدرتها على الانطلاق، لذا يكون تعديل هذا الهيكل بالسعي لزيادة أعداد المصانع المتوسطة والكبيرة هو أساس جوهري في إستراتيجية الانطلاقة الصناعية المستهدفة لما تتمتع به تلك المؤسسات من قدرة على تجميع وتوظيف الموارد والإمكانيات المالية والتكنولوجية والخبرات الإدارية، فضلاً عن القدرة على التعامل مع المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى في العالم والتحالف معها أو الاستعانة بها في تطوير منتجاتها وأساليبها التكنولوجية.

من جانب آخر، لا بد من إعداد خطة خاصة لتجميع المصانع الصغيرة ومتناهية الصغر ممن تتوفر لديهم بعض المقومات الصناعية المعقولة في كيانات أكبر وتنظيم برامج لتطويرها والانتقال بها إلى مستوى أفضل من حيث القدرة الإنتاجية ونوعية المنتجات. وفي هذا المجال نرى ضرورة تركيز إستراتيجية التنمية الصناعية على زيادة مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، وزيادة مساهمتها في خلق فرص العمل، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومعالجة مشكلة الطاقات المعطلة.

ومن المهم إعادة دراسة مشكلة توطن الصناعة المصرية وسوء توزيعها على مناطق مصر، ففي الوضع الحالي تتركز 41% من المؤسسات الصناعية في القاهرة الكبرى و17% في محافظات الدلتا و17% في الإسكندرية و15% في منطقة القناة. ومعنى ذلك أن 89% من الإنتاج الصناعي يتركز في شمال البلاد، بينما يسهم جنوب مصر بنسبة 11% من الإنتاج الصناعي الكلي. إن إعادة تخطيط التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية أمر في غاية الأهمية ليس فقط بهدف المساعدة على سرعة تنمية الصعيد، ولكن أيضاً للمساهمة في تخفيف الضغط السكاني على محافظات الشمال ومعالجة الآثار السلبية للممارسات الملوثة للبيئة نتيجة عدم الالتزام بالقواعد والنظم المتعارف عليها للمحافظة على البيئة وحمايتها من مصادر التلوث الصناعية.

كذلك ينبغي أن تتضمن إستراتيجية الانطلاقة الصناعية الجديدة مراعاة التوازن بين الاتجاه إلى الصناعات كثيفة رأس المال التي تعتمد على التقنيات الآلية الحديثة، والصناعات كثيفة العمالة التي تفتح فرصاً أوسع لاستيعاب القوة العاملة ومن ثم تسهم في تخفيض مشكلة البطالة.

كما ينبغي الأخذ بمفهوم متسع لفكرة الصناعة لا يقصره على الصناعات التحويلية أو الاستخراجية، بل لا بد من التطرق إلى الصناعات الجديدة ذات المحتوى المعرفي العالي مثل الصناعات الإلكترونية والبيولوجية وصناعات المعلومات والاتصالات فتلك هي التي تحقق أعلى قيمة مضافة في الهياكل الصناعية الحديثة.

ولا يجب الانحصار في حيز زيادة الطاقات الإنتاجية في القطاع الصناعي، بل لا بد من توفير متطلبات الانطلاق أيضاً لصناعات الخدمات وثيقة الصلة بالصناعات السلعية. ويأتي في المقدمة صناعات النقل البري والنهري والبحري والسكك الحديدية. ومن المعروف أن من أهم معوقات تصدير المنتجات المصرية إلى الأسواق الإفريقية هو نقص إمكانيات أسطول النقل البحري الوطني وضرورة الاعتماد على السفن الإسرائيلية لنقل المنتجات المصرية إلى موانئ أفريقيا.

من جانب آخر، ينبغي أن تركز الإستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية على إعادة تأهيل الصناعات المصرية التي لمصر فيها ميزات تنافسية وهي: صناعات الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز، صناعة الملبوسات الجاهزة عدا الأحذية، الصناعات الغذائية، صناعات الكيماويات الأخرى، وصناعة المشروبات. كما ينبغي البحث في أسباب انهيار الميزات التنافسية التي كانت صناعات الأثاث والصناعات الجلدية تتمتع بها والعمل على استعادة قدراتها التنافسية.

لقد تراكمت عبر السنوات الماضية العديد من الدراسات والمشروعات البحثية التي تناولت مشكلات تلك الصناعات وقدمت الاقتراحات المناسبة لتطويرها وتمكينها من استيعاب التطورات التكنولوجية وبناء قدرات تنافسية تستطيع بموجبها العودة إلى الأسواق العالمية والمنافسة للحصول على حصة معقولة منها. وللأسف فإن هذه الدراسات حبيسة الأدراج حيث لا توجد آلية محددة تتولى ترجمتها إلى برامج تنفيذية محددة المدة، فضلاً عن انشغال الدولة عن قضية التنمية الصناعية وعدم التركيز عليها باعتبارها قضية حيوية لمستقبل البلاد.

ونحن نرى أن مفهوم التنمية الصناعية لا يجب أن يقتصر فقط على إنشاء المصانع الجديدة سواء كان عددها 1000 مصنع تزيد أو تقل، ولكن أيضاً العناية بتأهيل المصانع القائمة وتشغيل ما بها من طاقات عاطلة والمحافظة على ما تراكم بها من خبرات صناعية وإدارية وكوادر بشرية مدربة. إن الاهتمام بإعادة تأهيل الصناعات القائمة إلى جانب كونه يتطلب استثمارات أقل ووقت أقصر من محاولة إقامة مصانع جديدة، فإنه يسهم بسرعة وكفاءة في الوفاء باحتياجات السوق المحلي والحد من الضغوط الاستيرادية.

ولا يمكن أن توضع إستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية من دون وضع برنامج حاسم لتخليص الصناعة المصرية من ضرورة الاعتماد على إدخال مكوّنات إسرائيلية في منتجاتها حتى تستطيع التأهل للدخول إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الضرائب. لقد أوضحت التقارير المنشورة عن نتائج تطبيق اتفاقية الكويز أن صادرات المنسوجات والملابس في عام 2005 – بعد تطبيق الكويز – بلغت 612.3 مليون دولار أمريكي مقابل 561.1 مليون دولار في 2004 بنسبة زيادة 9.1%، وأن ما تمتعت به الصادرات المصرية من إعفاء جمركي يصل في المتوسط إلى18% قد استهلك جانباً مهماً منه يصل إلى 5% نتيجة الارتفاع النسبي في تكلفة المنتجات المصرية وأحد أسبابها ارتفاع أسعار المكونات الإسرائيلية التي تصل إلى 11% في المتوسط من إجمالي المكونات. كما جاء في صحيفة الأهرام بتاريخ 3 أكتوبر 2006 أن عدداً من الشركات التي تعاملت في إطار اتفاقية الكويز لم تستطع تطوير أساليبها بالتوافق مع متطلبات الجمارك الأمريكية وأن 11 مصنعاً منها قد صنفت في دائرة المخاطر العالية، وتم تقديم شكاوى ضد 6 مصانع أخرى لعدم استيفائها المستندات المطلوبة.

والدرس المستفاد من هذه المعلومات أن التعاون المصري الإسرائيلي من خلال تلك الاتفاقية لم يسهم بقدر واضح في زيادة الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية، كما لم يساعد في التطوير التقني أو الإداري للمصانع المشاركة في هذا المجال ، لذا فإنه من الضروري مراجعة نتائج توقيع هذه الاتفاقية -والتي لم تعرض على مجلس الشعب قبل توقيعها - وتقييم تأثيراتها طويلة المدى على كفاءة الصناعة المصرية، وتقدير الأضرار الناشئة عن الاعتماد على مكوّنات إسرائيلية في المنتجات المصرية لضمان الدخول إلى السوق الأمريكية من دون رسوم جمركية، وفي نفس الوقت الانصراف عن محاولات تحسين الإنتاجية والارتفاع بمواصفات المنتجات ومستويات الجودة والسعي لطرق أسواق أخرى واعدة مثل أسواق دول الاتحاد السوفييتي القديم ودول أمريكا اللاتينية، فضلاً عن الأسواق الإفريقية والعربية.

إن تأكيد الجانب الوطني في حماية الصناعة المصرية من تغلغل العنصر الإسرائيلي وضمان بناء قدراتها التنافسية الذاتية يجب أن يكون في مقدمة الاعتبارات وبغض النظر عن بعض الفوائد الوقتية المتمثلة في المحافظة على مستوى الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية أو حتى زيادة تلك الصادرات. إن التطوير لبناء القدرات التنافسية للصناعة المصرية من دون الاعتماد على المكوّن الإسرائيلي كجواز مرور إلى الأسواق الأمريكية هو تحد لا بد للصناعة المصرية أن تجتازه، وعلى الحكومة المسئولية الأساس في دعم هذا التطوير ومساندته.

وثمة بعد مهم في تكوين الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية هو ضرورة الاهتمام بتطوير مشروعات التصنيع الزراعي، ومواجهة منافسة الواردات الأجنبية من السلع الغذائية ذات الأصل الزراعي. ولا شك أن منتجات الألبان والخضروات والفواكه المحفوظة واللحوم المصنعة وغيرها هي من أهم متطلبات الوفاء باحتياجات الأمن الغذائي للمصريين التي يجب أن تكون على قائمة أولويات برامج التنمية الصناعية.

ومن أجل توفير أفضل الفرص لإعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية نرى ضرورة اتخاذ الخطوات التالية:

1. إعادة إنشاء وزارة متخصصة للتنمية الصناعية تكون مسئولة عن التخطيط الإستراتيجي لتنمية الصناعة المصرية، ودراسة المقومات اللازم توفيرها لتحقيق مشروعات تنمية صناعية قادرة على المنافسة العالمية، ومساندة جهات التنفيذ المختلفة في القطاعين العام والخاص على تخطي ما قد يصادفهم من معوقات. كذلك تهتم وزارة التنمية الصناعية بتطوير المناخ التشريعي المنظم لمختلف شئون الصناعة المصرية وأسس التنظيم الصناعي. وتؤكد وزارة التنمية الصناعية على تطبيق المواصفات العالمية ونظم الجودة الشاملة في جميع المؤسسات الصناعية المصرية.
2. ويؤدي إنشاء الوزارة الجديدة أن يتم إلغاء هيئة التنمية الصناعية منعاً للازدواجية والتضارب في الاختصاصات، كما يقترح دمج الشركات القابضة للصناعة في شركة واحدة تتولى مسئوليات إعداد والإشراف على تنفيذ المشروعات الصناعية الكبرى ومتابعة أداءها لحين أن تصل إلى مستوى متقدم يسمح بطرحها للبيع للمصريين، ثم تعود الشركة القابضة لإنشاء المزيد من المشروعات الصناعية باستثمار حصيلة البيع.
3. ضرورة تطوير ودعم بنك التنمية الصناعية وإنشاء المزيد من فروعه في المناطق الصناعية الأساسية بالبلاد ليكون آلية مهمة في توفير التمويل بشروط ميسرة للمشروعات الصناعية، وتبني تمويل ومساندة المشروعات الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر.
4. مراجعة شاملة لهيئات ومؤسسات التعليم الصناعي والتدريب المهني وتوحيد الإشراف عليها في هيئة واحدة للتعليم والتدريب الصناعي تتبع وزارة التنمية الصناعية، ويكون لها فروع في مختلف المحافظات، وأن تنشئ لها وحدات تدريب متطورة في داخل المؤسسات الصناعية الكبرى.
5. تطوير مركز تحديث الصناعة ليكون المركز الوطني لتطوير الصناعة يتولى إجراء دراسات التطوير الصناعي ورعاية المشروعات البحثية ومساندة التجارب الصناعية الهادفة إلى تطوير منتجات أو أساليب صناعية جديدة، وتوفير التمويل اللازم لمساندة كافة مشروعات تحديث المؤسسات الصناعية القائمة ومدها بالخبرات الوطنية والأجنبية. ويتم تمويل المركز الوطني من حصيلة الرسوم المفروضة على إصدار تراخيص المؤسسات الصناعية، والاعتماد الذي تخصصه له الدولة في الموازنة العامة، ونسبة من أرباح بنك التنمية الصناعية.

إن الانطلاقة الصناعية المستهدفة تعني في المقام الأول إعادة هندسة وهيكلة النظام الصناعي ومؤسساته باستثمار كافة الخبرات والطاقات الوطنية وكذا الالتحام بمصادر الخبرة العالمية. وفي جميع الأحوال فإن الهدف هو التوافق مع متطلبات السوق المحلي والخارجي وفق معايير الجودة والمواصفات المعتمدة عالمياً.

وعلى الحكومة دور مهم في دفع حركة إعادة تأهيل وتحديث الصناعة المصرية مع الأخذ في الاعتبار تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة المشاركة في العمليات الصناعية. فالمستثمرون ورجال الأعمال يحصلون على تيسيرات إدارية في أعمال الترخيص وإجراءات إنشاء الصناعات المختلفة، وتوفر لهم مصادر التمويل ذات التكلفة المناسبة، ويتمتعون بإعفاءات جمركية على ما يستوردونه من خامات ومستلزمات إنتاج حال دخولها في منتجات يعاد تصديرها. كذلك لا بد من الاهتمام بتطوير نظم الإدارة وأساليب الإنتاج ودفع الكليات الجامعية ذات الصلة ومراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الاهتمام بقضايا ومشكلات الصناعة وتوفير المحفزات الضرورية لتشجيع مشروعات البحث والتطوير R&D التي تعتبر الأساس في أي نهضة صناعية.

إن مسئولية الدولة هي التوجيه الإستراتيجي للصناعة ورفع المعوقات وتوفير المساندة للمؤسسات الصناعية، وتشجيع القائمين عليها للاندماج في السوق العالمي والأخذ بمعطيات التقنيات الحديثة والدخول في شراكات وتحالفات إستراتيجية مع مؤسسات صناعية أجنبية توفر لها الدعم التقني، وكذا مع مؤسسات تجارية توفر لها قنوات انسياب منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

وفي ذات الوقت يقع على عاتق التجمعات الممثلة للصناعة وفي مقدمتها اتحاد الصناعات والغرف الصناعية المتعددة في نطاقه أن تعمل على التجميع المنظم للموارد والقدرات وتنظيم برامج بحثية وتطويرية مشتركة، وتيسير ومتابعة التطبيق، والعمل على خلق وتنمية ثقافة الصناعة الحديثة ونشرها في المؤسسات الصناعية المصرية.

5 تفعيل إستراتيجية متكاملة للتنمية الزراعية[4]

يمثل قطاع الزراعة أحد أهم قطاعات الاقتصاد الوطني ومصدراً مهماً للناتج القومي الإجمالي حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية ما يقرب من 8.4 مليون فدان وتبلغ إجمالي المساحة المزروعة [المساحة المحصولية] 14.9 مليون فدان، ونسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط 13.9% مقارناً ب 22.7 % في الهند. وبلغت قيمة الصادرات الزراعية 4.9 مليار جنيه في 2006/2005 ، بينما بلغت قيمة الواردات من السلع الزراعية في نفس الفترة 12.9 مليار جنيه بفجوة قدرها 8 مليار جنيه.

وقد عانت الزراعة المصرية عبر السنوات الماضية عدداً من المشكلات يأتي في مقدمتها انحسار مساحات الأراضي ذات الرتب الإنتاجية المرتفعة وزيادة مساحات الأراضي منخفضة الإنتاجية. وهذا ما يؤدي إلى تدني محصلة الاستثمار في زراعة تلك الأراضي ذات الإنتاجية المنخفضة. من جانب آخر، لم يتم إجراء تصنيف فيزيقي جديد للأراضي المصرية لتحديد مراتبها من حيث الإنتاجية منذ أجري آخر تصنيف طبيعي للتربة المصرية [1965-1973].

وتمثل مشكلة تفتت الحيازات الزراعية واحدة من أهم التحديات في سبيل تطوير وتنمية القطاع الزراعي حيث بلغ عدد الحائزين للمساحة المزروعة في 2000/1999 حوالي 3.5 مليون حائز بمتوسط 2 فدان و7 قيراط لكل حائز. وتبلغ نسبة الحائزين لأراضي مساحتها أقل من فدان واحد 43.2% وارتفعت نسبة تلك الحيازات الأقل من فدان بنسبة 32.9%. كما تتضح مشكلة القطاع الزراعي من تدني نسبة الاستثمار في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات المنفذة في عام 2005/2004 حيث بلغت 10.6% بقيمة 9 مليار جنيه. ويعمل بقطاع الزراعة والصيد ما يقرب من 6 مليون مشتغل بنسبة 31.8 % من إجمالي عدد المشتغلين في 2005/2004 مقارنة ب 67% في الهند.

ونرى ضرورة تطوير برنامج وطني للتنمية الزراعية يستهدف تنمية وتحسين الإنتاج الزراعي من أجل الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي وكذلك للتصدير، وفي نفس الوقت زيادة القيمة المضافة وفرص العمل بالتوسع في أنشطة إنتاجية تستند إلى الزراعة في مجالات التصنيع الزراعي. ومن المهم أن يتضمن البرنامج ما يلي:

1. مراجعة برامج استصلاح الأراضي الجديدة في سيناء وجنوب الوادي على وجه الخصوص وإعادة تصميمها بالتركيز على المناطق الأعلى إنتاجية، حيث يلاحظ أن نسبة الأراضي الجديدة التي دخلت طور الإنتاج فعلاً خلال السنوات الماضية لا تتعدى 60%. ويقع في مقدمة هذا المطلب مراجعة وتقييم مشروع توشكي والتحقق من إجمالي الاستثمارات المنفذة به والعائد المتحقق حتى الآن، ومعدلات النمو المستهدفة ونوعية المحاصيل والمساحات الفعلية التي تمت زراعتها ومستوى إنتاجيتها، كل ذلك من أجل اتخاذ قرار صريح ومؤسس على التقييم العلمي الموضوعي لجدوى الاستمرار في هذا المشروع أو مجالات التطوير والتعديل الواجبة من أجل تحسين اقتصادياته وإنقاذ ما تم استثماره هناك..
2. التعجيل بتنفيذ خطة استغلال الموارد الأرضية البالغ مساحتها 1.5 مليون فدان بمحافظات جنوب مصر [أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، الوادي الجديد].

---

[4] البيانات الإحصائية في هذا الجزء مستمدة من:

1. بوابة معلومات مصر – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مؤشرات إحصائية بتاريخ 4 أكتوبر 2006.
2. محمود منصور عبد الفتاح وآخرون، لزراعة والغذاء في مصر- الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام 2020، منتدى العالم الثالث، دار الشروق، القاهرة، 2001
3. محمد نصر الدين علام، المياه والأراضي الزراعية في مصر، الماضي والحاضر والمستقبل، منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2001

3. تنفيذ برامج التوسع الرأسي في الأراضي الزراعية بالعمل على تحسين التربة وتخفيض نسب الملوحة فيها.
4. الحسم في مواجهة الاستقطاعات من الأراضي المنزرعة فعلاً لأغراض غير زراعية والتي تبلغ في المتوسط 60ألف فدان سنوياً، ووضع آليات حاسمة لوقف تلك التعديات ومحاولة استعادة الأراضي المستقطعة وإعادتها إلى الإنتاج الزراعي.
5. العناية باستثمار وتوظيف الطاقات العلمية والموارد البحثية المصرية في مجالات الزراعة، وتوجيهها للعمل من أجل تحسين مستوى الإنتاجية في أغلب المحاصيل المصرية التي لا تزيد في المتوسط عن 45-60% من المستويات العالمية.
6. التوسع في نظام الحملات القومية الذي تنفذه أكاديمية البحث العلمي بالتعاون مع وزارة الزراعة والمحليات لتحسين إنتاج الحاصلات الزراعية الأساسية وخاصة القمح، الذرة، الحبوب الزيتية.
7. الاهتمام بتكوير برنامج وطني لتحسين إنتاج القطن واستعادة المركز التنافسي للأقطان المصرية في أسواق العالم.
8. ضرورة تطوير سياسة وطنية مستقرة لزراعة القمح والذرة والحبوب الزيتية، وتطوير آلية لتحديد أسعار عادلة لشراء المحاصيل من المزارعين ضماناً لاستقرار زراعة هذه المحاصيل الأساسية، وحفزاً للمزارعين على التوسع في زراعتها مما يقلل الحاجة إلى استيرادها ويوفر في النقد الأجنبي الموجه لهذا الغرض.
9. تطوير برنامج وطني لمعالجة مشكلة تفتت الملكية والحيازة الزراعية وآثارها السالبة على الإنتاج الزراعي وتطوره يتضمن العناصر التالية:
   9.1. تجميع الحيازات الزراعية في الأراضي القديمة بضم صغار الملاك في تعاونيات زراعية بمساحات كبيرة تسمح بتحسين اقتصاديات الإنتاج واستخدام الميكنة وتقنيات الزراعة الحديثة.
   9.2. تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية وتعديل قانون التعاونيات لتأكيد استقلاليتها الإدارية باعتبارها منظمات شعبية.
   9.3. إعداد برنامج متكامل للنهوض بقدرات الجمعيات الإدارية وتفعيل مشاركتها في رسم السياسات الزراعية.
   9.4. دراسة مشكلة أسلوب الإيجار وتأثيره السالب على الإنتاج حيث ما يزال هناك ما يقرب من ربع المساحة المزروعة تستغل عن طريق الإيجار الذي يمثل حالات متنوعة من تخلف العلاقات الإنتاجية في القطاع الزراعي.
   9.5. التركيز على تجميع الحيازات الزراعية في الأراضي الجديدة بتشجيع قيام شركات مساهمة للاستثمار الزراعي هناك، وتشجيع المزارعين الأفراد على المساهمة فيها بما يملكونه من حيازات باعتبارها مساهمة عينية.
10. ويتكامل مع جهود تجميع الحيازات وبرامج التطوير المختلفة ضرورة التوسع في الميكنة الزراعية واستخدام تقنيات الزراعة الحديثة في المساحات الكبيرة.
11. الاستغناء عن الاستعانة بالخبرات غير المصرية خاصة الإسرائيلية، وتنمية الاعتماد على الخبرات الزراعية المصرية في زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية بالتوسع في برامج استخدام البذور المحسنة، وتحسين أنظمة الري والصرف، وتعليم وتدريب المزارعين، فضلاً عن ترشيد استخدام الأسمدة والحرص في اختيار نوعياتها وتجنب الأنواع المسرطنة منها.

12. مراجعة السياسات الزراعية المتعلقة بالتركيب المحصولي والإنتاج الزراعي للتركيز على تحقيق أهداف وطنية مهمة تتبلور في ضمان الأمن الغذائي لمصر، والتوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية مع تحقيق درجة من التوازن بين إنتاج الغذاء للإنسان والحيوان وبين الإنتاج للتصدير وتوفير مواد خام للصناعة، وتنظيم استغلال الموارد المائية، كذلك ينبغي العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب للمنتجات الزراعية، وتنظيم الإنتاج من خلال دورة زراعية ملائمة.
13. تطوير برنامج وطني لتنمية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، وتنمية مصادر إنتاج الثروة السمكية. إن تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات وتقليل الاعتماد على الاستيراد يمثل تحدياً محورياً لا بد لقطاع الزراعة الوطني أن يواجهه باستخدام تقنيات الإنتاج والتسويق المتقدمة.
14. الإعداد لمواجهة احتمالات العجز المائي مع تنفيذ برامج التوسع الزراعي، والسعي إلى دراسة الاستخدام الأمثل لمخزون المياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف والزراعة في المناطق الصحراوية والجافة وغيرها من تقنيات تساعد في توفير موارد مائية متجددة والمحافظة على المياه المتاحة وترشيد استخدامها.
15. إعادة هيكلة قطاع الائتمان الزراعي على أسس اقتصادية وإدارية واضحة، وإعادة تنظيم أساليب توزيع الأسمدة والمبيدات وغيرها من المستلزمات الزراعية التي تنظم الدولة تداولها.
16. مراجعة أوضاع كليات الزراعة في الجامعات المصرية ومدى كفاءتها في مواجهة متطلبات تطوير القطاع الزراعي وقدراتها التعليمية والبحثية، والبحث في أسباب عزوف الطلاب عن الالتحاق بها. إن كليات الزراعة ومعاهدها العليا ينبغي أن تتحول إلى مصادر مستمرة لتزويد القطاع الزراعي بالموارد البشرية المؤهلة والمدربة للعمل في كافة المجالات الزراعية، كما يجب أن تكون مصدراً متجدداً للمعلومات الزراعية والمواد الإرشادية للمزارعين، مع تطوير قدراتها لتصبح بيوت خبرة استشارية للجمعيات التعاونية والشركات الزراعية.

6 تطوير نظم وآليات التجارة الداخلية

تمثل شبكة التوزيع والتجارة الداخلية مكونا محورياً في هيكل الاقتصاد الوطني إذ يتم من خلالها توزيع منتجات قطاعات الصناعة والزراعة والواردات المختلفة. وتعتبر كفاءة منظومة التجارة الداخلية مؤشراً على كفاءة انسياب السلع من مصادر الإنتاج و الاستيراد إلى مناطق الاستهلاك النهائي للمستهلكين المختلفين والمشترين الصناعيين.

ونرى ضرورة إعطاء عناية كافية لتطوير هذه المنظومة وضبط أداءها رعاية للمستهلكين وحماية لهم من الاستغلال وأشكال الاحتكار والتحكم في الأسعار وألوان الغش التجاري والتدليس التي تنتشر في مواقع كثيرة من هذه المنظومة. فضلاً عن ذلك، فإن تطبيق قواعد صارمة للالتزام بالجودة وخدمات ما بعد البيع يشكل مطلباً مهماً لحماية مصالح المستهلكين.

وفي إطار إعادة تنظيم وتطوير هيكل التجارة الداخلية، وأخذاً في الاعتبار تضاؤل دور الدولة في السنوات الأخيرة وانسحابها من كثير من مجالات التجارة الداخلية بدعوى إعمال اقتصاديات السوق وإطلاق المبادرات الخاصة، نرى ضرورة الاهتمام بالأمور التالية:

1. إعادة إنشاء وزارة متخصصة للتجارة الداخلية حيث أن إدماجها في وزارة التجارة والصناعة قد صرف الاهتمام بأمور تنظيم الأسواق الداخلية وضبط حركة الأسعار والتفتيش الفعال على الأسواق وذلك لحساب الاهتمام بأمور التجارة الخارجية. ويقع في صميم أعمال وزارة التجارة الداخلية إجراء دراسات تخطيط الاستهلاك وتحليل ومتابعة ميزانية الأسرة، والتعرف على أنماط الاستهلاك السائدة واتخاذ الإجراءات العلمية لترشيد الاستهلاك باستخدام وسائل الإعلام والتوعية الاقتصادية.
2. إعادة تفعيل شركات تجارة التجزئة المملوكة لقطاع الأعمال العام ونشرها في المناطق الفقيرة والمتوسطة الدخل لخدمة جموع المواطنين من محدودي ومتوسطي الدخل، مع العناية بمستويات الجودة، على أن تدار هذه الشركات إدارة اقتصادية محترفة وتخضع لمعايير الإدارة العلمية في اختيار القائمين عليها ومحاسبتهم بالنتائج، وتطبيق نفس نظم وآليات الإدارة في القطاع الخاص عليها.
3. وقف إجراءات خصخصة شركات التجارة الداخلية في قطاع الأعمال العام، والنظر في تمليكها للمواطنين من خلال طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية بعد إعادة هيكلتها وتخليصها من السلبيات الإدارية وتضخم العمال وغيرها من المشكلات المتراكمة عبر سنوات إهمال الدولة لها وتقاعسها عن تطويرها. ونرى أن ما تم من بيع لشركة عمر أفندي - وأياً كانت المبررات الحكومية، وبغض النظر عن الاختلاف حول قيمة الصفقة وهل توازي القيمة الحقيقية لذلك الصرح - إنما تمثل إهداراً لحلقة مهمة في نظام التوزيع والتجارة الداخلية كانت تلعب دوراً واضحاً في تيسير المواطنين على احتياجاتهم ومنفذاً مهماً لتسويق المنتجات الوطنية. إن ما قد تعرضت له هذه الشركة وغيرها من شركات التجارة الداخلية التابعة لقطاع الأعمال العام من إهمال وشح في الاستثمارات وضعف في القيادات والنظم والتقنيات الإدارية والتسويقية، كلها أسباب لا تبرر التخلص منها بالبيع للأجنبي، بل تؤكد ضرورة تحويلها إلى القطاع الخاص المصري وإعادة هيكلتها إدارياً ومالياً وتوفير القيادات الصالحة لها لتظل عنصراً مهماً وفاعلاً في منظومة التجارة الداخلية الوطنية.
4. تطوير نظام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتشجيع المواطنين على الانضمام إليها والتعامل من خلالها لاقتضاء احتياجاتهم المختلفة والمشاركة في إدارتها من خلال انتخاب ممثلين لهم في مجالس الإدارة. ويؤدي هذا إلى تمتع المواطنين أعضاء الجمعيات الاستهلاكية بمزاياها من حيث انخفاض معدلات الربح التي تسعى إليها، ومن ثم انخفاض أسعار البيع فيها بالقياس إلى المتاجر غير التعاونية، وكذا فإنهم يحصلون على نصيب في الأرباح في نهاية السنة المالية كعائد على جملة مشترياتهم. إن تنمية الحركة التعاونية خاصة في المناطق الشعبية يمثل منطلقاً مهماً لتوفير الرعاية المستهدفة لمتوسطي ومحدودي الدخل ويمكن أن يكون آلية مهمة في ترشيد وتطوير نظام الدعم السلعي لهؤلاء المواطنين بربط السلع المدعمة على الجمعيات التعاونية وتوزيعها على الأعضاء المسجلين بها مما يضمن وصول الدعم إلى المستحقين.

5. إنشاء شركات مساهمة للتسويق الداخلي تتولى سد العجز في الوظائف التسويقية في منظومة التجارة الداخلية ومنها:

5.1. تطوير الأسواق العامة في القرى والأحياء والمناطق الشعبية وتنظيمها بتوفير مساحات كافية من الأرض لها، وتنميط منشآتها ومدها بالخدمات اللازمة من مياه وإنارة وثلاجات لحفظ السلع القابلة للتلف ووسائل للأمان والحراسة. ويتم تخصيص منافذ البيع فيها بمساحات مختلفة تناسب قدرات صغار البائعين ونوعيات السلع المعروضة من فواكه وخضراوات وغيرها مما يعرض في تلك الأسواق على أن تتولى إدارتها جمعيات تعاونية منتخبة من البائعين وأصحاب الأعمال مستأجري المنافذ بها .

5.2. تجميع منتجات الوحدات الإنتاجية متناهية الصغر والصغيرة والأسر المنتجة وغيرها من وحدات الإنتاج اليدوي والحرفي، وتنسيق إعداده للتسويق الداخلي والتصدير الخارجي. وكذلك توفير التمويل ومستلزمات الإنتاج والتدريب المهني وتطوير وسائل الإنتاج لتلك الوحدات الإنتاجية.

5.3. تنظيم معارض متنقلة تجوب البلاد خاصة في القرى والأحياء ومناطق محدودي الدخل التي لا يتواجد بها أسواق دائمة أو فروع كافية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية لعرض المنتجات المحلية وتسويقها وتوفير احتياجات المواطنين وتجنيبهم مشقة الانتقال للمراكز الحضرية للحصول على احتياجاتهم.

6. تطوير الغرف التجارية واعتبارها شريك مهم في مراقبة الأسواق وضبط العلاقات بين عناصر السوق المختلفة، والإشراف على حل اختناقات السوق وتنظيم التعامل في السلع محدودة العرض.

7. إصدار تشريع شامل لتنظيم إنشاء الشركات العاملة في حقل التجارة الداخلية، والمحال التجارية على اختلاف أنشطتها، وتحديد معايير الجودة والاشتراطات الصحية الواجبة الاعتبار في كل نوع من تلك المحال، وتحديد العقوبات في حالة مخالفة تلك الشروط والمعايير. كما يتضمن القانون المقترح تحديد حقوق المستهلكين وضمانات وإجراءات حمايتها ضد الاستغلال أو الغش أو التدليس.

7. تطوير نظم وآليات التجارة الخارجية وتنمية الصادرات

إن ضآلة الصادرات المصرية بالمقارنة باحتياجات الاقتصاد إلى الاستيراد تعتبر من أخطر ما يعانى منه الاقتصاد المصري على المدى البعيد ،وتظل مشكلة الصادرات وضعفها قضية حيوية تستحق اهتماما خاصا، بالإضافة إلى أن إعداد إستراتيجية لتنمية الصادرات وخاصة المنتجات الصناعية تعتبر مدخلاً مهماً لتسريع التنمية الاقتصادية.

7.1. بناء إستراتيجية للتصنيع من أجل التصدير

ونرى، أنه في ضوء تجربتنا التاريخية وفى ظل اقتصاد عالمي تتراجع فيه الحدود والقيود تبدو فيه التكنولوجيا المتطورة عاملاً جوهرياً في التقدم الصناعي والاقتصادي عامة، فإن نهضة مصر الاقتصادية تتطلب إعداد إستراتيجية شاملة للتصنيع تأخذ في الاعتبار خصائص النظام الاقتصادي الجديد في عصر العولمة، وتركز على تنمية السلع الصناعية القادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية الصادرات الصناعية وبشكل يضمن استمرار نجاحها في عالم من المنافسة ومع مسايرة التطورات التكنولوجية والمساهمة فيها.

وينبغي عند تصميم هذه الإستراتيجية أخذ المتغيرات التالية في الاعتبار:

1. تضاؤل قدرة مصر التنافسية في مجال إنتاج وتصدير الأقطان منذ ظهور الألياف الصناعية وزوال أهمية الأقطان طويلة التيلة التي تميزت بها مصر، مما أدى إلى تدهور حصيلة الصادرات الزراعية المصرية.
2. تغير الأوضاع العالمية والاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية وسيطرة منظمة التجارة العالمية وانتهاء عصر المبادلات القائمة على المقايضة والصفقات المتكافئة التي اعتمدت عليها مصر خلال الستينيات حين تركزت تجارتها الخارجية مع الاتحاد السوفييتي القديم ودول الكتلة الشرقية بموجب اتفاقيات للتجارة والدفع لم يعد لها مكان الآن في ظل قواعد تحرير التجارة الدولية.
3. ضرورة التعامل مع العالم الخارجي في سوق مفتوح تقوم على الاعتبارات الاقتصادية في التكلفة والعائد.
4. التأكيد على أهمية التطوير التكنولوجي والعمل على تحسين الإنتاجية برفع مستوى كفاءة الإدارة الصناعية وتنمية مهارات وقدرات العاملين، والاهتمام بالجودة الشاملة ، والارتباط بمصادر التطوير التكنولوجي في العالم وإقامة جسور من العلاقات الفعالة مع مراكز البحث والتطوير التكنولوجي الوطنية والإقليمية والمنظمات الدولية ذات العلاقة.
5. دراسة اقتصاديات إنتاج السلع الكاملة بالمقارنة بالتخصص في إنتاج أجزاء السلعة أو قطع الغيار اللازمة لها بحسب ما يتوفر من قدرات محورية للشركات الصناعية الوطنية. ويمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول مثل تونس في التركيز على صناعة مكوّنات السيارات بدلاً من السيارة نفسها حيث نجحت في جعل شركات صناعة السيارات الأوروبية تعتمد عليها في الحصول على احتياجاتها من الأجزاء المصممة وفق المعايير ومواصفات الجودة الأوروبية.

7.2. تطوير إستراتيجية تسويقية متكاملة

لا يكفى اختيار فروع الإنتاج الصناعي لتطوير الصادرات الصناعية، بل أن التسويق يعتبر عنصرا أساسيا في نجاح الصادرات. ومن هنا أهمية تطوير الشركات التجارية الدولية أو إقامة تحالفات مع شركات تجارية عالمية من أجل فتح الأسواق أمام المنتجات المصرية. وفي هذا المجال نرى ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية:

1. دراسة الأسواق المختلفة وتحديد أكثرها احتمالاً لقبول المنتجات المصرية، والتعرف على احتياجاتها والمواصفات الأقرب للقبول بها، وأفضل الأساليب لدخول كل سوق منها.
2. إعادة هيكلة الأجهزة والهيئات المتصلة بعمليات التصدير وتوحيدها في كيان متكامل يتمتع بالاستقلالية الإدارية وحرية الحركة ويتعامل بمنطق الشركات الخاصة، على أن يضم هذا

الكيان الوظائف التي يمارسها مركز تنمية الصادرات، نقطة التجارة، مركز معلومات التجارة الخارجية، هيئة المعارض والأسواق – فيما يتصل بنشاط التجارة الخارجية، وهيئات التفتيش والرقابة على الصادرات.

3. إنشاء مراكز ترويج الصادرات المصرية في مناطق العالم الواعدة كنقاط ارتكاز تباشر مهام الترويج ونشر المعلومات عن الصادرات المصرية، وتعمل على تنمية العلاقات التجارية مع المستوردين وقطاعات الاقتصاد المحلي في تلك الدول، والتدخل لحل أي مشكلات تصادفها الصادرات المصرية هناك.
4. تنشيط دور التمثيل التجاري وتحميله مسئوليات ومهام واضحة ومحددة في فتح الأسواق وتنمية فرص التصدير، وتنسيق أنشطته مع مراكز ترويج الصادرات المصرية في الدخول التي توجد بها.
5. أخذ المبادرة في إنشاء شركات تجارية كبرى تعمل على تسويق منتجات الشركات الصناعية المصرية المتوسطة والصغيرة، كما تقدم خدماتها للشركات الصناعية الكبرى التي ترى الاستعانة بخدماتها المتخصصة لتنمية صادراتها خاصة إلى الأسواق الجديدة.

7.3. تطوير آليات لتمويل الصادرات

إن النجاح في ميدان الصادرات الصناعية يتطلب أيضاً توفر تسهيلات تمويلية مناسبة. وتملك معظم الدول الصناعية مؤسسات مالية للمساعدة في تمويل وضمان ائتمان الصادرات. وقد بدأت مصر هذه التجربة بإنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات ثم الشركة المصرية لضمان الصادرات وكان ذلك، بإمكانيات متواضعة. وبعد فترة رأينا أن نشاط البنك كاد يتحول إلى نشاط تجارى لا يختلف عن أنشطه البنوك التجارية العادية. ومنذ فترة قصيرة أعلن المسئولون عن نية الحكومة في خصخصة هذا البنك ليباع كبنك تجارى شأنه شأن البنوك التجارية الأخرى. وبذلك تفقد الدولة ذراعا لتمويل الصادرات.

لذلك نرى ضرورة تدعيم هذا البنك وتقوية دوره في تمويل الصادرات وإعادته للتركيز على هذا الدور، والتخلي كليا عن فكرة التخلص منه بالخصخصة أو تركه ينسلخ من مجاله الأساسي وهو تمويل الصادرات والانكفاء إلى أعمال البنوك التجارية المعتادة.

8. تطوير قطاع النقل[5]

نرى ضرورة إعطاء أهمية خاصة لتطوير قطاع النقل وإدراجه ضمن القطاعات ذات الأولوية العالية في برامج الإصلاح والتحديث، حيث تدل الأحداث على حالة التردي الشديد الذي آل إليه هذا القطاع، رغماً عن انعكاساته المباشرة على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية وأنشطة الخدمات وأعمال الأمن في البلاد. إن لقطاع النقل أثره الكبير في تفعيل اتساق واندماج القيم والعادات والتقاليد لمختلف التجمعات السكانية في الدولة، مما يسهم في تكوين ثقافة مجتمعية متناغمة تساعد على سرعة التغيير الديمقراطي الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المنشودة. ويتبلور برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء في مجال النقل في العناصر الرئيسية التالية:

8.1. النقل الداخلي

يجب توفير الإمكانات الضرورية لإقامة البنية الأساسية للنقل، من طرق وخطوط سكك حديد ومطارات ومجاري مائية وموانئ ومرافئ، وكذا لإعداد الحجم المناسب من وحدات النقل المتحركة من طائرات وسفن وسيارات، من الموارد المتاحة للمجتمع، ويتطلب ذلك تحديد ترشيد استخدام موارد الموازنة العامة للدولة للوفاء بتلك الاحتياجات . هذا بالإضافة لما يمكن أن يساهم به القطاع الخاص في توفير إمكانات لتطوير صناعات النقل، على أن يكون ذلك في إطار خطة وطنية إستراتيجية للنقل بمختلف صوره ومجالاته - برياً وبحرياً وجوياً ونهرياً - وذلك بأن يمنح القطاع الخاص امتياز تشغيل في بعض المناطق،وفقاً لضوابط دقيقة تحدد مستوى الخدمة وتوقيتاتها ومناطق تشغيلها وأسعارها. وتفرض هذه الضوابط إما بشكل مباشر كما إذا تضمنتها عقود الامتياز، وإما بشكل غير مباشر كما إذا تمت عن طريق اشتراطات تحددها تراخيص التشغيل أو الأجهزة المحلية ذات العلاقة.

إن إهمال السكك الحديدية والنقل المائي الداخلي أدى إلى أن أصبح أكثر من 95% من حركة نقل البضائع تتم على الطرق و4% تستخدم السكك الحديدية و1% فقط يتم بالنقل النهري. وهذا هو السبب الرئيسي في قصور شبكة الطرق الحالية ووصول معدلات الحوادث على الطرق في مصر إلى أعلى المعدلات العالمية، وتبديد إمكانات متاحة للنقل على المستوى الوطني.

ونرى أن السكك الحديدية والنقل المائي إذ يعتبران – في معظم الأحيان – أرخص وسائل النقل الداخلي، كما أنهما متاحان جغرافياً لكافة المناطق الصناعية والزراعية ومصادر الأنشطة الخدمية والتجمعات السكانية في مصر، فيجب تطوير نمط النقل بحيث يتم نقل 40% من إجمالي البضائع على المستوى الوطني بالسكك الحديدية، و40% بالنقل النهري، و20% بالسيارات [نقل بري]. وهذا يعني حل مشكلة النقل على شبكة الطرق المحدودة من جهة، ومن جهة أخرى خفض متوسط تكلفة النقل على المستوى الوطني.[6]

8.2. النقل داخل المدن

تتفاقم مشكلات النقل داخل المدن، وخاصة في القاهرة والإسكندرية وعواصم المحافظات، وهو ما يرفع من تكلفة الإنتاج في المشروعات الاقتصادية والخدمية، ويخفض من مستوى دخل الأفراد العاملين حيث أن عبء رحلة العمل - من حيث تكلفة الانتقال بوسائل المواصلات المختلفة فضلاً عن الوقت المستغرق والجهد المستنفذ في الرحلة إلى مكان العمل ومنه إلى محل الإقامة – تعتبر خصماً غير مباشر من الأجر الذي يحصل عليه الفرد من عمله، ومن ثم خفضاً للدخل الصافي للفرد، إلى جانب كون تكلفة النقل العالية هي من أسباب ارتفاع تكلفة الإنتاج.

---

[5] أعد هذا الجزء بمساهمة كريمة من الزميل الفاضل ا.د. سعد الدين عشماوي أستاذ وخبير إدارة النقل

[6] محمد إبراهيم عراقي، قطاع النقل في مصر، الماضي والحاضر والمستقبل حتى عام 2020، منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2002

وتعود معظم مشاكل النقل إلى عدم تطبيق أساسيات تنظيم النقل داخل المدن. ويظهر هذا بشكل واضح من التداخل الحاصل على بعض المسارات بين خدمات هيئة النقل العام وشركات النقل الجماعي الخاصة والحافلات الصغيرة المملوكة للأفراد. وفي المقابل نجد ندرة لخدمات النقل الجماعي في مناطق كثيرة.

من جانب آخر، يتزايد القصور في كم ومستوى الخدمة التي يقدمها خطا مترو الأنفاق، وكذا يتدهور مستوى الخدمة للخط الرئيسي لمترو مصر الجديدة من روكسي إلى منطقة وسط القاهرة. ومن الواضح – أساساً – أن خطوط المترو ذات طاقة نقل ضخمة وفعالة يمكن تطويرها وبتكلفة منخفضة نسبياً، لتسهم في حل مشكلة النقل والمرور بالقاهرة.

وبصفة عامة، فإن مشاكل النقل في مصر ترجع إلى غياب منظومة علمية سليمة للنقل، بل كثيراً ما تستخدم أساليب وحلول مخالفة لما استقر عليه العلم وأكدته التجارب الناجحة في دول العالم. لذا نؤكد على ضرورة وضع إستراتيجية وطنية شاملة للنقل بمختلف مجالاته تحدد أولويات استخدام الاستثمارات المتاحة لقطاع النقل على أساس حساب التكلفة/ العائد لمختلف البدائل المطروحة، واختيار البدائل التي تعد بأعلى قيمة مضافة. وتؤمن تلك الإستراتيجية تكامل خدمات النقل بمختلف وسائله بما يحقق للراكب أو البضائع المنقولة رحلة مناسبة من " الأصل" إلى " المقصد" وبأقل تكلفة وأعلى مستوى من جودة الخدمة ومعامل الأمان.

9. ترشيد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة

9.1. برنامج إدارة الأصول العامة

نرى أن هناك قدراً هائلاً من الأصول المملوكة للدولة ممثلة في شكل أراض وعقارات ووسائل نقل ومعدات وأثاثات مكتبية وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المستلزمات منتشرة في مستودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصول من الإهمال الجسيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السليمة لحصرها وتسجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصول الراكدة في المستودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضرورة إحداث برنامج شامل إدارة الأصول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضخمة المتمثلة في المخزون السلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسيطرة على عمليات المشتريات الحكومية وتكرار شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن، ويتضمن البرنامج المقترح العناصر التالية:

1. تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.
2. تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.
3. تحديد وحصر الأصناف الراكدة في المستودعات الحكومية على مختلف المستويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.
4. نشر قوائم الأصناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الرواكد الموجودة في جهات أخرى.
5. إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.
6. وضع قواعد ملزمة بضبط عمليات المشتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصناف الراكدة قبل إقرار شراء أصناف جديدة، وتنسيق المشتريات الخاصة بمختلف الجهات الحكومية من الأصناف المشتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشتريات من نفس المواد ومن ثم ضياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.
7. تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصناف الخردة والكهنة وفق معايير تضبط عملية التخريد والتكهين.
8. حصر الأراضي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتسجيلها، ودراسة مدى صلاحيتها للاستخدام ومدى حاجة الوزارات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول .
9. ويتم اتخاذ إجراءات الاستفادة من تلك الأصول سواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تخصص الحصيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.

ونـرى تفعيـل دور الهيئـة العامـة للخـدمات الحكوميـة وتحميلهـا مسـئولية إدارة الأصـول الحكومية غير المستغلة وفقا لضوابط تضاف إلى تأشيرات الموازنة العامة للدولة.

9.2. إعادة هيكلة برنامج الخصخصة[7]

نرى أن برنـامج الخصخصة والذي بدأ في العام 1991 مواكباً لعمليـة الإصلاح الاقتصـادي، وقد بلغ مجموع عمليات الخصخصة التي تمت منذ بداية البرنـامج وحتى شـهر مـارس 2006 نحـو 289 عمليـة بقيمـة إجماليـة 37.76 مليـار جنيـه، بمتوسـط حـوالي 19 عمليـة فـي السـنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سنوياً. ولا يزال هنـاك في محفظـة الشركات المتبقيـة في برنـامج الخصخصـة 164 شـركة مملوكـة بالكامـل للدولـة يعمـل بهـا 377051 عامـل، فضـلاً عـن أنصبـة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة.

وقد شاب برنامج الخصخصة ـ منذ بدايته وحتى الآن ـ الكثير من السلبيات التي يجب العمل على تلافيهـا حتـى لا يـؤدي التطبيـق الخـاطئ لمفهـوم الخصخصـة إلـى تبديـد وإهـدار المـوارد القومية. وتتركز سلبيات برنامج الخصخصة فيما يلي:

1. يطلـق علـى برنـامج الخصخصـة الآن اسـم " برنـامج إدارة الأصـول" والواقـع يؤكـد أنـه برنـامج بيع الأصول، وفي الحقيقة أن البيع ليس الوسيلة الوحيدة للخصخصة فهناك منح عقود الإدارة أو الاستغلال لفترة محددة يعاد النظر في الأمر في نهايتها. كما تختلف طرق البيع، فقد يتم البيع لمستثمر رئيسي، وقد تباع الوحدة بالمزاد، وقد تطرح في شكل أسهم. وقد يكون البيع متاحا للجميع بدون تمييز، وقد تحدد نسبة للأجانب. وقد تطرح الشركات للإيجار أو تدمج بعض الشركات أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسين أداءها، كما تتضمن إدارة الأصول تعديل مجال نشاطها. ولكن ما يحدث في البرنـامج الآن هو مجرد البيـع. لذا ينبغي إعادة صياغة وتوضيح أهداف البرنامج بعدم قصرها على عمليات البيع والتخلص من الشركات المملوكة للدولة، بل يجب دراسة بدائل أخرى لفصل الملكية عن الإدارة في تلك الشركات.
2. عدم وجود معايير واضحة تحكم اختيار وتحديد شركات قطاع الأعمال التي تطرح للبيع. فقد سبق للحكومة أن أعلنت في بدايات البرنامج عدم خصخصة ما أسمته آنذاك بالشركات الإستراتيجية، وكذا التركيز على بيع الشركات الخاسرة. ولكن تحول البرنـامج وأصبحت عمليـات البيـع تطـال أفضـل وأنجـح الشـركات فـي قطـاع الأعمـال العـام. وتعتـرف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بـالنص" تمـت إعـادة تصـنيف 64 شـركة كانـت تصـنف فـي السـابق علـى أنهـا شـركات إسـتراتيجية وكـان مـن المقـرر لهـا أن تظـل مملوكـة للحكومـة حتـى بعـد عـام 2007. هـذه الشركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضرورة وضع خطط محددة قبل طرحها للبيـع. وهـذه الفئـة تشـمل الشـركات العاملـة فـي مجـال صـناعة التبـغ والأسـمدة والخـدمات البحرية بجانب بعض الشركات المشتركة مثل البتر وكيماويات والأسمدة. وقد تكون انطباع سـلبي مـؤداه أن هـذه الشـركات لا يمكـن المسـاس بهـا أي أنهـا خـارج بـرامج الإصـلاح والبيع."، كما جاء في نفس الموقع ما يلي" يتميز برنـامج بيع الأصول بأنـه موجـه حسب الطلب. فالبيع ليس قاصراً على مجموعة محددة سلفاً من الشركات والأصول. ففي حالـة تلقي عروض جادة فأن أي شركة يمكن بيعها." .

[7] المعلومات مستمدة من موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت

3. ومن سلبيات البرنامج الحالي مسألة التوقيت، حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشركات المطلوب خصخصتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية.
4. وحتى بالنسبة للشركات الخاسرة، فإن سياسة الحكومة الآن هي التخلص من هذه الشركات بأي سعر ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت المشار إليه"على الرغم من التحدي الكبير الذي يصاحب عمليات بيع الشركات الخاسرة، إلا أن العديد من الصفقات التي تمت خلال الشهور التسعة الماضية قد تضمنت شركات خاسرة. وتعتزم وزارة الاستثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشركات الخاسرة قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شركة. فالرؤية الجديدة للحكومة تضع في الاعتبار التكاليف الناتجة عن رفض أحد عروض البيع مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأحد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس.
5. عدم وجود معايير متفق عليها وشفافة لتقييم الشركات المطروحة للبيع، كما لا يوجد معيار أو سياسة واحدة في اختيار الجهات القائمة بالتقييم. ومؤدى ذلك أن كثيراً من الشركات يثار أنها بيعت بأقل من قيمتها الحقيقية. وفي أغلب الأحيان تهدر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة.
6. كذلك فقد جرى في بعض الحالات تكليف نفس الجهة للقيام بعملية تقييم الشركات المطروحة للبيع والترويج للبحث عن مشتر رئيسي ، وهذا يتيح فرصاً لتضارب المصالح حيث قد تعمد الجهة القائمة بالتقييم إلى تسريب معلومات عن القيمة المقدرة للشركة إلى بعض المشترين ومن ثم يتقدمون بعروضهم وهم على معرفة مسبقة بالسعر الذي تريده الحكومة مما يتيح لهم فرصة فير متكافئة مع غيرهم من راغبي الشراء الذين لا تتوفر لهم نفس الصلات بجهة التقييم والترويج.
7. كما افتقد البرنامج إلى معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو طرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار في كل مرة يتم وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم.
8. عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم.
9. تسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً بينما كان من الممكن إعمال قاعدة لتفضيل المصريين حتى ولو كانت العروض المقدمة منهم تقل عن العروض الأجنبية.
10. إن التطبيق غير المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى حجب استثمارات كان من الأفضل أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً.

من ناحية أخرى، فقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 إلى طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الاوكازيون" حيث تضمن تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

ونرى أن قضية الخصخصة لا يمكن أن تناقش بشكل جزئي متفرق بمناسبة بيع كل وحدة على حده، وإنما ينبغي أن تناقش المسألة في إطار برنامج شامل ومحدد لسياسة الحكومة عن الخصخصة لفترة قادمة محددة تناقش فيها كل الاعتبارات السابقة ويكون محلاً للمناقشة من مختلف الجهات ذات العلاقة ويصير استطلاع آراء المواطنين بشأنه ثم يصدر به قانون من مجلس الشعب ولا يتم تغيير القواعد والمعايير إلا بقانون آخر من المجلس.

إننا نؤكد أهمية الالتزام بالمعايير التالية في إدارة برنامج الخصخصة في المرحلة القادمة:

1. ينبغي ألا تظهر عمليات الخصخصة كما لو كانت منفصلة ومشتته وإنما لابد وأن يجمعها برنامج متكامل يتضمن تحديد الوحدات المطلوب خصخصتها، ومبررات ذلك، والمواعيد المحددة لذلك، والمعايير المتخذة أساساً للتقييم، وأساليب البيع ومبررات ذلك، وشروط الأهلية للتقدم للشراء، وما إذا كان الطرح متاحاً للجميع أم للمواطنين فقط، وغير ذلك من الاعتبارات.
2. ضرورة عرض برنامج الخصخصة على مجلسي الشعب والشورى بعد عرضه للنقاش العام وإتاحة الفرصة لكل أصحاب المصلحة في المجتمع من المشاركة بالرأي بشأنه. ويصدر بالموافقة عليه قانون من مجلس الشعب يتضمن معايير وطرق التقييم وقواعد وشروط اختيار الجهات التي تتولى التقييم مع اشتراط ضرورة موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات على نتائج التقييم قبل اتخاذها أساساً للتصرف.
3. التركيز على بيع الشركات الخاسرة أولاً وتجنب عمليات إعادة الهيكلة وتطهير الديون التي عليها قبل البيع حيث توضح تجارب كثيرة في مصر وغيرها من الدول التي خاضت تجربة الخصخصة أن هذه المحاولات لا تؤدي إلى تحسين صافي السعر المتحصل عليه من بيع تلك الشركات.
4. التركيز على بيع حصص الدولة في الشركات المشتركة مع البدء بالحصص الصغيرة، ويفضل أن يكون البيع عن طريق البورصة بشرط مراقبة أوضاع البورصة واختيار التوقيت المناسب لطرح هذه الأسهم للبيع. وبالنسبة للشركات التي تزيد حصة الدولة فيها عن 50% فيفضل أن يتم البيع إلى مستثمر رئيسي وعن طريق منافسة دولية مفتوحة بحيث يمكن الحصول على أفضل العروض. ويجب التشديد على أنه بالنسبة للأسهم المقيدة في البورصة فلا يجب أبداً أن يقل ثمن البيع عن سعر البورصة وعدم تكرار ما حدث في بيع أسهم بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي حيث بيعت بسعر يقل عن سعر البورصة يوم إتمام الصفقة. وفي الغالب يجب تحميل المشتري بعلاوة فوق سعر البورصة حيث يحصل على حق الأغلبية بشرائه أكثر من 50% من أسهم شركة ما، ومن ثم تكون له السيطرة على الإدارة.
5. عدم عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات. وتطبيقاً لهذا المبدأ ينبغي إعلان القائمة السلبية للمشروعات العامة التي لا يجوز خصخصتها لأهميتها الإستراتيجية وضرورة بقاءها في نطاق الملكية العامة.وإلى حين أن يتم إعداد الإطار التشريعي وآليات الرقابة لضبط أداء شركات المرافق الخاصة حين خصخصتها، يمكن للحكومة تحسين الإدارة ورفع مستوى الخدمات بطرح عقود إدارة للشركات المتخصصة مع الاحتفاظ بالملكية العامة.
6. يجب الحرص حين بيع شركات عامة ألا يؤدي ذلك إلى قيام احتكار من جانب المشتري، بمعنى ضرورة التأكد من أن المتقدمين بعروض الشراء لا يسيطرون على السوق. كما يجب تفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار بتطبيق معاييره على الشركات التي يتم خصخصتها.

7. حصر بيع الشركات ذات الأهمية الإستراتيجية مثل البنوك وشركات التأمين والشركات الزراعية والخدمات العامة وشركات الطاقة والشركات الصناعية في المجالات الإستراتيجية على المصريين دون غيرهم مع اشتراط ألا يعيدوا بيعها إلى غير المصريين. وعلى سبيل التحديد ينبغي في جميع الأحوال منع وقوع القطاع المصرفي المصري تحت السيطرة الأجنبية. وبشكل عام يمكن النص على إعطاء الأولوية في نقل ملكية وحدات قطاع الأعمال – أو الأصول العامة بشكل عام – إلى المصريين.
8. التأكيد على ضمان الشفافية التامة فيما يتعلق بعمليات تقييم الأصول المطروحة للبيع والإعلان عن كل ما يتعلق بإجراءات الخصخصة على المواطنين بشكل واضح وصريح ومفصل.
9. الحرص على توافر المشروعية لبرنامج الخصخصة بأن يتوافر نوع من التوافق العام بقبول مبدأ وعمليات الخصخصة باعتبارها عادلة ومنصفه وأنها تتم تحقيقاً للمصلحة العامة وأنه لم يشبها محاباة أو تمييز بحيث يتمتع الجميع إزاءها بالمساواة في الفرص. وبوجه خاص ينبغي أن يتم التوافق العام على أن البيع قد تم بقيمه عادلة وأن الثمن المعروض مناسب ومقبول وأن الإجراءات المتبعة قد أتاحت فرصاً متكافئة لجميع المعنيين بالأمر.
10. التأكيد على ضرورة استخدام حصيلة الخصخصة في تمويل مشروعات جديدة تضيف إلى الطاقات الإنتاجية وتسهم في تطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. كما يمكن استخدام جزء من حصيلة الخصخصة لسداد دوين قائمة ومن ثم المساهمة في تخفيف أعباء الديون وتكاليف خدمتها. وفي جميع الأحوال، ينبغي التأكيد على عدم جواز استخدام الحصيلة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

10. تطوير وترشيد دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

اتجهت الدولة منذ السبعينيات من القرن الماضي إلى التحلل من النظام الاقتصادي الشمولي القائم على تكريس دور القطاع العام واعتماد التخطيط المركزي وتعطيل آليات السوق والذي ساد في مصر في الحقبة الناصرية تحت شعرات الاشتراكية والكفاية والعدل. وعمدت الدولة في الحقبة الساداتية إلى ترويج سياسة "الانفتاح الاقتصادي" والعودة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وإتباع آليات السوق كمنهجية أساسية في إدارة الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق فقد تبلور الاتجاه نحو تقليص دور القطاع العام والاعتماد بالأساس على القطاع الخاص الوطني ورأس المال الأجنبي لتحمل الجانب الأكبر من تمويل وتنفيذ الاستثمارات في خطط التنمية الاقتصادية.

وعبر السنوات التالية تأكد التوجه نحو اقتصاد السوق والالتزام بمفاهيم الحرية الاقتصادية مع بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي في أوائل الثمانينات من القرن الماضي ونتيجة لانضمام مصر إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية في 1994، مما أدى إلى تصاعد دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وفي جميع المجالات. فقد انسحبت الدولة من الاستثمار في مجالات الإنتاج وعمدت إلى التخلص من شركات القطاع العام وفق برنامج الخصخصة وذلك ببيعها إلى عناصر من القطاع الخاص المصري أو المستثمرين العرب والأجانب. كما دفعت الدولة كثير من شركات قطاع الأعمال العام للتحول لتعمل تحت مظلة القانون رقم 159 لسنة 1981 باعتبارها شركات في القطاع الخاص.

وقد سمح للقطاع الخاص بامتلاك مساحات شاسعة من الأراضي في مناطق التوسع والتعمير بمنطقة شمال خليج السويس والمدن الجديدة وغيرها لإقامة مشروعات جديدة. كما فتحت أبواب الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ونقل وتوكيلات ملاحية أمام القطاع الخاص فأقيمت الجامعات والمعاهد الخاصة والمستشفيات ومؤسسات العلاج الخاصة، وسيطر القطاع الخاص على ميدان التوكيلات الملاحية وأعمال التخليص وخدمات الموانئ. كما أقرت الدولة مشاركة القطاع الخاص في تشغيل خطوط جديدة للسكك الحديدية وأعمال المطارات، بل وعهدت بإدارة مطار القاهرة إلى شركة خاصة ألمانية.

ويؤيد برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء هذا التوجه إلى اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية وتأكيد دور القطاع الخاص واعتباره شريك أساسي في إدارة وتفعيل الاقتصاد الوطني ولكن من موقع المسئولية والالتزام بضوابط ومعايير تستهدف حماية الاقتصاد القومي والحرص على مصالح المستهلكين والعاملين والتطبيق الكامل لأخلاقيات العمل وقيمه التي تركز على الأمانة والجودة وأداء الحقوق لأصحابها. ونرى أنه وبرغم التيسيرات الكبيرة والتشجيع اللا متناهي من الدولة للقطاع الخاص، إلا أنه لا تزال هناك سلبيات في أداءه ينبغي العمل على تلافيها من خلال تشريعات وضوابط تصدرها الدولة وتتولى التأكد من الالتزام بها. ويقع في مقدمة هذه التشريعات والضوابط ما يلي:

1. التطبيق الحاسم لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وتتبع حالات الاحتكار المشتبه بها كما في صناعة الحديد والصلب والأسمنت واتخاذ إجراءات واضحة لإنهائها.
2. حصر كافة حالات أفراد القطاع الخاص الذين استولوا على قروض من البنوك وقاموا بتهريبها والهروب إلى الخارج، واتخاذ إجراءات حاسمة لاسترداد تلك الأموال ومعاقبة المتورطين في تلك الجرائم.
3. حصر وتصفية حالات المقترضين من القطاع الخاص الذين تعرضوا لحالات من التعثر لأسباب تخرج عن إرادتهم ولا توجد بالنسبة لهم شبهة التورد في أعمال غير قانونية.

4. التأكيد على ضبط تصرفات شركات القطاع الخاص في مجالات التوظيف والالتزام بقانون العمل وسد الطرق على محاولات التحايل للتهرب من التزاماتها نحو العاملين لديها.
5. التأكيد على التزام شركات القطاع الخاص بالتطبيق السليم لقانون التأمينات الاجتماعية والإفصاح عن المعلومات الصحيحة الخاصة بالرواتب وغيرها التي تتخذ أساساً لتحديد النسب التي تتحملها تلك الشركات في التأمين على العاملين لديهم.
6. إلزام شركات القطاع الخاص في كافة المجالات الاقتصادية الالتزام بقواعد حوكمة الشركات وتفعيل دور الأجهزة الحكومية المعنية في متابعتها.
7. ربط ما تحصل عليه شركات القطاع الخاص من مزايا ضريبية أو جمركية أو مساعدات حكومية بالتزامها بالاستثمار في خلق فرص عمل لأبناء مصر المتعطلين.
8. إنشاء "الصندوق الوطني لتنمية الموارد البشرية" لتخطيط وإدارة منظومة وطنية من مراكز ومعاهد التدريب المهني والحرفي لإعداد ورفع كفاءة العاملين في مختلف المهن والحرف اللازمة للنهضة الصناعية والإنتاجية في البلاد. على أن يتم تمويل هذا الصندوق بما تقدمه الدولة من اعتماد وكذا بتخصيص نسبة من الأرباح الصافية لشركات القطاع الخاص وفق شرائح يحددها القانون المنشئ للصندوق.

من جانب آخر، يجب التنبيه إلى خطورة الاتجاه السائد الآن من تغلغل رجال أعمال في العمل السياسي سواء في الحزب الوطني الديمقراطي أو بتعيينهم في مناصب وزراء بدعوى الاستفادة من خبراتهم ونجاحهم في أعمالهم الخاصة لتطوير العمل ودفعه في الوزارات التي يعهد إليهم بها وما يؤدي إليه هذا الأسلوب من سلبيات أهمها :

1. احتمالات الخلط بين المصالح الخاصة بالوزير ومتطلبات العمل العام مما قد يهدر فرصاً مهمة لتحقيق المصلحة العامة.
2. يلجأ كثير من رجال الأعمال حين تعيينهم وزراء أو في مناصب قيادية في الجهاز الحكومي إلى الاستعانة بمساعديهم في شركاتهم الخاصة مقابل مكافآت عالية تتجاوز مستويات الرواتب الحكومية مما يؤدي إلى تعطيل كفاءات موجودة فعلاً في الجهاز الحكومي ويترتب علية مضاعفة أعداد العاملين ورفع تكلفة الأداء.
3. إن شركات الوزراء والمسئولين الحكوميين من رجال الأعمال تتعامل مع الدولة ومؤسساتها بصفة مستمرة ولا يمكن القول أنها توقفت عن هذا التعامل بتعيين صاحبها في منصبه العامً. إن تلك الشركات تتعامل بحكم كونها شركات خاضعة للقانون المصري وتباشر نشاطها على أرض مصر مع مصالح حكومية مثل الضرائب، الضرائب على المبيعات، التأمينات الاجتماعية، الجمارك، الحجر الصحي، الرقابة على الواردات والصادرات، هيئة الاستثمار، هيئة سوق المال، هيئة المجتمعات العمرانية، هيئات الصرف الصحي والأجهزة المحلية المختلفة، وهي في تلك التعاملات قد تتعرض لمواقف تحتاج فيها إلى تدخل لحمايتها مما تظنه تعسفاً أو للاستزادة من مميزات تعتقد أنها من حقها، كما قد تقع تلك الشركات في مخالفات تضعها تحت طائلة القانون بناء على طلب تلك الجهات الحكومية. وفي جميع تلك الحالات قد يلجأ مديرو تلك الشركات لاستغلال اسم الوزير للتخلص من تلك الأعباء أو للحصول على مزايا لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا وجود صاحب الشركات في منصبه الكبير.

4. ونرى أنه في حالة الرغبة في الاستعانة برجال الأعمال في مناصب وزارية أو مواقع قيادية في الدولة ينبغي التقيد بالضوابط التالية:

- عرض أسماء رجال الأعمال المرشحين لمناصب وزارية على الرأي العام من خلال الإشارة بوضوح إلى اتجاه النية لتعيينهم وزراء وذلك أثناء فترة المشاورات التي تسبق صدور قرار رئيس الجمهورية بتشكيل الوزارة، واستطلاع ردود الأفعال لدى الرأي العام ومؤسسات الدولة المختلفة بالنسبة لهذا الترشيح. ويعتبر هذا الإجراء بديلاً - وإن لم يكن كاملاً - عن عرض الترشيح على مجلس الشعب - كما في الدول الديمقراطية والتي نسعى أن تكون مصر من بينهـــــا [ترتيب مصر على مقياس درجة الديمقراطية حسب تقدير بعض المنظمات الدولية المتخصصة هو 112 من بين 140 دولة وبمتوسط 1.5 من 7] - والاطمئنان إلى تقبل الرأي العام لهذه الأسماء قبل التعيين.
- توفير الشفافية الكاملة بتوضيح ممتلكات ومساهمات رجل الأعمال المرشح وزيراً في الشركات ومؤسسات الأعمال والمكاتب الاستشارية الوطنية والأجنبية من خلال تقديم إقرار الذمة المالية.
- فور أداءه اليمين الدستورية يودع الوزير [رجل الأعمال سابقا] في أمانة مجلس الشعب بياناً تفصيلياً معتمداً من مراقب حسابات قانوني - معتمد من الجهاز المركزي للمحاسبات - بالشركات والمؤسسات الخاصة التي يملك فيها أنصبة ونسبة هذه الأنصبة إلى إجمالي حقوق الملكية فيها، وكافة المناصب التي كان يشغلها في هذه الشركات والمؤسسات بما في ذلك عضوية مجالس الإدارة والجمعيات العامة، وإقراراً يفيد استقالته من كافة هذه المناصب وتجميد كافة علاقاته بتلك الشركات والمؤسسات.

11. تطوير دور شركات قطاع الأعمال العام

يرتكز برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء في شأن التعامل مع قضية قطاع الأعمال العام على المبادئ التالية:

1. يمثل قطاع الأعمال العام شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تتركز فيه استثمارات كبيرة، فضلاً عن تراكم مخزون كبير من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة.
2. رغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الإستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في مناطق البلاد المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها.
3. أن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.
4. أن شركات قطاع الأعمال العام وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها يجب تعامل معاملة القطاع الخاص وأن تخضع لمعايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل شركات الخاص المتطورة وفقاً لها، وينبغي أن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج.
5. أن الإشراف على قطاع الأعمال العام من جانب الشركات القابضة ينبغي أن ينحصر في حدود دور المالك وليس المدير. بمعنى أن جهة الإشراف العامة تمثل في الجمعية العامة بصفتها صاحبة حقوق الملكية، كلها أو جزء منها في حالة وجود مساهمين أفراد أو من شركات القطاع الخاص، من دون أن تتدخل في الإدارة التي يجب أن تنحصر في مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية للشركات.
6. أن شركات قطاع الأعمال العام ملتزمة بتنفيذ كل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد.

التنظيم المقترح لشركات قطاع الأعمال العام

في ضوء التطور الذي شهده الاقتصاد الوطني،والتغييرات التي لحقت بهياكله وآلياته في الاتجاه نحو إعمال اقتصاد السوق وآلياته، نرى إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام على النحو التالي:

1. حصر شركات قطاع الأعمال العام والمساهمات في شركات مشتركة وتقييم مدى جدوى استمرارها في نطاق الملكية العامة [سواء بالكامل أو بنسبة من الملكية]، وذلك في ضوء معيار أساسي وهو الأهمية الإستراتيجية للنشاط الذي تقوم به كل شركة بالنسبة لخطة الدولة في التنمية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بالتنسيق مع عملية مراجعة وإعادة صياغة برنامج الخصخصة.
2. دمج الشركات القابضة القائمة حالياً في شركة واحدة بمسمى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية"، ويتبعها جميع الشركات التي يتقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة.

3. تتولى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات المشتركة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة.
4. إلغاء القوالب التنظيمية الجامدة واللوائح الموحدة والقواعد العامة التي تفرض على جميع شركات قطاع الأعمال العام بغض النظر عن اختلاف أنشطتها وتنوع مجالات عملها وتباين ظروف وأوضاع كل منها.
5. تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة.
6. إلغاء القانون رقم 203 لسنة 1993 المنظم لشركات قطاع الأعمال العام وتنظيم تلك الشركات وفق قانون الشركات [سواء قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997] وبالتالي تعتبر شركات قطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع شركات القطاع الخاص من دون أي تمييز. كما تتعرض للدمج والتصفية وتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات الجمعية العمومية المشكلة حسب القانون. وفضلاً عن كونها شركات قطاع خاص لها مراجع حسابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصة في رأس مالها تزيد عن 25% يخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.
7. وقف كل أشكال الدعم غير المبرر والمساندة غير المحدودة والمعاملة الاستثنائية التي كانت تحصل عليها شركات قطاع الأعمال العام من الدولة باعتبارها المالك المسئول عنها، بمعنى أن الهدف هو إقامة نوع من التوازن بينها وبين شركات القطاع الخاص حتى يمكن أن تنشأ حالة صحية من التنافسية الموضوعية لصالح الاقتصاد الوطني.
8. تشرف " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" على إعادة هيكلة شركاتها وحفزها على تحسين مستوى الإدارة وخاصة الاهتمام بالقضايا التالية:
   8.1. إعادة التنظيم وصياغة الهياكل التنظيمية ونظم العمل وفق الاعتبارات الإدارية المتقدمة، و تنشيط الوظائف الإستراتيجية في إدارة تلك الشركات بالتركيز على مفاهيم التخطيط الإستراتيجي وتخطيط التسويق وتنمية الموارد البشرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والسعي إلى اكتشاف وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية.
   8.2. تصويب هياكلها التمويلية وتوفير مصادر متجددة للتمويل وفق المعايير المالية السليمة.
   8.3. حل مشكلات المخزون السلعي المتراكم ووضع أسس سليمة لإدارة المخزون بالتنسيق بين سياسات وبرامج الإنتاج والتسويق.
   8.4. تطوير وتحديث التقنيات الإنتاجية والتسويقية وتطوير نظم الإدارة.
   8.5. حل مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة ومعالجة أسبابها .
   8.6. مراجعة هياكل الموارد البشرية وإعادة هيكلتها بما يحقق التناسب بين أعداد وكفاءات العاملين ومتطلبات الإنتاج، والقضاء على مظاهر البطالة المقنعة والعمالة الزائدة، وضبط تكلفة العمل باعتبارها من المكوّنات الرئيسية لتكلفة الإنتاج.

8.7. تحريك المشروعات تحت التنفيذ والتي تمثل استثمارات معطلة وغير منتجة، والسعي إلى تدبير الاستثمارات والموارد اللازمة لإنهاء تلك المشروعات وإدخالها في حيز التشغيل.
8.8. تأكيد المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة في تحديد سياسات وقرارات وتوجهات الإدارة والتخلي عن اعتبار المعايير السياسية كأساس في توجيهها.
8.9. تأكيد الأسس الاقتصادية وشروط التنافسية في التعامل بين شركات قطاع الأعمال بعضها البعض، وكذا في تأسيس علاقاتها وتعاملاتها مع أجهزة الدولة المختلفة.

9. تهتم " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" بتفعيل الجمعيات العمومية للشركات والتي نص عليها القانون وأسند إليها اختصاصات المالك من حيث إقرار الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر وتوزيع الإرباح، والنظر في تقرير مجلس إدارة الشركة، وإقرار مشروع الخطة العامة للشركة، وتعديل نظام الشركة وإطالة مدتها أو تقصيرها، وزيادة رأس المال أو تخفيضه في الحدود التي نص عليها القانون، والترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها، واقتراح تصفية أو إدماج الشركات أو تقسيمها على أن تعتمد تلك الاقتراحات من المجلس الأعلى للقطاع. كما أجاز القانون للجمعية العمومية تنحية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم على أن يكون ذلك بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية.
10. تجري " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" تقييماً مستمراً لأداء شركاتها بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، ويتم محاسبة الإدارة بها على أساس النتائج المتحققة.

12. مراجعة أوضاع الهيئات العامة الاقتصادية والخدمية

كانت فكرة الهيئات العامة محاولة لحل مشكلة تراخي الأداء في المصالح والإدارات الحكومية وعدم قدرتها على الحركة السريعة والتعامل بمنطق يتوافق ومتطلبات السوق حين تتعامل في تقديم خدمات وإدارة مرافق مهمة للمجتمع. وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم 61 لسنة 1963 بإصدار قانون الهيئات العامة والذي نص على أنه يجوز " بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة، لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة، وتكون لها الشخصية الاعتبارية".

والأصل أن للهيئات العامة خصائص تميزها عن التنظيمات الحكومية التقليدية تتمثل في كونها كيان قانوني مستقل وشخصية اعتبارية قائمة بذاتها ومنفصلة عن الوزارة أو الجهة الإدارية التي تتبعها، وأن لها أن تتعاقد وتجري جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله، وأنها تضع لوائح داخلية لتنظيم أعمالها تتضمن القواعد التي تتبع في إدارتها والتي يجري عليها العمل في حساباتها وإدارة أموالها وذلك في حدود الأحكام المنصوص عليها في قانون الهيئات العامة وفي قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشائها، ويقوم على إدارتها مجلس إدارة له كل السلطات اللازمة لتسيير أعمالها وإقرار كافة التصرفات التي تحقق الأغراض والأهداف التي قامت من أجلها، كما يكون لها موازنة مستقلة يجري إعدادها على نمط يتفق وطبيعة نشاط الهيئة ومتطلباتها ومن دون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية المتبعة في إعداد الموازنات بأجهزة الدولة، ولها حق ترحيل فوائض الموازنة من عام إلى آخر، ويكون لها حسابات مستقلة في المصارف التي يحددها مجلس إدارتها، وتتعامل في كافة احتياجاتها من خلال تلك الحسابات تودع فيها إيراداتها وتسحب منها للصرف على الأنشطة المختلفة، كما تضع لنفسها الهيكل التنظيمي المناسب ويصدر بقرار من مجلس الإدارة.

تلك الخصائص كانت تبدو كافية في الإطار التجريدي بعيداً عن الواقع العملي لتهيئة الظروف المناسبة لأداء متميز حيث لا يحد الهيئة العامة سوى قدرة وكفاءة المسئولين عنها. ولكن الواقع أوضح أن التطبيق الفعلي لقانون الهيئات العامة قد أفرغه من مضمونه وأهدر تلك الخصائص المتميزة، مما أحال الهيئات العامة إلى أجهزة حكومية تقليدية تعاني من ذات القيود والمعوقات التي تحيط بالجهاز الإداري للدولة من كل جانب. وأوضحت دراسة موقف الهيئات العامة أن قيداً مهماً طرأ على أداءها من خلال أسلوب الوزير المختص في التعامل مع الهيئة ومجلس إدارتها، وأن كثيراً من قرارات مجالس الإدارة كانت تتعطل في التنفيذ نظراً لعدم اعتمادها من الوزير المختص.كما اتجه التطبيق إلى التخلص من بعض القيود التي يفرضها القانون رقم 61 لسنة 1963 في شأن ضرورة وجود رئيس مجلس إدارة متفرغ للهيئة حيث اتجه بعض الوزراء إلى استصدار قوانين خاصة عند إنشاء الهيئات العامة وابتدع لها مسمى جديد هو " الهيئة القومية" يرأس الوزير المختص مجلس إدارتها ورأينا كثيراً من الهيئات العامة يتم تحويلها إلى هيئات قومية بقوانين خاصة.

من جانب آخر، فقد تم في التطبيق الفعلي تعطيل المميزات المتعلقة بتحرر الهيئات العامة في إعداد موازناتها ووضع نظم العمل ولوائح العاملين بها على غير نمط الإدارة الحكومية، ووجدت الهيئات العامة نفسها خاضعة لثلاثة قوانين محورية تلف الإدارة الحكومية كلها بقيود لا فكاك منها، وتلك القوانين هي قانون الموازنة العامة رقم 53 لسنة 1973 وقانون الخطة رقم 70 لسنة 1973 وقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم 47 لسنة 1978، وذلك فضلاً عن خضوع الهيئات العامة للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في شأن اعتماد هياكلها التنظيمية وجداول الوظائف بها وإنشاء وتمويل الوظائف الجديدة.

ونرى أن نمط الهيئة العامة [أو الهيئة القومية] كإطار تنظيمي قد أصابه الكثير من الخلط والتشويه بحيث لم يعد معبراً عن النمط المتميز المستهدف من إصدار قانون الهيئات العامة، كما أنه لا يعبر عن حقيقة الأوضاع الإدارية للوحدات المتخذة شكل هيئات عامة وقومية، ولا يعكس حقيقة ما تقوم به من أنشطة. كما نرى أن كثيراً من الوحدات المتخذة شكل هيئات عامة لا يوجد ما يبرر استمرارها على هذا الوضع وأنها أقرب في طبيعتها إلى التكوينات الحكومية التقليدية في إطار وزارات قائمة. كما أن كثيراً من الهيئات تباشر أنشطة تقع في دائرة " الأعمال " وأنشطة الإنتاج السلعي أو إنتاج وتوزيع الخدمات، الأمر الذي يحتم تطوير أوضاعها لتكون شركات حتى تستقيم أوضاعها وتخضع لمعايير المحاسبة والتقويم السليمة.

إجراءات تطوير أوضاع الهيئات العامة والقومية

1. إصدار قانون جديد للهيئات العامة يحل محل القانون رقم 61 لسنة 1963 يتضمن المبادئ والأسس والضمانات التي تكفل تحقيق استقلال الهيئات العامة مالياً وإدارياً، ويوفر لها الضمانات الحقيقية لتمكينها من تحقيق أهدافها في نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ويضع المعايير والآليات المناسبة لمتابعة أداءها وتقويم إنجازاتها.
2. التركيز على طبيعة الهيئة العامة باعتبارها وحدة قائمة على إدارة مرفق قومي عام، أو القيام بأنشطة ذات نفع عام ولها طابع قومي وفقاً لأسس الإدارة والاقتصاد السليمة. ويحقق هذا التحديد معياراً واضحاً لاختيار الوحدات التي تتخذ شكل الهيئة العامة، ويساعد في استبعاد الوحدات التي لا يتناسب نمط الهيئة العامة مع طبيعة نشاطها.
3. ضرورة إعمال اللامركزية الإدارية وفصل الهيئات العامة عن الوزارات التي تتصل بطبيعة نشاطها، وأن يكون لمجلس إدارة الهيئة أوسع السلطات والصلاحيات لمباشرة أعمالها وتحقيق أغراضها من دون إعادة إخضاعها لما يكبل تلك الصلاحيات ويعطلها في الواقع.
4. التأكيد على حق الهيئة العامة في مباشرة تصرفات مهمة بقراراتها مباشرة من دون الحاجة إلى الحصول على موافقات جهات أخرى، من ذلك مثلاً حق الاستيراد لما تحتاجه من مواد ومعدات وغير ذلك في حدود موازنتها، وحق التصرف في مواردها من العملات الأجنبية لأغراض مباشرة نشاطها في ضوء القواعد التي تحددها لوائحها الداخلية وفي إطار قوانين النقد الأجنبي المعمول بها.
5. وضع خطة متكاملة لتصحيح أوضاع الهيئات العامة القائمة وقتذاك تتضمن الإجراءات التالية:
   5.1. تحويل الهيئات العامة والقومية التي تمارس أنشطة اقتصادية إلى شركات تخضع لأحكام قانون الشركات ، كما تنطبق عليها إجراءات الخصخصة إذا توفرت فيها الشروط والمعايير المقررة للخصخصة.
   5.2. إلغاء الهيئات العامة التي لا تباشر أنشطة اقتصادية أو خدمية تتفق والمعايير التي نص عليها القانون الجديد، ومن ثم لا يوجد ما يبرر استمرارها في شكل الهيئة العامة والأجدر أن تعود اختصاصاتها إلى الوزارات التي سبق سلخها منها.
   5.3. لا يبقى في شكل هيئة عامة سوى الهيئات القائمة على إدارة مرافق عامة قد لا يناسبها نمط الشركات، أو تقوم على تقديم خدمات جماهيرية لها طابعها القومي المتميز ولا يمكن للإدارات الحكومية التقليدية في الوزارات المعنية القيام بها بالكفاءة والمرونة المطلوبة.
   5.4. مراعاة التدقيق عند إنشاء هيئات عامة جديدة ضرورة انطباق المعايير التي تحدد طبيعة الأنشطة التي تتخذ شكل هيئات عامة.

15. تحسين مناخ الاستثمار

في ضوء التغيير الديمقراطي إلى اقتصاد السوق، ينبغي التنويه إلى ضرورة تطبيق حزمة من الإصلاحات من شأنها تحسين مناخ الاستثمار وبالتالي تشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبي على زيادة استثماراته. ورغم ما قامت به الحكومة من إعادة النظر في قوانين الضرائب وتخفيض معدلاتها، وتخفيض التعريفة الجمركية وترشيد تبويبها وتخفيض أو إلغاء العديد من رسوم التسجيل في الشهر العقارى أو رسوم الدمغة إلا أن الحديث عن توفير "مناخ الاستثمار" المناسب يجاوز ذلك ويتطلب إصلاحات أكثر وضوحاً وتكاملاً في إطار إستراتيجية شاملة للتطوير الاقتصادي.

وتصدر المؤسسات الدولية - البنك الدولي - مؤشرات متعددة عن مختلف جوانب تكلفة المعاملات فيما يسمى بتكلفة القيام أو ممارسة النشاط، وقد حصلت مصر على ترتيب غاية في التدني لعام 2006 إذ جاءت في المرتبة 165 من بين 175 دولة شملها تقرير مجموعة البنك الدولي..ويتضح من هذه المؤشرات أن تكلفة المعاملات للمستثمر في مصر تجاوز بكثير الوضع المقابل ليس فقط في الدول الصناعية المتقدمة بل أنها تأتى أيضا في وضع متأخر بالنسبة لعدد غير قليل من الدول العربية الأخرى، ولذلك نرى ضرورة التخطيط وبذل الجهد إزالة أسباب هذا الارتفاع في تكلفة أداء الأعمال في مصر والعمل على الاقتراب من المعدلات الدولية في هذه المؤشرات خلال فترة محددة ، والمحافظة على هذا المستوى المتقدم.

16.سد عجز الموازنة العامة للدولة

ينشأ العجز دائماً بسبب زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات التي تحصلها الدولة من مختلف المصادر.وتتجه الحلول التقليدية لمشكلة العجز إلى طرح مقترحات ترمي إما إلى زيادة الموارد من خلال فرض ضرائب أو رسوم أو بيع الأصول المملوكة للدولة، وإما إلى تقليص الإنفاق بفرض قيود على حرية وحدات الجهاز الإداري للدولة في الشراء أو الإنفاق، وتقييد الإنفاق الاستثماري ومنع شراء أصول معينة مثل السيارات وغيرها. وعادة لا تحقق هذه الحلول التقليدية العلاج الصحيح، فهي إما تزيد من أعباء المواطنين وتحد من المغريات للاستثمار [بسبب ارتفاع عبء الضرائب مثلاً]، أو تحرم الجهاز الإداري للدولة من القدرة على الأداء والإنجاز بتقييد قدرته على الإنفاق والوفاء بالتزاماته مما يؤثر سلباً على كفاءته مثل ما يحدث نتيجة انخفاض الاعتمادات المخصصة لصيانة المباني والمعدات أو لتجديد الأصول، الأمر الذي يهدر كثيراً من الطاقات الإنتاجية، ويهزم في النهاية الهدف الأساس وهو ضبط الأداء المالي للحكومة.

والحل العملي - العلمي في ذات الوقت - هو إتباع أسلوب لإقامة علاقة متوازنة وصحية بين الإنفاق الحكومي وبين الغايات المستهدفة منه، وربط الإنفاق بالأداء وتحقيق أهداف محددة قابلة للقياس، وهو الأسلوب الذي يتحقق من خلال تطبيق نظام موازنة البرامج والأداء. ففي هذا النظام يتغير تماماً أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة عما معمول به الآن، والذي يعتبر في رأي السبب الأساس في نشأة العجز واستفحاله،إذ بدلاً من تقرير اعتمادات في أبواب أربعة للموازنة ثم محاولة تغطية تلك الاعتمادات بمصادر إيرادات من دون تحديد نتائج أو عوائد محددة تترتب على هذا الإنفاق، نجد في موازنة البرامج والأداء ربط مباشر ودقيق بين خطط الأداء وبرامج العمل في كل قطاع بالدولة واحتساب الإنفاق المتناسب مع متطلبات تحقيق هذا الأداء، ومن ثم تكون هناك علاقة مستمرة ومتوازنة بين ما تنفقه الدولة وبين ما يتحقق عن هذا الإنفاق من عائد يمثل في حقيقته مصدر تمويل النشاط. وعلى سبيل المثال إذا نظرنا إلى الإنفاق على السفارات والقنصليات المصرية في الخارج نجده لا يرتبط أبداً بعائد محدد تحققه تلك الأجهزة الدبلوماسية، بل إننا نجد عشرات من تلك السفارات والقنصليات في دول لا تربطها بمصر علاقات اقتصادية ذات بال وتنفق ملايين الدولارات من دون تحقيق أي عائد

اقتصادي، وفي حالة تطبيق موازنة البرامج والأداء سيتغير الحال إذ لا بد أن تنتج تلك الوحدات عوائد اقتصادية قابلة للقياس نتيجة ما يخصص لها من اعتمادات مالية، وإن لم يتحقق هذا الشرط تلغى. وقد لجأت كثير من الدول المتقدمة إلى دمج سفاراتها بحيث تتولى سفارة واحدة تمثيل بلدها في عدد من الدول. وبنفس الأسلوب يكون أساس تحديد الإنفاق الحكومي هو برامج محددة لها توقيت زمني محدد وتكلفة مدروسة ينتج عنها نتائج وإنجازات لها قيمة اقتصادية تبرر ما ينفق في سبيل الوصول إليها. وللعلم فقد طرح موضوع موازنة البرامج والأداء في برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي الذي تقدم به أ.د. عبد العزيز حجازي وأ.د. حلمي مراد في 1968، كما اهتم به وزير المالية السابق د. مدحت حسنين وبدأت محاولات لتطبيقه إلا أن الأمر توقف ولم يعد محلاً للاهتمام الآن، حيث تلجأ الحكومة إلى سد العجز بالاستيلاء على فائض التأمينات الاجتماعية ثم أخيراً الاستيلاء على أموال الصناديق الخاصة. إن الحل الموضوعي صعب لأنه يتطلب مراجعة كاملة لأسلوب عمل الجهاز الحكومي ،و أساس تنظيمه، وإعادة هيكلته بحيث يعود إلى حجمه الطبيعي المتناسب مع الدور المطلوب منه الآن في ظل العمل باقتصاديات السوق وتخارج الدولة من كثير من الأنشطة الاقتصادية ومجالات الخدمات.

ولا بد أن نطرح هنا أن مصدراً رئيسياً للعجز في الموازنة العامة ينشأ من افتقاد التوازن بين الإنفاق والعائد فيما يسمى المشروعات القومية العملاقة [توشكي، أبو طرطور، فحم المغارة...الخ] التي تستنزف ملايين الجنيهات من دون تحقيق عوائد متناسبة، وكذلك الإنفاق على قطاعات مختلفة في الدولة مثل الخارجية، الداخلية، وقطاع الأمن القومي والرئاسة وكلها لا تخضع في إنفاقها لمبدأ الربط بين الإنفاق والعائد.

4

برنامج حماية وترشيد مصادر الطاقة
ورؤية للبرنامج النووي المصري

إن الطاقة بمصادرها المختلفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي تهديد بنضوب أو انقطاع مصدر للطاقة يمثل تهديداً مباشراً لفرص تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وبالتالي تهديداً لأمن الوطن ومستقبله. وفي الوقت الحالي، فإن مصادر الطاقة المستغلة في مصر تنحصر في زيت البترول والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية. ورغم الاهتمام بتنمية مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة عبر سنوات طويلة مضت مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، فإنها لا تزال في مرحلة غير مؤثرة ولم تصل إلى مستوى الطاقة الأولية التجارية.

ويمثل الموقف الحالي للطاقة الأولية مصدراً للقلق حيث يمثل البترول والغاز الطبيعي ما يزيد عن1 / 10 [عشر] الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 40% من حصيلة الصادرات السلعية. إلا أن احتياطيات تلك الطاقة آخذة في النضوب فقد انخفض الاحتياطي المؤكد لزيت البترول خلال السنوات الثلاثين الماضية بمعدل يصل إلى 1.6% وذلك برغم الجهود المبذولة في مجال الاستكشاف. إن إنتاج البترول في السنوات الأخيرة آخذ في الانخفاض حيث تدنى من مستوى 925,000 برميل/ يوم في منتصف التسعينيات من القرن الماضي إلى مستوى 642,000 برميل/ يوم في المتوسط في الفترة 2006/2005. إن الموقف الحالي للثروة البترولية ينبئ باتجاه عام نحو تآكل الاحتياطي المصري حيث يسهم في هذه الظاهرة زيادة الاستهلاك المحلي بالإضافة إلى تأثير التصدير، وإن كانت الكميات المتاحة للتصدير الآن لا تتجاوز 80,000 برميل/ يوم وهي الفرق بين الإنتاج الآخذ في الانخفاض والاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار.[8]

ونحن نرى ضرورة بذل مزيد من الجهد في أعمال البحث وتقديم حوافز إضافية للشركات الأجنبية للتوسع في عمليات الاستكشاف والتنمية والإنتاج بغرض تعويض التآكل في الاحتياطي أو لتخفيض معدلاته إن لم يتحقق عنها تحسين لمستواه.

من جانب آخر، ندعو إلى التوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل للمنتجات البترولية السائلة بقدر الإمكان حيث يعتبر أحد أهم مصادر الطاقة في مصر الآن إذ يوفر ما يقرب من ثلث الطاقة الأولية المستهلكة. ورغم أن هناك من الإحصائيات ما يدعو إلى الاطمئنان أن الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في ارتفاع مستمر، والذي قدر في يونيو 2005 ب 66.5 تريليون قدم مكعب إلا إن البعض يتشكك في صحة هذا التقدير. وكذلك تطور حجم الإنتاج السنوي وبمعدلات كبيرة حيث ارتفع في 2005 إلى 34.7 بليون قدم مكعب، مما أدى إلى نمو استخداماته في كثير

---

[8] المعلومات الواردة في هذا الجزء مستمدة من

1. محمد منير مجاهد، مصادر الطاقة في مصر وآفاق تنميتها، منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2002
2. Robert Mabro, Egypt's Oil and Gas: Some Crucial Issues- The Egyptian Center for Economic Studies, Distinguished Lecture Series 25, 2006.

من المجالات الصناعية والمنزلية وكذا في توليد الطاقة الكهربائية، وقد زاد الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي وبلغ 25.5 بليون قدم مكعب في 2005 وإن كان أقل من حجم الاستهلاك في 2004 حيث كان 26.2 بليون قدم مكعب [يرى البعض أن هذا الانخفاض في الاستهلاك المحلي كان رغبة في إتاحة مزيد للتصدير]. ورغم ما يبدو أنه موقف مطمئن للغاز الطبيعي من حيث ضخامة الاحتياطيات المقدرة، إلا أننا نرى أهمية مراجعة سياسة التسعير المعمول بها وسياسات تصديره حفاظاً على ثروة الوطن وحماية لحق الأجيال القادمة في هذا المصدر الطبيعي المهم. وعلى سبيل الخصوص فأننا نرفض تماماً اتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل.

إن مصر قد استغلت ما يقارب 90% من الطاقة المائية لنهر النيل في توليد الكهرباء، والأمر يتطلب دراسة كافة المواقع البديلة التي يمكن استخدامها لتوليد الطاقة الكهربائية بما في ذلك مراجعة وتحديث الدراسات الخاصة بمشروع منخفض القطارة.

كما يعتبر في حكم المؤكد أن ثروة مصر من الفحم والاحتياطي المؤكد منه تتآكل فضلاً عن تردي نوعيته، وكلها عوامل تقلل من فرص استخدامه كمصدر للطاقة الأولية يمكن أن يكون لها تأثير يذكر في توفير حجم الطاقة المطلوبة لمصر.

وبالنظر إلى موقع مصر الجغرافي المتميز بين خطي عرض 22 – 31.5 درجة فإنها تعتبر في قلب الحزام الشمسي العالمي وتعد بذلك من أغنى دول العالم بالطاقة الشمسية، لذا نؤكد على ضرورة بذل الاهتمام الكبير بالتوسع في استخدام الطاقة الشمسية. وبنفس المنطق ندعو للتوسع في مشروعات استخدام طاقة الرياح خاصة في المناطق التي ثبت أن بها أعلى متوسط لسرعة الرياح عند الساحل الغربي لخليج السويس وشرق العوينات في جنوب مصر الغربي، والساحل الشمالي وجنوب سيناء، مع بذل جهود بحثية وتكنولوجية مكثفة لتحسين اقتصادياتها وضمان انتشارها في مجالات التسخين الشمسي للأغراض المنزلية والتجارية والصناعية وإنارة الطرق وغيرها من الاستخدامات العامة.

كما ندعو إلى التوسع في استخدام طاقة الكتلة الحيوية المستخرجة من المخلفات النباتية الصلبة ومخلفات الحيوانات المختلفة ومخلفات الصرف الصحي والقمامة والمخلفات الصناعية، وهي تستخدم فعلاً في الريف المصري ولكن بوسائل بدائية تنحصر في جهود السكان من دون أي تقنيات متطورة. وتبدو أهمية الطاقة المنتجة من الكتلة الحيوية ليس فقط في كونها مصدر يمكن أن يلعب دوراً متزايداً في توفير الطاقة المطلوبة للإنتاج والاستخدامات المنزلية، إلا أنها في نفس الوقت عامل مهم في نظافة البيئة والحفاظ عليها بالتخلص العلمي من القمامة والمخلفات المختلفة.

قضية الطاقة النووية

يمثل مشروع الطاقة النووية للاستخدامات السلمية وتوليد الطاقة الكهربائية أحد نماذج الخلل الإداري والسياسي في مصر. فقد بدأ هذا المشروع منذ عام 1964و تعثر البرنامج في ثلاث محاولات في أعوام 1964، 1974، 1983. فبرغم وضوح الرؤية أمام الحكومة حول استنفاذ مصر تقريباً لكل إمكانيات توليد الكهرباء من المصادر المائية، وعدم وجود مصادر محلية للفحم ذات حجم اقتصادي أو نوعية متميزة، وتأكد أن موارد مصر البترولية مهددة بالنضوب في مدى لا يتجاوز 20 سنة، فقد صدر قرار سياسي بوقف البرنامج النووي تأثراً بما قيل عن احتمالات التلوث أو التهديدات التي شاع الخوف منها بعد حادث مفاعل تشرنوبيل في الاتحاد السوفييتي القديم.

ونرى ضرورة استئناف البرنامج النووي المصري انطلاقاً من قرار وطني غير متأثر بمواقف سياسية أو ضغوط لربط المشروع بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية أو إدخاله في نطاق سلة التطبيع مع إسرائيل. ونؤكد على ضرورة امتلاك مصر لقرارها وسيادتها والتعامل مع مصادر التكنولوجيا النووية الأفضل من دون الالتزام بالحصول عليها من الولايات المتحدة الأمريكية. كما تمثل مسألة تخصيب اليورانيوم في مصر قضية مهمة على المستويين التقني والسياسي لا بد أن تتم دراستها والوصول فيها إلى الموقف الذي يحقق الطموحات الوطنية ويؤمن المشروع النووي المصري من الوقوع تحت سيطرة دولة معينة في حالة قبول الحصول على اليورانيوم المخصب منها وعدم تخصيبه محلياً.

كذلك نرى أنه يمكن استخدام الطاقة النووية في إزالة ملوحة مياه البحر بدلاً من البترول والغاز الطبيعي مما سيكون له انعكاسات إيجابية هائلة على مشروعات التنمية الزراعية خاصة في مناطق الساحل الشمالي الأمر الذي يدعم التوجه نحو إقامة ظهير زراعي بالمنطقة يوفر قدراً ملموساً من احتياجات مصر للقمح ويحقق تنمية اقتصادية واجتماعية تعظم من فرص الاستفادة بما تم استثماره في بناء القرى الساحلية على طول الساحل الشمالي الغربي من الإسكندرية حتى العلمين وما بعدها.

إن تفعيل سياسة متكاملة في مجال الطاقة يعتبر ضرورة وطنية نظراً لكونها الأساس في تسيير كافة مشروعات التنمية فضلاً عن متطلبات الحياة للمواطنين. ونرى ضرورة أن تشمل تلك السياسة الوطنية الاهتمام بدراسة البدائل التكنولوجية لتوليد الطاقة الحرارية والكهربية والتي تضم تكنولوجيا الطاقة النووية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح. كذلك ينبغي أن تأتي عمليات ترشيد استخدام الطاقة في مقدمة اهتمامات الدولة للحد من الإسراف في الاستخدام بما يهدد بنقص قدرة مصادر الطاقة المختلفة – رغم ما يتم من إضافات مستمرة – عن الوفاء بمتطلبات الصناعة ومشروعات التنمية.

5

برنامج القضاء على الفقر وتأمين الحق في الغذاء ومعالجة البطـــــــــــــــــالة

1. القضاء على الفقر[9]

تمثل مشكلة الفقر أحد أهم المشاكل التي يجب أن نوليها كل عناية واهتمام وهي محل الاهتمام العالمي إذ يتبنى الهدف الأول من أهداف الألفية الثالثة التي أطلقتها الأمم المتحدة فكرة تخفيض الفقر إلى النصف بحلول العام 2015. وحسب الإحصائيات المتاحة فإن ما يقرب من 17% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر ومقداره 2 دولار في اليوم. وتؤدي مشكلة الفقر إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية حيث توضح المعلومات المتاحة أن مؤشر توقع الحياة يبلغ في المتوسط 63.6 سنة، وأن نسبة الأمية بين الكبار تصل إلى 49.1 %، وبينما تصل مياه الشرب النقية إلى 90% من المصريين إلا أن خدمات الصرف الصحي لا تصل إلا إلى 50% منهم فقط. وتقدر بعض الدراسات عدد المصريين الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 23% وتصل في الريف إلى25%، بينما لا تزيد نسبة مبالغ الضمان الاجتماعي عن 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تكون تلك المؤشرات السابقة قد تحسنت قليلاً في السنوات الأخيرة، إلا أن الصورة العامة لا تزال كما هي لتؤكد خطورة مشكلة الفقر وتأثيراتها السالبة على كافة قطاعات المجتمع. وقد أدى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق وكف الدولة يدها عن كثير من مجالات النشاط الاقتصادي إلى تعميق الفجوة بين الأعداد المتزايدة من الفقراء وخاصة في الريف وبين الأقلية الغنية في الحضر. إن استقراء بعض الدراسات التي قام بها البنك الدولي تشير إلى أن 16.7% من المواطنين يعيشون عند خط الفقر القومي الأدنى [ما يعادل 1 دولار في اليوم] أي أن 10.7 مليون مصري لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعام وغيره من الاحتياجات غير الغذائية. وتوضح نفس الدراسة أن 42% من المصريين أي 26.9 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر القومي الأعلى [2 دولار يوميا]. كما توضح الإحصائيات أن أعلى معدل للفقر يوجد في ريف الوجه القبلي [34.2% يليها حضر الوجه القبلي [19.3%] بينما تقل نسبة الفقر في المحافظات الحضرية إذ تبلغ 5.1%.

ويتواكب مع مشكلة الفقر ويؤثر فيها تزايد أعداد المتعطلين عن العمل، فقد بلغت نسبة البطالة ما يقرب من 17% من قوة العمل أغلبهم من خريجي الجامعات والشهادات المتوسطة. ويفاقم من هذه النسبة أعداد الذين يعملون في أعمال هامشية غير منتجة وكذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من الإناث غير العاملات لا تحسب ضمن قوة العمل. وينتشر الفقر في

---

[9] المعلومات الواردة في هذا الجزء مستمدة من
"Poverty Reduction in Egypt, Diagnosis and Strategy", World Bank Poverty Assessment, 2002.

الريف بدرجة أكبر كثيراً من المناطق الحضرية، بينما تزداد حالات الفقر في المدن بسبب نزوح أعداد كبيرة من الريف إليها بحثاً عن فرص للعمل.
ونرى، أن الحكومة ليس لديها إستراتيجية واضحة للتعامل مع مشكلة الفقر، ولا تتوجه بعناية خاصة للتخفيف من حدته سوى من خلال سياسة دعم بعض السلع التي تحاول الآن التخلص منها وابتداع أساليب مختلفة لتخفيض ما تخصصه لهذا البند. وبسبب الفقر فإن النساء والأطفال معرضين بدرجة كبيرة لسوء التغذية والأمراض وعدم القدرة على مواصلة الدراسة. ومن المقدر في بعض الدراسات أن 10% من السكان [حوالي 7.5 مليون مواطن] ينتمون إلى فئة الفقر المدقع ومنهم الكثير من الأرامل والمعاقين والمرضى بأمراض مزمنة والذين يعتمدون تماماً على الإعانات وليس لهم أي مصادر للدخل.

وقد كان إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في 1991 بهدف المساعدة في تخفيف الفقر ولكن لا يبدو أن شيئاً ذا بال قد تحقق في هذا الصدد. فضلاً عن ذلك، فلا يوجد في الحكومة الآن جهة واحدة مهمتها تنسيق كافة البرامج والأنشطة الموجهة للتعامل مع قضية الفقر.
لذا نرى ضرورة صياغة إستراتيجية واضحة وملزمة تهدف إلى تخفيض نسبة الفقر إلى النصف في عام 2015، وقد تتضمن هذه الإستراتيجية ما يلي:

1. ضرورة اعتبار وزارة الضمان الاجتماعي [أو الوزارة المسئولة عن إدارة شبكات الضمان الاجتماعي ومقاومة الفقر] هي الجهاز الوطني المسئول عن وضع وتنفيذ إستراتيجية شاملة للقضاء على الفقر تركز على تحقيق المساواة وتمكين الفقراء وخلق فرص العمل لهم، وترشيد استثمار الموارد المتاحة والمحتملة لبرامج تخفيض الفقر، وتطوير الإدارة و الرقابة الفعالة على تلك البرامج.
2. كذلك يجب أن تتولى وزارة الضمان الاجتماعي تنسيق جهود كافة الوزارات والأجهزة الحكومية ذات العلاقة، وحشد مساهمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلاً عن قطاع الأعمال العام، والتأكيد على إشراكهم جميعاً في صياغة وتنفيذ إستراتيجية مواجهة الفقر وتطوير برامجها، وتحديد أدوار كل منها بأسلوب يضمن التناغم ويتجنب التضارب أو التصادم بين ما تقوم به تلك الجهات.
3. إيجاد مزيد من الفرص الاقتصادية للفقراء من خلال إعادة توجيه الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى هدفه الأصيل الذي أنشئ من أجله وهو المساعدة في تخفيف مشكلة الفقر.
4. حفز القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار من أجل خلق المزيد من فرص العمل.
5. مراجعة وترشيد برامج الدعم التي تقدمها الدولة لتحقيق مزيد من الضبط بحيث تتجه فعلاً إلى المستحقين ويتم التخلص من أشكال الهدر والفاقد نتيجة سوء الإدارة وعدم التحديد الدقيق للمستهدفين بالدعم، وكذا افتقاد الضوابط الدقيقة للتحقق من فعالية هذا الدعم.
6. تنمية مهارات الفقراء حتى يستطيعوا رفع قدراتهم المهنية وتحسين فرصهم للحصول على عمل منتج وذلك بتطوير برامج التعليم والتدريب المهني خاصة للإناث.
7. تحسين مستوى الخدمات الصحية وبرامج مكافحة أمراض الإسهال خاصة في المناطق الريفية.
8. توجيه نسبة متزايدة من الاستثمارات الحكومية للتطوير الاقتصادي وخلق فرص العمل في الريف وصعيد مصر حيث تبلغ معدلات الفقر أعلاها.
9. تفعيل شبكات الضمان الاجتماعي للمساعدة في مواجهة الاضطرابات المتوقعة وغير المتوقعة في الدخل والاستهلاك للفقراء وذلك بزيادة المبالغ المخصصة لبرنامج المعونات الغذائية، وتوفير المزيد من الإعانات النقدية التي تقدمها وزارة الضمان الاجتماعي.
10. تصميم برنامج وطني لتحسين تغذية الفئات المهمشة مع التركيز على حماية الأطفال، ودعم جهود المجتمع المدني في مشروعات بنك الطعام.

11. الربط الموضوعي بين إستراتيجية مكافحة الأمية وتعليم الكبار وإستراتيجية القضاء على الفقر نظراً للتفاعل الشديد بين حالات الفقر وانخفاض مستوى التعليم أو الأمية.
12. نقل الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من حيز الشعارات والأقوال المرسلة إلى مجال التفعيل من خلال إستراتيجية وطنية شاملة واضحة الأهداف وبرامج عمل محددة الأولويات والتوقيتات الزمنية ومصادر واضحة ومستمرة للتمويل، مع توفير الفرص الحقيقة لتدريب المستفيدين من تلك المشروعات ومساندتهم للتغلب على ما قد يصادفهم من مشكلات. ويأتي إنشاء شركة مساهمة كبرى لتوفير خدمات الدعم الإداري ومصادر التمويل والمساندة التكنولوجية وتسويق المنتجات لتلك المشروعات في مقدمة الضرورات التي تحتم إحياء دور قطاع الأعمال العام.

2. تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور[10]

نرى ضرورة تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور نظراً لارتباطها الوثيق بقضية القضاء على الفقر وتأمين الحق في الغذاء. ويبلغ الحد الأدنى للأجور الآن 35 جنيهاً شهرياً يصل بالنسبة للعاملين في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام إلى نحو 168 جنيهاً بعد إضافة العلاوات والأجر المتغير. ويصل أجر العامل في القطاع الخاص في المتوسط إلى نحو 154 جنيهاً شهرياً. وتبدو هذه الأرقام ضئيلة بالقياس إلى معدلات التضخم حيث لا تمثل أكثر من 6% من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في 2005، بينما تصل هذه النسبة في غالبية دول العالم إلى 25%.

ونرى ضرورة تصويب سياسة الحد الأدنى للأجور بإعمال المقترحات التالية:

1. تفعيل المجلس القومي للأجور - المنشأ بموجب قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 983 لسنة 2003 - لمباشرة مهامه في وضع الحد الأدنى للأجور على المستوى القومي بمراعاة نفقات المعيشة، وإيجاد الوسائل والتدابير التي تكفل تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار، وإعادة النظر فيه بصفة دورية لا تجاوز ثلاث سنوات، فضلاً عن باقي المهام المكلف بها حسب قرار إنشاءه.
2. رفع الحد الأدنى للأجور بما يتلاءم مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ووفقاً لمعدلات التضخم المعلنة رسمياً منذ عام 1987 الذي بدأت فيه الدولة منح علاوات خاصة للعاملين بها، أو رفعه ليمثل 50% من متوسط الأجور الشهرية للعاملين في الحكومة والقطاعين العام والأعمال العام. [ينتظر أن يصل الحد الأدنى للأجور إلى 214 جنيهاً شهرياً في حالة الأخذ بالبديل الأول، و312 جنيهاً في حالة البديل الثاني]. على أن يطبق ذات الأجر على العاملين بالقطاع الخاص. ورغبة في تخفيف العبء المالي على الحكومة والقطاع الخاص نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور، نرى الأخذ بالبديل الأول والذي ينتظر أن تتحمل الحكومة حال تطبيقه زيادة في عبء أجور العاملين بالجهاز الإداري للدولة والمعاشات تقدر بمبلغ 2 مليار جنيه تقريباً. كما يتوقع أن تبلغ تكلفة رفع الحد الأدنى للأجور بالنسبة للقطاع الخاص ما يقرب من 270 مليون جنيه. وفي تقديرنا أن هذه الأعباء يمكن تمويلها من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي وكذا مقابل ما يحصل عليه القطاع الخاص من دعم ومساندة من الدولة.
3. ربط الحد الأدنى للأجور بإستراتيجية تخفيف حدة الفقر، وبذلك ينبغي زيادته بالنسبة للعاملين في المناطق الريفية بالصعيد حيث تشتد حدة الفقر، فمن المعلوم أن 75% من فقراء مصر يقطنون في المناطق الريفية، وأن 55% منهم يوجدون في ريف الصعيد، كما أن 64% من إجمالي الفقراء يقطنون في الصعيد على الرغم من أن 37% فقط من سكان

---

10 أمنية حلمي، نحو تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، العدد 18، يوليو 2006،

مصر يقطنون في الصعيد. كذلك فإن 22% من سكان المناطق الريفية بالصعيد يعانون من سوء التغذية ولا تكفي دخولهم الحالية للوفاء باحتياجاتهم الأساسية.

4. ربط الأجر بالإنتاجية، بحيث يجري تعديل الحد الأدنى للأجر بالزيادة بنفس نسبة تحسن الإنتاجية، مما يحفز العاملين على التجويد في أعمالهم.

3. الحق في الغذاء[11]

نرى أهمية وضع برنامج وطني لتأمين حق الإنسان المصري في الغذاء الكافي الآمن، وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصل إليها مستوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامة الرئيسية للتنمية.

ومما يثير المزيد من القلق تأثير عدم توفر الغذاء الكافي والآمن على نمو الأطفال وصحتهم، وما يؤدي إليه سوء التغذية من تأثير سيئ على القدرات الذهنية للأطفال ومدى قابليتهم للتحصيل الدراسي. إن النهوض بمستوى التغذية هو خطوة مهمة في سبيل القضاء على الفقر بتحسين قدرات الفرد المصري وتمكينه من مواجهة متطلبات العمل مما يساعد على إخراجه من دائرة الفقر.

ونؤكد أن قضية توفير الغذاء الكافي والآمن للإنسان المصري مسئولية مشتركة تتحملها قطاعات متعددة في الدولة، يجب أن تخضع للتخطيط والتنسيق، مضافة إليها جهود ومبادرات المجتمع المدني والأسر والأفراد في جميع أنحاء مصر.

وفي سبيل تهيئة أفضل الظروف للمساعدة في نجاح البرنامج الوطني لتوفير الغذاء الكافي والآمن ندعو إلى إنشاء وحدة خاصة بالرقابة على الغذاء ضمن منظومة الهيئة المصرية للرقابة الدوائية حتى تكتمل حلقات الرقابة على الأغذية والأدوية من حيث السلامة والجودة. كما نطرح اقتراح إصدار قانون موحد للغذاء في مصر يحدد الجهات المسئولة عن هذه القضية الوطنية ويضع أسس التنسيق بين فعالياتها، ويقرر المعايير اللازم توافرها لسلامة الغذاء المصري.

ونرى ضرورة مراجعة برامج مكافحة الفقر المختلفة، و ذلك بغرض إدخال عناصر تؤدي إلي تأمين الحق في الغذاء بعد ثبوت العلاقة المباشرة بين مستوي دخل الأسرة وكمية وجودة الغذاء المتناول. كما نلفت النظر إلى أهمية تقييم كافة برامج دعم السلع الغذائية ومراجعة قوائم السلع المدعمة وحصصها وذلك قبل الشروع في تطوير النظام الحالي، والذي يعتبر أحد استراتيجيات خطة مكافحة الفقر التي تسعي إلي تأمين حق الإنسان في الغذاء الكافي الآمن، ويأتي في هذا السياق ما يلي:

- تقييم نظام توزيع حصص الدقيق المدعم وإنتاج الرغيف البلدي وتطوير أساليب إنتاجه وتوزيعه بما يحقق المواصفات الغذائية المطلوبة.

---

[11] حبيبة حسن، حق الإنسان في غذاء كاف آمن: الواقع المصري" التوصيات الختامية لورشة العمل التي نظمها المجلس القومي لحقوق الإنسان، القاهرة، سبتمبر 2006

- تقييم برنامج التغذية المدرسية والنظر في إمكانية تطويره لتوفير مزيد من القيمة الغذائية للطلاب، وزيادة أعداد المستفيدين منه، وذلك علي مدار السنة الدراسية.
- تشجيع المبادرات المجتمعية للتوسع في تدبير الموارد والإمكانيات للاستمرار في تقديم الوجبات علي مدار السنة الدراسية تحت الإشراف والرقابة لضمان الجودة و سلامة الغذاء.
- أهمية مراجعة السياسات الزراعية ونظم الإنتاج الغذائي بجميع أنواعه، و سياسات الاستيراد المكملة، و ذلك من منظور الأمن الغذائي بغرض ضمان وفرة السلع الغذائية بما يتفق مع الأنماط الصحية للتغذية.

4. التعامل مع مشكلة البطالة[12]

إن البطالة تمثل أخطر مشكلة تواجه الاقتصاد المصري وتهدد استقرار الوطن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد بلغت قوة العمل 21 مليون في 2004 وكانت نسبة المتعطلين من بينهم 10.47 % أي 2.2 مليون مواطن. وكانت نسبة البطالة بين الإناث أعلى كثيراً إذ بلغت 25.58 % بينما كانت بين الذكور 6.19%. وتشير التقديرات الحكومية إلى تراجع مستوى البطالة إلى أقل من 10% من قوة العمل. وبرغم التناقض في الإحصائيات، إلا أن الواقع يؤكد أن نسبة لا بأس بها من شباب مصر متعطلين لا يجدون فرصاً للعمل، ومن ثم ليس لهم مصدر دخل ثابت يواجهون به متطلبات الحياة.

من جانب آخر، فإنه حتى مع التسليم بأن نسبة البطالة قد تراجعت إلى مستوى يدور حول 8– 9 % من قوة العمل، فإن هذه النسب تمثل ضعف النسبة المقبولة للبطالة والمتعارف عليها في العالم والتي اتفق على أنها حوالي 4% في المتوسط.

وما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة ليس فقط أعداد المتعطلين، ولكن أيضاً نوعياتهم، إذ لا تقتصر البطالة على فئة دون أخرى، ومع ذلك فهي تصيب الشباب وخاصة خريجي المعاهد والجامعات بشكل واضح. ومن المعروف أن سوق العمل ينمو سنوياً بمعدل 2.6% أي أن عرض العمل يزيد سنوياً بما يقرب من 650000 باحث عن فرصة عمل.

وتذهب المؤسسات الدولية وكذا معظم الاقتصاديين إلى أن العلاج الحاسم لقضية البطالة هو زيادة معدل نمو الاقتصاد الوطني. فعلاج البطالة لا يكون بخلق وظائف حكومية غير منتجه تضيف إلى أعداد البطالة المقنعة كما فعلت الحكومة حين أعلنت عن برنامج لتوظيف مزيد من العمالة في الإدارات الحكومية - والذين يبلغ عددهم حالياً 5.6 مليون - وخصصت له موازنة خاصة لتقديم وظائف بمرتب 150 جنيها للعامل.

ونرى أن معالجة مشكلة البطالة يتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مع الزيادة في معدلات الاستثمار وبالتالي في معدلات النمو. وبصفة عامة تعاني مصر من انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه في أعوام التسعينيات 4.4 % وهو أقل كثيراً من الهدف الذي كان مرجواً ويبلغ 7%. وفي فترة 2001/200 انخفض معدل النمو إلى 3.5%. من جانب آخر، فإن معدل نمو الإنتاجية ضعيف هو الآخر ويقل عن معدل زيادة القوة العاملة.

ولقضية البطالة بعد آخر يتمثل في استمرار الزيادة السكانية مع تباطؤ النمو الاقتصادي، ولذلك فإن علاج مشكلة البطالة يحتاج إلى سياسة سكانية أكثر فاعلية إلى جانب العمل على

1. [12] Employment and Unemployment in Egypt, ECES, Policy Viewpoint, Number 11

زيادة معدلات النمو والاستثمار. وتقدر المؤسسات الدولية حاجة الاقتصاد المصري إلى النمو بمعدلات تتراوح بين 7 - 8% سنويا ولمدة عقود حتى يمكن استيعاب هذه الزيادات المستمرة في عرض العمل. كذلك فإن معدلات الادخار المحلى بالنسبة للناتج الإجمالي والاستثمار المحلى تتراوح بين 17 - 18 % في حين إن هذه المعدلات لا تقل في معظم دول جنوب شرق آسيا عن 25% وترتفع أحيانا لتجاوز 30%.

إن قضية البطالة هي جوهر قضية التنمية، وأنه ليس هناك علاجا جزئيا لعلاجها بعيدا عن معالجة قضية التنمية برمتها، وبما يؤدى إلى زيادة معدلات الاستثمار لاستيعاب اليد العاملة في أعمال منتجه. كما ينبغي أن تقوم الدولة بإصلاحات تؤدى إلى تشجيع الاستثمار الخاص وبالتالي زيادة فرص العمالة.

بعض الحلول العاجلة لمواجهة مشكلة البطالة

إن التعامل السريع للتخفيف من مشكلة البطالة ضرورة وطنية لنزع فتيلها ومنعها من التحول إلى كارثة قومية حين يلجأ المتعطلون عن العمل – معدمي الدخل – إلى التمرد على تلك الأوضاع. لذلك يجب على الدولة حسم موقفها وتحمل مسئوليتها عن خلق فرص العمل المنتج والمفيد لملايين الباحثين عن العمل من دون الاعتماد فقط على مبادرات القطاع الخاص. إن توجه القطاع الخاص بعامل الربح يدفعه إلى اختيار تكنولوجيات الإنتاج كثيفة رأس المال قليلة الاستخدام للعمالة الأمر الذي يحد من دوره في خلق أعداد كافية من فرص العمل. لذا ينبغي على الدولة الإسراع في تصميم وتنفيذ نوعيات المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة في مجالات المرافق العامة، والمشروعات الزراعية الكبرى، ومشروعات الصناعات الأساسية، وقطاعات الخدمات الرئيسية كالتعليم والنقل.

ويتطلب تفعيل سياسات وبرامج مكافحة البطالة ضرورة تنفيذ إجراءات مساندة وحيوية أهمها إعادة تأهيل الباحثين عن العمل من خلال التدريب التحويلي لإكسابهم المهارات المناسبة لنوعيات الأعمال التي يمكن استحداثها من وراء المشروعات الحكومية الكبرى. كذلك لا بد من توفير الخدمات المساندة للأفراد الذين يقدمون على بداية مشروعات صغيرة وذلك بإنشاء مؤسسات حكومية تساعدهم في إعداد دراسات الجدوى لمشروعاتهم، وتدريبهم على أسس إدارة المشروعات، وإنشاء شركات حكومية تمدهم بالمستلزمات الإنتاجية وتتولى تجميع منتجاتهم وتسويقها محلياً وخارجيا. فضلاً عن ذلك لا بد من توجيه بنوك القطاع العام لتوفير التمويل اللازم لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بشروط وتكلفة ميسرة.

كذلك ندعو إلى مراجعة دور الصندوق الاجتماعي للتنمية وتوجيه كل مصادره المالية نحو مساعدة الباحثين عن عمل في بدء مشروعات إنتاجية في مختلف المجالات، ومساندتهم بتيسير كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإقامة مشروعاتهم وحفزهم على تجميع مواردهم وتكوين شركات أشخاص صغيرة بحيث تتوزع المخاطر بين أكثر من فرد ولا يتوقف استمرار المشروعات على إمكانيات فرد وحيد.

من جانب آخر، على الدولة تبدأ برامج لتنشيط دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق فرص العمل المنتج للمتعطلين وتقديم الدعم المالي واللوجستي للجمعيات الأهلية وغيرها من الهيئات المدنية المهتمة للتوسع في أنشطة تدريب وتأهيل ومساندة الباحثين عن عمل في بدء مشروعات ذات جدوى.

6

برنامج التطوير الإداري الشامل

يهدف برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء إلى إعادة هيكلة شاملة للجهاز الإداري للدولة من منظور إستراتيجي يتكامل ويتزامن مع عملية التغيير الديمقراطي الشامل بأبعاده الدستورية والسياسية والاقتصادية والثقافية، حيث لم يعد مفهوم " الإصلاح " مناسباً الآن. وتستهدف إعادة الهيكلة تغيير الأساس الفكري المتجذر فيها و إصلاح أوجه النقص والقصور في جهاز الدولة الحالي والتي تتركز فيما يلي:

1. غياب إستراتيجية شاملة لتنظيم وتحديد أدوار الجهاز الإداري للدولة الذي تضخم وتغوّل من دون أن تكون هناك نتائج وعوائد تتعادل مع تكلفته وأعبائه على الاقتصاد الوطني.
2. غياب إستراتيجية شاملة تحدد أسس ومعايير تكوين البناء الوزاري وتحقق درجة كافية من الاستقرار الإيجابي في تكوين واختصاصات الوزارات، وتمنع عمليات الفك والدمج والإحداث والإلغاء المتعاقبة مع كل تشكيلة وزارية جديدة، وتضع قواعد لتوجيه عمل الحكومة بكل وزاراتها وهيئاتها ومجالسها.
3. توزع أنشطة الجهاز الإداري للدولة بين مبادرات ومشروعات وبرامج تصدر عن كل وزارة من دون أن يتضح بقدر كاف الترابط أو التناسق بينها وبين مشروعات ومبادرات باقي الوزارات، وذلك على الرغم من إعلان الحكومات المتعاقبة عن حزم من البرامج تضمنها عادة في بياناتها إلى مجلس الشعب إلا أنها لا تجد مجالاً للتطبيق على أرض الواقع.

إن استمرار الجهاز الإداري للدولة بما يعانيه من أوجه قصور لم يعد أمراً مقبولاً إذ يؤدي ذلك إلى تعويق تنفيذ برامج التنمية ويرفع من تكلفتها ويسهم في تبديد وإهدار الكثير من الموارد الوطنية، ومن أهم أوجه القصور ما يلي:

1. أن تنطلق محاولات الإصلاح أو التطوير أو إعادة الهيكلة من دون مراجعة صادقة وصريحة للدور الذي ينهض به جهاز الدولة - في ضوء الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الجديد الذي نعيشه- والذي نرى أن يتركز في وضع الإستراتيجيات العامة والسياسات الرئيسية لتنظيم حركة المجتمع ووضع معايير وأولويات إدارة الموارد الوطنية وتنسيق مساهمات وعلاقات وأدوار طوائف المجتمع المختلفة في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأنشطة الأهلية وتحقيق التكامل بينها وبين دور الدولة شاملاً قطاع الأعمال العام في استثمار موارد المجتمع وتحقيق غايات التنمية.
2. اختزال فكرة الإصلاح الإداري في مشروع اللامركزية في بعض القطاعات أو الوزارات، بل لا بد أن تنطلق حركة التغيير الديمقراطي نحو اللامركزية الإدارية من فكر سياسي واع يتبنى مفهوم توزيع السلطة السياسية وعدم تركيزها في قمة جهاز الحكم. إن الديمقراطية السياسية ومشاركة المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في اتخاذ القرارات بشأن كل ما يتصل بحياتهم وأوضاعهم الحالية والمستقبلية هي الأساس في بناء نظام إداري فعال يقوم على المشاركة والشفافية والمحاسبية.

3. انحصار محاولات إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة في أحد أو بعض عناصره مثل تبسيط الإجراءات أو ميكنة تقديم الخدمات في إطار الحكومة الإلكترونية أو تدريب الموارد البشرية، بل يجب أن يتم تناول جميع تلك العناصر في إطار الرؤية الجديدة لدور الإدارة العامة في العمل الوطني ورسالة كل وحدة من وحداتها والأهداف الإستراتيجية المنوط بها تحقيقها.

4. استمرار العمل بأسلوب التعيين في الوظائف العامة جميعها وعلى اختلاف مستوياتها بقرارات فوقية من قمة جهاز الحكم. إن الاختيار الديمقراطي الحر من خلال عمليات الانتخاب هو أفضل الوسائل لإفراز قيادات إدارية في مواقع العمل بأجهزة الدولة وهيئاتها المركزية والمحلية تكون قادرة على الأداء الأفضل مدفوعة بضغط أصحاب القرار في اختيارهم وهم المواطنون.
5. ارتباط سياسات وبرامج الوزارات والهيئات والأجهزة عموماً بأشخاص المسئولين عنها من وزراء ورؤساء مجالس إدارة وغيرهم، الأمر الذي يترتب عليه افتقاد الأسس الموضوعية والدراسات العلمية في كثير مما تخرجه وحدات الإدارة العامة من برامج أو أنظمة وغيرها [ولعل تغيير سياسات التعليم مع كل تغيير وزاري مثال واضح في هذا الصدد].
6. انحصار محاولات تفعيل الحكومة الإلكترونية في ميكنة الإجراءات الحالية وتحويل أسلوب تقديم الخدمة من الأساليب اليدوية إلى أساليب تعتمد تقنيات الاتصالات والمعلومات مع بقاء الأوضاع والعلاقات التنظيمية للجهات الحكومية مقدمة الخدمة على ما هي عليه، بل لا بد أن تنطلق الحكومة الإلكترونية من رؤية جديدة تماماً للجهاز الحكومي وما يجب أن يقوم به وأن تركز بالأساس على تصفية وتنقية وتطوير نمط التعاملات البينية بين الوزارات والهيئات الحكومية ذاتها وهي الأساس في أغلب ما يعانيه المواطنون في تعاملاتهم مع جهاز الحكومة سواء على المستوى المركزي أو المحلي.
7. انعزال محاولات الإصلاح الإداري عن التوجهات والمبادرات الإقليمية التي التزمت بها مصر ومنها " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا [نيباد]"وما يرتبط بها من "الآلية الأفريقية لمقارنة النظراء" والصادرة عن اجتماع القمة الأفريقية المنعقد في مارس 2003، والتي يقع موضوع الحوكمة في محل اهتمام واضح فيهما. ويتضمن مفهوم الحوكمة سبعة معايير ينبغي أن تلتفت إليها خطة إعادة الهيكلة وتضع من الآليات ما يحققها: الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المحاسبية، المسئولية، العدالة، المسئولية الاجتماعية. كما تؤكد آلية مقارنة النظراء على ضرورة أن تسعى الدول الأفريقية إلى تكريس وتطبيق مفاهيم إدارية مهمة من أجل تحسين الأداء وتحقيق مستويات أفضل من الخدمات وتسريع التنمية الوطنية الشاملة، تلك المفاهيم هي: اللامركزية، الحد من التمركز، التفويض، التصغير [تقليص حجم المنظمات الحكومية]، تيسير إتاحة المعلومات ونشرها، مواجهة الفساد، إتاحة المشاركة على نطاق واسع في اتخاذ القرارات لأصحاب المصلحة. كذلك تؤكد الآلية الأفريقية لمقارنة النظراء على مبادئ محورية في نظام الحكم هي: حكم القانون، تساوي الجميع أمام القانون وحرية الفرد، الحريات الفردية والجماعية، وتشمل الحق في تشكيل والانضمام إلى الأحزاب السياسية والنقابات بالتوافق مع الدستور، تساوي الفرص للجميع، حق الفرد الذي لا يمكن التخلي عنه للمشاركة من خلال عمليات سياسية حرة ديمقراطية وذات مصداقية في انتخاب قادته لمدة رئاسة محددة، الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات شاملاً حماية استقلال القضاء والمجالس النيابية الفعالة.

المبادئ الرئيسية لتطوير الجهاز الإداري للدولة

1. التفرقة بين مهام وحدات الإدارة العامة بحسب أهميتها الإستراتيجية ومدى اقترابها أو ابتعادها عن المنتفعين بمخرجاتها:
   - **الحكومة المركزية** ممثلة في عدد محدود من الوزارات، تختص بوظائف التخطيط الإستراتيجي الشامل وتصميم التوجهات الإستراتيجية وأعمال التوجيه والتنسيق والمساندة وتدبير الموارد والإمكانيات، والمتابعة على مستوى النتائج الكلية وتقويم الإنجازات بالقياس إلى الأهداف الإستراتيجية المخططة.
   - **الهيئات القومية والهيئات العامة** والأجهزة النوعية تختص بالتخطيط التفصيلي وتنفيذ البرامج وتقديم الخدمات إلى جماهير المنتفعين.
   - **وحدات الحكم المحلي**، وتختص بمباشرة التخطيط التفصيلي لمختلف الخدمات وأعمال المرافق ومشروعات التنمية المحلية، وتوفير متطلبات التنفيذ وتقديم الخدمات للمواطنين على المستوى المحلي.
2. يجب أن ترافق عملية إعادة هيكلة الإدارة العامة محاولة جادة وشاملة للتحول من نمط الموازنة الحكومية الحالية كونها موازنة اعتمادات ونفقات موزعة إلى أبواب، إلى موازنة للبرامج والأداء توزع فيها الاعتمادات على برامج لها أهداف قابلة للقياس، ومن ثم تتحول طريقة متابعة الإنفاق إلى قياس لمدى تحقيق الأهداف.
3. التحول عن مفهوم " السلطة" إلى مفهوم " الخدمة " في علاقاتها بالمواطنين وذلك تأكيداً للنهج الديمقراطي القائم على احترام سيادة المواطنين.
4. التحول عن مفهوم " المركزية " في إطلاقه إلى مفهوم " اللامركزية المناسبة " والمتوافقة مع متطلبات الأداء في كل وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة.
5. التحول عن منطق " التنميط الجامد " إلى منطق " التنوع الإيجابي " والذي يتيح لكل وحدة رئيسية من وحدات الجهاز الإداري للدولة تشكيل أوضاعها التنظيمية وأساليبها في الأداء وتحقيق الأهداف بما يتناسب وطبيعة النشاط الذي تقوم به والمناخ الذي تعمل في إطاره وخصائص الجماهير الذين تقوم على خدمتهم.
6. التحول عن منطق التركيز على " الإجراءات " أو " الروتين " إلى منطق التركيز على " النتائج "، واتخاذ الأهداف أساساً في تقويم الأداء المؤسسي وليس مجرد استيفاء الإجراءات والمتطلبات الورقية.
7. التحول عن منطق كون الجهاز الإداري للدولة وحدات تنفق الاعتمادات المخصصة لها في الموازنة العامة، إلى كونها وحدات إنتاجية تنمي إيراداتها وتسعى لتحقيق التكلفة الاقتصادية لما تقوم به من أنشطة وما تقدمه من خدمات، وتعمل على تحقيق فائض بالمعنى الحقيقي كونه تحقيق "قيمة مضافة" أو " منفعة مجتمعية وليس بالضرورة الفائض النقدي.

ويتكون برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء في إصلاح الجهاز الإداري للدولة من المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول- تطوير الهيكل العام للجهاز الإداري للدولة :

يهدف البرنامج إلى تطوير شامل في التنظيم الهيكلي للجهاز الإداري للدولة بهدف إعادة صياغته بحيث تركز الدولة على وظائفها الأساسية في مجتمع ديمقراطي :

- التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- ضبط وتنظيم الأداء في مختلف مجالات العمل الوطني عن طريق السياسات والتشريعات وتوفير الحوافز الإيجابية والسلبية المختلفة لضمان التزام مختلف فئات وشرائح المجتمع بالقواعد والنظم من دون تقييد المبادرات الخاصة والحد من مساهمات المواطنين في عملية التنمية الشاملة.
- تقديم الخدمات الإستراتيجية ذات الأهمية الوطنية في المجالات الحيوية للمواطنين والتي لا تتوفر للقطاعين الخاص أو الأهلي القدرة على توفيرها بمستويات الجودة والعدالة المناسبة.

و تتبلور عناصر برنامج إعادة الهيكلة الإدارية في إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة فيما يلي:

1. تبسيط الهيكل التنظيمي العام للدولة بإعادة النظر في جدوى وفاعلية جميع المجالس واللجان العليا والهيئات المركزية التي تزايدت أعدادها دون أن يكون للكثير منها برامج أو استراتيجيات واضحة، ولا يتحقق عنها إنجازات تبرر ما تستهلكه من موارد الدولة.
2. التفرقة بين مهام وحدات الجهاز الإداري للدولة بحسب أهميتها الإستراتيجية ومدى اقترابها أو ابتعادها عن المنتفعين بمخرجاتها.
3. إعادة تشكيل الجهاز الإداري المركزي للدولة من عدد محدود من الوزارات تختص كل منها بإعداد الاستراتيجيات الوطنية والسياسات الجوهرية لأحد [أو بعض] قطاعات العمل الوطني الرئيسية بالتركيز على الأمور التخطيطية والتنظيمية والرقابية .
4. اقتصار الهياكل التنظيمية للوزارات المركزية على إدارات للتخطيط والدراسات و المعلومات وتقييم الأداء، و اعتمادها على أعداد قليلة من ذوي الخبرات العالية والكفاءة المشهودة في تلك المجالات.
5. إسناد الأعمال التنفيذية في مجال عمل كل وزارة إلى أجهزة مستقلة تنظم بقانون خاص و يختص كل منها بتنفيذ بعض الوظائف الحكومية الإستراتيجية التي يجب أن تباشرها الدولة بنفسها [الضرائب ، الجمارك ...الخ]، أو تنظيم ورقابة ما يسند تنفيذه من الخدمات الحكومية إلى وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة والقطاعين الخاص والأهلي [الخدمات الصحية، التعليمية، المرافق العامة.....] بحيث تقتصر أعمال الدواوين العامة للوزارات على أمور التخطيط الاستراتيجي، والتطوير والتحديث من خلال البحوث و الدراسات، وتوفير المساندة للأجهزة التنفيذية ومتابعة وتقييم الإنجازات.
6. تعديل قانون الهيئات العامة رقم 61 لسنة 1963 ليعطيها حرية حركة واستقلال مالي وإداري ويحاسبها على النتائج والإنجازات. كما يجعل مجلس الإدارة هو السلطة الفعلية

النهائية، بحيث تكون لها الاستقلالية المالية والإدارية فعلاً، ومنع إسناد رئاسة مجالس إداراتها إلى الوزراء المختصين وقصر إشرافهم عليها في حدود الاطمئنان إلى قيامها بوظائفها طبقاً للاستراتيجيات والسياسات المعتمدة، وتفعيل تحويل الهيئات العامة ذات الطابع الاقتصادي إلى شركات عامة أو خاصة.

7. تنفيذ الخدمات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي بواسطة شركات قطاع أعمال عام أو إسنادها إلى شركات خاصة أو شركات مشتركة، على أن تتابع الدولة تنفيذ سياساتها في الدعم والتوجيه الوطني في مختلف المجالات من خلال السياسات العامة والتوجهات الإستراتيجية التي تصدرها ، وكذلك بإعمال نظم للتشجيع والضبط بالحوافز المختلفة.
8. التخلص تدريجياً من الأنشطة الثانوية التي تتم داخل أجهزة الدولة وتسهم في تضخم أعداد العاملين والتوسع غير المبرر في المساحات واقتناء المعدات وتستهلك بالتالي نسباً كبيرة من موازنة المصروفات الجارية ، مثل أعمال الصيانة والنظافة والأمن والحراسات وأعمال الطباعة والنقل وإدارة المقاصف وخدمات العاملين ، ويتم ذلك بإسناد تلك الأنشطة إلى شركات القطاع الخاص المتخصصة .

المحور الثاني- الموظف العام :

1. مراجعة الهياكل الوظيفية لوحدات الجهاز الإداري والعمل على تخفيض أعداد العاملين في الوحدات التي تعاني من تضخم ودعم الوحدات التي تعاني من نقص العاملين، مع مراعاة أن تكون المهارات والخبرات متناسبة مع احتياجات كل وحدة.
2. تيسير خروج الأعداد الزائدة من العاملين بنظام المعاش المبكر مع تنشيط دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تدبير مجالات للعمل المنتج لهم من خلال إيجاد فرص إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة، وتوفير التمويل والمساندة الفنية والإدارية والتدريب.
3. مراجعة وتحسين هيكل الرواتب بما يساعد في تخفيف الأعباء الاقتصادية المتزايدة عن العاملين.
4. تطوير نظام شامل للحوافز يقوم على أساس الجدارة والكفاءة في خدمة المواطنين و يجمع كافة أشكال المكافآت والأجور الإضافية وغيرها وتنظيم صرفها كإضافة على الراتب الشهري بحيث يشعر الموظف بقيمتها ويستطيع إعادة ترتيب شئونه.
5. إعفاء الرواتب والحوافز وما في حكمها من الضريبة على الدخل.
6. توفير الخدمات الاقتصادية والعلاجية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة بما يساوي زيادة حقيقية في دخولهم مقابل رسوم تغطي التكلفة المباشرة للخدمات.
7. إعادة إنشاء معهد الإدارة العامة ليتولى مهام إعداد برامج شاملة لإعداد وتدريب القيادات الإدارية والعاملين على مختلف المستويات، وتنظيم برامج إعداد العاملين الجدد وبرامج التدريب المستمر لرفع الكفاءة وتحسين أسلوب التعامل مع المواطنين، وإخضاع كافة العاملين لهذا التدريب.
8. تطوير نظام العاملين المدنيين في الدولة بحيث يتضمن فقط المبادئ الرئيسية، ويترك لوحدات الجهاز الإداري للدولة صياغة نظمها الخاصة بما يتناسب وظروفها، على أن تعتمد تلك النظم من السلطة المختصة بكل جهة.

9. اعتماد نظام متطور لقياس الكفاءة وتقييم الأداء يكون أساساً في الترقية واستحقاق الحوافز وغيرها من المزايا الوظيفية .
10. شغل كافة المناصب القيادية العامة بالطريق الديمقراطي عن طريق الانتخاب من بين مرشحين متعددين ولمدد محددة، وتجنب أساليب التعيين الفوقي من السلطة المركزية، وإن كان من المقبول أن يسمح في بعض المناصب ذات التخصصات العلمية المحددة بأن يتم الاختيار من خلال السماح لمن يرون في أنفسهم الكفاءة والمهارة و الخبرة المناسبة بالتقدم لشغلها وفق إجراءات شفافة، وأن يتم اختيار الأفضل والأكفأ من خلال لجان متخصصة وعلى أسس ومعايير علمية وموضوعية.

11. تعديل القانون رقم 5 لسنة1991 لسد الثغرات التي أوضحها التطبيق العملي والنص على ضرورة الإعلان عن الوظائف القيادية الشاغرة داخل و خارج الوحدة المعنية حتى تتاح الفرص لكل من يرى في نفسه الكفاءة لشغل الوظيفة أن يتقدم لها مع تشكيل " **لجان الصلاحية** " تختص كل منها بقطاع من قطاعات الجهاز الإداري للدولة تتولى فحص الطلبات و مناقشة المتقدمين ومراجعة تاريخهم الوظيفي ومدى توفر شروط شغل الوظائف فيهم، ثم تصدر قرارها باختيار الأصلح لشغل الوظيفة، ويكون قرارها نهائياً ، ويدعى لحضور اجتماعاتها رئيس الجهة المعنية حين النظر في طلبات المتقدمين لشغل الوظائف القيادية بها دون أن يكون له صوت في مداولاتها. ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل هذه اللجان وتحديد أسلوب عملها وضمانات حيادها، وتعيين مقارها، ومكافآت أعضاءها والتي تتحملها الجهات المعلنة عن وظائف شاغرة بها.
12. التأكيد على ما جاء به القانون رقم 5 لسنة 1991 من تحديد مدة شغل الوظائف القيادية مع تعديل المدة لتكون أربع سنوات، ويكون تجديدها بإعادة العرض على لجنة الصلاحية بناء على اقتراح السلطة المختصة بالجهة المعنية.
13. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.

المحور الثالث - تطوير النظم و تبسيط الإجراءات :

1. تعميم أسلوب يمنع [أو يباعد] الاتصال المباشر بين المواطن طالب الخدمة وبين الموظف [أو الموظفين] المختص بأداء الخدمة، بحيث يتقدم المواطنون بطلباتهم إلى مكتب استقبال في كل جهة حكومية من دون الاتصال المباشر بالقائمين بإنجاز المعاملات أنفسهم.
2. تعميم فكرة مجمعات الخدمات الحكومية حيث يوجد في كل مجمع ممثلين لكافة الأجهزة الحكومية التي يكثر تردد المواطنون عليها بحيث يستطيعون إنهاء معاملاتهم في مكان واحد. [تنشأ هذه المجمعات في الأندية الرياضية، والجامعات، و التجمعات السكنية الرئيسية، و الأسواق المركزية كسوق الجملة بالعبور، والمطارات والموانئ الرئيسية و غيرها من أماكن التجمعات البشرية].
3. تفعيل مكاتب خدمة المستثمرين في المحافظات بحيث تضم ممثلين لكافة الجهات ذات الاختصاص، ويتم تقديم الطلبات فيها بالأسلوب السابق بيانه، على أن تصدر منها موافقة نهائية للمستثمر تضم موافقات كل الجهات المعنية ولا يكون عليه مراجعة أيا من تلك الجهات بعد ذلك.

4. اعتماد جهات معاونة من القطاعين الخاص والأهلي تتولى إنهاء كثير من الخدمات الحكومية للمواطنين وفقاً للنظم والضوابط التي تحددها الجهات الحكومية المختصة مقابل رسوم بسيطة تحددها الدولة.
5. اعتراف الجهات الحكومية المختلفة بما يصدر عن أي منها من موافقات أو شهادات للمواطن و اعتمادها لتقديم خدماتها دون مطالبة المواطن بإعادة التغيير الديمقراطي بشهادات جديدة كل مرة يتعامل فيها مع جهة حكومية جديدة.

6. تنسيق احتياجات ومطالب الجهات الحكومية ذات الاختصاصات المتداخلة أو المكملة لبعضها البعض، وتجميعها بحيث يتعامل المواطن مع جهة واحدة يحصل منها على الخدمة المطلوبة بتنسيق مع كافة الجهات المعنية دون حاجة إلى التعامل مع أجهزة حكومية متعددة، والاضطرار إلى الاستجابة لطلبات متناقضة [مثال ذلك في حالة التسجيل في السجل التجاري أن تتم المعاملة من خلال الغرف التجارية التي تتولى إنهاء كافة الإجراءات مع باقي الأجهزة ذات الاختصاص وتسلم طالب الخدمة ترخيصاً شاملاً لرقم القيد في السجل التجاري وتاريخه وبذلك يتعامل المواطن مع جهة واحدة بقدر الإمكـــــان].
7. تجميع جهات الرقابة على الواردات في الموانئ والمطارات بحيث يتجنب المواطن المشكلات الناتجة عن تعدد تلك الجهات وإصرار كل منها على أخذ عينات مختلفة في أوقات متباعدة وعدم اعتماد النتائج التي تصل إليها كل منها.
8. تشكيل " **لجنة التيسير الإداري** " بكل محافظة برئاسة المحافظ ، وتضم رؤساء كافة الأجهزة المحلية وممثلين عن الأجهزة الحكومية المركزية ذات الاتصال بالشئون المحلية وممثلين للمواطنين من رجال الأعمال وأعضاء هيئات التدريس وأعضاء الهيئات القضائية والمهنيين وربات البيوت، وهدف هذه اللجان مراجعة المشكلات والمعوقات التي يواجهها المواطنون في تعاملاتهم مع الأجهزة الحكومية والعمل على علاجها بالتنسيق بين الأجهزة الحكومية وإزالة ما بينهـا من تضارب في الاختصاصات أو تنازع في السلطات، والاتفاق على أشكال التبسيط والتطوير في الإجراءات. ويكون على أعضاء لجان التيسير تطبيق ما يصلون إليه من نتائـج في مواقع عملهم [أو السعي من خلال المحافظ لاستصدار التعديلات التشريعية والقرارات اللازمة من السلطات العليا].
9. تشكيل لجان تحكيم دائمة على مستوى المحافظات لحل المنازعات التي تنشأ بين المواطنين والأجهزة الحكومية وتفادي المشكلات الناتجة عن بطء إجراءات التقاضي . ويراعى في تشكيل هذه اللجان أن يكون أعضاءهـا على مستوى عال من الخبرة والموضوعية، على أن تطبق أحكامها على حالات المثل ويمكن أن تكون تلك اللجان بالغرف التجارية وفروع اتحاد الصناعات المصرية والنقابات المهنية.
10. تطبيق مبدأ مشاركة المواطنين في إدارة الخدمات التي تقدمها لهم الأجهزة الحكومية المختلفة وذلك بتشكيل " **مجالس رقابة شعبية** " من بين المواطنين ذوي الخبرة و التأهيل والسمعة الطيبة ومن المتعاملين مع تلك الأجهزة والمتفهمين لإجراءاتها، لتكون وسيلة لتقييم أداء الجهاز في خدمة المواطنين، ونقل رغباتهم وعرض مشكلاتهم في التعامل مع الجهة الحكومية والتشاور مع الإدارة المختصة لتبسيط الإجراءات وتطوير النظم بما يحقق الكفاءة وتحسين مستوى الخدمات للمواطنين. ويكون "**مجلس الرقابة الشعبية** " ممثلاً لاحتياجات الجماهير ووجهات نظرها، ومساعداً للإدارة الحكومية

المختصة في توعية الجماهير واقتراحات تنظيم وتطوير أساليب تقديم الخدمات، والمشاركة في بحث سبل حل ما قد يواجه الإدارة الحكومية من مشكلات.

11. تفعيل دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مجال متابعة الإنفاق العام وتقييم أداء وحدات الجهاز الإداري من حيث جدواه وارتباطه بمشروعات وأهداف مقررة .

المحور الرابع - الإصلاح التشريعي:

يقوم البرنامج على أساس ضرورة تعديل وتطوير التشريعات الأساسية الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة كنقطة انطلاق أساسية نحو تفعيل برنامج الإصلاح الإداري وذلك بغرض تحقيق النتائج التالية:

- التوافق مع الهيكلة الجديدة للجهاز الإداري للدولة ومتطلبات المجتمع الديمقراطي.
- تأكيد اللامركزية الإدارية وتخفيف سيطرة الإدارة الحكومية على كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وإطلاق حرية المواطنين في الإبداع والمبادرة في كافة المجالات وتحمل مسئولية تحقيق الأهداف الوطنية.
- النص على المبادئ العامة والأسس الجوهرية التي يستهدفها القانون ترجمة لاستراتيجيات الدولة وترك التفاصيل الإجرائية لتصدر بها لوائح و نظم خاصة بكل جهاز أو هيئة.
- إزالة ما قد يكون بين بعض القوانين من تضارب.

وسيكون في مقدمة التشريعات المطلوب مراجعتها وإعادة صياغتها بما يتفق والمعايير الموضحة ما يلي:

1. قانون الموازنة
2. قانون الخطة
3. قانون العاملين المدنيين في الدولة
4. قانون المناقصات والمزايدات
5. قانون الهيئات العامة
6. قانون هيئة النيابة الإدارية
7. قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
8. قانون الجهاز المركزي للمحاسبات
9. قانون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المحور الخامس - التطوير التكنولوجي للجهاز الإداري :

1. ميكنة الأعمال الإدارية الداخلية بالوحدات الحكومية بتعميم استخدام الحاسبات الآلية في كافة المعاملات بالأجهزة الحكومية ومنع استيفاء المستندات والنماذج وغيرها من المحررات الرسمية بخط اليد أو بالآلة الكاتبة. و يشمل ذلك أعمال الأرشيف، الحسابات، المخازن، شئون العاملين، المراسلات والاتصالات الإدارية.
2. ميكنة الخدمات التي تقوم الجهات الحكومية بأدائها للجمهور ويشمل ذلك إصدار التراخيص ، الشهادات، الموافقات المختلفة، ويحقق هذا التطوير طباعة كافة النماذج والاستمارات والمحررات الرسمية التي تسلم للمواطنين بشكل يسمح باستيفائها باستخدام الحاسب الآلي مع إضافة علامات مائية وغيرها من أساليب التأمين ومنع التزوير مع توحيد النماذج المستخدمة في نفس الغرض ويتغير فقط اسم الجهاز الصادرة عنه .

3. تطوير نظم الحفظ والأرشيف باستخدام الوسائط الإلكترونية وأقراص الليزر مما يقلل المساحات المستخدمة في الحفظ ويحفظ المعلومات والمستندات و ييسر الوصول إليها، ويبدأ التطبيق في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، هيئة المساحة، هيئة الأوقاف وغيرها من الأجهزة كثيفة المستندات، فضلاً عن دار المحفوظات بالقلعة.

4. التوسع في نظم تقديم الخدمات للمواطنين باستخدام التليفون والفاكس والبريد الإلكتروني مع قبول سداد الرسوم ببطاقات الائتمان دون اشتراط تواجد المواطن شخصياً مما يقلل العناء على المواطنين والعاملين بالجهاز الحكومي وتخصيص أرقام تليفون مجانية [800 مثلا] يستخدمها المواطنون للاتصال بالجهات الحكومية للاستفسار عن إجراءات الحصول على الخدمات.
5. تطوير مراكز المعلومات ودعم القرار بالوزارات والهيئات وتحويلها إلى مراكز لإتاحة المعلومات عن الجهة والخدمات التي تؤديها .
6. تطوير بطاقات الرقم القومي بتحويلها إلى بطاقات ذكية تسمح للمواطنين باستخدامها في التعامل مع كافة الأجهزة الحكومية من خلال توصيلها جميعاً بشبكات معلومات تسمح لأي منها بالدخول على الحاسب الرئيسي لتشغيل نظام الرقم القومي للحصول على كافة البيانات المتعلقة بالمواطن و المسجلة في ملفه، وبذلك يتم الاستغناء نهائياً عن مطالبة المواطنين بتقديم شهادات وإقرارات تفيد بياناتهم الشخصية .
7. تحقيق الترابط المؤسسي بين الجهات الحكومية بما يحقق سرعة التعامل وتبادل المعلومات وذلك بإنشاء شبكة خاصة لربط الجهات الحكومية وتفيد هذه الشبكة في تحقيق تكامل الخدمات الحكومية بما يمكّن من أداء الخدمة للمواطن في جهة واحدة رغم تطلبها الحصول على معلومات أو مستندات من جهات متعددة ، وكذا إمكان قيام جهة حكومية واحدة بتنفيذ أعمال ومهام لصالح جهات حكومية أخرى .
8. إنشاء قاعدة بيانات وطنية مركزية شاملة يمكن لمختلف أجهزة الدولة التعامل معها [بترتيبات وبروتوكولات معينة] بحيث توجد على تلك القاعدة المركزية المشتركة كافة النظم المالية والإدارية والتقنية التي تتعامل بها وزارات الدولة المختلفة.
9. استخدام قاعدة البيانات المركزية في تخطيط وتنسيق فعاليات وحدات الإدارة العامة جميعها ومتابعة التوازن والتناغم بين المدخلات والعمليات والمخرجات لكل منها، ومتابعة الأداء وتقويم الإنجازات.
10. تطوير نظام وطني شامل لتطبيق نظم إدارة موارد المشروعات والتي تحقق تكامل الأنشطة والتأثير اللحظي لأي تغير في واحد منها على باقي الأنشطة.
11. التخلص من الكم الهائل من الأوراق والنماذج الورقية والمستندات والتوقيعات التي يطالب المواطنون باستيفائها حين يتعاملون مع أي جهاز حكومي، وهي في الأساس لا تخدم هدفاً واضحاً يفيد في إنتاج الخدمة التي يرغبها المواطن. وكذا منع تكرار طلب ذات الأوراق والمستندات والشهادات من المواطن من كل جهة حكومية يتعامل معها ورفض أي محاولات لاعتماد ما سبق أن قدمه المواطن لإدارات حكومية أخرى.
12. إعادة هندسة الحجم الهائل من التعاملات المالية بين وزارات الدولة ذاتها والعدد الهائل من العاملين المنشغلين في تتبع المديونيات وعمل المقاصة والتسويات بينما في الإمكان تلافي كل ذلك بنظام آلي يرتب العلاقات المالية دون معاملات مالية فعلية.
13. بناء رقم قومي للعقارات يمكن من خلاله تسهيل كافة الإجراءات المرتبطة بالعناوين ومحال الإقامة أو محال العمل.

14. بناء رقم قومي للمنشآت الاقتصادية يمكن من خلاله تسهيل كافة التعاملات والإجراءات المتصلة بها .

7

برنامج تطوير الإدارة المحلية

نحو نظام للحكم المحلي

نظم الدستور شئون الحكم المحلي في ثلاثة مواد من المادة 161- 163وردت في الفصل الثالث الخاص بالسلطة التنفيذية وتحت عنوان " الإدارة المحلية". وعلى الرغم من أن الدستور قد صدر في 1971 واستخدم وصف " الإدارة المحلية" وذلك اتساقاً مع التوجه الرسمي الذي بدأ مع أول قانون صدر في العام 1964 بعنوان " الإدارة المحلية"، إلا أن القانون رقم 43 الصادر في 1979 حمل عنوان " قانون نظام الحكم المحلي". ومع ذلك فقد كانت سمة التوجه الرسمي نحو مسألة المحليات هي التردد، فقد كانت الممارسة الفعلية تتمثل دائماً في إتباع نظام للإدارة المحلية تتركز فيه معظم السلطات في الوزارات المركزية مع إنشاء مديريات للخدمات على المستوى المحلي لمباشرة بعض الاختصاصات في حدود ضيقة من الصلاحيات وتحت الإشراف والسيطرة والهيمنة من الوزراء المركزيين.

ثم جاءت فترة أطلق فيها تعبير " الحكم المحلي" مع صدور القانون رقم 43 المشار إليه بديلاً عن الإدارة المحلية، ولكن مع بقاء السمات الأساسية للنظام كما هي ولم يكن فيه من الحكم المحلي إلا الاسم، أما صلاحيات التشريع والتمويل والموازنات وغيرها من سمات الحكم المحلي فقد بقيت على حالها منحصرة في المستوى المركزي. ثم صدرت عدة قوانين لتعديل بعض مواد القانون وهي تحمل اسم "الحكم المحلي". ولكن صدر القانون رقم 9 لسنة 1989 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 43 ليغير اسمه إلى " قانون نظام الإدارة المحلية". وهكذا نرى أن الدولة تراجعت عن استخدام وصف الحكم المحلي لتكرس توجهها نحو حكومة مركزية متحكمة في كافة شئون المحليات، مع ترك هامش ضيق من حرية الحركة للوحدات المحلية بجناحيها من مجالس شعبية محلية منتخبة والإدارات التنفيذية التابعة لوزارات الخدمات المركزية من تعليم وصحة وغيرها.

والآن فقد عدنا مرة أخرى إلى " الإدارة المحلية " وإن جرى تعديلها إلى " التنمية المحلية" وخصصت لها وزارة مركزية! وأتصور أنه في عصر انتشار المد الديمقراطي في معظم أنحاء العالم، ومع تسارع التقنية والمعلومات وثورة الاتصالات، يصبح المطلوب والمحتم أن يتم التحول نحو نظام لا مركزي يعتمد مفهوم الحكم المحلي ويشمل التخفيف من المركزية الإدارية ويمنح السلطات المحلية قدراً وافراً من الاستقلال المالي والإداري بما يتيح لها القدرة الأكبر في دفع التنمية المحلية وعلاج مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي على المستويات المحلية، ويطلق الطاقات المحلية للتنمية والتطوير وحل مشكلات الناس بقرار محلي.

ومن الطريف أن حكومة د.عاطف عبيد كانت قد أعلنت في العام 2004 عن تشكيل لجنة وزارية تضم عدداً من الوزراء والمحافظين لتطوير نظام الإدارة المحلية، إلا أن هذه اللجنة لم يتحقق عنها أي إنجاز حيث لم تنعقد كما أخبرني أحد أعضائها من السادة المحافظين، كما أن حكومة د. أحمد نظيف لم تستأنف النظر في هذا الموضوع وأغلق الملف.

وبرغم أن الخطاب الرسمي بالغ في تصوير التعديلات الدستورية المقترحة على أنها تتوجه إلى دعم اللامركزية، إلا أن تلك التعديلات اقتصرت في شأن الإدارة المحلية على طلب إضافة فقرة واحدة إلى المادة 161 تستهدف تطوير نظام الإدارة المحلية وتعزيز صلاحيتها التنفيذية من دون توضيح أبعاد هذا التطوير المستهدف ولا بيان مجالات تعزيز الصلاحيات التنفيذية المشار إليها. من جانب آخر، فقد أغفل بيان الحكومة الأخير أي إشارة إلى قضية الإدارة

المحلية برغم إسهابه في الحديث عن تنمية وتطوير القرى المصرية والقضاء على العشوائيات والحد من الفقر والاهتمام بالفلاحين وتطوير الخدمات للمواطنين في كافة المجالات، وهي أمور تقع كلها في صميم اهتمام المحليات وهي الأقدر على دراسة مشكلاتها وتوفير الحلول الملائمة لها في ضوء سياسات وإستراتيجيات تضعها الحكومة المركزية على المستوى الوطني ويكون للمحليات حرية تطويعها وتنفيذها بما يلاءم ظروفها.

ونرى أن تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد في البلاد يتطلب التوسع في تطبيق اللا مركزية والحد من سيطرة الحكومة المركزية على كافة الأنشطة والموارد وتجاهل الطاقات والقدرات المتاحة بالمحليات. إن تطوير نظام الإدارة المحلية والتحول نحو إقامة نظام للحكم المحلي يمثل دفعة قوية في اتجاه تدعيم الحكم الديمقراطي وإشاعة العدل والمساواة بين مناطق الجمهورية ومحافظاتها بحيث لا تتركز الخدمات ومصادر النمو في القاهرة الكبرى والدلتا، بينما تحرم محافظات الصعيد وجنوب الوادي عامة من فرص النمو المتكافئة. وأشير أن ثمة موضوعات محورية لا بد من التعامل معها في هذا السياق يأتي في مقدمتها إعطاء المجالس المحلية حق التشريع، وإقرار مبدأ التمويل المحلي ومنح المستوى المحلي سلطة اتخاذ القرار في إعداد الموازنات وتقرير مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق، وتفعيل مفهوم " الموظف المحلي" والقضاء على الازدواجية التي يعاني منها العاملون في مديريات الخدمات حيث يخضعون للسلطة المحلية والوزارة المركزية في آن واحد ، ثم قضية أسلوب اختيار المحافظين ورؤساء الوحدات المحلية والتحول عن أسلوب التعيين المركزي إلى أسلوب يقوم على حق المواطنين في الاختيار.

إن التوجه نحو الحكم المحلي ينبغي أن يجد التعبير عنه في دستور البلاد. وعلى الرغم من أنني من مؤيدي فكرة إعداد دستور جديد بدلاً من تلك التعديلات غير المتوازنة والقائمة على منطق الاختيار الحكومي وليس الضرورة الوطنية، إلا أنني أرى أن ما لا يدرك كله لا يترك كله، وعلى ذلك أرى ضرورة أن يتضمن التعديل المقترح لمواد الدستور ما ينص على التحول إلى الحكم المحلي بديلاً عن الإدارة المحلية، وأن يصدر قانون جديد للحكم المحلي يكرس المبادئ التالية:

1. إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية على أساس اللا مركزية، بحيث تختص الحكومة المركزية بالتخطيط الإستراتيجي للتنمية الوطنية الشاملة، فضلاً عن إدارة السياسة الخارجية للبلاد وإقامة العدل وتوفير أمن الوطن والمواطن. بينما تختص وحدات الحكم المحلي [المحافظات، المدن، القرى..] بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية ومشروعاتها وتقديم الخدمات العامة للمواطنين والإشراف على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمجتمع المدني.
2. تقليص سلطة أجهزة الدولة المركزية فيما يخص أعمال الوحدات المحلية بحيث يكون لتلك الوحدات اختصاصات وصلاحيات تمكنها من تأدية الخدمات للمواطنين محلياً دون الرجوع إلى السلطات المركزية.
3. توضيح مجالات اختصاص الأجهزة المحلية في كل ما يتصل باحتياجات المواطنين المباشرة والتي يتم توفيرها محلياً [التعليم، الصحة،الثقافة،الرعاية الاجتماعية،الإسكان ،المواصلات الداخلية،المرافق المحلية، تحسين وحماية البيئة،الرياضة،الخدمات الدينية، خدمات إطفاء الحرائق والإنقاذ والدفاع المدني.....] وتقوم الإدارات المحلية بتنفيذ هذه الخدمات في إطار السياسات الوطنية والتي تراقب تنفيذها الوزارات والأجهزة المركزية.
4. إعطاء كل محافظة حق إعدادا وتنفيذ الموازنة الخاصة بها وتدبير مصادر التمويل من الموارد المحلية [الرسوم ومقابل أداء الخدمات وحصة في أرباح الشركات العاملة في

المحافظة وعائد استثمار مشروعات التنمية المحلية التي تديرها المحافظة وموارد صناديق الخدمات والحسابات الخاصة]. وفي حالة عجز موارد المحافظة الذاتية عن الوفاء بمصروفاتها يتم سداد إعانة من الحكومة المركزية كرقم واحد " إعانة سد العجز"، ويتضاءل هذه الإعانة تدريجيا مع نمو الموارد المالية للمحافظة.

5. إرساء دعائم الديمقراطية باختيار المحافظين ورؤساء المراكز والمدن بالانتخاب الحر المباشر من بين مرشحين متعددين ولمدة محددة.
6. تفعيل نظام للتشريع بحيث يكون للمجالس الشعبية المحلية حق إصدار قوانين محلية تناسب ظروف واحتياجات المنطقة المحلية المعنية.
7. تفعيل نظام الموظف المحلي، بحيث يكون كل العاملين في الجهاز التنفيذي للمحافظة تابعين إدارياً وفنياً للمحافظة وليسوا تابعين للوزارات المركزية المعنية، وبذلك تكون جميع الشئون الوظيفية للعاملين [التعيين، قياس الكفاءة، التدريب، الترقية والنقل والندب والإعارة، تقرير الحوافز والعلاوات والمكافآت، والتأديب وإنهاء الخدمة] من سلطات الجهاز الإداري المحلي المختص.
9. تنمية الاتجاه نحو استخدام القطاعين الأهلي والخاص في تنفيذ الخدمات المحلية، وتشجيع الأفراد والجمعيات التعاونية ومختلف الهيئات الأهلية على الدخول في مجالات الخدمات العامة كالتعليم الصحة والثقافة وإصحاح البيئة وغيرها مما تقوم به الأجهزة الحكومية بكفاءة محدودة وتكلفة غير مرشدة.
10. تحويل كافة مشروعات التنمية المحلية التي تقوم بها أجهزة الإدارة المحلية إلى القطاعين الأهلي والخاص، واكتفاء الإدارات المحلية بالمتابعة والمساندة.

إن الغاية من تطوير نظام الإدارة المحلية والتحول به نحو شكل من أشكال الحكم المحلي تتركز في تخفيض سيطرة الحكومة المركزية على شئون المحليات التي يكون مواطنيها أعرف بمشكلاتها ويجب أن يكون للأجهزة الإدارية ومقدمي الخدمات بها الصلاحيات الكافية لإدارة شئونهم باستقلال يتناسب مع طبيعة الظروف المحلية التي تتباين من محافظة لأخرى ولا يستقيم معها فرض ذات النظم والإجراءات والقواعد التي تحددها الحكومة المركزية على جميع تلك المحافظات والوحدات المحلية. كما أن إدخال درجة من التنافسية بين المحافظات والوحدات المحلية – بما يستتبع ذلك من تمكينها من الأداء واتخاذ القرارات – يعتبر حالة صحية من أجل تحسين مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وفي إطار نظام للحكم المحلي يقوم على قواعد اللا مركزية والديمقراطية، يكون للمواطنين على المستوى المحلي حق المشاركة الفاعلة في توجيه وإدارة شئون مجتمعهم المحلي من خلال انتخاب المحافظين ورؤساء الوحدات المحلية، ومراقبة أداء الموظفين المحليين في مختلف الإدارات والأجهزة التنفيذية المحلية، ومن خلال المشاركة في عضوية المجالس الشعبية المحلية ومجالس الآباء بالمدارس، ومجالس الأمناء في غيرها من المؤسسات المحلية المختلفة.

ومن جانب آخر، نرى أن التحول نحو نظام ديمقراطي للحكم المحلي في إطار الدولة المركزية، يحقق مزية إشراك مؤسسات المجتمع المدني بالمحليات في التعاون مع السلطات المحلية المنتخبة لتسريع عمليات التنمية المحلية بشكل يفوق ما يمكن للسلطة المحلية المعينة تحقيقه في ظل النظام الحالي.

ونؤكد أن مجرد اتخاذ بعض القرارات لتفويض جانب من سلطات الوزراء المركزيين إلى المحافظين لن يحقق الطفرة المطلوبة في التنمية المحلية حيث لا يزال المحافظين ـ والمجالس الشعبية المحلية المنتخبة ـ يفتقدون السيطرة على الأجهزة التنفيذية المحلية التي تدين بالولاء

والطاعة للوزارات المركزية التي يتبعونها. من جانب آخر، فإن التحويلات من الوزارات المركزية تشكل ما يقرب من 90% من إيرادات الوحدات المحلية، ومن ثم فإن الموارد المالية الذاتية للمحليات ضعيفة للغاية ولا تمكنها من بدء وتنفيذ مشروعات مهمة للتنمية المحلية، ويظل اعتمادها بالأساس على ما تقرره الوزارات المركزية من مشروعات لكل محافظة في دائرة نشاطها بغض النظر عن احتياجات المحليات وتوجهات مجالسها الشعبية المنتخبة.

من جانب آخر، نرى من الضروري تفعيل نظام الأقاليم الاقتصادية الصادر به القانون رقم 475 لسنة 1977 وتعديلاته، والغرض هو تحقيق التكامل والتناسق بين عمليات ومشروعات التنمية المتكاملة فيما بين المحافظات التي يتكون منها كل إقليم اقتصادي.

إن التطوير الديمقراطي لنظام الإدارة المحلية بتحويله إلى نظام للحكم المحلي في إطار دولة مركزية يستهدف بالدرجة الأولى إطلاق عملية التنمية المحلية ودفعها في سبيل تحقيق أعلى مستويات الاستثمار الفعال للموارد المحلية والطاقات والقدرات البشرية لمواطني مصر في مختلف أرجائها من دون انتظار أن تتذكر الحكومة المركزية إدراج بعض المشروعات هنا وهناك بشكل عفوي. ولعلنا نتأمل الإهمال الشديد الذي لاقته محافظات صعيد مصر المحروسة لسنوات طوال من جانب الدولة التي انصرفت جهودها بالأساس للمشروعات التنموية في حضر مصر وتغافلت تماماً عن تخطيط التنمية وتوزيع مشروعاتها بعدالة بين أقاليم مصر، وكانت النتيجة تفاقم مستويات الفقر في صعيد مصر وانتشار البطالة بين أبنائه، ومن ثم ما كان من تفجر حالات العنف لفترة كانت من أسوأ ما شهدته مصر في تاريخها القريب. وليس يخفى على أحد أن ما يبدو من هدوء وانحسار للعنف والجماعات المتشددة لا يعني انتهاء المشكلة طالما كان الفقر وسوء توزيع الثروة وانعدام تكافؤ الفرص سائداً، وطالما كان صعيد مصر وغيره من المحافظات سيئة الحظ البعيدة عن اهتمام الدولة قائماً.

وأخيراً، فإن الالتزام الديمقراطي يفرض ضرورة إجراء انتخابات المجالس الشعبية المحلية في مواعيدها المقررة وإلغاء بدعة تأجيلها كما فعلت الحكومة حين تم تأجيل تلك الانتخابات عن موعدها في أكتوبر 2006 ولمدة عامين!!

8

برنامج التطوير التعليمي الشامل

وضع التعليم في مصر

يتعرض التعليم في مصر لحالة شديدة من النقد المجتمعي وتتصاعد حدة عدم الرضا عن نظمه وآلياته ومخرجاته على كافة المستويات. ومن أخطر النتائج المترتبة على هذا التدهور في المنظومة التعليمية - والتي قد تكون أيضاً من أسبابه - تغير نظرة المواطنين إلى التعليم من كونه مصدراً للعلم والمعرفة وتمكين الفرد من اكتساب المهارات اللازمة لمواجهة متطلبات الحياة العملية، إلى اعتباره وسيلة للحصول على شهادة تعتبر مسوغاً للتعيين في وظيفة حكومية أو أداة للبحث عن وظيفة خارج البلاد. وبذلك تدنت نظرة المواطنين إلى المؤسسات التعليمية- خاصة الرسمية أو الحكومية - وشاعت بينهم ظواهر سلبية تستهدف تعويض ما يستشعرونه من نقص في تلك المؤسسات مثل الدروس الخصوصية والغش في الامتحانات والذي قد يتخذ شكلاً جماعياً.

وقد تجلى فقدان المواطنين – خاصة من الطبقات العليا وفريق من الطبقة الوسطى - للثقة في مؤسسات التعليم الرسمية في زيادة إقبالهم على إلحاق أبنائهم بالمدارس والمعاهد العليا والجامعات الخاصة والأجنبية، وشاع الإقبال على ما يسمى " مدارس اللغات" التي يجري التعليم فيها بلغة أجنبية وبعضها يقدم المناهج التعليمية الأجنبية المؤدية للحصول على شهادات أجنبية مثل الشهادة البريطانية والدبلومة الأمريكية والشهادة الألمانية والكندية وغيرها.

كذلك يتجلى تدني المستوى التعليمي في افتقاد المؤسسات التعليمية لأي صلات ذات معنى مع المجتمع المحلي، وبذلك تصاعدت حدة الفجوة بين ما يقدمه النظام التعليمي من مناهج ومقررات وبين ما تحتاجه مؤسسات المجتمع ومتطلبات الاحتياجات المهنية المعاصرة.

ويسود النظام التعليمي المصري الآن مجموعة من الظواهر غير الصحية تتركز في غلبة الدراسات النظرية في التعليم الثانوي العام وفي الجامعات والمعاهد العليا، وتفاقم الثنائيات التعليمية حيث يوجد جنباً إلى جنب تعليم رسمي/ تعليم خاص، تعليم عام/ تعليم فني، تعليم وطني/ تعليم أجنبي، تعليم مدني/ تعليم ديني.

إن تدني مستوى جودة المنظومة الوطنية للتعليم هو أحد أبرز ملامح الهم الوطني العام والشغل الشاغل لملايين الأسر المصرية التي تعاني من مشكلات عدم قدرة المنظومة الحالية على الوفاء بمتطلبات تعليم أبناءها بمستوى الجودة والجدية المأمولة، وما يشعر به المواطنون من قلق ألا يحقق هؤلاء الأبناء المجموع المناسب في امتحان شهادة الثانوية العامة مما يهدد فرصهم في الالتحاق بالجامعات، وترتب على تلك المخاوف الناشئة من تجمد وضعف كفاءة منظومة التعليم الوطنية نتائج خطيرة بالنسبة لفكرة التعليم في ذاتها، فضلاً عن تأثيراتها السالبة على الاقتصاد والمجتمع. وتتمثل أهم تلك التأثيرات السالبة فيما يلي:

1. انصراف الطلاب عن الانتظام في الدراسة بالمدارس وتحولهم إلى طلب المعونة من مدرسيهم أو آخرين غيرهم يمارسون تجارة " الدروس الخصوصية" في المنازل وغيرها من أماكن يتجمع فيها الطلاب لتلقي الدروس التي انصرفوا عنها في المدارس وأهملها المدرسون أنفسهم لانشغالهم بالتدريس خارج منظومة التعليم الرسمية.

2. انحصار مفهوم التعليم لدى الطالب المصري – بل والمجتمع المصري بأسره – في قضية مجموع الدرجات في امتحان الثانوية العامة حيث هو المعبر إلى الكليات الجامعية، ومن ثم لم يعد التعليم مطلباً ثقافياً لبناء الإنسان وتكوين قدراته المعرفية وتنمية آلياته في السعي للمعرفة وتوظيفها بما يعود عليه وعلى المجتمع بالمنفعة، بل أصبح التعليم مجرد استحواذ على بطاقة مرور إلى الجامعة لدراسة أي مجال يتيحه للطالب المجموع الذي حصل عليه في اختبار الثانوية العامة، وبغض النظر عن توجهاته ورغباته وقدراته الفكرية واهتماماته العملية.

3. انصرف المعلمون عن واجباتهم المدرسية وتقبل أولياء الأمور لهذا الواقع الجديد، بل وساهموا في تكريسه بإهمال متطلبات العملية التعليمية ليس فقط في المدارس ولكن حتى في تلك الدروس الخصوصية والتي تتم في ظروف غير مناسبة لا من حيث أماكن انعقادها أو مواعيدها، فكثير من تلك الدروس تنعقد في ساعات متأخرة من الليل نظراً لانشغال المدرسين في حلقات تدريسية مستمرة لا تنقطع.
4. انتقلت سلبيات التعليم قبل الجامعي إلى الجامعات والمعاهد العليا من خلال الطلاب الملتحقين بها بكل ما يحملوه معهم من قيم وإمكانيات وقدرات محدودة على التعلم، واستمرت عدوى الدروس الخصوصية لتنتشر في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي حيث يفتقد الطلاب القدرة على التعلم الذاتي واكتسبوا عادة الاعتماد على من يلقنهم المادة العلمية مبسطة ومختزلة في عناصر محدودة يحفظونها عن ظهر قلب ثم يتخلصون منها في أوراق الاختبارات من دون أن يبقى منها أي أثر يسهم في تطوير قدراتهم الذهنية وبناء شخصياتهم.

وبشكل عام فإن المحصلة الأساسية لأي محاولة موضوعية لتقييم الواقع التعليمي المصري - سواء في التعليم قبل الجامعي أو التعليم العالي والجامعي – هي تضاؤل قدرة وكفاءة النسق التعليمي السائد وتخلفه عن المستويات والمعايير الدولية حين المقارنة بغيره من النظم التعليمية في الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية الناهضة.

رؤية لتطوير المنظومة الوطنية للتعليم

يتطلب تطوير واستمرار فعالية المنظومة التعليمية توفير مقومات رئيسية من إستراتيجيات وتوجهات وطنية تحدد الأولويات وترتب ممارسات الدولة وطوائف المجتمع المتعددة في منظومة التعليم. كما تحتاج جهود تطوير وتحقيق استمرارية فعالية نظم التعليم أن تتوفر الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والقدرة على ممارسة مختلف الأنشطة التعليمية والتربوية، والتقنيات التعليمية والتربوية الحديثة، والأجهزة والمعدات اللازمة للعمليات التعليمية على اختلاف أنواعها، فضلاً عن الإمكانيات المادية والتجهيزات التعليمية. ويكون توفر الموارد المالية عنصراً ضرورياً لتدبير تلك الاحتياجات بالكميات ومستويات الجودة المناسبة لحجم ومعدلات الطلب المجتمعي على الخدمات التعليمية والتربوية.

ولكن تظل الحقيقة الأساسية أن توفر الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية وإن كان شرطاً ضرورياً لقيام نظام متميز للتعليم في المجتمع، إلا أن ذلك ليس شرطاً كافياً، إذ أن توفر عنصر الإدارة العلمية للمنظومة التعليمية يمثل الحلقة الحيوية في نجاحها والوصول بها إلى المستويات المعتمدة في نظم التعليم العالمية.

مبادئ برنامج تطوير التعليم

يقوم برنامج تطوير التعليم على أساس ضرورة التعامل مع المنظومة التعليمية بكامل عناصرها وليس التركيز فقط على بعضها - كالثانوية العامة - وذلك بهدف تحقيق التكامل

والترابط بين عناصر المنظومة، ومن ثم توظيف الموارد المتاحة بأفضل أسلوب لتحقيق المتطلبات التالية:

1. ترابط عمليتا التعليم والتعلم على مدى حياة الإنسان، والأخذ بمفهوم " التعلم مدى الحياة"، ومن ثم ضرورة تمكين وسائل وفرص التعليم المستمر والمتجدد وعدم الانحصار في سنوات الدراسة النظامية أو ما يعرف ب" التمدرس".
2. مواكبة نظم وآليات ومناهج التعليم والتعلم للتطورات العلمية والمعرفية وضمان التواصل بين خريجي المنظومة التعليمية ومصادر المعرفة المتجددة.
3. حفز عناصر المنظومة التعليمية للمشاركة في حركة التطوير المعرفي والإضافة إلى الرصيد الإنساني المتجدد من العلوم والمعارف.
4. التكامل في نظم ومناهج وآليات التعليم واحتوائها على آليات لتدريب الطلاب للوصول إلى المعرفة بصورة مستقلة، أي دعم قدرات التعلم الذاتي لديهم. وأن يسهم التعليم في بناء المهارات الفكرية للإنسان من حيث القدرة على النقد، والإبداع وتحليل المشكلات ومهارات التفكير الخلاق.
5. الربط بين تكوين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية حتى يستطيع المتعلم استثمار معارفه في حل المشكلات وأداء متطلبات الأعمال التي يعهد بها إليه.
6. توافق ما يقدمه النظام التعليمي من خدمات تعليمية وتربوية مع مطالب ورغبات واحتياجات المستفيدين من تلك الخدمات.
7. استثمار المنظومة التعليمية لكافة الفرص العلمية والمنجزات التقنية وفرص التأهيل والتدريب والموارد الموجودة في المجتمع، والحرص على التفاعل الوثيق والارتباط التام بين النظام وبين المجتمع وتطوراته.
8. تناسب الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية مع الأنشطة والعمليات المختلفة التي يجب على المنظومة مباشرتها حتى تحقق الأهداف المناسبة لاحتياجات المستفيدين.
9. مشاركة أصحاب المصلحة في المنظومة التعليمية وتوجيه فعالياتها وتصحيح مسارها إن انحرفت عن تقديم الخدمات اللازمة لهم بمستويات الجودة والكفاءة المرغوبة.
10. توضيح دور أصحاب المصلحة في تقييم مستوى جودة وكفاءة المنظومة التعليمية، ومن ثم بناء مجموعة من المعايير والآليات التي توضح مدى نجاحها في تحقيق أهدافها بالقياس إلى رغبات المستفيدين، وبالمقارنة بمستويات الأداء والإنجاز في نظم التعليم الأكثر تقدماً وتطوراً.

المنظومة الوطنية للتعليم كما نراها

نرى أن المنظومة الوطنية للتعليم تضم مجموعات متنوعة من المؤسسات والهيئات ينبغي أن يتم التنسيق والترابط بينها، وهي:

1. وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالي وهما الجهتان الحكوميتان القائمتان على تنظيم المنظومة التعليمية ووضع الضوابط لممارسة مختلف وظائفها، وإصدار التراخيص بإنشاء المؤسسات التعليمية وإجازة الممارسين لمختلف المهن التعليمية والتربوية، ومتابعة وتقويم مستوى التعليم العام والعالي، ورصد الاحتياجات والتخطيط لتطوير المنظومة التعليمية واستكمال مقوماتها، وحفز وتشجيع القائمين عليها من القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية، وفرض الجزاءات وتوقيع العقوبات على المخالفين لقواعد النظام وآدابه وأخلاقيات المهن التعليمية والتربوية وحقوق الطلاب وذويهم.
2. اللجان المختصة بالتعليم في مجلسي الشعب والشورى وغيرهما من الهيئات ذات العلاقة.

3. مقدمو الخدمات التعليمية والتربوية من مدارس ومعاهد ومراكز تقدم برامج التعليم ما قبل الجامعي، والجامعات والمعاهد العليا ومؤسسات التعليم العالي.
4. كليات التربية وغيرها من الكليات التي تساهم في تكوين وإعداد المعلمين وخبراء التعليم والتربويين ومساعديهم من فنيي المختبرات والأنشطة الفنية والرياضية والثقافية وغيرهم من العناصر البشرية في المنظومة التعليمية والتربوية. وكذا جهات التدريب والتنمية المستمرة لأعضاء المهن التعليمية ومساعديهم.

5. أعضاء هيئات التدريس من مختلف التخصصات والمستويات، وأعضاء هيئات الإدارة في المؤسسات التعليمية.
6. أعضاء الهيئات التعليمية المساعدة المختصة في تطبيق تقنيات التعليم مثل محضري المعامل ومدربي الحاسب الآلي وأخصائيي التربية البدنية والأنشطة الرياضية بالمدارس والمعاهد.
7. هيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بالمنظومة التعليمية من جمعيات أهلية ومؤسسات علمية واستشارية تقدم خدماتها من أجل تطوير التعليم ومساندة القائمين عليه.
8. المؤسسة الإعلامية ذات التأثير والاهتمام بالعملية التعليمية والمعبرة عن الرأي العام ومدى رضائه عن مخرجات المنظومة التعليمية.
9. مجتمع الأعمال الذي يمثل المتلقي لمخرجات المنظومة التعليمية.
10. النقابات المهنية التي تضم أعضاء المهن التعليمية والتربوية.
11. مراكز وهيئات الاعتماد والجهات الاستشارية وبيوت الخبرة في مجالات المنظومة التعليمية ومتطلباتها وتقنياتها.

عناصر برنامج تطوير المنظومة الوطنية للتعليم

1. مراجعة وتقييم خصائص ومستويات كفاءة العناصر الحاكمة للتعليم والتي تشمل ما يلي:
   - مفهوم التعليم ورسالته وغاياته الإنسانية والمعرفية.
   - مدى إتاحة التعليم للراغبين والمستحقين له [تكافؤ الفرص التعليمية].
   - هيكل النظام التعليمي ومستوياته وتنويعاته وأهداف وفلسفة التعليم.
   - بنية الإدارة التعليمية والنمط السائد من حيث المركزية/ اللا مركزية.
   - مصادر وآليات تمويل التعليم ومدى تحمل الطلاب لتكلفته الحقيقية.
   - مناهج التعليم وتوجهاتها الإستراتيجية وآليات تطويرها وتقييمها.
   - هيكل المعلمين وأساليب تكوينهم وتدريبهم وحفزه وتقييم أداءهم.
   - نظم التعليم الموازية للتعليم الرسمي ومدى شرعيتها.
   - مدى استقلال المنظومة التعليمية ومستوى الحرية الأكاديمية.
   - دور البحث العلمي وخدمة المجتمع في مؤسسات التعليم الجامعي.
   - مخرجات المنظومة التعليمية ومؤشرات قبول المجتمع لها.

2. وضع خريطة شاملة تحصر المؤسسات التعليمية والتربوية القائمة وتحدد الفجوات [أي العناصر الغائبة في المنظومة] التي تفصلها عن المنظومة الأمثل.
3. وضع برامج محددة لاستكمال العناصر الغائبة في المنظومة الوطنية للتعليم ومن أهمها ما يلي:

- الخطة الوطنية لتأكيد الجودة في مؤسسات المنظومة التعليمية وجعل الالتزام بها أولوية متقدمة، ونشر مفاهيم الجودة في كافة المستويات والأصعدة في مجالات المنظومة التعليمية.
- تطوير نظم الاعتماد Accreditation والترخيص Licensure ومنح الشهادات الدالة على التأهيلCertification لجميع مقدمي الخدمات التعليمية من الأفراد والمؤسسات، والنص على أن الالتزام بالشروط والمعايير الواردة في تلك النظم جزء لا يتجزأ من سياسات ونظم الجودة في تلك المؤسسات.

- الخطة الوطنية للتطوير العلمي والتقني في مؤسسات المنظومة التعليمية، وجعل هذا التطوير جزء أساسي في الممارسة الفعلية لتلك المؤسسات وفي هياكلها البشرية وأساليب تقديم الخدمات،و نظم وآليات تشجيع المؤسسات العلمية والجامعات ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية ذات العلاقة على المشاركة في تطوير وتحسين برامج إدارة المنظومة التعليمية.
- الخطة الوطنية لإعادة صياغة المناهج والمقررات في كافة البرامج والمستويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمي القدرات الفكرية للطلاب.
- البرامج الوطنية لتأكيد القيم والأخلاقيات المهنية في مجالات المنظومة التعليميـــــة.
- الخطط المتكاملة لتنمية القيادات الإدارية في المجالات التعليمية وتأهيل مديري تلك المؤسسات والمسئولين في مواقع الإدارة وتخصصاتها المختلفة بها على أسس وأساليب الإدارة التعليمية الحديثة.
- الخطط والبرامج الشاملة لتوفير فرص التدريب والتنمية والتعليم المستمر لمختلف العاملين في المهن التعليمية والتربوية.
- نظم الحوافز الإيجابية والسلبية لعناصر المنظومة التعليمية من الأفراد والمؤسسات، وإدارة نظم الحوافز بموضوعية تامة وبترابط مع نظم الاعتماد وقياس جودة الأداء.

الآليات المقترحة لتنفيذ برنامج تطوير المنظومة الوطنية للتعليم

1. إنشاء " **الهيئة الوطنية للتعليم**" - هيئة مستقلة يصدر بها قانون خاص - وهي مستقلة عن وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي [أو وزارة التعليم في حالة دمجهما في وزارة واحدة وهو البديل الذي نؤيده تحقيقاً لتكامل المنظومة]. وتتبع " الهيئة الوطنية للتعليم" مجلس الشعب، و تضم خبرات علمية في نظم وتقنيات التعليم والتربية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة في التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وتختص هذه الهيئة بما يلي:
   - وضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسية التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقييم مخرجاته.
   - تصميم الإستراتيجية الوطنية للتعليم شاملـــــة مستوياته المتعددة [التعليم الأساسي وقبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي]، ومجالاته التخصصية [تعليم عام / تعليم تقني]. على أن يتم إقرار هذه الإستراتيجية في استفتاء شعبي حقيقي، ثم يجري توثيقها في مجلس الشعب باعتبارها وثيقة وطنية لا يجب أن يمسها تغيير أو تعديل إلا بناء على استفتاء مماثل،بحيث تكون إستراتيجية التعليم بعيدة عن الشطحات والآراء الشخصية لوزراء التعليم المتعاقبين.

- تصميم الهيكل التعليمي الرئيسي من حيث المراحل وعدد سنوات كل مرحلة والبناء العام للمؤهلات العلمية وعلاقاتها المتداخلة، وتأكيد آليات التنسيق بين مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي، والتعليم العام والتقني.
- تحديد أسس ومحاور بناء المناهج وفلسفة التعليم وتكوين الطلاب بما يتوافق والتوجهات الوطنية ومبادئ الديمقراطية وحقوق المواطنة للإنسان المصري.

- وضع المعايير الرئيسية للتعليم شاملة المؤسسة التعليمية وعناصرها المختلفة، و شروط وإجراءات الترخيص بإنشاء وتشغيل المؤسسات التعليمية ومقوماتها الرئيسية.
- وضع معايير وتقنيات تقييم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة الوطنية للتعليم، وشروط وإجراءات منح الاعتماد.

2. إصدار **قانون شامل للتعليم** – بناء على اقتراح الهيئة الوطنية للتعليم – يترجم مبادئ وأسس وأهداف الإستراتيجية الوطنية للتعليم ويحدد اختصاصات ومسئوليات كل من عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، ويقنن الضوابط والمعايير التي تضمنتها وثيقة الإستراتيجية.
3. تفعيل **الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد** لمراقبة مستويات الجودة في عناصر المنظومة الوطنية للتعليم واتخاذ إجراءات منح الاعتماد للمؤسسات والبرامج التي تستوفي الشروط، وكذا سحب الاعتماد حين مخالفة شروطه.
4. توحيد وزارتي التعليم والتعليم العالي في وزارة واحدة تختص بالإشراف على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتعليم ومباشرة الوظائف والاختصاصات المنوط بها تنفيذها في تلك الإستراتيجية. أي تصبح وزارة التعليم أداة تنفيذية تقوم على تطبيق الإستراتيجية وتفعيل قانون التعليم من دون أن يكون لها تعديل أو تبديل أي منهما. بل يقتصر دورها على اقتراح ما تسفر عنه مشكلات التطبيق من تعديلات ورفعها إلى "الهيئة الوطنية للتعليم " التي يكون لها فقط حق اتخاذ القرار في شأن التعديلات المقترحة وطرحها في استفتاء شعبي لإقرارها.

تعميق اللامركزية في التعليم قبل الجامعي

نرى أن من أهم آفات نظام التعليم الحالي في مصر المركزية الشديدة التي تجعل وزارة التربية والتعليم تسيطر سيطرة شبه تامة على كافة شئون التعليم الأمر الذي يفقد الإدارات التعليمية بالمحافظات القدرة على التلاؤم مع متطلبات المجتمع المحلي، ويعقد إجراءات التعامل مع المواطنين لضرورة الرجوع إلى الوزارة المركزية في كثير من الأمور. لذا نؤكد على ضرورة تطبيق اللامركزية في أجلى معانيها في المنظومة التعليمية الجديدة وفق الأسس التالية:

المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي

تحقيقاً لمزايا التخصص وإعطاء العناية الكافية لمشكلات التعليم ومتطلباته في المرحلة قبل الجامعية، يتم إنشاء " **المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي**" ويختص بالتخطيط الإستراتيجي للتعليم ودراسة جميع قضايا ومسائل التطوير والتحديث في منظومة التعليم على المستوى قبل الجامعي والإشراف على تطبيقها وتقييم نتائجها. ويكون المجلس أداة الوزير في ترجمة وتنفيذ توجهات إستراتيجية التعليم التي تحددها " الهيئة الوطنية للتعليم"،ومن أهم عناصرها إعداد المعلم وتطوير المناهج وتوفير مقومات العملية التعليمية السليمة في المدارس على اختلاف

مراحلها ومستوياتها سواء الحكومية أو الخاصة والأهلية. ويرأس المجلس الأعلى نائب لوزير التعليم من بين الخبراء المشهود لهم في مجال التربية والتعليم.

إدارة المنظومة التعليمية على المستوى الوطني

إن الأساس في نمط الإدارة المقترح هو الفصل بين دور وزارة التعليم باعتبارها قائمة على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتعليم وبين تقديم الخدمات التعليمية ذاتها، حيث تتولى المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية على اختلاف مستوياتها تقديم الخدمات التعليمية وفق المعايير والبرامج والتوجهات التي تحددها الهيئة الوطنية للتعليم وقواعد قانون التعليم. وبذلك تتولى وزارة التعليم وهيئاتها وأجهزتها المختلفة مباشرة مهام إدارة المنظومة الوطنية للتعليم على الوجه التالي:

1. تحديد الغايات والأهداف الإستراتيجية التي تحقق مطالب المجتمع في توفير مستوى من الخدمات التعليمية والتربوية يتسم بالكفاءة والجودة والاقتصاد.
2. تصميم الصورة الكلية المستهدفة للمنظومة التعليمية لخدمة الاحتياجات الحالية في المجتمع، وإعداد الخطط المستقبلية لتطويرها وتنمية قدراتها بما يتوافق وتوقعات زيادة الطلب على تلك الخدمات وتنوع الاحتياجات وتغيرها مع حركة المجتمع وتطلعات أفراده وطوائفه. والمعنى المقصود هنا أن تضمن الهيئة القائمة على إدارة المنظومة الوطنية للتعليم أن كافة عناصرها موجودة وقادرة على مباشرة وظائفها.
3. تصميم آليات التنسيق والتربيط بين عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، وترويج أنماط المشاركة وطرح مبادرات الدمج بين عناصر المنظومة أو بعضها بهدف تكوين كيانات تتوفر لها القدرات المناسبة وتكون أقدر على تقديم خدمات أفضل بتكلفة اقتصادية ومستويات جودة لا تتوفر للكيانات الصغيرة والهامشية [مثل كثير من المدارس والمعاهد الخاصة التي لا تتوفر فيها المقومات المادية أو التقنية أو البشرية الضرورية لتقديم خدمة تعليمية ترقى إلى مستوى المعايير القومية التي أصدرتها وزارة التعليم منذ فترة].
4. تحديد المعايير التي ينبغي على مقدمي المنظومة التعليمية ومختلف عناصرها الالتزام بها من حيث نوعيات الخدمات المصرح بها لكل مستوى من مقدمي الخدمة، وأساليب تقديم الخدمات للمستفيدين، وضمان الوصول إلى الخدمات بيسر وبدون معاناة للطلاب واحترام حقوقهم وذويهم في تلقي الخدمة بأحسن الأساليب، وكذا تحديد أساليب تقدير رسوم المستويات المختلفة من الخدمات التعليمية.
5. اقتراح وصياغة القوانين والتشريعات المنظمة لإنشاء وتشغيل المؤسسات من عناصر المنظومة التعليمية، وتحديد الأشكال القانونية المسموح بها، والشروط الواجب توفرها في القائمين عليها، ومصادر التمويل والضوابط الكفيلة بضمان كفاءة وجدوى خدماتها وتأمين سلامة الطلاب والمعلمين وغيرهم من المتعاملين معها.
6. تصميم نظم وآليات متابعة أداء عناصر المنظومة وقياس مستويات الجودة والفعالية، ومدى الالتزام بالمعايير المعتمدة لمختلف أنواع الخدمات وتقرير أنواع الجزاءات على المخالفين.

7. تصميم نظم وآليات الترخيص والاعتماد ومنح الشهادات التي تجيز لعناصر المنظومة ممارسة أنواع محددة من الخدمات التعليمية والتربوية وفق المعايير والضوابط المنصوص عنها في قرارات الترخيص أو الاعتماد أو الإجازة.
8. تخطيط برامج توفير وتنمية الموارد البشرية والمعرفية والتقنية اللازمة لكفاءة تشغيل عناصر المنظومة، ووضع الضوابط والحوافز الكفيلة بتنظيم الاستفادة من تلك البرامج لمن تتوفر فيهم الشروط من أفراد ومؤسسات، وتأكيد التوظيف الإيجابي الفعال للخبرات العلمية والقدرات المهنية المكتسبة من عمليات التدريب والتنمية المتواصلة.

9. توفير آليات التدخل للمساندة في حال تعرض بعض عناصر المنظومة الوطنية لمشكلات أو مخاطر تهدد بتوقفها عن الأداء أو تعوق قدراتها على تقديم الخدمات بالمستويات المحددة.
10. توفير الإمكانيات الإستراتيجية اللازمة لدعم المنظومة الوطنية للتعليم والقيام بالوظائف المحورية التي لا يتسنى لأي مؤسسة من مؤسسات المنظومة أن تقوم بها منفردة، مثال ذلك إعداد وتطوير المناهج والمقررات، وتطوير أساليب التقويم والاختبار، وتعميق تكوين المهارات الإبداعية لدى الطلاب ،والدراسات والمسوح الشاملة للحالة التعليمية في البلاد، والإيفاد في بعثات خارجية لتأهيل وتدريب كوادر متميزة من المعلمين والخبراء التربويين، والاستثمار في المراكز التعليمية المتخصصة عالية التكلفة مثل مراكز تطوير تقنيات التعليم وغير ذلك من مجالات تحتاج إلى قدرة الدولة وإمكانياتها.
11. تنظيم العلاقات بين عناصر المنظومة الوطنية من القطاعين الحكومي والخاص وتوزيع الأدوار بينها بما يحقق التكامل والتناسب مع طاقات وإمكانيات كل قطاع.

إدارة المنظومة التعليمية على المستوى المحلي

تكون مديريات التعليم في المحافظات مفوضة من وزارة التعليم في تنفيذ كافة البرامج واتخاذ جميع الإجراءات والقرارات اللازمة لتسيير العملية التعليمية في إطار الخطة والمعايير المعتمدة. وتعتبر القيادة التعليمية المحلية هي السلطة النهائية في كل ما يتصل بالأمور التشغيلية. ويتشكل النظام على المستوى المحلي من مديريات التعليم بالمحافظات والتي تقوم بمباشرة وظائف وأنشطة الإشراف على مقدمي الخدمات التعليمية وتأمين الموارد والرقابة على الجودة وكافة العمليات المؤثرة في مستوى الخدمات المقدمة لمواطني المحافظة وفق المخططات والسياسات والمعايير التي تحددت على المستوى الوطني بواسطة وزارة التعليم وهيئاتها المركزية.

والأساس في إدارة نظام الخدمات التعليمية على المستوى المحلي أن تتمتع جهات الإشراف المحلية باللامركزية التي تمنحها صلاحيات اتخاذ القرارات وتمكنها بالتالي من التدخل السريع وفي التوقيت المناسب لدرء المخاطر وحشد الجهود المحلية وتحسين الأداء من دون انتظار صدور القرارات من المستوى المركزي [الوطني].

المجلس المحلي للتعليم بالمحافظة

ولتحقيق التناسق والترابط بين فعاليات منظومة التعليم المحلية واحتياجات وتوجهات المواطنين بها، وتقييم كفاءتها وفعاليتها ومدى نجاحها في خدمة التنمية المحلية، ينشأ **" المجلس المحلي للتعليم بالمحافظة"** ليباشر الاختصاصات التالية:

1. وضع الرؤية العامة للتعليم بالمحافظة في ضوء الفلسفة والمبادئ الرئيسية التي توجه المنظومة الوطنية للتعليم.

2. تحديد أسس ومحاور إضفاء الطابع المحلي الذي يعكس خصوصيات المحافظة عند بناء المناهج وتحديد المهارات والقدرات الضرورية في تكوين الطلاب بما يتوافق واحتياجات وأوضاع المجتمع المحلي.
3. وضع المعايير الرئيسية في إدارة وتوجيه فعاليات المؤسسة التعليمية وعناصرها المختلفة.
4. الإشراف على تقويم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة المحلية للتعليم، وحفز المؤسسات التعليمية بالمحافظة على الالتزام بشروط ومعايير نظام ضمان الجودة والاعتماد.
5. مراقبة الأداء المالي والإداري بمؤسسات التعليم بالمحافظة والبحث في أساليب تنمية مواردها المالية.

6. تنظيم استخدام الخبرات الاستشارية في مجالات التعليم والعلوم التربوية للمساعدة في تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية بالمحافظة.
7. السعي لإيجاد الآليات المناسبة لربط المؤسسات التعليمية بقطاعات الأعمال [الإنتاج والخدمات] في المحافظة وإتاحة فرص التواصل بينها لضمان اكتساب خريجي تلك المؤسسات للمهارات والقدرات المناسبة من خلال تنظيم أعمال التدريب العملي في مواقع العمل.

ويتشكل " **المجلس المحلي للتعليم بالمحافظة**" من ممثلي مختلف قطاعات وهيئات المجتمع المحلي ذوي الاتصال بقضايا التعليم وتنمية الموارد البشرية، على أن يكون من بينهم رئيس [رؤساء] الجامعة الموجودة في نطاق المحافظة. ويختار المجلس من بين أعضاءه رئيساً ونائباً للرئيس أو أكثر، ويحدد المجلس اختصاصاتهم وصلاحياتهم. ويرفع المجلس تقاريره وتوصياته إلى المجلس الشعبي المحلي، ويتابع تنفيذ توصياته مع المحافظ.

إدارة المنظومة التعليمية على المستوى المؤسسي

تكون إدارة المؤسسة التعليمية [المدرسة/ المعهد] مسئولة عن التخطيط والتنسيق والمتابعة لضمان تحقيق المستويات الأفضل من عناصر العملية التعليمية والتربوية، وتتمثل أهم وظائف الإدارة التعليمية فيما يلي:

1. تقديم الخدمات التعليمية والتربوية التي تتميز بالجودة والتحسين المستمر وتتوافق مع احتياجات المجتمع وشرائح طالبي الخدمة، وبالتناسق مع المعايير والمستويات المحددة في النظم والتشريعات الوطنية للتعليم،
2. تأكيد وتحسين الجودة والتطوير المستمر في مستوى الخدمات وفق منهجيات وآليات معتمدة في النظام الوطني لضمان الجودة والاعتماد،
3. تخريج متعلمين يتصفون بالقدرات المعرفية والمهارات التطبيقية المناسبة لاحتياجات المجتمع.
4. توفير مناخ تعليمي وتربوي صحي ومحابي لتنمية شخصية المتعلم وتزويده بالقيم الأخلاقية والوطنية التي تجعل منه مواطناً صالحاً ومنتجاً.
5. إصدار منتجات تعليمية وتربوية تسهم في تنمية الرصيد المعرفي وتراكم الخبرات الوطنية بما يهيئ القدرة على التطوير المستمر لعناصر المنظومة التعليمية والتربوية.
6. تخطيط وتنسيق ومتابعة العمليات التعليمية والتربوية في ضوء المعايير والنظم المعتمدة.
7. تطبيق نظم وأساليب قياس الأداء وتقويم النتائج للطلاب والمعلمين.
8. إجراء القياسات الفعلية للتأكد من توافق الأداء مع المعايير والالتزام الدقيق بها.

9. العمل على توفير متطلبات الاعتماد والتراخيص والشهادات بحسب الأحوال، وتأمين استمرار تلك الشروط تحسباً للمراجعات والفحوص الميدانية التي تقوم بها جهات الإشراف الحكومية أو هيئات الاعتماد.
10. تنسيق أنشطة وفعاليات الأجزاء المختلفة في المؤسسة التعليمية لضمان تكامل الخدمات وتناسقها.
11. وضع نظم ضبط التكلفة والرقابة على المصروفات وتدبير التمويل اللازم لمباشرة أنشطة المؤسسة.
12. تخطيط وتدبير الموارد البشرية، المالية، التقنية، المادية وغيرها اللازمة للأداء وتحقيق الأهداف المخططة.

توجهات إستراتيجية لرفع كفاءة التعليم قبل الجامعي

نؤكد على أهمية وضع التوجهات التالية موضع الدراسة الجادة والتطبيق الفعال من أجل ضمان تحسين مستوى التعليم قبل الجامعي:

1. الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال والتوسع في إلحاق الأطفال بها والنظر في ضمها إلى التعليم الإلزامي نظراً لخطورة تلك المرحلة العمرية في تكوين الطفل.
2. مد فترة الإلزام لتصبح 12 عاماً أي إلى نهاية المرحلة الثانوية.
3. تطوير بنية التعليم الثانوي والتخلص من ثنائية التعليم العام/ الفني، والتحول إلى نظام المدرسة الثانوية الشاملة أو نظام المقررات بحيث يحصل جميع الطلاب على جرعة مشتركة من المقررات الأساسية في العلوم والرياضيات واللغات وعلوم الحاسب الآلي وتقنية المعلومات، فضلاً عن القدر اللازم من المواد الاجتماعية، ثم يختار كل طالب بعد ذلك المقررات التخصصية التي تتناسب وميوله وقدراته سواء في المجالات العلمية أو الأدبية أو التقنيات والتطبيقات الفنية.
4. تشجيع التوسع في التعليم الخاص، مع تشديد الرقابة على ما يقدم من مستويات تعليم، وإخضاع كافة المؤسسات التعليمية الخاصة لضوابط ومعايير الجودة الشاملة وضرورة التأهل للحصول على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة والاعتماد.
5. اعتبار المرحلة الثانوية مرحلة دراسية منتهية، والفصل بين الحصول على شهادة الثانوية العامة والالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا عن طريق اجتياز الراغبين في الالتحاق لاختبارات قبول في مواد مؤهلة تجريها الجامعات . والتحرر من شرط التقدم لمؤسسات التعليم العالي في نفس سنة الحصول على الثانوية العامة.
6. تأكيد سلطات الإدارة التعليمية في مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي في اختيار وتقويم أداء أعضاء هيئات التدريس بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لإنهاء خدماتهم في حالات التقصير في الأداء أو تدنيه عن المستوى المستهدف بما يحقق للمؤسسة التعليمية فرصة الحصول على الاعتماد.

تطوير برنامج الثانوية العامة

نظراً لأهمية نظام الثانوية العامة وكثرة التعديلات التي أدخلت عليه في السنوات الماضية، ورغبة في تحقيق الاستقرار للنظام وتأكيد أهدافه في تأهيل الطلاب معرفياً ومهارياً وسلوكياً من دون الارتباط بفكرة أنه جواز المرور للالتحاق بالجامعة، نرى أن يصمم برنامج الحصول على شهادة الثانوية العامة على الوجه التالي:

البرنامج المشترك:

وهو برنامج عام يدرسه جميع الطلاب والطالبات ويمثل نسبة في حدود 30% من مجموع المواد اللازمة للحصول على الشهادة الثانوية العامة، ويتضمن المجالات التي لا بد أن يدرسها جميع الطلاب والطالبات وتدخل درجاتها ضمن المجموع الكلي والتي يمكن أن تكون كالتالي:

- اللغة العربية
- التربية الرياضية
- اللغة الأجنبية
- الدراسات الاجتماعية
- مقدمة في الرياضيات
- مقدمة في مبادئ الاقتصاد الكلي
- مقدمة في العلوم المتكاملة
- التفكير الخلاق وحل المشكلات
- مقدمة في الحاسب الآلي
- أساسات التكنولوجيا الحديثة
- مقدمة في علوم الإدارة
- التربية الرياضية
- التربية الدينية
- التربية الوطنية وحقوق المواطنة

البرنامج التخصصي:

وهو برنامج تخصصي يقدم فيه مساران يختار الطالب - أو الطالبة - المسار الذي يرغب فيه ويناسب إمكانياته وميوله ويشكّل نسبة 50% من مجموع المواد في برنامج الثانوية العامة. والمساران هما ما يلي:

مسار العلوم الأدبية: ويركز على العلوم الدينية، واللغة العربية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الإدارية، فضلاً عن تقنية المعلومات والحاسب الآلي، واللغة الأجنبية الأولى والثانية [بحسب اختيار الطالب أو الطالبة]

مسار العلوم الطبيعية: ويركز هذا المسار على مجالات الرياضيات، والكيمياء، والفيزياء، والأحياء، فضلاً عن تقنية المعلومات والحاسب الآلي، واللغة الأجنبية الأولى والثانية [بحسب اختيار الطالب أو الطالبة]،

ويجوز للطالب أو الطالبة تغيير مسار التخصص حسب قواعد يحددها النظام.

البرنامج الاختياري [الحر]

يقوم هذا البرنامج على اختيار الطلاب والطالبات لعدد من المواد [المقررات] في حدود 20% من مجموع مقررات برنامج الدراسة بالثانوية العامة وذلك حسب ميولهم ورغباتهم وبما يتفق مع استعداداتهم وقدراتهم. ويتم اختيار تلك المقررات من قوائم المقررات الاختيارية التي يطرحها برنامج الثانوية العامة، كما تعتبر جميع المقررات غير الإجبارية بالنسبة للطالب بمثابة مقررات حرة يمكنه الاختيار من بينها[كأن يختار طالب المسار العلمي مقررات من برنامج مسار العلوم الأدبية وبالعكس].

فترة الدراسة الثانوية

مدة الدراسة للحصول على شهادة الثانوية العامة ثلاث سنوات تنقسم إلى ستة 6 فصول دراسية، في السنتين الأولى والثانية يتم اختبار الطلاب فيهما بنظام النقل على مستوى كل مدرسة على حدة، وتكون السنة الثالثة فقط اختبار مسابقة على المستوى الوطني باعتبارها نهاية مرحلة تعليمية.

نظام التقييم

يجب أن تشمل آليات تقويم واختبار الطلاب وسائل حديثة لتقويم القدرات والمهارات والقيم التي يكتسبونها أثناء الدراسة وليس فقط قياس الكم المعرفي الذي يحصلون عليه. وبذلك يتم تقييم الطلاب في المجالات التالية:

أعمال الفصل	20%
- الحضور والغياب	05%

- اختبار منتصف الفصل الدراســـي 20%
- اختبار نـهاية الفصـل الدراســـي 40%
- تقييم المـهارات والقدرات الفكريـة 15%

القبول بالجامعات والمعاهد العليا

الحاصلون على شهادة الثانوية العامة ويرغبون في الالتحاق بالدراسة الجامعية أو الدراسة بالمعاهد العليا على مستوى الجامعات عليهم تأدية اختبارات في مادة أو أكثر إضافية مميزة ومؤهلة للقبول في كل كلية [وذلك بديلاً عن نظام المستوى الرفيع]، وتضم الدرجة الحاصل عليها الطالب إلى مجموع درجاته في الاختبار العام.[على سبيل المثال يمكن أن تكون المادة المؤهلة للقبول في كليات الطب لطلاب الشعبة العلمي/ رياضة هي علم وظائف الأعضاء، والمادة المؤهلة للقبول في كليات الحقوق لطلاب الشعبة الأدبي هي علم المدخل إلى القانون وهكذا...]. وتحدد الجامعات المواد التي تراها مؤهلة للقبول في كلياتها المختلفة، كما تشرف على تصميم مناهجها وإعداد مقرراتها وإقرار الكتب والمراجع والوسائل التعليمية المستخدمة فيها. وتوفر الجامعات تدريباً خاصاً لمعلمي المدارس الثانوية الذين يتولون تدريس الموارد المؤهلة للقبول فيها.

فترة صلاحية شهادة الثانوية العامة

تكون شهادة الثانوية العامة صالحة لمدة ثلاث سنوات كمؤهل للالتحاق بالدراسة الجامعية أو الدراسة بالمعاهد العليا على مستوى الجامعات. وفي هذه الحالة يجوز للطالب الحاصل على الشهادة التقدم للالتحاق بالجامعات والمعاهد في نفس السنة الحاصل فيها على الشهادة وفي العامين التاليين.

جواز إعادة الاختبار في مواد لتحسين المجموع

للطالب/الطالبة الحق في طلب إعادة الاختبار في المواد التي سبق اجتيازها بنجاح وذلك بغرض تحسين المجموع الحاصل عليه، وفي هذه الحالة يجوز للطالب/ الطالبة إعادة الاختبار في أي عدد من المواد لمرات متعددة، ويحصل دائماً على الدرجة الأعلى في أي اختبار يجتازه.

متطلبات واجبة قبل البدء في تنفيذ النظام الجديد

1. لا بد من إعداد توصيف كامل للمواد العلمية [المقررات] والتأكد من اتفاقه مع المعايير القومية للتعليم.
2. لا بد من إعداد المادة العلمية لكل مقرر وطرحها بين الخبراء لمراجعتها والاطمئنان إلى المستوى العلمي والتناسق التربوي واتفاقها مع أهداف نظام الثانوية العامة الجديد ومواصفات الخريج المستهدفة.
3. لا بد من مراجعة نظم التعليم في المرحلتين السابقتين [مرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي] للاطمئنان إلى توافقهما منهجياً وتربوياً مع نظام الثانوية العامة الجديد.
4. وفي ضوء المتطلب السابق، يصبح منطقياً بدء تطبيق نظام الثانوية العامة الجديد على الطلاب الذين يبدءون دراستهم في التعليم الابتدائي الذي تم تطويره.

5. تجربة نظام الثانوية العامة الجديد على عينات مختارة من الطلاب في مناطق تعليمية مختلفة لاختبار مدى تقبلهم واستيعابهم لمنطق النظام الجديد قبل تعميمه على الجميع.
6. تصميم برامج لتطوير وتنمية قدرات ومهارات معلمي المرحلة الثانوية لتفهم أهداف النظام الجديد وتمكينهم من التعرف على محتويات المواد العلمية الجديدة وذلك قبل البدء بتطبيق النظام.
7. تصميم نظام للإرشاد الأكاديمي في كل مدرسة يساعد الطلاب على معرفة واستكشاف ميولهم وقدراتهم، واختيار التخصص والمواد المناسبة، ومن ثم يستطيع الطالب أن يختار مجال دراسته الجامعية ومهنته ومجال عمله المستقبلي.
8. بذل جهد خاص لتطوير نظم الإدارة المدرسية وإعمال معايير الجودة والاعتماد، وتأكيد الجدية والانضباط في تنفيذ النظام التعليمي.

9. يتشكل في كل مدرسة مجلس للأمناء يضم عناصر من أولياء الأمور بالمدرسة وشخصيات عامة من المهتمين بقضايا التعليم وخبراء في التعليم وممثلين لمؤسسات المجتمع المدني. على أن يكون عدد الأعضاء في حدود 15 عضواً، ويختارون من بينهم رئيساً للمجلس ونائباً أو أكثر للرئيس، ويحدد المجلس اختصاصاتهم. ويوضح المجلس ملاحظاته وتوصياته ونتائج تقييمه لأمور المدرسة إلى إدارة المدرسة، كما يقدمها إلى رئيس " المجلس الأعلى للتعليم بالمحافظة".

تطوير التعليم الجامعي والعالي

إن الجامعات ومعاهد التعليم العالي هي المسئولة عن إعداد الشباب وتأهيله علمياً وفكرياً وسياسياً وثقافياً كي يكون قادراً على خدمة الوطن بكفاءة وفعالية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ونرى أن الجامعات والمعاهد العليا الحكومية تعاني من مشكلات خطيرة تحد من قدرتها على أداء وظائفها العلمية والبحثية وتعوّق تحقيق رسالتها في بناء صرح العلم والبحث العلمي لمساندة جهود ومشروعات التنمية الوطنية الشاملة والتطوير المجتمعي المستمر.

أهداف التعليم الجامعي والعالي

نؤكد على الأهداف التالية باعتبارها الأساس في توجيه فعاليات مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في البلاد:

1. تكوين الموارد البشرية المصرية تكويناً علمياً وتقنياً وفكرياً وثقافياً متكاملاً ومتوافقاً مع متطلبات العصر ومتغيراته ومرتكزاً إلى تقنياته، وتوفير سبل التنمية المستمرة لتلك الموارد بما يهيئها للمشاركة الفاعلة المتميزة في تفعيل ثروات المجتمع وتحقيق نموه وتطوره ودعم قدراته.
2. المشاركة المنظمة والفاعلة في تنمية وتطوير الرصيد المعرفي للمجتمع ومباشرة البحث العلمي المنظم والتطوير التقني لحل مشكلات المجتمع والمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة، وذلك من خلال التوظيف المخطط والتنمية المستمرة للقدرات والموارد العلمية والبحثية بالجامعات بما يتناسق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويسهم في زيادة قدراته التنافسية.
3. استثمار العلم والتقنية في إدارة منظمات التعليم الجامعي وتنمية علاقات التعاون والتفاعل الديمقراطي بين عناصرها، وإدماج مفاهيم وآليات التطوير المستمر والجودة الكاملة في نسيج المنظمة ونظمها بما يقدم نموذجاً يحتذى في سائر منظمات و قطاعات المجتمع.

المبادئ الحاكمة لتطوير التعليم الجامعي والعالي

نرى ضرورة التزام الدولة والمجتمع بالمبادئ التالية ضماناً لقيام منظومة متميزة للتعليم الجامعي والعالي:

1. التعليم الجامعي والعالي حق للطالب القادر على مواصلة التعليم بتميز والذي تتوفر فيه الشروط الموضوعية للنجاح في الدراسة، ومن ثم لا يكفي المجموع في شهادة الثانوية العامة كشرط وحيد للقبول في الجامعات وإنما ينبغي تطبيق مجموعة من المعايير واختبارات القبول واجتياز المواد المؤهلة للقبول التي تحددها الجامعات بما يتناسب مع طبيعة الدراسة في كل كلية كأساس لتحديد من يقبل للدراسة بها.
2. كذلك فإن التعليم الجامعي والعالي خدمة مجتمعية تلبي مطلباً إنسانياً متجددا لا يقتصر فقط على سنوات الدراسة المحددة في نظم التعليم الحالية، وإنما يستمر ويتصل على مدى حياة الإنسان ورغبته المتجددة في العلم والمعرفة.

3. الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة مؤسسات تعليمية ومراكز للبحث العلمي والإشعاع الثقافي وخدمة وتطوير المجتمع والبيئة، وهي مؤسسات مستقلة مالياً وإدارياً وأكاديمياً تحكمها لوائحها الخاصة وتديرها مجالس وقيادات منتخبة ديمقراطياً من بين المؤهلين علمياً وأكاديمياً وفق القانون، ولها حرية العمل من دون تقيد بالنظم الحكومية التقليدية،كما أن لها الحرية في تنمية مصادرها الذاتية للتمويل للوفاء باحتياجاتها التعليمية والبحثية وتطوير إمكانياتها.
4. تخضع الجامعات والمعاهد العليا وإداراتها وأعضاء هيئات التدريس بها لعمليات التقويم المستمرة والتي يتوقف عليها استمرار الترخيص لها بالعمل، كما يرتبط التقدم الوظيفي لأعضاء هيئات التدريس بنتائج هذا التقويم.
5. تلتزم الجامعات والمعاهد العليا باستيفاء شروط ومعايير الاعتماد الأكاديمي والتوافق مع متطلبات نظام ضمان الجودة والاعتماد في جميع عملياتها وفعالياتها. وهي مطالبة بتحقيق الملائمة المستمرة بين برامجها التعليمية والبحثية والمعرفية وبين متطلبات التنمية الوطنية الشاملة واحتياجات المجتمع وتطلعاته، وإدماج آليات التجديد و التحديث في نظم التعليم و مناهجه وبرامجه لتواكب التطورات العلمية والتقنية والمعرفية المستمرة و المتصاعدة، والسعي للوصول إلى مستويات التميز المتعارف عليها عالمياً. كما ينبغي عليها أن تعمل على تنويع برامجها وتطوير أساليبها باستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات المتجددة للوصول بخدماتها التعليمية لكل من يرغب فيها في كل وقت وفي أي مكان.
6. يصدر قانون موحد للتعليم الجامعي والعالي يشمل كافة منظمات التعليم الجامعي والعالي الحكومية والخاصة ، وينص فيه على المبادئ العامة والقواعد الإستراتيجية الحاكمة لعمليات إنشاء وإدارة وتقييم الجامعات والمعاهد العليا، على أن يكون لكل جامعة ومعهد عال لائحة خاصة تصدر من السلطة المختصة بها تبين كافة القواعد والإجراءات التفصيلية في تشغيل وإدارة الجامعة / المعهد العالي وتدبير الموارد والتصرف فيها. ويتضمن القانون كل المسائل المتعلقة بشئون الجامعة أو المعهد العالي و جامعاً لكافة المبادئ المنظمة لها من مختلف القوانين الأخرى، بحيث يكون هو القانون الوحيد الذي ينظم شئون التعليم الجامعي والعالي ومنظماته. ومن المهم أن ينص القانون على تطوير أسلوب القبول بالجامعات والمعاهد وفق نظام يقوم على تفعيل سلطة الجامعات والمعاهد العليا في إدارة عمليات القبول، مع خضوعها للمراقبة من هيئة الاعتماد وضمان الجودة للتحقق من سلامة معايير وأساليب وقرارات القبول. كما يجب أن يؤكد المناخ الديمقراطي داخل الجامعات واحترام حرية التعبير والإبداع لأعضاء هيئات التدريس والطلاب، وفتح قنوات التعبير لهم للمشاركة بالرأي في المسائل الجامعية و القضايا الوطنية.

7. أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا عنصر فاعل ورئيسي في العمل الجامعي ولهم الحق في مباشرة الإبداع والابتكار العلمي والبحثي دون قيود، كما يشاركون في الإدارة الأكاديمية للجامعات والمعاهد العليا وفق لوائحها ونظمها المعتمدة. ويتم اختيارهم وفق المعايير والأساليب الأكاديمية المتعارف عليها عالمياً، وهم متفرغون للعمل الجامعي مع تعويضهم التعويض العادل و المكافئ لجهودهم و خبراتهم.

ومن المفهوم أن جميع المبادئ السابقة تنطبق بذات الدرجة على جميع الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة والأهلية.

المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي

يتم تطوير المجلس الأعلى للجامعات ليكون " **المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي**"، ويعنى بالقضايا الإستراتيجية الخاصة بتطوير التعليم وإعداد وتنمية هيئات التدريس وتوفير متطلبات ضمان الجودة وتنمية القدرات العلمية والبحثية للجامعات والمعاهد العليا، مع تأكيد الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري للجامعات والمعاهد العليا. وفي ضوء هذا التطوير يتم إلغاء كل من المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للمعاهد العليا. ونرى ضرورة أن يتولى المجلس إعادة هيكلة شاملة لقطاع التعليم الجامعي والعالي وفق الأسس التالية:

غايات التطوير

1. إحداث نقلة نوعية في هياكل وبرامج ومناهج وتقنيات التعليم الجامعي في مصر ترقى بجميع منظماته إلى مستوى الوفاء بمتطلبات الاعتماد كما تحددها معايير الاعتماد المتعارف عليها عالميا.
2. بناء وتدعيم القدرات الذاتية لمنظمات التعليم الجامعي والعالي المصرية على تحقيق النمو والتطوير المستدام والمواكبة الفعالة والإيجابية للتطورات العلمية والتقنية في كافة فروع العلم وتطبيقاتها.
3. تأكيد قدرة منظمات التعليم الجامعي والعالي المصرية على إعداد وتأهيل الخريجين بالتوافق المستمر مع التطورات في المجتمع واحتياجات سوق العمل المحلي والفرص المتاحة في أسواق العمل الإقليمية والدولية.

آليات التطوير

1. تصدر " **الهيئة الوطنية للتعليم**" مبادرة في شكل وثيقة مبادئ للتطوير والتحديث تمثل الأسس المرجعية التي تلتزم بها الجامعات المصرية ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. وتتضمن "**وثيقة المبادئ المرجعية**" العناصر والشروط والمعايير التي ينبغي أن تتوفر في كل منظمة من منظمات التعليم الجامعي والعالي وفق الأطر المتعارف عليها في نظم التعليم الجامعي والعالي المتميزة في العالم.
2. يراعى أن تؤكد "وثيقة المبادئ المرجعية" الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري للجامعات وعناصر منظومة التعليم الجامعي والعالي، وتحدد مسئولياتها الاجتماعية ودورها الأساس في التنمية الوطنية الشاملة. وتنشر "وثيقة المبادئ المرجعية" على كافة عناصر منظومة التعليم الجامعي والعالي وتجري مناقشتها بشكل مكثف يشارك فيه أعضاء هيئات التدريس ومجالس الأقسام العلمية ومجالس الكليات والمعاهد العليا ومجالس الجامعات. كما يجري طرحها على الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني، ويتم تنقيحها في

ضوء تلك المناقشات واعتمادها من " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي" باعتبارها وثيقة ملزمة لكافة مؤسسات منظومة التعليم الجامعي والعالي الحكومية والخاصة.

3. تلتزم كل جامعة ومؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بترجمة "وثيقة المبادئ المرجعية" إلى خطة إستراتيجية للتطوير الشامل لخمس سنوات تتضمن كافة العناصر الأكاديمية والإدارية والتقنية والمعلوماتية، وعلى الأخص ما يلي:

- البناء الإستراتيجي شاملاً رسالة الجامعة - أو المعهد - ورؤيتها الإستراتيجية، والإستراتيجيات العامة والسياسات الرئيسية والأهداف الإستراتيجية التي تلتزم بتحقيقها.
- البناء الأكاديمي شاملاً مجالات التخصص وفروع العلم التي توليها المنظمة التعليمية عنايتها بهدف تحقيق التميز، والمناهج والمقررات، والمصادر المعرفية.

- هيكل وآليات وتقنيات العملية التعليمية وأساليب التدريس والاختبار والتقييم ومعايير ضمان الجودة الشاملة في كافة عناصر التعليم.
- البنية الاتصالية والمعلوماتية المساندة للعمليات التعليمية والبحثية بالمنظمة التعليمية.
- هيكل وأعداد ومواصفات هيئة التدريس وبرامج الإعداد والتأهيل والتنمية المستمرة للأعضاء ومعاونيهم.
- هيكل التنظيم الخاص بالبحث العلمي والأهداف الإستراتيجية لتنمية القدرات البحثية للمنظمة التعليمية وتوجهات محددة للتحول إلى صورة من صور " جامعات البحوث".
- هيكل وآليات تقييم الأداء المؤسسي.
- اقتصاديات التعليم والبحث العلمي، وخطة تنويع وتنمية مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على موارد الموازنة العامة [بالنسبة للجامعات والمعاهد العليا الحكومية] باعتبارها المصدر الوحيد أو الأساس للدخل،
- هيكل وإمكانيات وتوجهات الأنشطة الجامعية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة واقتصاديات النشاط ومعايير التقييم ومقومات التطوير والتميز المستمر.

4. يراعى أن تتكون الخطة الإستراتيجية لكل مؤسسة في منظومة التعليم الجامعي والعالي من جزأين رئيسيين:

- الجزء الأول يوضح خطة الإدارة المركزية للجامعة [أو المعهد] باعتبارها مستوى تنظيمي مؤسسي [مركزي] تتبعه كليات ومعاهد و فروع، وتعبر الخطة في هذا الجزء عن دور الإدارة المركزية ووظائفها الإستراتيجية في تنسيق أنشطة الكليات والمعاهد والفروع، وتوجيهها لتحقيق إستراتيجية عامة وأهداف مشتركة، وتوفير الدعم والمساندة وتقديم الخدمات والأنشطة المركزية التي لا تستطيع - أو لا يجب - أن تتواجد في كل كلية أو معهد أو فرع.
- أما الجزء الثاني فيوضح الخطة الإستراتيجية لكل كلية أو معهد أو وحدة من وحدات الجامعة [أو المعهد] وفق العناصر التفصيلية المتناسبة مع طبيعة كل منها. وتكون مسئولية الجامعة تحقيق التناسق بين تلك الخطط وصولاً إلى أداء مؤسسي متكامل، مع الالتزام دائماً بالمبادئ الرئيسية المتضمنة في "وثيقة المبادئ المرجعية".

5. تختص كل مؤسسة في منظومة التعليم الجامعي والعالي باتخاذ كافة الإجراءات التنظيمية والمالية فضلاً عن الأكاديمية اللازمة لوضع خططها موضع التنفيذ. كما تقدم كل وحدة جامعية [كلية ،معهد، مركز، وحدة ذات طابع خاص، فرع] تقارير دورية عن تقدم التنفيذ على كافة محاور الخطة المعتمدة، وتعد كل جامعة تقارير دورية عن تقدم التنفيذ على المستوى المؤسسي العام [الجامعة]. وتناقش تقارير متابعة الأداء على مستوى الجامعات

والمعاهد في " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي" وتصدر ملاحظات إلى الجامعات المعنية بنتيجة تلك المناقشات.

اختيار القيادات بالجامعات والمعاهد العليا الحكومية

1. يتم تشكيل هيئة جامعية مستقلة لاختيار القيادات الجامعية في إطار " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي" تتولى الإعلان عن الوظائف الشاغرة وبيان أوصافها وطبيعة المهام والواجبات والأهداف المطلوب تحقيقها من كل وظيفة ومتطلبات شغلها، كما تتلقى طلبات الراغبين في شغل كل وظيفة، ثم تتولى فحص الطلبات والتأكد من انطباق الشروط، ثم تعلن قوائم بأسماء المرشحين لكل وظيفة ممن تنطبق عليهم الشروط.
2. تجرى انتخابات في كل جهة جامعية بها وظائف شاغرة - تحت إشراف هيئة اختيار القيادات الجامعية - وذلك لاختيار أفضل المتقدمين [سواء كانوا من نفس الجامعة أو من خارجها]. ويشارك في الاختيار جميع أعضاء الجهة المعنية ذوي العلاقة.
3. تعرض نتائج الانتخابات على مجلس الجامعة المعنية [أو المعهد] للتصويت على اختيار أحد المرشحين من بين الحاصلين على 75% أو أكثر من أصوات الناخبين.
4. ويكون للجامعات والمعاهد العليا الخاصة أو الأهلية إتباع ذات الأسلوب أو وفق نظامها الخاص الصادر في لائحة النظام الأساسي لها والمعتمد من وزارة التعليم بعد توصية " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي".

تطوير الدراسات العليا والبحوث

نرى ضرورة تطوير الدراسات العليا ومراكز البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، ونؤكد أهمية إنشاء " **كلية الدراسات العليا**" في كل جامعة، بحيث تتجمع فيها القدرات الأكاديمية والمقومات التنظيمية والتقنية الكفيلة بتحقيق مستوى رفيع من التعليم وفرص البحث العلمي والاقتراب بذلك من مفهوم " جامعة البحوث" كما في جامعات العالم العريقة.

كما نرى ضرورة إعادة هيكلة برامج الدراسات العليا في الجامعات الحالية في ضوء توفر المقومات والموارد المناسبة ومستوى القدرات العلمية والموارد الأكاديمية والبشرية المتاحة بها. ونرى ضرورة أن يصدر " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي" مجموعة المعايير التي يجب الالتزام بها قبل أن تقدم جامعة أو معهد على إنشاء برامج متخصصة للدراسات العليا حتى تتحقق لها القدرات العلمية والموارد البشرية اللازمة لتقديم خدمات تعليمية على مستوى رفيع.

تطوير أوضاع المعاهد العليا الخاصة

نلاحظ بكثير من القلق انتشار عدد كبير من المعاهد العليا الخاصة التي لا يتوفر للكثير منها المقومات الضرورية لإقامة كيانات تعليمية فاعلة ترقى للمستويات المستهدفة، وندعو وزارة التعليم - بعد مراجعة " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي" - إلى بدء مشروع يستهدف

حفز أصحاب تلك المعاهد للاندماج في عدد محدود من الكيانات التعليمية الكبرى بمسمى أكاديمية مثلاً، بحيث تنشأ عن هذه الكيانات مؤسسات تعليمية تتوفر لها الإمكانيات البشرية والمادية والتقنية والمقومات الأكاديمية التي تتيح لها القدرة على الوفاء بمتطلبات ضمان الجودة والاعتماد والالتزام ب "وثيقة المبادئ المرجعية".

قضية مجانية التعليم

ينص دستور 1971 في المادة رقم 18 على أن التعليم حق تكفله الدولة كما نصت المادة 20 على أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة. وقد تصاعدت أصوات كثيرة تنادي بإلغاء مجانية التعليم باعتبار أن الدولة غير قادرة على توفير الموارد اللازمة لتمويل التعليم المجاني وفي نفس الوقت الإنفاق على تطوير وتحسين المنظومة التعليمية والارتقاء بمستواها. ونحن نرى أن قضية المجانية بشكلها الحالي قد أفرغت من محتواها حيث يتحمل أولياء الأمور نفقات باهظة في تدبير الدروس الخصوصية لأولادهم نتيجة التردي في أوضاع المؤسسات التعليمية على كافة المستويات. ومن ثم فحقيقة الأمر أن ما يقرب من 20 مليار جنيه توجهها الدولة سنوياً للتعليم لا تحقق العائد المستهدف منها. والرأي عندنا يتطلب مراجعة شاملة للقضية وفق الأسس التالية:

- التزام الدولة بمبدأ مجانية التعليم وكونها علاقة مباشرة بين الطالب والدولة، بمعنى أن الدولة هي التي تتحمل أعباءها وليست مؤسسات التعليم التي يجب أن تحصل على المقابل الفعلي لتكلفة التعليم التي يحصل عليه الطلاب.
- توضيح مفهوم التعليم المجاني أنه يعني حق مقابل واجب، ومن ثم يحصل المواطن على فرصة التعليم المجاني إذا التزم بمستويات أداء محددة تسمح له بالحصول على هذه الميزة والاستمرار فيها حتى ينجز المستوى التعليمي المستهدف.
- أن الحصول على منحة التعليم المجاني ينبغي أن تتم وفق شروط تتسم بالعدالة والشفافية، وأن تعلن تلك الشروط وإجراءات التقدم للحصول عليها ومعايير وإجراءات اختيار الفائزين بها، على أن تخضع تلك العملية لرقابية مجتمعية مقننة يحددها التشريع الموحد للتعليم العالي.
- ضرورة تحديد أسس وتقنيات احتساب التكلفة الفعلية للخدمة التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم حتى تتخذ أساساً في تحديد رسوم التعليم.
- أن الدولة – ممثلة في وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم – سوف تشتري من مؤسسات التعليم الحكومية التي تتوفر بها شروط ومعايير ضمان الجودة والاعتماد الخدمة التعليمية لأعداد الطلاب الذين تتوفر فيهم شروط الحصول على منح المجانية.
- أن القبول بمؤسسات التعليم عملية مستقلة ومنفصلة عن مسألة الحصول على منحة حكومية بمجانية التعليم. أي أن توفر شروط القبول ليس شرطاً كافياً لحصول الطالب على منحة المجانية، إذ يلزم توفر شروط أخرى يحددها القانون وتكون معلنة ومعروفة للكافة - من ذلك مثلاً تحديد حد أقصى لسن الطالب أو تحديد عدد من الأماكن في كل تخصص لحفز الطلاب على اختيار فروع العلم والتخصصات المطلوبة في سوق العمل وللوفاء بمتطلبات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك للحد من إقبال الطلاب على مجالات التعليم التي يعاني المجتمع من زيادة أعداد الخريجين منها دون أن يكونوا مطلوبين في سوق العمل. وبذلك تستخدم الدولة سياسة المجانية لإعادة هيكلة القبول بالمؤسسات التعليمية ومجالات التعليم المختلفة بما يحقق أهداف التنمية الوطنية ومواكبة التطورات العلمية في العالم المعاصر، وعلى الطلاب الذين يريدون دراسة موضوعات أخرى أن يتحملوا هم تكلفة التعليم.

- أن استمرار تمتع الطالب بمجانية التعليم يتوقف على استمرار توفر شروط الحصول عليها، فإذا فقد الطالب هذه الشروط – كلها أو بعضها – أثناء سنوات دراسته، يفقد حق التعليم المجاني.

قضية كادر المعلمين

لقد طال الحديث في موضوع إصدار كادر جديد للمعلمين يحقق لهم زيادات معقولة في رواتبهم وحوافزهم ويعوضهم تعويضاً عادلاً عن أعباء وظائفهم. وتأتي أهمية تطوير كادر المعلمين من ارتباطه الوثيق بمشكلة انتشار الدروس الخصوصية واتخاذها من قبل كثير من المعلمين وسيلة لتحسين دخولهم تعويضاً عن انخفاض الرواتب وفق الكادر الحالي الذي لا يفرق بين موظفي الدولة بحسب طبيعة وأعباء الوظائف ومتطلباتها.

ونحن نرى ضرورة حسم هذا الموضع على أسس موضوعية تلتزم المنطق العلمي والذي يتلخص فيما يلي:

1. توصيف وظائف الهيئة التعليمية في مختلف المراحل التعليمية [معلم ابتدائي، معلم إعدادي، معلم ثانوي.....].
2. تحديد متطلبات أداء وظيفة المعلم في كل مستوى وكل تخصص علمي، وذلك من حيث التأهيل والتدريب العملي.
3. تحديد ظروف ومخاطر وظيفة المعلم في مختلف المستويات والتخصصات التعليمية.
4. تصنيف وظائف المعلمين إلى مراتب تضم كل مرتبة [مجموعة، فئة] الوظائف المتشابهة من حيث متطلبات التأهيل وسنوات الخبرة وأعباء الوظيفة]ز
5. يصير تقييم الوظائف بإحدى طرق التقييم المعروفة وذلك لترجمة الأهمية النسبية لكل وظيفة إلى قيمة مالية تمثل الراتب العادل المتناسب معها.
6. يصير تطبيق منهجية إدارة الأداء بمعنى أن يتم الاتفاق مع شاغل وظيفة المعلم في كل مستوى على حدود الأداء المطلوب منه في فترة زمنية معينة [الفصل الدراسي] وذلك بتحديد ساعات التدريس وأعمال الاختبارات والإشراف على الأنشطة الطلابية وغيرها من المهام الوارد توصيفها في وصف الوظيفة ، وكذا تحديد النتائج المتوقعة من أداء المعلم لمهام وظيفته.
7. يكون التزام كل معلم بتنفيذ خطة الأداء المتفق عليه معها هو أساس استحقاقه للراتب المقرر للوظيفة، كما يكون تميزه في الأداء أساس حصوله على الحوافز والمكافآت المختلفة التي يقررها الكادر الجديد.
8. وفي جميع الأحوال، ينبغي أن يعكس الكادر الجديد للمعلمين المستوى السائد لتكاليف المعيشة في المناطق المختلفة، كما ينبغي أن تتم زيادات سنوية في الرواتب لتعكس أمرين:
   - ارتفاع المستوى العام للأسعار [التضخم] وزيادة تكاليف المعيشة تبعاً لذلك.
   - ارتفاع مستوى الخبرة والمهارة المكتسبة من الممارسة والتعلم المستمر.

9. ينبغي أن توفر الدولة للمعلمين فرص التعليم المستمر من خلال تنظيم دورات وبرامج تطويرية وإخضاعهم لعمليات تقييم مستمرة لضمان تطور قدراتهم ومعارفهم بما يتناسب مع تطورات العلوم وأساليب التعليم ومناهجه.

قضية الكتاب المدرسي

إن مئات الملايين من الجنيهات التي تنفق في سبيل إعداد وطباعة وتوزيع الكتب المدرسية على الطلاب في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي هي في الحقيقة إهدار للمال العام حيث تفتقر الكتب المدرسية في الغالب إلى القواعد والأسس المتطورة التي توفر لها عناصر التشويق وتوصيل المعارف للطلاب بطرق فعالة. ونرى الطلاب على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية يلجئون إلى شراء الكتب الخارجية التي يعدها معلمون نجحوا في تطويرها بحيث تعكس المبادئ والمنهجيات الأكثر تطوراً وفعالية في إعداد الكتب الدراسية.

إننا نوصي بمراجعة الأسلوب المعمول به الآن في إعداد الكتب، ونرى أن يقتصر دور وزارة التربية والتعليم ومراكزها المتخصصة في إعداد وتصميم المناهج وأطر المقررات الدراسية والأهداف التعليمية المرجوة من كل موضوع يتضمنه إطار المقرر. ثم تعلن هذه الأطر في مسابقات عامة يتقدم لها كل من تتوفر له القدرة والمعرفة والعلمية والخبرة التربوية لإعداد الكتب المعلن عنها وفق الأطر المقررة من الوزارة. ويصير تقييم الكتب المتقدمة للمسابقة وفق معايير علمية وموضوعية تنبثق من المعايير القومية للتعليم، ويجري تصفية الكتب حتى يتم اختيار الكتاب الأفضل في كل فرع لكل مرحلة تعليمية. وتشتري وزارة التربية والتعليم حقوق التأليف من المؤلفين الفائزين، ثم تطرح عملية طباعة وتوزيع الكتب الفائزة في مزايدة عامة بين دور النشر المتخصصة ويكون على الدار الفائزة في المسابقة شراء حق طباعة ونشر وتوزيع الكتب المتعاقد عليها مع الوزارة لقاء قيمة العرض الذي تقدمت به دار النشر الفائزة.

وتقتصر مهمة الوزارة بعد ذلك على إعلان قوائم بالكتب المعتمدة منها في كل تخصص لكل مرحلة تعليمية والأسعار المقررة لها وفق تعاقدها مع الناشرين، على أن يقوم الطلاب بشراء تلك الكتب مباشرة، على أن يجري تخفيض الرسوم الدراسية في المقابل.

قضية تطوير وظيفة المدرسة

إننا نرى أن المدرسة ليست مجرد مكان لتلقي الدروس وأداء الاختبارات، بل لها وظائف تعليمية وتربوية وتثقيفية على درجة عالية من الخطورة كانت موجودة في عهود سابقة ثم اختفت من مدارسنا حالياً. وفي مقدمة الوظائف المحورية للمدرسة التي ينبغي العمل على إحياءها وتفعيلها ما يلي:

1. إعداد الطلاب والطالبات رياضياً وإتاحة الإمكانيات اللازمة لتدريبهم على شتى أنواع الرياضة وتنظيم المسابقات والبطولات واكتشاف المبرزين منهم ورعايتهم حتى يصلوا إلى أعلى مراتب المهارة وفق المعايير والمستويات العالمية. إن المدرسة هبي المكان الطبيعي لتفريخ الأبطال في مختلف مجالات الرياضة.
2. إعداد الطلاب والطالبات فنياً وثقافياً بتدريبهم على أنواع الفنون المختلفة من فنون تشكيلية وتصوير وموسيقى، وتنمية مهاراتهم الفكرية وتشجيعهم على القراءة والاطلاع، وحفزهم على الإبداع والابتكار في مجالات الفن والأدب المختلفة.
3. تزويد الطلاب والطالبات بمهارات متفوقة في استخدام الحاسبات الآلية وإدماجها في صميم العملية التعليمية، وتنمية قدراتهم على الإبداع في مجالات البرمجة للحاسب الآلي وتطبيقاته.
4. تنمية مهارات الطلاب والطالبات في مجالات الزراعة والحرف اليدوية والصناعات الخفيفة التي تعتمد على خامات من بيئة المدرسة والمجتمع المحيط بها.

5. إشراك الطلاب والطالبات في برامج وأنشطة للخدمة العامة وتحسين البيئة والمجتمع المحيط.

قضية إشراك الآباء في الإدارة المدرسية

إن تحقيق التطوير المستهدف في المنظومة الوطنية للتعليم يتطلب إشراك أصحاب المصلحة في إدارة المؤسسات التعليمية المساهمة بجهودهم وإمكانياتهم الفكرية وخبراتهم المهنية في مساندة جهود إدارة المؤسسات التعليمية. وفي هذا الصدد نرى التوسع في تشكيل مجالس الأمناء بجميع المدارس على أن يضم المجلس عدداً من أولياء أمور الطلاب والطالبات بكل مدرسة ممن يتمتعون بمستويات تعليم عالية وخبرات تطبيقية ومهنية مشهودة. كما يضم مجلس الأمناء عدداً من الشخصيات العامة في المجتمع المحيط بالمدرسة. ويكون للمجلس رئيس يختاره أعضاؤه. ويباشر مجلس الأمناء مهام التوجيه الإستراتيجي للمؤسسة التعليمية ومراقبة الأداء العام بها وتقييم الإنجازات والإشراف على برامج تطوير وتحسين كفاءة العملية التعليمية. ويكون للمجلس إصدار توصيات لإدارة المؤسسة التعليمية ومراقبة تنفيذها والالتزام بها، كما يسهم المجلس في تنمية الموارد المالية للمؤسسة التعليمية ويشرف على إنفاقها في مجالات التطوير والتحديث.

9

برنامج تطوير منظومة الخدمات الصحية والتأمين الصحي الاجتماعي

يهدف برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء إلى إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للخدمات الصحية لتحقيق أعلى مستويات الرعاية الصحية والخدمات العلاجية للمواطنين واستثمار الموارد المتاحة أفضل استثمار ممكن.

ويقوم البرنامج في هذا الصدد على المبادئ التالية:

1. ضرورة إحداث أعلى درجات التنسيق والترابط بين عناصر المنظومة الوطنية للخدمات الصحية وتحقيق الترابط بين عناصرها التي تضم:
   - مقدمو الخدمات الصحية من أفراد ومؤسسات في القطاعين العام والخاص.
   - هيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بقطاع الخدمات الصحية من جمعيات أهلية ومراكز رعاية المعاقين ذهنياً أو عضوياً، والنقابات المهنية القائمة على تنظيم ممارسة المهن الطبية والصيدلانية والمهن الطبية المساعدة.
   - الجهات الحكومية القائمة على تنظيم الخدمات الصحية ووضع الضوابط لممارسة مختلف وظائفها.
   - مؤسسات التعليم والتدريب والتأهيل الطبي الحكومية والخاصة.
   - وسائل الإعلام والجمعيات والهيئات المعنية بالتوعية بالقيم والممارسات الصحية الصحيحة لمختلف نوعيات ومستويات المستفيدين.
2. ضرورة تنسيق فعاليات كافة الجهات ذات التأثير في مستويات الصحة العامة – سلباً وإيجاباً – وتضمين برامجها في إطار إستراتيجية وطنية للارتقاء بمستويات الصحة العامة. وفي مقدمة تلك الجهات مؤسسات التعليم والتدريب على اختلاف مستوياتها، وسائل الإعلام، جماعات المجتمع المدني، المؤسسات الثقافية، المؤسسة الدينية، مؤسسات الإنتاج والخدمات.
3. إشراك أصحاب المصلحة في توجيه نظام الخدمات الصحية وتقييم فعالياته وتصحيح مساره إن انحرف عن تقديم الخدمات اللازمة لهم بمستويات الجودة والكفاءة المرغوبة.
4. ضرورة توفير الموارد اللازمة للمنظومة الوطنية للخدمات الصحية بما يتناسب مع مستوى الخدمات الصحية المناسبة لاحتياجات المواطنين.

أهم سلبيات النظام الحالي للرعاية الصحية والعلاجية:[13]

[13] سمير فياض، الصحة في مصر، الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى عام 2020، منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2002

رصدت دراسة د. سمير فياض نقاط ضعف النظام الصحي والتي تمثل تحديات مستقبلية يجب تصحيحها فيما يلي:

1. لا تزال مخرجات النظام الصحي المصري أقل من المعدلات المستهدفة – رغم ما يطرأ عليها من تحسن مستمر- ، فلا يزال معدل وفيات الأمهات والرضع والأطفال مرتفعاً، ولا يزال التفاوت بين الحضر والريف قائماً، كما أن برامج الصحة العامة للأمراض الوبائية السرية لا تزال في حاجة إلى تحسين، وكذلك برامج الوقاية وحماية وتعزيز الصحة بحاجة إلى تطوير.
2. أن معدلات العدالة وإتاحة الحصول على الرعاية الصحية لا تزال قاصرة، إذ لا تغطي الرعاية التأمينية إلا أقل من 40% من المواطنين الذين يتحملون العبء الأكبر من نفقات العلاج [61% تقريبا]، بينما تساهم الدولة بنسبة 34% من إجمالي تمويل العلاج، وتساهم جهات التأمين الصحي الاجتماعي وشركات التأمين الخاصة وجهات العمل بنسبة آخذة في الانخفاض إلى أن بلغت 5% فقط وتسهم المنح والمعونات الخارجية بنسبة 1% من إجمالي التمويل في عام 2002. ويقدر أن شريحة الدخل الدنيا لا تحصل إلا على 16% من الإنفاق الصحي العام، على حين تحصل شريحة الدخل العليا على 24% من الإنفاق الصحي العام بخلاف ما تحصل عليه من نسبة عالية في الإنفاق الصحي الخاص.
3. تعاني مؤشرات كفاءة الإدارة والتمويل والخدمات السريرية الدوائية من انخفاض واضح. فقد وصلت نسبة الإنفاق الصحي من الناتج القومي الإجمالي إلى 4 % بالمقارنة بالمعدلات العالمية التي تصل إلى 7.4% من الناتج العالمي الإجمالي.
4. تعاني المنظومة الصحية الوطنية من قصور في مستويات الجودة، والفاعلية ودرجة إشباع احتياجات المنتفعين نتيجة قصور التمويل، وعدم تطور أساليب التعليم الطبي والتمريض، والفقر الشديد الذي تعاني منه وحدات الرعاية الصحية الأساسية التي تقدم خدماتها بالأساس للفقراء والمناطق النائية.

من جانب آخر، فإن النظام الحالي يفتقد الترتيب المنطقي لأولويات الإنفاق على الخدمات الصحية التي تقوم على إدارتها وزارة الصحة والسكان، إذ يتم توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق على الرعاية الصحية العلاجية عالية التكلفة بدلاً من الاهتمام بالرعاية الصحية الوقائية والأساسية، وذلك فضلاً عن ارتفاع المصروفات الإدارية وانخفاض كفاءة الإدارة. كذلك يتوجه أكثر من 3/1 [ثلث] الإنفاق على شراء الدواء وهي نسبة تفوق المعدلات العالمية التي تتراوح بين 20% - 25% من الإنفاق الكلي على الصحة. وأخطر تلك السلبيات عدم التمييز بين الأغنياء والفقراء في تقديم الدعم الصحي وتحمل الفقراء بالتالي لعبء مادي كبير للحصول على الخدمات الصحية يفوق ما يتحمله الأغنياء لنفس الغاية.

كذلك فإن من سلبيات نظام الرعاية الصحية الحالي انخفاض نسبة تغطية التأمين الصحي الاجتماعي، حيث يشمل أقل من نصف السكان فقط، ولا يغطي فئات كبيرة من المجتمع مثل الفلاحين وربات المنازل والعمالة غير المنتظمة وغير العاملين وممن لا يتوفر لهم مصادر دخل ثابتة.

البرنامج المقترح لإعادة هيكلة منظومة الخدمات الصحية والتأمين الصحي

يهدف البرنامج المقترح إلى تحقيق ما يلي:

1. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على قطاع الصحة والسعي لزيادة الإنفاق على الخدمات الصحية الوقائية والأساسية،
2. تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين مع مراعاة العدالة في توزيع الأعباء بين الفقراء والأغنياء،
3. تطوير نظام التأمين الصحي الاجتماعي ليغطي جميع فئات المجتمع ويضمن لكل مواطن الحصول على مجموعة الخدمات الأساسية،

4. الاستمرار في تقديم العلاج المجاني للفقراء، وتنسيق الإفادة من المساهمات المجتمعية في تمويل برامج الرعاية الصحية،
5. تعظيم الاستفادة من البنية الأساسية والطاقات الصحية والعلاجية المتاحة حالياً لدى جميع مقدمي الخدمات الصحية والعلاجية في قطاعات الخدمة الحكومية والخاصة والتنسيق بينها لمنع تكرار الخدمات أو الازدواج في شراء المعدات والتجهيزات،
6. توزيع خدمات الرعاية الصحية والعلاجية توزيعاً متناسباً بين كافة مناطق الجمهورية وعدم تركزها في مناطق بعينها وافتقاد مناطق أخرى لتلك الخدمات.

أولاً: إدارة الخدمات الصحية على المستوى الوطني

إنشاء الهيئة الوطنية للصحة

تنشأ "**الهيئة الوطنية للصحة**" لتتولى صياغة الإستراتيجية العامة للخدمات الصحية والعلاجية في البلاد وضمان استقرارها من دون التأثر بتغيير وزراء الصحة وذلك على النحو التالي:

1. تحديد الغايات والأهداف الإستراتيجية التي تحقق مطالب المجتمع في توفير مستوى من الخدمة الطبية يتسم بالكفاءة والجودة والاقتصاد.
2. تصميم الصورة الكلية المستهدفة لمنظومة الخدمات الصحية لخدمة الاحتياجات الحالية في المجتمع، وإعداد الخطط المستقبلية لتطويرها وتنمية قدراتها بما يتوافق وتوقعات زيادة الطلب على تلك الخدمات وتنوع الاحتياجات وتغيرها مع حركة المجتمع وتطلعات أفراده وطوائفه. والمعنى المقصود هنا أن تضمن الهيئة القائمة على إدارة المنظومة الوطنية أن كافة عناصرها موجودة وقادرة على مباشرة وظائفها.
3. تصميم آليات التنسيق والتربيط بين عناصر المنظومة الوطنية للخدمات الصحية، وترويج أنماط المشاركة وطرح مبادرات الدمج بهدف تكوين كيانات تتوفر لها القدرات المناسبة وتكون أقدر على تقديم خدمات أفضل بتكلفة اقتصادية ومستويات جودة لا تتوفر للكيانات الصغيرة والهامشية [مثل مستشفيات الشقق داخل العمارات السكنية مثلاً].
4. تحديد المعايير التي ينبغي على مقدمي الخدمات الصحية ومختلف عناصر المنظومة الالتزام بها من حيث نوعيات الخدمات المصرح بها لكل مستوى من مقدمي الخدمة، وأساليب تقديم الخدمات للمستفيدين، وضمان الوصول إلى الخدمات بيسر وبدون معاناة للمرضى واحترام حقوقهم وذويهم في تلقي الخدمة بأحسن الأساليب، وكذا تحديد أساليب تقدير أسعار المستويات المختلفة من الخدمات الصحية.
5. صياغة القوانين والتشريعات المنظمة لإنشاء وتشغيل مؤسسات الخدمات الصحية المختلفة، والأشكال القانونية المسموح بها، والشروط الواجب توفرها في القائمين عليها، ومصادر التمويل والضوابط الكفيلة بضمان سلامة المتعاملين معها من المرضى وطوائف المستفيدين المختلفة.
6. تصميم نظم وآليات متابعة أداء عناصر المنظومة وقياس مستويات الجودة والفعالية، ومدى الالتزام بالمعايير المعتمدة لمختلف أنواع الخدمات.

7. تصميم نظم وآليات الترخيص والاعتماد ومنح الشهادات التي تجيز لعناصر المنظومة ممارسة أنواع محددة من الخدمات الصحية وفق المعايير والضوابط المنصوص عنها في قرارات الترخيص أو الاعتماد أو الإجازة.
8. تصميم نظم وآليات متابعة أداء وقياس كفاءة عناصر المنظومة ومدى التزامهم بالمعايير والضوابط المحددة، وتقرير أنواع الجزاءات على المخالفين.
9. تخطيط برامج توفير وتنمية الموارد البشرية والمعرفية والتقنية اللازمة لكفاءة تشغيل عناصر المنظومة، ووضع الضوابط والحوافز الكفيلة بتنظيم الاستفادة من تلك البرامج لمن تتوفر فيهم الشروط من أفراد ومؤسسات، وتأكيد التوظيف الإيجابي الفعال للخبرات العلمية والقدرات المهنية المكتسبة من عمليات التدريب والتنمية المتواصلة.

نظام جديد للتأمين الصحي الاجتماعي

نرى ضرورة إصدار قانون جديد للتأمين الصحي الاجتماعي يوحد التشريعات الحالية ويكفل تحسين مصادر التمويل ويمنح الهيئات المسئولة عن تنفيذه قدراً كافياً من المرونة، ويؤدي إلى تطوير النظام الحالي للتأمين الصحي بدمجه في قانون التأمين الاجتماعي مما يحقق التنسيق والتكامل بين النوعين من التأمين، ويجعل الرعاية والخدمات الصحية عنصراً أساسياً في منظومة الرعاية الاجتماعية المتكاملة للمواطن.

ونرى أن يكون التأمين الصحي الاجتماعي إلزامياً لجميع الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي الحالي من العاملين في الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، فضلاً عن الفئات من غير العاملين مثل الطلاب وربات المنازل وغيرهم من الفئات الذين نرى ضرورة ضمهم للاستفادة من نظام التأمين الصحي الاجتماعي وتلافي أوجه القصور الحالية.

الصندوق الوطني للرعاية الصحية

ينشأ "**الصندوق الوطني للرعاية الصحية**" ضمن هيكل "الهيئة الوطنية للصحة" ليتولى إدارة الأموال التي تخصصها الدولة لتمويل الخدمات الصحية والعلاجية للمواطنين، واشتراكات المواطنين وما تتحمله مؤسسات الأعمال وهيئات المجتمع المشاركة في نظام التأمين الصحي عن العاملين بها والمؤمن عليهم وفقاً للنظام، وأي موارد أخرى ينجح في الحصول عليها لتغطية نفقات العلاج للمواطنين. ويجري التعاقد بين " المجلس الأعلى للصحة بالمحافظة"- بالنيابة عن الصندوق - وبين مقدمي الخدمات الصحية والعلاجية من مستشفيات ومستوصفات ومعامل متخصصة ومراكز علاجية متخصصة وأطباء وأخصائيين على أساس قوائم أسعار معتمدة لمختلف الخدمات وشروط معيارية لجودة الخدمات، وبحيث يتقدم المواطنون المنتفعون بنظام التأمين الصحي إلى تلك الجهات للحصول على الخدمات المطلوبة بناء على إحالة من طبيب الأسرة أو طبيب الرعاية الأولية الذي تحدده هيئة التأمين الصحي لكل مجموعة من المواطنين حسب التوزيع الجغرافي. وتتم الإحالة إلى مقدمي الخدمات للرعاية الصحية من المستويات المختلفة حسب النظام المعتمد من هيئة التأمين الصحي. ويتولى فرع الصندوق في كل محافظة سداد قيمة المطالبات المقدمة من مقدمي الخدمات الصحية والمعتمدة من هيئة التأمين الصحي بالمحافظة.

المشاركة في تكلفة الخدمات الصحية

نرى إعفاء جميع المواطنين الذين يقل دخل الفرد السنوي عن 3000 جنيه [ما يعادل متوسط الحد الأدنى للأجور المقترح في برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء [214 في الحكومة وقطاع الأعمال العام، و312 في القطاع الخاص = 263 شهرياً]. ويشارك المواطنون الذين يزيد الدخل السنوي للفرد منهم عن هذا الحد الأدنى بنسبة من تكلفة العلاج تتراوح بين 5% - 30% وفق مستويات الدخل والتي يصدر بتحديدها قرار من "الهيئة الوطنية للصحة"، على أن تتحمل الدولة [ممثلة في الصندوق الوطني للرعاية الصحية] ومؤسسات الأعمال وهيئات المجتمع المشاركة في نظام التأمين الصحي باقي التكلفة وفق نسب يصدر بها أيضا قرار من الهيئة الوطنية للصحة.

دور ومسئولية وزارة الصحة

تتولى وزارة الصحة وهيئاتها وأجهزتها المختلفة مباشرة مهام إدارة المنظومة الوطنية للخدمات الصحية في ضوء الإستراتيجية الصحية الوطنية على النحو التالي:

1. توفير آليات التدخل للمساندة في حال تعرض بعض عناصر المنظومة الوطنية لمشكلات أو مخاطر تهدد بتوقفها عن الأداء أو تعوق قدراتها على تقديم الخدمات بالمستويات المحددة.
2. توفير الإمكانيات الإستراتيجية اللازمة لدعم المنظومة الوطنية للخدمات الصحية والقيام بالوظائف المحورية التي لا يتسنى لأي مؤسسة من مؤسسات المنظومة أن تقوم بها منفردة ، مثال ذلك الدراسات الشاملة والمسوح الشاملة للحالة الصحية في البلاد، والإيفاد في بعثات خارجية للتأهيل والتدريب، والاستثمار في المراكز الطبية المتخصصة عالية التكلفة وغير ذلك من مجالات تحتاج إلى قدرة الدولة وإمكانياتها.
3. تنظيم العلاقات بين عناصر المنظومة الوطنية من القطاعين الحكومي والخاص وتوزيع الأدوار بينها بما يحقق التكامل والتناسب مع طاقات وإمكانيات كل قطاع [مثلا تخصيص المستشفيات العامة لاستقبال الحوادث بينما تتوجه المستشفيات الخاصة مثلاً لعمليات التجميل، أو أن تباشر المستشفيات الحكومية خدمات العلاج للأمراض المستعصية ومرتفعة التكلفة [مثل المعهد القومي للأورام الذي لا يتصور أن يباشر مثل مهامه قطاع خاص يسعى إلى الربح فضلاً عن تقديم الخدمة].

ثانياً : إدارة الخدمات الصحية على المستوى المحلي

يتشكل النظام على المستوى المحلي من مديريات الصحة بالمحافظات والتي تقوم بمباشرة وظائف وأنشطة الإشراف على مقدمي الخدمات الصحية وتأمين الموارد والرقابة على الجودة وكافة العمليات المؤثرة في مستوى الخدمات المقدمة لمواطني المحافظة وفق المخططات والسياسات والمعايير التي تحددت على المستوى الوطني بواسطة وزارة الصحة وهيئاتها المركزية. والأساس في إدارة نظام الخدمات الصحية على المستوى المحلي أن تتمتع جهات الإشراف المحلية باللامركزية التي تمنحها صلاحيات اتخاذ القرارات وتمكنها بالتالي من التدخل السريع وفي التوقيت المناسب لدرء المخاطر وحشد الجهود المحلية وتحسين الأداء من دون انتظار صدور القرارات من المستوى المركزي [الوطني].

المجلس الأعلى للصحة بالمحافظة

ولتحقيق التناسق والترابط بين فعاليات منظومة الصحة المحلية واحتياجات وتوجهات المواطنين بها، وتقييم كفاءتها وفعاليتها ومدى نجاحها في خدمة التنمية المحلية، ينشأ " **المجلس الأعلى للصحة بالمحافظة**" ليباشر الاختصاصات التالية:

1. وضع الرؤية العامة للصحة بالمحافظة في ضوء الفلسفة والمبادئ الرئيسية التي توجه المنظومة الوطنية للصحة.
2. تدارس الحالة الصحية ومشكلات الأمراض ومتطلبات العلاج ونوعيات الخدمات الصحية الملائمة لظروف المحافظة والمجتمع المحلي، وأخذها في الاعتبار عند تخطيط برامج الوقاية والرعاية الصحية.
3. التأكيد على أن تشمل خدمات الرعاية الصحية الأولية أعمال التثقيف الصحي، وخدمات رعاية الأمومة والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وخدمات رعاية الطفولة والتغذية، والتسجيل الطبي والإحصائي، ومراقبة البيئة والتخلص من مصادر التلوث، ومراقبة الأغذية، ومكافحة الأمراض المتوطنة والأمراض المعدية، والصحة النفسية.
4. وضع المعايير الرئيسية في إدارة وتوجيه فعاليات المؤسسة الصحية وعناصرها المختلفة.
5. الإشراف على تقويم جودة المؤسسات والبرامج والخدمات الصحية ومستوى رضاء المجتمع المحلي عنها، وحفز المؤسسات الصحية بالمحافظة على الالتزام بشروط ومعايير نظام ضمان الجودة والاعتماد للمؤسسات الصحية.
6. مراقبة الأداء المالي والإداري بالمؤسسات الصحية بالمحافظة والبحث في أساليب تنمية مواردها المالية.
7. تنظيم استخدام الخبرات الاستشارية لتطوير العمل في مجالات الصحة والعلاج ومتطلبات تدريب وتنمية الكوادر البشرية في المؤسسات الصحية والعلاجية بالمحافظة.

ويتشكل " **المجلس الأعلى للصحة بالمحافظة**" من ممثلي المؤسسات الصحية والعلاجية العامة والخاصة، وممثلي هيئات المجتمع المحلي ذوي الاتصال بقضايا الصحة والعلاج ومؤسسات الأعمال، على أن يكون من بينهم عميد [عمداء] كلية الطب بالجامعة الموجودة في نطاق المحافظة. ويختار المجلس من بين أعضاءه رئيساً ونائباً للرئيس أو أكثر، ويحدد المجلس اختصاصاتهم وصلاحياتهم. ويرفع المجلس تقاريره وتوصياته إلى المجلس الشعبي المحلي، ويتابع تنفيذ توصياته مع المحافظ.

ثالثا : إدارة الخدمات الصحية على المستوى المؤسسي

تلتزم مؤسسات الخدمات الصحية بما يلي:

1. تقديم خدمات صحية تتميز بالجودة والتحسين المستمر.
2. تأكيد وتحسين الجودة والتطوير المستمر في مستوى الخدمات.
3. تأمين سلامة أفراد المجتمع المتعاملين معها.
4. تأكيد ممارسة الخدمات الصحية حسب التوجهات والمواصفات [البروتوكولات] المتعارف عليها.
5. تأمين وجود كوادر بشرية في مختلف التخصصات قادرة على الوفاء بمتطلبات العمل الصحي على الوجه الصحيح.
6. تخفيض احتمالات الخطر على الصحة العامة أو انخفاض معدلات السلامة.
7. وضع آليات لضمان سهولة وصول الخدمات الصحية إلى طالبيها ومتابعة تطبيقها.

8. العمل على توفير متطلبات الاعتماد أو التراخيص أو الشهادات بحسب الأحوال، وتأمين استمرار تلك الشروط تحسباً للمراجعات والفحوص الميدانية التي تقوم بها جهات الإشراف الحكومية أو هيئات الاعتماد.
9. تنسيق أنشطة وفعاليات الأجزاء المختلفة في المؤسسة الصحية لضمان تكامل الخدمات وتناسقها.
10. تكوين الهياكل البشرية من الأطباء والأخصائيين والمساعدين في مختلف المهن الطبية، وتأمين فرص التدريب والتنمية المستمرة لهم.
11. تخطيط الأداء على مستوى الأفراد ومجموعات العمل، وتخصيص الموارد وفق الأهمية النسبية للأنشطة وبحسب النتائج المستهدفة.
12. وضع نظم ضبط التكلفة والرقابة على المصروفات وتدبير التمويل اللازم لمباشرة أنشطة المؤسسة.

إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في الخدمات الصحية

ينص برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء على إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في الخدمات الصحية- هيئة وطنية مستقلة - لوضع المعايير والشروط الواجبة لضمان الجودة الكاملة في المؤسسات والهيئات العاملة في مجالات الخدمات الصحية، ولإجراء التقويم ومنح شهادة الاعتماد لمن تتوفر فيه الشروط ومتابعة استمرار الشروط طوال فترة الاعتماد.

إنشاء المركز الوطني للإدارة الصحية

كما يتضمن برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء إنشاء " **المركز الوطني للإدارة الصحية**" لتحقيق الأغراض الجوهرية التالية:

1. إعداد وتدريب وتنمية القيادات الإدارية المتخصصة في إدارة مؤسسات الخدمات الصحية، والمتخصصين في مختلف المجالات الإدارية المتصلة بمنظومة الخدمات الصحية.
2. توفير فرص التعليم المستمر وإعادة التأهيل للقيادات الإدارية في المؤسسات الصحية لمتابعة التقدم العلمي والتقني في تخصصاتهم.
3. إجراء البحوث العلمية والدراسات التطبيقية الهادفة إلى تطوير ورفع كفاءة مؤسسات ووحدات الخدمات الصحية في البلاد، والمساهمة في تطوير نظم إدارة المؤسسات الصحية على اختلاف أحجامها ومستوياتها.
4. توفير الخدمات الاستشارية والمساندة العلمية والتقنية لمؤسسات الخدمات الصحية في إدخال النظم الإدارية والتقنية الحديثة ومعالجة ما قد يعترضها من مشكلات في الأداء.

10

برنامج التطوير الشامل
للمنظومة الوطنية للبحث العلمي
والتنمية التكنولوجيـــــــــــــــــــــــــــة

ينص برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء على إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية لتكون أداة رئيسية في تحريك وقيادة التنمية الوطنية الشاملة في جميع مجالات الحياة ولصالح كل المواطنين، بالارتكاز على المنهجية العلمية وباستثمار الإمكانات التي تتيحها التطويرات التكنولوجية المتجددة وتوظيفها في حل المشكلات وتطوير وسائل الإنتاج ونظم إدارة المجتمع. ونؤكد على المبادئ التالية :

1. توافق هيكل المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتوجهاتها الإستراتيجية وفعالياتها مع إستراتيجية التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ومتطلباتها العلمية والتكنولوجية.
2. توافق مؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية مع توجهات ومتطلبات حوكمة المؤسسات وأسس الإدارة الرشيدة.
3. توافق تنظيم وأساليب عمل مؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية الوطنية مع النماذج والمعايير العالمية في تنظيم وإدارة وتنسيق فعاليات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية على المستويين الوطني والمؤسسي.

رؤية للتنظيم الجديد للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية

يتضمن البرنامج إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية لتكون على النحو التالي:

أولاً: المجلس الأعلى للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية

ويتشكل برئاسة أحد كبار العلماء يتم اختياره من بين مرشحين متعددين ممن ترشحهم الجامعات والنقابات العلمية وهيئات ومراكز البحث العلمي، ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بدرجة رئيس مجلس الوزراء ولمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة من دون التقيد بسن الإحالة إلى التقاعد.

ويضم المجلس في عضويته الوزراء المختصين بشئون التعليم والصناعة والزراعة والنقل والاتصالات والمعلومات والصحة ورئيسي لجنتي البحث العلمي في مجلسي الشعب والشورى [في حالة وجودهما] و5 من الشخصيات العامة وممثلي قطاعات الأعمال المهتمين بقضايا

البحث العلمي وتطبيقاته، على ألا يزيد عدد الأعضاء بما فيهم الرئيس عن 15 ولا يقل عن 9 أعضاء.

ويكون مقرره رئيس الأكاديمية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتتولى الأكاديمية مهام الأمانة الفنية للمجلس.

ويختص المجلس بما يلي:

1. وضع الإستراتيجية العامة والأهداف الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية في خدمة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
2. رسم السياسات الرئيسية لتوجيه أنشطة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية بما يحقق تحرير الإدارة وتأكيد الاستقلال العلمي والمالي لمراكز ومعاهد البحث العلمي والتنمية التكنولوجية، ويؤكد التزامها في ذات الوقت بمعايير الجودة الشاملة والتزامها بتحقيق النتائج والإنجازات المستهدفة.
3. دراسة الهيكل العام للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية واتخاذ القرارات اللازمة لتحديثه، والتوجيه بإنشاء مؤسسات بحثية جديدة أو ضم أو إلغاء أو تغيير التبعية التنظيمية لبعض المراكز القائمة.
4. إقرار القواعد العامة وآليات التنسيق بين مراكز ومعاهد وهيئات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في جميع القطاعات الحكومية وقطاعي الأعمال العام والخاص والقطاع المدني.
5. إقرار سياسات وبرامج ومصادر تمويل البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.
6. إقرار الخطة الوطنية الخمس سنوية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.
7. متابعة وتقويم خطط ومشروعات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية على المستوى الإستراتيجي [الوطني] وإصدار التوجيهات الإستراتيجية لتحسين الأداء العام للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.
8. وضع إستراتيجية وطنية لتقدير التميز والإنجازات العلمية والتكنولوجية الرائدة، وتكريم الرواد من العلماء والباحثين.
9. اقتراح إصدار تشريعات جديدة أو تعديل وتطوير التشريعات القائمة المتعلقة بتنظيم أنشطة وفعاليات ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

ثانياً: المجمع الوطني للعلوم والتكنولوجيا

يضم المجمع النخبة العلمية والبحثية في مصر من شوامخ العلماء والباحثين ذوي القدر العالي وأصحاب المدارس العلمية والإنجازات الأكاديمية والتطبيقية المشهودة على المستويين الوطني والدولي. ويتم تشكيله من عدد لا يزيد عن الخمسين عضواً يمثلون فروع العلم والتكنولوجيا المختلفة يتم ترشيحهم لأول مرة بواسطة المراكز والمعاهد والهيئات البحثية والجمعيات العلمية من غير شاغلي المناصب القيادية بها، على أن يكون من بينهم رئيس الأكاديمية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية. ويتم إنشاء المجمع وتنظيمه وفق الأسس التالية:

1. يصدر بإنشاء المجمع وتنظيمه وتحديد قواعد العمل به قانون خاص.
2. تكون عضوية المجمع الوطني للعلوم والتكنولوجيا بالصفة الشخصية للعلماء والباحثين وتستمر مدى الحياة.
3. ينتخب أعضاء المجمع في بداية كل عام أعضاء جدد بدلاً عمن يتوفى من الأعضاء الحاليين، وتتم الانتخابات وفق القواعد والإجراءات التي يحددها قانون المجمع.
4. يجري إسقاط عضوية نسبة الثلث من أعضاء المجمع وانتخاب أعضاء جدد بدلاً عنهم كل 5 سنوات ضماناً لتجدد الأفكار وإضافة أعضاء يمثلون أجيالاً أحدث من العلماء والباحثين.

5. ينتخب أعضاء المجمع من بينهم رئيساً وهيئة للمكتب من سبعة أعضاء [من بينهم الرئيس] وذلك لمدة أربعة أعوام غير قابلة للتجديد.
6. يكون للمجمع موازنة مستقلة تلحق بالموازنة العامة للدولة.
7. تتولى الأكاديمية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية مهام الأمانة الفنية للمجمع .

ويختص المجمع بما يلي:

1. اقتراح السياسات والبرامج لترقية المستوى العلمي والبحثي والتكنولوجي بالبلاد وتأكيد مواكبته للتقدم في العالم.
2. دراسة مختلف القضايا والشئون الوطنية وإبداء الرأي في تفعيل العلم والتكنولوجيا للمساعدة في حلها.
3. متابعة المستوى العلمي والتكنولوجي في مختلف قطاعات العمل الوطني وتقويم إنجازاته وتحليل مشكلاته.
4. اقتراح معايير تكريم المبرزين من العلماء والباحثين والتوصية بمنحهم جوائز الدولة.
5. إبداء المشورة للمجلس الأعلى للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، ودراسة تطوير وتنمية القاعدة العلمية والتكنولوجية للبلاد، وحفز العلماء والباحثين على طرق وتنمية مجالات العلم والتكنولوجيا الجديدة والمتجددة.

ثالثاً: الأكاديمية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجيـــة

" الأكاديمية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجيـــة" هي الهيئة القائمة على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية والأداة الرئيسية في تنسيق وتنمية فرص التكامل وحشد الطاقات وتيسير المشروعات المشتركة لكافة المراكز والمعاهد والهيئات البحثية والتكنولوجية التابعة لمختلف الوزارات والجهات الحكومية والجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات العام والخاص والقطاع المدني، وذلك بهدف تطوير وتنمية البحث العلمي ورفع مستويات الإنجازات التكنولوجية في الوطن بالتوافق مع متطلبات التنمية الوطنية الشاملة.

ويرأس الأكاديمية رئيس متفرغ يتم اختياره من بين العلماء المبرزين والمشهود لهم بالقدرة العلمية فضلاً عن القدرة القيادية والإدارية، ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة من دون التقيد بسن الإحالة إلى التقاعد.

و يمنح رئيس الأكاديمية صلاحيات الوزير المختص بشئون البحث العلمي والتنمية التكنولوجية من دون أن يكون عضواً في هيئة الوزارة بالضرورة.

وتختص الأكاديمية بما يلي:

1. اقتراح الرسالة والرؤية المستقبلية للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية انطلاقاً من إستراتيجيات وأهداف التنمية الوطنية الشاملة.
2. تعميم الإستراتيجيات والتوجهات الإستراتيجية التي يصدرها المجلس الأعلى للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية إلى كافة عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية ومتابعة تنفيذها.
3. إعداد الخطة الإستراتيجية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتشمل كافة عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.
4. التخطيط لتوفير وتنمية الموارد والإمكانيات البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعلوماتية اللازمة لتحقيق الخطط الإستراتيجية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

5. التنسيق بين عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتفعيل آليات لتحقيق الترابط والتكامل المنظومي بينها في إطار الخطط والسياسات الوطنية التي يقرها المجلس الأعلى للبحث العلمي والتنمية التكنولوجي.
6. دراسة هياكل ونظم عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية واقتراح أسس وبرامج التطوير المؤسسي والتحديث التكنولوجي ودعم مشروعاتها البحثية، ودعم قدراتها العلمية والتكنولوجية وتأكيد استقلالها العلمي والمالي والإداري.
7. دراسة واقع عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وبحث ما قد يعترضها من عقبات والسعي إلى تذليلها ومساندة جهودها للتطوير والتحديث ومواكبة حركة العلم والتكنولوجيا المعاصرة في العالم.
8. تخطيط وتنسيق العلاقات والاتفاقيات الدولية في مجالات التعاون العلمي والتكنولوجي، وتنمية التعاون مع المنظمات العلمية الدولية وتوجيه عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية للاستفادة من الإمكانيات وفرص التبادل والتعاون التي تتيحها تلك المنظمات الدولية.

9. حفز عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية على الاقتراب من قطاعات الإنتاج والخدمات وتوثيق العلاقات مع مؤسساتها للتعرف على احتياجاتها البحثية وتقديم الاستشارات والمساندة التكنولوجية لحل مشكلات الإنتاج وتحديث الطاقات الإنتاجية.
10. دراسة تطوير وتحديث التشريعات والنظم الحاكمة للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية واقتراح مشروعات القوانين أو قرارات رئيس الجمهورية لتحقيق التطوير المستهدف.
11. الإشراف الإستراتيجي على المراكز والمعاهد والهيئات العلمية والبحثية الحكومية وتنسيق فعالياتها ودعمها وتوفير متطلباتها بما يمكنها من تحقيق أهدافها في إطار الخطة الإستراتيجية الوطنية الشاملة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، واقتراح ما قد يتطلبه تنفيذ تلك الخطة من إنشاء كيانات جديدة أو دمج أو إلغاء كيانات قائمة.

رابعاً: صندوق تمويل البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية

ينشأ " صندوق تمويل البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية" ليباشر الأمور التالية:

1. إدارة حصيلة الاعتمادات التي تخصصها الدولة لدعم القدرات العلمية والبحثية الوطنية وحفز الابتكار والإبداع وتقدير التميز العلمي.
2. إدارة حصيلة المعونات المحلية والأجنبية والهبات والتبرعات المخصصة لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.
3. تمويل مشروعات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية ذات الأهمية على المستوى الوطني فيما يزيد عن قدرات المراكز والمعاهد والهيئات البحثية والتكنولوجية القائمة بها.
4. تمويل المشروعات البحثية والتكنولوجية ذات الأهمية على المستوى الوطني والتي تشترك في تنفيذها مراكز ومعاهد وهيئات بحثية متعددة.
5. تمويل أنصبة مراكز البحث العلمي والتنمية التكنولوجية الحكومية في المشروعات البحثية والتكنولوجية المشتركة مع مؤسسات الإنتاج والخدمات بالقطاعين العام والخاص في نطاق مشروعات " المتنزه العلمي" وتحصيل ما يخصها من عوائد.
6. تمويل مشروعات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية التي يتقدم بها العلماء والباحثون وشباب العلماء والباحثين من مختلف الهيئات العلمية والبحثية الحكومية والخاصة من

قطاعات الإنتاج والخدمات والتي تخاطب قضايا إنتاجية ومجتمعية مهمة وغير مدرجة في الخطط البحثية لمؤسسات المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

7. تمويل جوائز التميز العلمي والتكنولوجي المختلفة التي تديرها الأكاديمية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

خامساً: المركز الوطني لتدريب وتنمية العلميين

ويختص بتصميم إستراتيجية متكاملة وتنفيذ خطط إعداد وتنمية العلماء والباحثين وتوفير فرص التطوير المستمر لقدراتهم وطاقاتهم العلمية والبحثية وتزويدهم بمصادر المعرفة المتجددة، وتوثيق صلاتهم بمراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي العالمية.

سادساً: مراكز ومعاهد البحث العلمي والتنمية التكنولوجية

وتضم كافة المراكز والمعاهد والهيئات البحثية والتكنولوجية التابعة لمختلف الوزارات والجهات الحكومية، والجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات الإنتاج والخدمات العامة والخاصة وهيئات المجتمع المدني. وتتمتع كل منها بالاستقلال العلمي والإداري والمالي، وينظم شئونها لوائح خاصة تصدرها السلطة المختصة في كل مركز ومعهد.

11

برنامج التطوير الاجتماعي الشامل

نشهد جميعاً ونحن في بدايات الألفية الثالثة مدى التردي والتفكك الاجتماعي الذي أصاب مصر المحروسة وجعلها تعاني من أزمات ومشكلات لم تكن موجودة في أحلك فترات القهر الاستعماري لمصر وهي تحت نير الاحتلال البريطاني، ولا كانت بمثل هذه القسوة في النظام الملكي " البائد" الذي قامت حركة الجيش في يوليو 1952 لتخليص الناس منه وتحقيق التطور والتنمية وإشاعة الحرية والديمقراطية.

ومن أجل إعادة البناء وترسيخ القيم الديمقراطية وتحرير الإنسان المصري وإطلاق طاقاته الإبداعية، لا بد من معالجة الأوضاع الاجتماعية المتردية، وتصميم برنامج شامل للإصلاح والتطوير الاجتماعي يتبنى في الأساس مجموعة الأهداف التي أطلقتها الأمم المتحدة تحت عنوان " أهداف التنمية للألفية" Millennium Development Goals والتي تتركز فيما يلي:

1. القضاء على الفقر المدقع والجـــــــوع
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائـــــــــي
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
4. تخفيض معدلات وفيات الأطفـــــــال
5. تحسين صحة الأمهـــــــــات
6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشريـــة / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
7. ضمان توفر أسباب بقاء البيئـــــــة
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنميـــــة

ويلاحظ أن أهداف الألفية والتي أعلنتها الأمم المتحدة في العام 2000 تمس جوانب اجتماعية مهمة وإن كانت جميعها لها أبعاد وجذور اقتصادية. ونحن نركز على ضرورة تفعيل البرامج المحققة لتلك الأهداف والتي سبق طرحها في برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، ونضيف إلى ذلك ضرورة تحمل الدولة لمسئولياتها عن رعاية المواطن والأسرة رعاية كاملة بتوفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة لهم فهم أصحاب المصلحة الرئيسية في البلاد وهم الثروة الحقيقية للوطن والملاك الحقيقيين لكافة أصول وموارد المحروسة.

مجالات التطوير الاجتماعي

1. تطوير نظم دعم الفئات المستحقة وتفعيل شبكات الضمان الاجتماعي

يتوجه البرنامج المقترح للتطوير الاجتماعي الشامل إلى تنمية وتطوير شبكة متكاملة للضمان الاجتماعي تحقق للمواطنين الأمان والرعاية الاجتماعية والاقتصادية وتجنبهم مشكلات الفقر والعوز. وتشتمل شبكة الضمان الاجتماعي على الآليات التالية:

1.1. نظام متطور للمعاشات يوفر للمواطنين دخلاً مناسباً بعد التقاعد ويتم تمويله بمساهمات مشتركة من العاملين وأصحاب الأعمال. ويجري صرف المعاشات المستحقة من خلال شبكة البنوك ومكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد من دون تحميل المواطنين أية أعباء مالية إضافية.

1.2. نظام متطور لتأمين البطالة يوفر للمتعطلين عن العمل والقادرين عليه تعويضاً شهرياً مناسباً يعادل نسبة لا تقل عن 65% من الراتب الذي يحصل عليه المشتغل والذي يتصف بنفس مواصفات المتعطل من حيث مستوى التعليم والخبرة والتخصص المهني. ويستمر حصول المتعطل على هذا التعويض إلى حين يتم تشغيله بواسطة مكاتب التوظيف الحكومية ، أو حصوله على عمل نتيجة جهده الشخصي.

1.3. نظام متطور لمعاشات كبار السن الذين لم يسبق لهم الاشتغال بوظيفة منتظمة في الحكومة أو القطاع الخاص. ويتم احتساب قيمة المعاش الشهري بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسان فوق خط الفقر.

1.4. نظام للإعانات الاجتماعية للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا تتوفر لهم فرص العمل ولا يوجد لهم عائل يرعاهم. ويتم احتساب قيمة الإعانة الشهرية بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسان فوق خط الفقر مضافاً إليه التكلفة التقديرية للعلاج ومقابل الأجهزة التعويضية التي قد يحتجها المواطن.

1.5. نظام متطور لتوفير السكن البديل لمن يعيشون في المناطق العشوائية، أو الذين تنهار مساكنهم أو تتقرر إزالتها كونها آيلة للسقوط. وينص النظام على توفير السكن البديل أو سداد قيمة إيجاريه معادلة لقيمة الإيجار المحتسبة للسكن البديل. ويتم تحديد الترتيبات الخاصة بمدة الاستفادة من هذه الخدمة وشروط الاستمرار في الحصول عليها.

1.6. تطوير نظام دعم المواد الغذائية وإحلال نظام بديل يقوم على فكرة تسليم المواطن المستحق للدعم بطاقة ذكية تشحن دورياً بقيمة الدعم المستحق للمواطن، وتستخدم في شراء احتياجاته من السلع التي يحتاجها من فروع شركات التجارة الداخلية المملوكة لقطاع الأعمال العام أو من متاجر مماثلة في القطاع الخاص متعاقد معها وفق نظام وشروط الضمان الاجتماعي. وتتحدد قيمة الدعم للفرد باحتساب متوسط تكلفة سلة الغذاء العادية للمواطن العادي والتي توفر له الحد المعقول من احتياجاته الغذائية.

2. تطوير نظم رعاية وحماية الأسرة المصرية

تتعرض الأسرة المصرية في الوقت الراهن إلى العديد من المخاطر والمؤثرات السلبية التي تهدد بتفككها وانهيارها كمؤسسة اجتماعية أصيلة تمثل الوحدة المحورية في بناء المجتمع. وتتمثل أهم مصادر الخطر والتهديد للأسرة المصرية فيما يلي:

2.1. المخاطر الاقتصادية الناشئة عن محدودية الدخل للقطاع الأكبر من الأسر المصرية، في نفس الوقت الذي تتصاعد فيه أسعار السلع والخدمات الأساسية وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها عليها.

2.2. انتشار البطالة بين الشباب من أبناء الأسرة المصرية الذين أنهوا دراساتهم الجامعية أو المتوسطة وطالت سنوات بحثهم عن أعمال منتجة حقيقية من دون نتيجة ملموسة، وعدم فعالية الحلول غير الواقعية التي تلجأ إليها الدولة للتخفيف من مظاهر أزمة البطالة من دون التصدي الحقيقي لعلاجها.

2.3. تردي الخطاب الإعلامي وانهيار المستوى الفني والأخلاقي والقيمي لكثير من منتجات القنوات الفضائية العربية - للأسف - التي تبث نماذج متردية من الفن الهابط على مدار الساعة، وتحاصر الأسر المصرية من كل مكان، مما أدى إلى ترد مماثل - وكنتيجة طبيعية - في لغة الحوار بين الناس وانتشار أفكار ومفاهيم وقيم غريبة عن المجتمع المصري بتقاليده الاجتماعية العريقة.

2.4. انتشار عادات وتقاليد وقيم اجتماعية واردة من ثقافات أجنبية بفعل العولمة وآلياتها الإعلامية والاتصالية الجبارة من فضائيات وأفلام سينمائية ومسلسلات تليفزيونية، ناهيك عن شبكة الإنترنت بكل ما تحمله من مواقع بها الكثير مما لا يتفق والقيم والتقاليد الدينية، فضلاً عن تجاوزها لمبادئ وأساسيات العقائد الدينية الإسلامية والمسيحية. وتلعب الثقافة الأمريكية دوراً مهماً في هذه الغزوة الخطيرة للمجتمع المصري والأسرة المصرية.

2.5. بدء مظاهر وحوادث للتحرش والاعتداء الجنسي والاغتصاب - أو محاولات الاغتصاب - تبدو الآن منفردة وغير متصلة، إلا أنها تنبئ بخطر شديد إن لم يتم التعامل معها والقضاء على أسبابها بشكل جذري.

2.6. تفاقم مشكلة العنوسة بين الإناث وتضاؤل فرص الزواج أمام أعداد متزايدة من الفتيات المصريات نتيجة لتأثيرات البطالة والفقر والتصاعد المخل في تكاليف الحياة، مما يحرم الشباب في سن الزواج من فرصة تكوين أسرة بتكلفة معقولة . وقد أدت هذه المشكلة إلى انتشار ظاهرة الزواج العرفي بين الشباب خاصة من طلاب وطالبات الجامعات والمعاهد العليا، وتراكم آلاف القضايا لإثبات النسب لأطفال تم إنجابهم من هذه الزيجات غير المعلنة.

تلك المشكلات تكفي أي واحدة منها فقط لهدم آلاف الأسر وتقويض دعائم المجتمع، فما بالنا إذا حاولنا تقدير آثارها مجتمعة! فإذا أضفنا إليها مشكلة صعوبة الحصول على مسكن ملائم يحفظ للأسرة وأفرادها آدميتهم ويعفيهم من سكنى القبور والعشوائيات، ومشكلة ندرة فرص الحصول على العلاج المناسب بتكلفة معقولة في مستشفيات الدولة ووحداتها الصحية، فضلاً عما يصيب الأسرة المصرية وأعضائها من اكتئاب وإحباط نتيجة حالة التردي العامة التي تمر بها المحروسة، فلا شك أننا نستطيع تخيل حجم الكارثة الوطنية التي تهدد المحروسة في حاضرها ومستقبلها.

آليات معالجة مشكلات الأسرة المصرية

تلتزم الدولة بتصميم وتدبير الموارد المالية والتقنية والإدارية الصحيحة اللازمة لتنفيذ مجموعة البرامج المحورية التالية:

1. برنامج التشغيل الإيجابي للمتعطلين والباحثين عن فرص العمل، وذلك من خلال تنفيذ المشروعات العامة في مجالات البنية الأساسية المختلفة.
2. برنامج تطوير وتحسين المهارة وإعادة التأهيل لأفراد المجتمع الذين يفقدون أعمالهم نتيجة التطورات التقنية والاقتصادية التي باتت تتطلب نوعيات متطورة من الخبرات والمهارات، وذلك حتى يستطيعوا العودة إلى سوق العمل.
3. برنامج تحسين الواقع الاقتصادي للأسر المصرية وتأمين مستوى معيشة كريم من خلال مجموعة الآليات التالية:

3.1. برنامج مستمر لدعم السلع الأساسية يتم تنفيذه باستخدام آليات متطورة تضمن حصول المستحقين فقط على السلع المدعومة [على سبيل المثال طال الحديث عن استخدام البطاقات الذكية لتوزيع السلع التموينية ومع ذلك لا يبدو في الأفق بادرة تشير إلى نجاح الفكرة أو استمرار الالتزام الرسمي بها].
3.2. برنامج مستمر للإسكان الاقتصادي يتيح للأسر المصرية الحصول على مسكن يتناسب تصميمه ومساحته وقيمته الإيجاريه مع مستوى دخل الأسرة.
3.3. برنامج لتأمين المواطنين ضد أخطار البطالة والعجز المؤقت أو الدائم عن العمل.
3.4. برنامج للتأمين الصحي يضمن للمواطنين العلاج المناسب بمشاركة مناسبة في التكلفة.

التعامل مع الأساس الثقافي لمشكلات الأسرة المصرية

إن التعامل الجدي مع المشكلات الاقتصادية للأسرة المصرية هو المدخل الصحيح لعلاج مختلف المشكلات التي تعاني منها والسابق بيانها. في نفس الوقت، فهناك مشكلات تهدد الأسرة لا تنشأ في الأساس من أسباب اقتصادية، ولكنها بالدرجة الأولى مشكلات ثقافية نشأت عن تراخي الدولة في مباشرة مسئولياتها عن حماية القيم والتصدي لكل أشكال الاعتداء على التقاليد والأخلاق. وفي هذا الصدد نطرح الأفكار التالية:

1. تطوير إستراتيجية وطنية شاملة للقضاء على أمية القراءة والكتابة باعتبارها المصدر الأساس في كثير من الممارسات الاجتماعية غير السوية تنشأ من جهل المواطنين وافتقارهم إلى مصادر معرفية مناسبة تسهم في تطوير أفكارهم وتعمل على حمايتهم من الوقوع في براثن الثقافات الوافدة والتقليد الأعمى لأنماط السلوك الاجتماعي غير المناسبة.
2. مراجعة فلسفة التعليم في جميع المراحل والعودة إلى تأكيد الدور التربوي للمدرسة والجامعة ومؤسسات التعليم جميعها، وتضمين المناهج والمقررات التعليمية القيم المجتمعية الصحيحة، وتفعيل الأنشطة المدرسية والجامعية التي توجه الطلاب نحو مشروعات الخدمة الاجتماعية وتحفزهم على العمل من أجل تطوير مجتمعاتهم.
3. مراجعة فلسفة ودور أجهزة الإعلام الحكومية والخاصة ووضع ضوابط أساسية لضمان جودة ما تعرضه تلك الأجهزة من مواد، والتأكيد على الالتزام بالقيم والعادات والتقاليد المصرية المحورية وعدم المساس بها ونبذ محاولات الخروج عليها بدعاوى حرية الإبداع والتعبير.
4. إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ برامج التطوير المجتمعي واستثمار طاقات وموارد ما يصل إلى 20000 جمعية أهلية تنتشر في جميع أنحاء المحروسة للوصول بالخدمات الاجتماعية والثقافية إلى جميع المواطنين.
5. إعادة تأهيل الأئمة وخطباء المساجد ليعود المسجد إلى دوره الأصيل في النصح والإرشاد والتوجيه المجتمعي، وتوفير وسائل وموارد لدعم الأسر وتقديم المساندة المجتمعية لها في مواجهة ما قد تتعرض له من مشكلات. إن الوازع الديني من العناصر الرئيسية في تكوين المواطن المصري، ومن ثم يكون استثماره لتوجيه المواطنين نحو أنماط السلوك الاجتماعي القويم. وكذلك نتصور أن الكنيسة تستطيع القيام بنفس الدور بالنسبة للأخوة الأقباط وهم في الهم سواء مع أخوانهم المسلمين.

محاور ضرورية لاكتمال التطوير الاجتماعي الشامل

إن اكتمال التطوير الاجتماعي المستهدف يتطلب اهتمام الدولة بالقضايا التالية:

1. رعاية الشيوخ والمسنين وتوفير دور متخصصة لإيواء محدودي الدخل منهم والذين لا يوجد لهم أقارب يتولون رعايتهم. وتنظم الدولة حصول هؤلاء المواطنين الكبار Senior Citizensعلى معاملة خاصة في استخدام وسائل النقل والمواصلات العامة، وحين التعامل مع جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية بحيث يحصلون على الخدمات مجاناً أو بتخفيض كبير في الرسوم المقررة.
2. رعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة والالتزام بتوفير المدارس والمعاهد التعليمية المتخصصة، وتزويد الطرق ووسائل النقل العام والمباني الحكومية وكافة المباني العامة بالتسهيلات التي توفر لهم الحماية وسهولة الحركة.
3. التشدد في منع تشغيل الأطفال تحت سن 14 سنة، وتغليظ العقوبة على أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم، وكذا فرض عقوبات على أولياء الأمور الذين يسمحون بتشغيل أطفالهم في هذه السن.
4. مكافحة ظاهرة أطفال الشوارع والتوسع في إنشاء الدور المتخصصة لإيوائهم ورعايتهم وتأهيلهم لمباشرة حياة سوية ومنتجة حتى يكونوا أعضاء صالحين في المجتمع.
5. رعاية الأرامل والمطلقات من محدودي الدخل، وتوفير سبل الرعاية الاقتصادية والاجتماعية لهم ولأطفالهم، وتوفير أشكال المساندة القانونية من خلال هيئة حكومية متخصصة لضمان حصولهم على حقوقهن.

12

برنامج التنسيق الحضاري
للبيئة المصريـــــــــــــــــــــــة

نرى أن أحد أهم التحديات التي تواجه مصر هو إعادة هندسه وتطوير مجمل مظاهر الحياة في مصر علي أسس وقواعد ترتفع إلي المستويات العالمية، وإعادة النسق الحضاري المتميز للبيئة المصرية في مختلف الأحياء والمدن والقرى، وتطوير الوعي الشعبي العام وأنماط السلوك العامة والمتفقه مع القيم والتقاليد المصرية الأصيلة.

ولا تصدر أهمية هذا التطوير والتنسيق من أجل إضفاء رونق على مجالات الحياة يستمتع به المصريون فقط، بل فضلاً عن ذلك فإنه بمثابة إجلاء الصدأ عما تملكه مصر من ثروة سياحية هائلة تتمثل في مناطق الآثار المصرية القديمة والإسلامية والقبطية وغيرها من مناطق الجذب السياحي والتي تعاني الآن من مظاهر رهيبة من الإهمال الحكومي والعدوان الشعبي عليها، كما حدث في سور مجري العيون العظيم في القاهرة وكل المنطقة المحيطة بقلعه محمد علي وما حولها من مساجد تاريخيه، والمنطقة حول الجامع الأزهر ومسجد الحسين وخان الخليلي وما حل بها نتيجة طغيان الأنشطة الحرفية والصناعية والمحال التجارية وإهدار القيمة التاريخية العظيمة لما في هذه المناطق من مبان أثريه لا تعوض وقد دمر الحريق بعضا منها وأفسد المستغلون الباقي.

لذلك يمثل إعادة تخطيط وتنسيق البيئة المصرية تحدياً حضارياً للشعب والحكومة وكافه منظمات المجتمع المصري، والسعي إلى تخليصها من عيوب وشوائب حضارية واجتماعية مع الاعتراف بأن جانباً مهماً منها يتسبب فيه ممارسات وتصرفات فريق من المصريين أنفسهم يسيئون إلى وطنهم وإخوانهم والوافدين إلى بلدهم بقدر ما يسيئون إلى أنفسهم.

إننا نرى ضرورة توفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين وتقويم أنماط السلوك العام بما يتوافق والتعاليم الدينية ومبادئ الأخلاق وقواعد الثقافة المصرية العريقة، وتلك المقومات هي التي ستكون خير تعبير عن قدرات مصر علي مواجهه تحديات التطور والتحديث، فضلاً عن تنمية القدرة على اجتذاب ملايين السائحين وتوفير أفضل الخدمات وأحسن الظروف المعيشية لهم.

إننا نرى أهمية العمل على معالجة المشكلات التالية في البيئة المصرية:

1. انتشار المناطق العشوائية في مختلف المدن والقرى المصرية لا تتوفر بها مقومات الحياة الصحية السليمة، وازدحامها بأنشطة طفيلية تمثل مصادر للخطر على الصحة العامة وسلامة وأمن المواطنين.
2. اختلال النسق المعماري في المدن المصرية وتباين الأنماط المعمارية المستخدمة بما يشكل حالة تنافر غريبة وشاذة تؤذي النظر وتهدر كل أشكال الجمال والاتساق فيها.
3. الاعتداءات الرهيبة على المناطق السكنية في المدن والقرى وتحويلها إلى مجالات للأنشطة الصناعية والحرفية والتجارية ومختلف المهن، وتحويل العقارات والأماكن

المخصصة للسكنى إلى مقار لممارسة أنشطة لا تتوفر مقوماتها ومتطلباتها الصحية والتقنية في تلك العقارات[مثل استخدام الشقق السكنية كمقار لمستوصفات علاجية ومستشفيات].

4. التردي الكبير في أوضاع الريف المصري واتساع نطاق الاعتداء على الأراضي الزراعية وتبويرها وتحويلها إلى مبان سكنية، مما يهدر العماد الأساسي للإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية.
5. إهدار أسس ومعايير التخطيط العمراني يحدد في المدن والقرى، وتداخل واختلاط استخدامات الأراضي في المناطق المختلفة بحيث يصعب التمييز بين ما هو مخصص للسكنى، وما هو مخصص للأنشطة الصناعية والحرفي، أو الخدمات التعليمية والصحية وغيرها.

6. انخفاض مستوي النظافة وبدائية أساليب التخلص من القمامة التي تنتشر في مداخل كثير من المدن المصرية المهمة والأبنية الخاصة والعامة ووسائل النقل العام والقطارات وأماكن انتظار السيارات وأسطح المنازل وشرفاتها، فضلا عن الأسواق ومناطق الحرفيين والأنشطة الصناعية المختلفة بل تصل مشكله انعدام المستوي اللائق من النظافة لتصيب نهر النيل وشواطئه والقنوات المائية التي تتخلل المدن وأصبحت تئن مما يلقي فيها من قاذورات وحيوانات نافقه وغيرها من مصادر التلوث. ونرى أن حسم مشكله النظافة العامة ينبغي أن تكون في قمة اهتمامات المحافظين والقيادات المحلية ومسئولي هيئات المجتمع المدني فضلا عن الجامعات والمعاهد والمدارس.
7. تقادم مواقع تقديم الخدمات العامة وسوء أحوالها وافتقارها إلى المقومات اللازمة لاستقبال المواطنين وغيرهم من طالبي تلك الخدمات وتوفيرها لهم بيسر وفق معايير إنسانية تحترم الإنسان وتحافظ علي كرامته. وتشمل المواقع المقصودة مكاتب البريد والاتصالات ومكاتب السجل المدني والشهر العقاري، بل وكثيراً من أقسام الشرطة وإدارات المرور، بل إن اغلب الإدارات الحكومية والمحاكم ومقار النيابة العامة ومواقع شركات قطاع الأعمال العام التي يتعامل معها الجمهور تعاني من فقر شديد في متطلبات النظافة ومقومات الأداء السليم للخدمات.

مشكلات الشارع المصري

تتمثل مشكلات البيئة المصرية بشكل واضح في حالة الشارع المصري سواء بالمدن الكبرى وأحياءها الراقية أو المدن الصغرى والقرى والأحياء الفقيرة فيها. وتبدو الصورة محزنة على النحو التالي:

1. انتشار العمالة الهامشية والطفيلية التي تمارس مهناً غير مطلوبة وتسهم في إحداث الفوضى والازدحام غير المبرر.
2. تزايد أفواج المتسولين الذين تزدحم بهم مناطق الآثار في القاهرة القديمة وغيرها من الجهات التي يتردد عليها السائحون وكذا في جميع مناطق وشوارع المدن المصرية.
3. الباعة المتجولون وهم يعرضون سلعهم الرديئة متطفلين علي المارة وركاب السيارات ووسائل النقل العامة ويتخذون من أرصفة الشوارع مقار لتجارتهم بل ومعيشتهم في كثير من الأحيان بكل ما يترتب على ذلك من عشوائية وتلويث للبيئة.
4. عمال النظافة في المدن الذين يتخذون مهنتهم وسيله للتسول من سائقي السيارات عند تقاطعات الطرق وإشارات المرور.

5. المنادون المتطفلون علي قاده السيارات في الشوارع وقد أقاموا المتاريس لحجز مساحات من الطريق يستثمرونها كأماكن لانتظار السيارات دون التقيد بأي قواعد أو تعليمات من جهات المرور المختصة.
6. افتقار الكثير من شوارعنا حتى تلك التي في المدن الكبرى والأحياء التي توصف بالراقية إلى التصميم العلمي والمقومات السليمة للطرق المتعارف عليها عالميا مثل ضرورة أن تكون الأرصفة مهيأة للسير وخاليه من الإشغالات والمعوقات، وان يكون نهر الطريق ممهدا لسير وسائل النقل في مسارات محدده، وأن تخصص مواقع لعبور المشاة، وأن ترفع من الطرق تلك الأعمال الصناعية المسماة "المطبات" والتي تقام بهدف إجبار السائقين علي تخفيض السرعة في أماكن معينه ولكنها تفتقر إلى المواصفات الفنية السليمة ويأتي تنفيذها على غير المستهدف منها وتصبح في أكثر الأحيان مصادر للخطر على السيارات.
7. افتقار الشارع المصري إلى التنظيم الجيد لأماكن انتظار للسيارات وإرشادات المرور الواضحة وفق القواعد العالمية فضلاً عن أماكن لدورات مياه عامة نظيفة وصحية.

8. فوضي المرور في الشارع المصري حيث يهدر الناس من مختلف المستويات الاجتماعية قواعد المرور وآدابه، ولا يلقى شرطي المرور الاحترام الجدير به كما يفتقد القدرة علي التصدي لتلك المخالفات الجسيمة ومن أخطارها تجاوز حدود السرعة المسموح بها والسير عكس الاتجاه علي الطرق السريعة وداخل المدن وإهمال صيانة السيارات والتفريط في شروط الأمن والسلامة المحددة قانونا.

مشروع الهيئة الوطنية للتنمية والتحديث الحضاري

نرى أن التعامل مع تلك المظاهر السلبية والقضاء عليها يتطلب رؤية شامله وإستراتيجية متكاملة لن تتحقق من خلال الجهاز الحكومي الحالي بكل ما يعانيه من ترهل وتقليديه في التفكير وانحصار في أطر جامدة من الإجراءات المالية والإدارية التي تهدر الوقت والموارد، بل ينبغي التفكير في إيجاد " **هيئه وطنيه للتنمية والتحديث الحضاري** " تنشأ بقانون خاص وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتعمل على حشد جهود المواطنين وهيئات المجتمع جميعا بما فيها الجهات الحكومية ووحدات الإدارة المحلية ذات العلاقة للتعامل الإيجابي والمخطط مع المظاهر السلبية المشار إليها وتعظيم فرص التنمية الحضارية الشاملة.

ونرى أن تكون تلك الهيئة المقترحة علي مستوي تنظيمي عال يضعها في قمة الجهاز الحكومي وتجند لها كفاءات عالية ، وتقوم عليها قياده غير تقليديه تتوافر لها من الصلاحيات والإمكانيات التقنية والاستقلال المالي والإداري ما يسمح لها بأن تكون أداة مؤثرة وفعالة. وسوف يكون من الضروري إعادة صياغة اختصاصات ومجالات عمل كثير من الوزارات المركزية ووحدات الإدارة المحلية في ضوء قيام الهيئة الجديدة التي تختص بما يلي:

1. وضع الإستراتيجية العامة والخطط والبرامج الرئيسية ودراسات الجدوى وتصميم مشروعات التنسيق الحضاري
2. تنفيذ مشروعات التطوير والتنسيق الحضاري ذاتيا أو بواسطة الشركات والمؤسسات الوطنية المتخصصة وبناء علي إجراءات ومعايير اختيار دقيقه
3. الإشراف الصارم والرقابة المستمرة على تنفيذ وتشغيل مشروعات التنسيق الحضاري.
4. إنشاء شركات مساهمة في المحافظات المختلفة تختص بتنفيذ مشروعات وبرامج التنسيق الحضاري وتحديث وتطوير ظروف الحياة فيها وإدارة وتشغيل مشروعات التنمية المختلفة التي تندرج ضمن إستراتيجية التنمية والتطوير.

5. المساهمة في شركات قائمة فعلاً أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس شركات تتوافق توجهاتها مع خطط ومتطلبات التنسيق الحضاري في مختلف المحافظات بحسب ما ترشد إليه دراسات الجدوى وإستراتيجية التنسيق الحضاري.

مسئولية الأجهزة المحلية عن النسق الحضاري للبيئة المصرية

تقع المسئولية الأساسية في تنفيذ برامج تطوير وتحسين النسق الحضاري للبيئة المصرية على عاتق الأجهزة المحلية في المحافظات والمراكز والمدن والقرى والأحياء. ولذلك نرى إعادة هيكلة الأجهزة المحلية المعنية بشئون البيئة لتكون فروعاً " للهيئة وطنيه للتنمية والتحديث الحضاري" وتتولى تنفيذ البرامج والتحقق من توفر الشروط والمعايير التي تحددها الهيئة للتعامل مع كل متطلبات تحسين البيئة.

مسئولية المواطنين عن النسق الحضاري للبيئة المصرية

إن المواطن هو العنصر الحاسم في المحافظة على البيئة وتنميتها وتحسينها أو الإضرار بها وإهدار مقوماتها. لذلك نؤكد على أهمية تنفيذ المقترحات التالية للارتفاع بوعي المواطنين بقضية البيئة ومسئوليتهم تجاهها:

1. تضمين مناهج التعليم في جميع المستويات مقررات وموضوعات تشرح للطلاب القواعد وأنماط السلوك الواجبة في تعاملهم مع عناصر البيئة المحيطة بهم [الشارع، الحدائق العامة، المباني العامة، أعمدة الإنارة في الطرق، وسائل النقل العامة...].
2. توجيه أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة إلى الاهتمام بطرح قضايا البيئة ومتطلبات المحافظة على سلامتها والالتزام بالرونق العام للمحيط المادي الذي يتعامل معه المواطنون.
3. إصدار قانون " السلوك العام الحضاري" يحدد الواجبات المفروضة على المواطنين في كافة صور تعاملهم مع البيئة والعقوبات المقررة لمخالفتها. ويشمل القانون المقترح قواعد تتصل بالأمور التالية في الأساس:

- قواعد السير في الشوارع والالتزام بتجنب السير في نهر الطريق أو محاولة العبور من غير المناطق المحددة لعبور المشاة.
- قواعد تسيير بالمركبات المختلفة [سيارات الركوب وسيارات النقل باختلاف أنواعها وغيرها من وسائل النقل المتحركة على الطرق].
- تجريم الاعتداء على الأرصفة أو أجزاء من الشوارع لاستخدامات غير المخصصة لها.
- منع إقامة الأكشاك والإشغالات المختلفة على الأرصفة.
- تنظيم أعمال الإعلانات على الحوائط وأعمدة الإنارة وعلى جوانب الطرق في المدن والطرق السريعة.
- تنظيم أعمال البناء وتجريم استخدام الأرصفة والشوارع لتشوين مواد البناء.
- تنظيم مناطق انتظار السيارات وتجريم استخدام الشوارع الرئيسية أو الجانبية لانتظار السيارات إلا في الأماكن المخصصة لذلك وفي الأيام والمواعيد المصرح بها.
- قواعد المحافظة على نظافة الأبنية ومنع استخدام الشرفات وأسطح المنازل لتخزين المخلفات.

- قواعد الالتزام بالنمط المعماري لكل منطقة والألوان ومواد تشطيب الواجهات المسوح بها.

ويتكامل قانون السلوك العام المقترح مع حزمة القوانين ذات العلاقة وخاصة قانون المرور، وقانون التخطيط العمراني، وقانون البيئة.

مقترحات أساسية لتحسين القرية المصرية

إن إحياء مشروع إعادة بناء القرية المصرية هو عنصر أساسي في برنامج تحسين البيئة المصرية باعتباره مشروعاً وطنياً في مرتبة متقدمة من الأهمية، الأمر الذي يحتم الاهتمام بالجوانب التالية للمشروع:

1. تحديد برنامج يحدد القرى المشمولة في المشروع وتوقيت البدء والانتهاء من تطوير كل قرية، والموعد النهائي لإنجاز المشروع كله.
2. المحافظة على الأراضي الزراعية وإزالة كافة الاعتداءات عليها والاستخدامات غير الزراعية – حتى ولو كانت قد رخص بها – مع تعويض المتضررين من عمليات الإزالة.
3. تخطيط المناطق السكنية بحيث تشتمل على مساحات خضراء كافية، وتخصيص مناطق مخططة للخدمات التعليمية والصحية والدينية وأماكن للتسوق بشكل حضاري.
4. تخصيص أماكن لتربية الثروة الحيوانية المملوكة لمواطني كل قرية، وتوفير المتطلبات الصحية الضرورية للمحافظة على صحة الحيوانات وسلامة البيئة في نفس الوقت.
5. تخصيص أماكن وآليات لمعالجة قش الأرز وغيرها من المخلفات الزراعية وإعادة تدويرها للانتفاع بها في استخدامات اقتصادية صديقة للبيئة.
6. توفير إمكانيات مناسبة لإنتاج الغاز الحيوي Biogas من مخلفات الحيوانات وتنظيم استخدامه محلياً كمصدر للطاقة.
7. تنقية الترع والقنوات والمصارف المائية وتنسيق المناطق المحيطة بها وتشجيرها لتكون مناطق للترفيه والتنزه الصحي لقاطني القرى.
8. استكمال تزويد القرى بمصادر مياه الشرب النقية وأساليب مناسبة للصرف الصحي .

13

مصـــــــــــــــر 2020

أحلم كما يحلم كل مصري ومصرية بصورة مختلفة تماماً لمصر الجديدة " المحروسة فعلاً " تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشاها ورعاها الحكم الشمولي غير الديمقراطي - الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 واستمر حتى اليوم - حتى صارت ألغاماً وقنابل تهدد بالانفجار في أي لحظة لتذهب بالأخضر واليابس. ويتطلع شعب المحروسة إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي. فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسها وأقنعت شعبها بأهمية التخطيط للمستقبل واتخاذ شعار " ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه. ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطوير الاقتصادي والسياسي والتقني يجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة ويرشحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة - هي والصين - ليكونا أهم اقتصادات العالم في 2020.

ونحن في مصر المحروسة بحاجة ماسة إلى أن يكون لنا مشروعاً وطنياً شاملاً يجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منهاجاً للعمل الجاد من أجل إعادة بناء المحروسة والارتفاع بمستوى الحياة فيها على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تكافوء الفرص للجميع.

إن برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء يتبنى شعار " مصر 2020" باعتباره هدفاً جامعاً يلخص الصورة المستقبلية لمصر التي يجب أن نعمل جميعاً مواطنون وحكومة من أجل تحقيقها. وتتبلور ملامح صورة المحروسة الجديدة " مصر 2020" التي نحلم بها ونريدها ويجب أن نعمل من أجل تحقيقها على النحو التالي:

1. نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني يقوم على توازن السلطات ويرتكز على دور محوري للسلطة التنفيذية [الحكومة ورئيس مجلس الوزراء] التي تأتي بناء على انتخابات ديمقراطية حرة، ويتقلص فيه دور رئيس الجمهورية ليكون حكماً بين السلطات لا رئيساً أوحد لها جميعاً.
2. دستور حديث متكامل يتفق مع معطيات النظام الديمقراطي ويتجنب كل مثالب تركيز السلطات في رئيس الجمهورية، ويؤكد ديمقراطية اختيار رئيس الدولة من بين مرشحين متعددين في انتخابات حرة وشفافة لا تقيدها أي قيود تنحاز لمرشح دون غيره.

3. دولة مدنية تلتزم القانون ويخضع جميع المواطنين لحكمه على السواء من دون تمييز، وتختفي فيها كل مظاهر وتأثيرات العسكرة والحكم العسكري، ويشغل المدنيون المؤهلون جميع الوظائف والمناصب في أجهزة الدولة غير العسكرية.
4. تداول للسلطة على أسس ديمقراطية وفي جميع المواقع من خلال الالتزام بتحديد مدة شغل رئيس الجمهورية لمنصبه وقصرها على فترة محددة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.
5. إلغاء التمييز بين المواطنين لأي سبب، وبذلك يكون المصريون جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات بما لا يدع أي مبرر لاستمرار تخصيص نسبة 50% للعمال والفلاحين في المجالس المنتخبة.
6. نظام ديمقراطي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والاستفتاءات تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة تتكون من شخصيات قضائية وقانونية محايدة وغير قابلين للعزل ولا يخضعون لسيطرة أو تأثير السلطة التنفيذية.
7. تعددية حزبية تنشأ فيها الأحزاب من دون تدخلات و معوقات من جانب السلطة التنفيذية، ويتاح فيها للأحزاب على اختلاف مرجعياتها العمل والدعوة إلى أفكارها وبرامجها من دون قيود سوى الالتزام بالقيم المجتمعية والأهداف الوطنية الكبرى، وإتاحة كامل الحرية للمواطنين في الاختيار والمفاضلة بين تلك الأحزاب وبرامجها وأفكارها.

8. هيكل حديث ومتوازن من التشريعات تحمي المواطن من تعسف السلطة التنفيذية وتغوّل الفساد والمفسدين، وتؤكد ضمانات التقاضي وحرية المواطن وحقه في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وتخلو من القوانين المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية وفي مقدمتها قانون الطوارئ وما قد يحل محله من قوانين يتغير اسمها ولكن تظل في الأساس سيفاً على رقاب المواطنين تحد من حرياتهم وتهدد أمنهم بدعوى مكافحة الإرهاب.
9. اختفاء الاحتقان الديني والمشكلات المتكررة بين عناصر من المسلمين والمسيحيين، وإعمال مبدأ المواطنة وأن المصريين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات وكلهم أمام القانون سواء من دون نظر إلى معتقداتهم الدينية.
10. احترام حقوق الإنسان المصري وتوفير ضمانات دستورية وتشريعية لحمايته من تغوّل سلطات الأمن والاعتقال وسلب الحرية وتقييد حقوقه في العمل والتعبير والانتقال والسفر والاستثمار والتملك وغيرها من الحريات والحقوق الأساسية.
11. إلغاء المعتقلات والإفراج عن آلاف المعتقلين من دون محاكمة ومن تصدر بحقهم أحكام قضائية بالبراءة، وإلغاء سيطرة وزارة الداخلية على السجون ونقلها إلى إشراف هيئة وطنية مستقلة يشرف عليها قضاة.
12. معايير وقواعد وآليات واضحة لمحاسبة ومساءلة الحكومة وممثليها ووحداتها المختلفة عن أوجه التقصير والفشل في تحقيق أهداف التنمية ورعاية شئون الوطن والمواطنين، وصلاحيات كاملة لمجلس الشعب في الرقابة على الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها.
13. قانون لمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وغيرهم من قيادات السلطة التنفيذية يضعهم أمام مسئولياتهم، فضلاً عن نظام فعال لمتابعة تطور الذمة المالية لهؤلاء جميعاً وكل من يشغل وظيفة عامة أو يحصل على عضوية مجلس منتخب.
14. حكومة تحمي الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية التي يجب أن تحتفظ بها الدولة لحماية مصالح المواطنين، وتطرح أفكار الخصخصة للاستفتاء العام وتنفذ ما يرضى به المصريون أصحاب تلك الثروة المطروحة للبيع، وتتقيد بالشفافية وضوابط ومعايير واضحة في إجراءات الطرح والبيع وإدارة برنامج الخصخصة في جميع مجالاته ومحاوره،

وتحاسب المسئولين أياً كانت مواقعهم حال الانحراف عنها. كما تحافظ على أموال التأمينات الاجتماعية وتديرها من خلال مؤسسة وطنية مستقلة للتأمينات الاجتماعية تقوم على استثمار فوائضها في مجالات ذات عوائد مضمونة حماية لأموال المؤمنين.

15. نظام اقتصادي يحترم الملكية الخاصة ويتيح الفرص كاملة لمبادرات القطاع الخاص في تحمل مسئوليات التنمية في كافة المجالات، ويحتفظ بدور متناسب للقطاع العام في المجالات الإستراتيجية التي ينبغي أن تكون محلاً لتنسيق الدولة ولكن يتم إدارته وتشغيله وفق قواعد وآليات الإدارة المتطورة ومعايير السوق والكفاءة الاقتصادية، متساوياً تماماً مع القطاع الخاص في الحقوق والواجبات.
16. تأكيد الحق في العمل لجميع المواطنين الراغبين والقادرين على العمل، ومواجهة قضية البطالة وتأثيراتها السالبة على حركة التنمية والسلام الاجتماعي.
17. إعلام مرئي ومسموع ومقروء يتمتع بالحرية والانطلاق بعيداً عن سيطرة الدولة، ولا يخضع إلا للمعايير المهنية الصادقة والقيم الأخلاقية وحكم القانون الذي يطلق حرية إصدار الصحف والمطبوعات وإنشاء القنوات الإذاعية والتليفزيونية وفق ضوابط ترعى المصلحة العامة والقيم المجتمعية ولا تنحاز فقط إلى ما يؤكد سيطرة الدولة على وسائل التعبير.

18. منظومة تعليمية عصرية وبرامج ومناهج تعليم متطورة ونظم للتقويم وتطوير التعليم وتحسين أداء مؤسساته تصدر عن هيئة وطنية مستقلة لتخطيط وتقويم التعليم يختار أعضاؤها من بين الخبراء المتمرسين في قضايا التربية والتعليم على مختلف مستوياته ويشارك فيها ممثلون لأصحاب المصلحة من المواطنين أولياء الأمور والطلاب والمعلمين وأعضاء الإدارة التعليمية.
19. نهضة علمية وتقنية تقودها جامعات ومراكز بحثية عصرية تكافئ مثيلاتها في العالم المتقدم وتلتزم بمعايير الجودة والاعتماد المتعارف عليها دولياً.
20. نهضة رياضية ترعاها الدولة تقوم على أسس من العلم والتنظيم يمارس شباب المحروسة فيها كل ألوان الرياضة ويتسابقون للتنافس على المستوى الإقليمي والعالمي.
21. نهضة ثقافية ترعاها الدولة وتنفتح من خلالها مجالات الإبداع الفكري في جميع المجالات، وتتاح فيها للمصرين فرص الحصول على منتجات الفكر المصري والعربي والعالمي بأقل تكلفة، وتنتشر منافذ ووسائل الإبداع الفني والفكري من مكتبات ومسارح ودور للعرض الفني في جميع مناطق المحروسة ولا تقتصر فقط على الحضر والمدن الكبرى.
22. مدن وقرى تخلو من العشوائية ومظاهر الانفلات والخروج على النظم والقوانين، وشوارع نظيفة ومنضبطة.
23. تقيد بقواعد القانون والنظام العام في كافة أشكال السلوك الاجتماعي للمواطنين - حكاماً ومحكومين - والتأكيد على الالتزام بالسلوك المجتمعي الحضاري الجدير بأبناء المحروسة.

عناصر مشروع مصر 2020

الغاية من المشروع

يهدف مشروع " مصر 2020" إلى وضع إطار شامل لتحقيق التطوير الحضاري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمحروسة، وتصميم البنية المؤسسية اللازمة لإعداد خطط وبرامج التطوير، وإحداث الآليات الضرورية للتنفيذ، وابتكار وسائل حفز وتحريك المصريين جميعها للمشاركة الفاعلة الإيجابية والمنتجة من أجل تحقيق تلك الغاية وضمان استمرارية قوى الدفع من أجل التطوير المستمر والتنمية المستدامة.

الأهداف الإستراتيجية لمشروع " مصر 2020"

تتبلور الأهداف الإستراتيجية لمشروع " مصر 2020" فيما يلي:

1. **وضع تصور متكامل للصورة المستقبلية لمصر المحروسة كما نحبها في العام 2020.**
2. **توضيح الملامح العمرانية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المميزة لمصر في 2020.**
3. **رصد الموارد ومصادر الثروة الطبيعية ومجالات الاستثمار في ميادين الإنتاج و الخدمات التي تتوفر بمصر وتمثل فرصاً للمستثمرين الوطنيين والأجانب وينبغي أن تكون محلاً للإعلام والترويج والتهيئة حتى تكون متاحة للاستثمار الفعلي.**
4. **حصر مناطق التوسع العمراني الممكنة بالمحروسة لاستثمار الجزء الأكبر من أراضيها والخروج من الانحصار في الحيز المعمور الآن والذي لا يتجاوز 5-6% من إجمالي مساحة مصر.**
5. **حصر المزايا التنافسية لممصر والتي يجب توظيفها كعوامل لجذب الاستثمارات الوطنية والوافدة، وتوجيهيها لمشروعات تنموية في كافة مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات الإنتاجية والخدمات التعليمية والصحية والسياحة وغيرها من مجالات النشاط المنتج.**

6. **رصد العناصر والرموز البارزة في المعمور المصري كي تكون علامات أساسية ونقاط ارتكاز محورية في مشروع " مصر 2020" سواء في جذب السائحين وتنمية صناعة متطورة للسياحة أو في إقامة مشروعات اقتصادية وثقافية وتقنية عملاقة تجتذب المستثمرين من كل أنحاء العالم ، وعلى سبيل المثال:**
   - **6.1 سيناء وكامل منطقة قناة السويس بكل ما تعنيه من تاريخ وما تحويه من موارد طبيعية وفيها تجري قناة السويس الشريان المائي الأهم في العالم المعاصر.**
   - **6.2 منطقة العلمين باعتبارها سجل تاريخي يهتم به ملايين البشر في الدول التي خاضت الحرب العالمية الثانية،**
   - **6.3 موانئ مصر، وكيف يمكن من خلال تطويرها وتحديثها أن تحاكي وتتفوق على موانئ المنطقة، وما يمكن أن يقام بها من مناطق صناعية وتجارية حرة على نمط منطقة جبل علي في الإمارات العربية المتحدة،**
   - **6.4 جامعات مصر باعتبارها من أقدم جامعات وأكبر جامعات المنطقة العربية وإفريقيا وما يمكن تحقيقه حال تم تطويرها لتكون مراكز جذب لكل المهتمين بدراسات منطقة البحر الأبيض المتوسط فضلاً عن كل فروع العلم الحديثة،**
   - **6.5 مكتبة الإسكندرية وما تحققه من تفوق في تحويل " مصر 2020" لتكون المركز الثقافي لدول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والمنطقة العربية جميعا،**
   - **6.6 منطقة أبي قير وما تثيره في خيالات الأوربيين من ذكريات الموقعة البحرية الشهيرة بين أسطول نابليون والأسطول الإنجليزي بقيادة نيلسون، فضلاً عما بها من آثار قديمة، واحتمالات تطويرها كمنطقة سياحية نادرة ومركزا للمؤسسات العلمية والبحثية المختصة بالعلوم والدراسات البحرية.**
7. **تطوير مجموعة مشروعات محددة Projects تهدف إلى استثمار وتنمية وتطوير مجال معين من مجالات النهضة المصري والتي يمكن أن تشمل ما يلي:**
   - **7.1 مشروعات التطوير الاقتصادي[مشروعات صناعية، زراعية، سياحية، خدمات مالية.....].**

7.2. مشروعات النهضة التكنولوجية [إنشاء مدن وقرى ذكية وأودية للتكنولوجيا Technology Valley ومراكز متطورة للتنمية التكنولوجية].
7.3. مشروعات التطوير العمراني [إنشاء مدن وتجمعات عمرانية جديدة، تطوير وتعمير مناطق سيناء، الوادي الجديد، سيوه.....].
7.4. مشروعات التنسيق الحضاري [حصر القصور القديمة والمباني التاريخية واستعادتها من أي استخدامات وإشغالات وترميمها وصيانتها وتنميتها كمزارات سياحية ومناطق أثرية].
7.5. مشروعات التطوير والتنمية السياحية [منتجعات، متنزهات، حدائق حيوانات، مناطق سفاري مفتوحة، فنادق وموتيلات، قرى سياحية في مناطق الريف المصري ومناطق الآثار بالوجه القبلي ، متاحف مفتوحة في المناطق الأثرية،....]،
7.6. مشروعات التطوير العلمي والثقافي[جامعات حديثة، معاهد تقنية متطورة، كليات المجتمع Community Colleges، إحياء وتطوير صناعات السينما والكتاب..]،
7.7. مشروعات تهيئة مناخ الأعمال والاستثمار [تطوير مدن أو مناطق للأعمال في أنحاء مختلفة من مصر تتوفر بها أماكن مهيأة تماماً لتكون مقار للشركات والبنوك وغيرها من منظمات الأعمال، وتتوفر بها كل الخدمات اللوجستية ووسائل الاتصالات الحديثة وغيرها.

7.8. مشروعات تطوير المرافق الرياضية[تطوير مدن رياضية أولمبية لاستضافة المسابقات الدولية والإقليمية، تطوير إمكانيات الرياضة المائية في شواطئ الإسكندرية وغيرها من المدن الساحلية ، تطوير الأندية الرياضية والعمل على استعادة دور مصر الرائد في المجالات الرياضية المختلفة]،

8. حشد طاقات وموارد المصريين وحفزهم على المشاركة في مشروع " مصر 2020" وتنسيق أدوارهم وتقنينها في إطار مؤسسي واضح ومستمر وذلك بتكوين شركة قابضة كبرى باسم " شركة مصر 2020 القابضة"، وتقوم هذه المؤسسة بالأنشطة لإستراتيجية التالية:
8.1. وضع التصميم الإستراتيجي Strategic Design والخطة الرئيسية Master Plan لمشروع " مصر 2020"،
8.2. اختيار المشروعات المحددة التي تترجم أهداف التصميم الإستراتيجي والخطة الرئيسية،
8.3. اختيار وتكليف الجهات الاستشارية المختلفة بوضع الخطط والبرامج والتصميمات التفصيلية لكل مشروع،
8.4. السعي لتدبير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات وتنشيط المساهمات من المستثمرين المصريين والأجانب،
8.5. الإشراف على تنفيذ المشروعات ومتابعتها في مرحلها المختلفة وتقديم الدعم والمساندة لحل ما قد يعترضها من معوقات،
8.6. الترويج لمشروع " مصر 2020" على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتنظيم فعاليات مستمرة على مدى فترة المشروع للتوعية بأهدافه وكسب تعاون المواطنين ومشاركتهم فيه، وكذا للفت أنظار المستثمرين من الخارج للمشروع والفرص الاستثمارية المرتبطة به،
8.7. الإشراف على تأسيس الهيئات والأجهزة - على اختلاف أشكالها القانونية - و التي ستقوم على إدارة وتشغيل المشروعات بعد إنجازها، ووضع القواعد والأسس التي تضمن فعاليتها واستمرارها في نطاق أهداف وفلسفة مشروع " مصر 2020"

9. تطوير وتقنين العلاقات بين الأجهزة المحلية والمركزية وبين " مؤسسة مصر 2020" واستصدار التشريعات اللازمة لإقرار تلك العلاقات على أسس لا تتناقض وغايات وأهداف المشروع.

وأخيراً قد يتساءل الكثيرون منا، هل يمكن تحقيق هذه الأحلام؟ هل من الواقعية أن نتصور إمكانية تحقيق هذه الصورة الزاهية لمصر الجديدة؟

وأجيب نعم يمكن وقد حققتها دول قبلنا..... **ولكن السبيل الوحيد هو الديمقراطية**.

14

المصريـــــــون

ثروة المحروسة الحقيقية

نحن نؤمن بأن الثروة الحقيقية في مصر المحروسة هم أبناؤها إذ يمثلون رأس المال الحقيقي، فهم القوة المنتجة لكل السلع والخدمات والقيم Values في المجتمع، وهم القوة الفكرية المبدعة الخلاقة في المجتمع Intellectual Capital، وهم الأداة المحورية في تفعيل واستثمار موارد المجتمع المادية والطبيعية وتحقيق القيمة المضافة Value added.

إن المصريين هم القادرون على تنمية وتطوير موارد المحروسة وتوظيفها بكفاءة لتحقيق غاياتها. والمصريون هم غاية المجتمع من أجلهم تنشأ المشروعات ويتم الاستثمار في طاقات الإنتاج، ومن أجل إشباع احتياجاتهم تطور مؤسسات الخدمات.

وعلى عكس الخطاب الرسمي للدولة في مصر، نحن نرى سكانها هم مصدر قوتها وعزتها ووسيلتها الأساسية للتقدم والنهضة. ليس السكان بمشكلة كما تصورهم الدولة وليست زيادة أعدادهم كارثة ينبغي العمل على القضاء عليها وفق المنظور الحكومي لها. إن الدولة في مصر تنظر فقط إلى عدد السكان باعتباره المظهر الوحيد للهيكل السكاني، وهي بذلك تغفل ثلاثة أبعاد أخرى مهمة في بيان التركيبة السكانية لأي مجتمع:

1. خصائص الهيكل البشري [صفات وسمات السكان وتوزيعهم على تلك الخصائص الحيوية [النوع والعمر]، الخصائص النفسية، الاجتماعية، المعرفية، المهارية.....]،
2. التوزيع الجغرافي للهيكل البشري [توزع السكان في المحافظات والتقسيمات الإدارية المختلفة للدولة، [التوزيع بين الريف والحضر مثلاً]،
3. التوزيع المهني للهيكل البشري [عاملون في الصناعة، الزراعة، التجارة، قطاعات الخدمات، [عاملون بالحكومة، القطاع العام، القطاع الخاص..]، عاطلون، مجندون.....].

تلك الأبعاد الثلاثة يجب أن يتم التعامل معها جميعاً بالإضافة إلى البعد العددي حتى يتم فهم الظاهرة السكانية فهماً موضوعياً وعلمياً. ومن المهم توضيح أن الحديث عن المشكلة السكانية في مصر بدأ مع بداية تعثر وتخلف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حيث تركز الطرح الرسمي في قضية الزيادة الواضحة في أعداد السكان عاماً بعد آخر، وهو ما تعارف مروجو فكرة المشكلة السكانية على تعريفه بالانفجار السكاني. ويردد الخطاب الرسمي في مصر حين الحديث عن السكان مقولة أن الزيادة السكانية

تلتهم عائد التنمية، وأن البشر الزائدون عبء على الاقتصاد الوطني يستهلكون أكثر مما ينتجون.

ومن الواضح أن مروجو الخطاب الرسمي المصري يتجاهلون البحث عن أسباب اختلال الهيكل البشري من حيث زيادة الأعداد وتهافت الخصائص وسوء التوزيع [وكلها ناشئة عن فشل الإدارة الحكومية في التعرف على الهيكل البشري وتوفير متطلبات تطويره وتنميته بما يخدم مطالب التنمية الوطنية]. ويتبلور الحل الرسمي للمشكلة في تخفيض أعداد السكان بالعمل على تجفيف المنابع من خلال تنظيم الأسرة والسعي لتخفيض أعداد المواليد، وكذا تشجيع هجرة السكان إلى خارج البلاد وترويج ثقافة تحابي فكرة الخروج من الوطن للمساهمة في حل مشكلاته الاقتصادية.

إننا نرفض الحل الحكومي لقضية زيادة الموارد البشرية باعتباره هروباً من المشكلة بإسناد مسئوليتها على المواطنين والبحث عن الحل الأسهل وهو تخفيض معدلات نمو السكان، في نفس الوقت الذي يتجاهل فيه المصدر الحقيقي للمشكلة وهو فقر التنمية وتهافت نتائجها.

إننا نرى ضرورة تطوير نظم تنمية وتفعيل دور الثروة البشرية بالتوافق مع المعايير المتعارف عليها عالمياً، والسعي لتنمية مهارات ومعارف وتوجهات السكان على أسس عولمية Global تجعلهم قادرين على التعامل في السوق العولمية الجديدة. إن الشفافية والمصداقية واحترام حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية الصادقة كلها ركائز أساسية في تنمية الثروة البشرية وفق مفاهيم ومعايير عصر العولمة

إننا نطالب بتغيير المفاهيم الرسمية وضرورة اعتراف الدولة بأن البشر هم الثروة الوطنية الحقيقية وهم أغلى ما تملك مصر. ومن ثم ينبغي إعادة صياغة المشكلة من زيادة أعداد السكان إلى نقص وتضاؤل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

التعامل الإيجابي والمتزامن مع الأبعاد الأربعة للهيكل البشري وليس فقط التركيز على بعد الأعداد.

إن تطوير إستراتيجية متكاملة للتنمية البشرية تتوافق وتتكامل مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة هي شرط ضروري ومسئولية محورية يجب أن تلتزم بها الدولة وتعمل على تفعيلها بالتركيز على أن يسود المجتمع المحاور التالية:

1. نظم متطورة للتعليم والإعداد والتأهيل والتدريب والتنمية المستمرة،
2. تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع بين الجميع بدون تمييز إلا على أساس الكفاءة والقدرة والالتزام بأهداف وقيم المجتمع،
3. موضوعية التقييم والمحاسبة على أساس الإنجازات ومدى المساهمة في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة،
4. حرية الحركة المجتمعية وكفالة حقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً والتي يحددها البيان العالمي لحقوق الإنسان،
5. تعادل فرص المشاركة في بحث وتقرير شئون ومصير وتوجهات المجتمع في مناخ ديمقراطي للحوكمة السياسية.
6. إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تعتمد على التقنيات الحديثة والبحث العلمي،
7. شفافية تامة في إعلان نتائج التنمية وأسس توزيع عوائدها بين الأطراف المشاركة فيها.

الجزء الثالث

رسائل في حب المحروســــــــــــة

1. رسالة إلى المحروسة

يحتار المرء حين يتأمل في أوضاع وأحوال مصرنا العزيزة الشهيرة باسم المحروسة، وهي محروسة بعناية الله وفضله برغم كل ما يفعله بها أبناؤها حكاماً ومحكومين. وتزداد الحيرة كلما تطلع الإنسان المصري المحب لوطنه الغيور على مستقبله حين يقرأ صحفها ويشاهد قنواتها التلفزيونية ويصيبه الدوار من فرط قسوة المشكلات الضاغطة على حاضر المحروسة والمهددة لمستقبلها. ولعلي لا أبالغ إن قلت أن ما يجري على أرض المحروسة في هذه الأيام هو نذير خطر داهم يحتاج إلى وقفة صادقة من كل المصريين للبحث عن علاج وفرضه على أرض الواقع من أجل إنقاذ الحاضر وضمان المستقبل.

وإليكم عينات من هموم المحروسة ومشكلاتها:

1. حالة الاحتقان البالغة مداها بين الحكومة وأغلبية حزبها الوطني في مجلسي الشعب والشورى في جانب، وصحافيي المحروسة الشرفاء المدافعين عن حرية الصحافة وحقها في الكشف عن الفساد وحماية مصالح المجتمع بالكلمة الصادقة والمعلومات الكاشفة، من غير تعرض للتهديد بالحبس أو الغرامة القاصمة للظهر، في جانب آخر.
2. حالة عدم الرضا الواضحة بين غالبية أعضاء السلطة القضائية وشيوخها ورموزها المدافعين عن استقلال القضاء وحمايته من تغوّل السلطة التنفيذية وتدخلها في شئونه رغم أن الدستور ينص على الفصل بين السلطات ومنع اجتراء سلطة على أخرى.
3. انفلات عيار الفساد والمفسدين وشيوع حالات الثراء الفاحش بسبب الاحتكار واختلاط علاقات رجال الأعمال برموز ومؤسسات مهمة في السلطة التنفيذية، تجعل خلط الأوراق واختلال المعايير وضياع القدرة على المحاسبة والمساءلة صورة شائعة في مجتمع الأعمال المصري المعاصر يهدف القانون المقترح لجرائم النشر إلى حمايتها حين يجرّم التشكيك في الذمة المالية ويجعل عقوبته الحبس " جوازاً".

4. اختلال لغة الحوار في مطبوعات صحفية تصدر عن مؤسسات يشار لها بالقومية ويفترض أنها تعبر عن أصحاب الفكر الجديد في الحزب الحاكم، ولكنها تبدو متهافتة في معالجتها لأفكار من يختلفون مع هذه التوجهات الجديدة لحزب يحكم منذ خمسينيات القرن الماضي تحت أسماء متعددة من هيئة التحرير، الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي، حزب مصر العربي الاشتراكي وأخيراً الحزب الوطني الديمقراطي ولجنة سياساته. ويبدو ضيق كتَّاب هذه المطبوعات الصحفية بالديمقراطية واضحاً وعزوفهم عن المناقشة الموضوعية والحوار البناء سمة رئيسية في كل ما يكتبون، فضلاً عن تصوير الأمور على غير حقيقتها وكأن المصريين لا يعايشون المشكلات ولا يميزون بين ما يقال وبين ما يعانونه فعلاً في جهادهم اليومي من أجل لقمة العيش، فضلاً عن إيجاد مصدر كريم للدخل.
5. انفصال وزارات الحكومة وهيئاتها ومؤسساتها عن بعضها البعض، وافتقاد رؤية إستراتيجية واضحة وشاملة يلتف حولها الجميع في منظومة متكاملة ومتناغمة من أجل تحسين أحوال الوطن والمواطنين. ففي الوقت الذي يتغنى الجميع بمقولة أنهم يعملون على تحقيق برنامج الرئيس الانتخابي، نرى الواقع يتناقض تماماً مع توجهات ذلك البرنامج وقد مضى على إعلانه ما يقرب من عام كامل من دون أن يشعر أبناء المحروسة بأي تغيير أو تحسن في أحوالهم المعيشية ولا في قدرات المحروسة وأوضاعها المحلية والإقليمية والدولية.

6. مشكلات التعليم التي تتفاقم وتشهد على ذلك مأساة الطالبة آلاء مع انتشار الدروس الخصوصية وتردد الحكومة في إصدار الكادر الجديد للمعلمين الذي قيل أنه سوف يعالج مشكلاتهم ويسهم في رفع مستوى التعليم، وشيوع الأمية وعدم انحسارها تشهد على ما يعانيه الشعب المصري من ضعف في قدراته الإبداعية والإنتاجية.
7. الانتشار السريع لوباء أنفلونزا الطيور والأسلوب البدائي للتعامل مع هذا الوباء وما ترتب عليه من إعدام النسبة الأكبر من الثروة الداجنة في مصر دليل واضح على عشوائية الفكر والقرار.
8. ما أصاب بورصة الأوراق المالية من انهيار أودى بمدخرات ملايين صغار المستثمرين مظهر آخر على اختفاء الدور الحكومي حيث يجب أن يظهر كما فعلت حكومات دول خليجية واجهت نفس المشكلة.
9. إهدار حصيلة التأمينات الاجتماعية وإخفاء ما حدث بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية شكل من أشكال انعدام الشفافية، واختفاء ما يقرب من 13 مليار جنيه من حصيلة الخصخصة والخلاف بين وزارتي الاستثمار والمالية حول مصير تلك الأموال ناهيك عن بيع بنوك ناجحة والتفريط فيما تحققه للاقتصاد الوطني من عوائد وقيمة مضافة، في نفس الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على ثلاثة بنوك فاشلة وخاسرة ودمجها في كيان هش جديد يضخ فيه البنك المركزي مئات الملايين من الجنيهات من دون إبداء الأسباب أو المبررات الاقتصادية لذلك القرار.

وفي خضم كل تلك المشكلات والنوائب التي تصيب الوطن، يفجع المواطنون بأنباء صحفية وتصريحات لمسئولين حكوميين من عينة ما يلي:

1. يعلن وزير النقل أن "السكة الحديد خسرانه ولن تجد من يشتريها"، وطبعاً لن يجد أبناء المحروسة من ينقذهم من عذاب السفر في قطارات تلك الهيئة الخاسرة وما يتعرضون له من مخاطر تصل إلى حد الحريق كما حدث لركاب قطار الصعيد منذ سنوات قليلة.

2. يتقدم نائب بمجلس الشعب بطلب لإلقاء بيان عاجل حول " التطعيمات الفاسدة التي أودت بحياة طفل وأصابت 3 آخرين بمشاكل صحية بقرية قويسنا البلد. ويتذكر المصريون الأطفال الإثني عشر الذين احترقوا في حضانات المبتسرين بمستشفى الشاطبي بالإسكندرية منذ أسابيع قليلة.
3. التقرير النهائي لكارثة السلام 98 يلقي بالمسئولية الكاملة على صاحب العبارة والربان كما أعلن ذلك وزير النقل، بينما النائب العام السابق يبرئ صاحب العبارة ويشهد أنها سليمة ويحيله وابنه إلى محكمة الجنح بتهمة التقصير في الإبلاغ عن غرق العبارة ولا عزاء للمصريين في غرق 1033 من أبناء المحروسة.
4. محكمة النقض تبطل انتخابات مجلس الشعب في دائرة مدينة نصر ومصر الجديدة، وتثبت حيثيات الحكم أن انتشار البطاقة الدوارة وتزوير بطاقات إبداء الرأي وشراء الأصوات كانت كلها من أسباب فوز من قضى الحكم ببطلان انتخابهما.
5. أبناء المحروسة من المثقفين والمعماريين يحتجون على إقامة بناء في مواجهه قلعة محمد علي تقيمه شركة استثمارية مخطط له أن يرتفع إلى أربعين طابقاً، في نفس الوقت الذي يرتفع بناء جراج متعدد الأدوار في ميدان رمسيس ليدمر الميدان ويشوه مبنى محطة باب الحديد، ويتعجب أبناء المحروسة كيف حصلت تلك المباني على تراخيص ومن الذي أصدرها وهل الدولة في غيبوبة إذ تفاجئ بكل تلك التشويهات والانحرافات بعد حدوثها وكأنها يتم بناءها في ظل طاقية الإخفاء التي شاهدناها في أفلام السينما المصرية أيام كانت هناك سينما.

6. وفي نفس الصفحة الأولى من صحيفة قومية كبرى يقرأ المصريون خبرين ويتعجبون ما شاء لهم العجب، الخبر الأول يبشرهم بقيام تحالف بين قطاعي الصناعة والبنوك لإنشاء 1000 مصنع في 5 سنوات بتمويل توفره البنوك يصل إلى 75 مليار جنيه وتتيح 1.5 مليون فرصة عمل، بينما الخبر الثاني تحته مباشرة يقول" 357 ألف فائض العمالة بالوحدات الإدارية و60 ألف عجزاً بالتربية والتعليم"، ويرجع التقرير الذي أعده الجهاز المركزي للمحاسبات - كما قالت الصحيفة - هذا الفائض إلى أن التعيينات التي شملت جميع الخريجين حتى عام 1984 كانت توزع على المحليات دون ربطها بالاحتياجات الفعلية، كما أن التعيينات خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي بلغ أجماليها 470 ألف خريج، تم توزيعها على المحافظات. ويتساءل المصريون أليست هي نفس الدولة وحكوماتها التي فعلت بهم ذلك من قبل؟ وما يدريهم أنها لن تكرر المأساة مع المعينين الجدد في تلك المصانع الألف؟
7. ينتاب الفلاحين في المحروسة حالة من الفزع نتيجة عودة ظهور مرض " الجلد العقدي" وموت مئات الأبقار بسبب الإصابة به، ويتساءلون هل ستكرر الحكومة أسلوبها في التعامل مع أنفلونزا الطيور في حالة الأبقار وتقضي على الآلاف منها؟
8. وفي الوقت الذي يعلن الحزب الوطني الحاكم عن مشروعه لتطوير نظام التأمين الصحي والذي يخشى الكثيرون أن يكون مقدمة لتخلي الدولة عن مسئولياتها في هذا المجال – كما تخلت عن مسئوليات أخرى بدعوى تطبيق اقتصاد السوق وتحميل القطاع الخاص مسئوليات التنمية -، وفي الوقت الذي يعلن فيه رئيس هيئة التأمين الصحي أن الهيئة تعاني عجزاً يبلغ 400 مليون جنيه وأن نصيب المواطن من نفقات التأمين الصحي لا يتعدى خمسة وأربعين جنيهاً سنوياً – وليس شهرياً -، فإن أبناء المحروسة يفتحون أفواههم دهشة وعجباً من أنباء تبشرهم أن المؤسسات الصحفية القومية مدينة للحكومة بمبالغ تصل إلى 6 مليار جنيه وأن النية تتجه إلى إسقاط تلك المديونيات مكافأة للقائمين عليها لنجاحهم في تبديد تلك الأموال والوصول بمؤسساتهم إلى أدني مستويات الكفاءة، ويشاهد

المصريون فصول مسرحية هزلية مضمونها هل يتم إسقاط تلك المليارات الست بقانون يصدره مجلس الشعب أم أن وزير المالية يستطيع التجاوز عن تلك الديون وهل يعتبر ذلك تدخلاً من الحكومة في مجال اختصاص مجلس الشورى الذي يملك تلك المؤسسات الصحفية!!!

تلك وغيرها مئات من المشكلات والرزايا التي يعيشها المصريون صباح مساء ولا يجدون لهم منها مخرجاً، ولا يسمعون من الحكومة وصحافتها القومية وتليفزيونها الرسمي سوى أناشيد تتغنى بالتغيير الديمقراطي الذي تحقق والدخل القومي الذي يزداد بمعدلات تقترب من حاجز ألـ 7% سنوياً – وهو معدل لو تعلمون عظيم وخطير إن تحقق فعلاً - ، وفائض ميزان المدفوعات الذي بلغ على حد قول أحد الوزراء 2.5 مليار دولار أمريكي، والنقد الأجنبي الذي يتدفق على مصر بمعدلات غير مسبوقة كما صرح بذلك الأمين العام المساعد للحزب الوطني الديمقراطي من دون أن يوضح مبالغ تلك التدفقات ومصادرها ومدى استمرار التدفق وأين تم استخدام تلك الأموال.

ويظل السؤال الذي يطرح نفسه ويردده المصريون في كل مكان وكل وقت، وما الحل؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ وما السبيل إلى الخروج من تلك الدوامة من الأزمات التي تأخذ بخناق الوطن والمواطنين؟ والحل في رأي يتلخص في كلمتين تحتويهما كلمة ثالثة وتقود إلى نتيجة محددة. الكلمتان هما " الحرية" و " العدالة"، وتتضمنهما كلمة ثالثة هي " الديمقراطية" وتؤدي بنا الديمقراطية إلى التداول السلمي للسلطة وحق الناس في اختيار من يحكمهم ومحاسبته ومساءلته وتغييره إذا لم يحقق ما انتخبوه من أجله. ونتمثل في هذا قول الحق سبحانه وتعالى" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، وعلى الله قصد السبيل.

2. رسالة إلى شعب المحروسة

كلنا نحب مصر المحروسة ونعتز بمصريتنا ونكرر لأنفسنا قول الزعيم الوطني الخالد مصطفى كامل باشا " لو لم أكن مصرياً لوددت أن أكون مصريا". والمصري المحب لبلده يأسى لما تعانيه من مشكلات وتردي في مختلف المجالات بالقياس لما كانت عليه في الزمن الجميل وأيضاً بالمقارنة بما حققته – وتحققه – دول أخرى كانت أقل شأناً من مصر ذات حضارة أل 7000 سنة.

وبرغم ما يفعله المصريون بمصرهم المحروسة، فهم ولا شك يرغبون في أن تكون أكثر تقدماً وأعلى مكانة مما هي عليه، وهم على استعداد للتضحية في سبيلها بكل غال ونفيس، وقد فعلوها مرات ومرات حين دافعوا عنها ضد المحتل البريطاني وكانت معارك الفدائيين منهم في منطقة قناة السويس في خمسينيات القرن الماضي دليلاً على بطولات غير عادية قدم فيها مصريون بسطاء أرواحهم فداء لمصر. وكانت موقعة الإسماعيلية في يناير عام 1952 ملحمة قاتل فيها رجال الشرطة البواسل بأسلحتهم البسيطة جحافل الجيش البريطاني المحتل وكان صمودهم نموذجاً فريداً في الشجاعة والإقدام والتضحية من أجل مصر. وكذلك حارب الشعب مع جيشه معركة العدوان الثلاثي في 1956 حيث صمد شعب بورسعيد في وجه العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي وساهم في اندحار القوات الغازية. كما تجرع الشعب مع جيشه مرارة الهزيمة في 1967 ثم صمد واستعد وشارك في حرب الاستنزاف حتى تحقق نصر من الله في 1973، كما استبسل أهل السويس في الدفاع عنها وأصبح 24 أكتوبر يوم عيدها.

واليوم ونحن نمر في مصرنا الغالية بمرحلة لا يكاد يختلف اثنان من أبناءها على أنها الأسوأ في تاريخها الطويل، فإن أبناء المحروسة مدعوون للنهوض مرة أخرى وأخذ زمام المبادرة في عمل وطني شجاع يستهدف تجميع القوى ورص الصفوف من أجل تحقيق نهضة شاملة تتجاوز السلبيات وتقدم دليلاً جديداً على أن المصريين قادرون بإذن الله على كسب معركتهم الجديدة.. معركة البناء لتحسين الحاضر وتأكيد المستقبل الزاهر.

إن المصريين مدعوون اليوم – وأكثر من أي وقت مضى – لنبذ السلبية والاتكالية، وعدم الاكتفاء بالتحسر على الأوضاع والبكاء على اللبن المسكوب. المصريون اليوم في مواجهة مرحلة تتطلب تغييراً شاملاً في أساليب التفكير والممارسات وأنماط السلوك الفردي والجمعي من أجل التخلص من الأمراض الاجتماعية الشائعة، وضرب قوى الفساد والإفساد التي استمرأت تهاون المصريين وتفريطهم في حقوقهم، والسعي إلى تصحيح أوضاعهم المادية والاجتماعية بكل الطرق والوسائل مستعينين بعد الله سبحانه وتعالى بذكائهم الفطري المعروف وقدراتهم الفكرية وتقاليدهم وأعرافهم والقيم الرائعة التي تميزهم من شهامة ومروءة وإيثار.

يا شعب المحروسة، ألم يكن طلعت حرب واحداً منكم وقد صنع نهضة اقتصادية وحركة اجتماعية مباركة كان لها شأنها في تمصير الاقتصاد الوطني ووضع المصريين في موقع يتعادل مع تأثير وسيطرة الأجنبي على اقتصاد الوطن، بل ويجعلهم في مركز أكثر تفوقاً بالنظر إلى عدالة قضيتهم ونبل مقاصدهم في الدفاع عن مقدراتهم وجهادهم في سبيل استعادة السيطرة على أمور وطنهم؟

يا شعب المحروسة، ألم ينشأ منكم وبينكم أجيال من رجال الأعمال الشرفاء من أمثال علي أمين يحي ومحمد فرغلي وأحمد عبود الذين أقاموا الصناعات وأنشئوا المشروعات التجارية والزراعية الكبرى، وساهموا بجهدهم وفكرهم ومالهم في فتح أبواب العمل المنتج للآلاف منكم، وكانوا حريصين على القيم الأخلاقية والأعراف والتقاليد المصرية ولم يعرف عن أي منهم بادرة للفساد أو محاولة للإفساد؟

يا شعب المحروسة، ألم يكن من أبناء وطنكم طه حسين ومحمود العقاد وإبراهيم ناجي وأحمد لطفي السيد ومصطفى مشرفه وعبد الوهاب مورو وأحمد زكي وزكي نجيب محمود وحسن فتحي وأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب ويوسف وهبي وغيرهم من عمالقة الفكر والأدب والفن والعلم والهندسة الذين شادوا حضارة مصرية زاهرة غنية مصدرها حب مصر وقوامها العمل الوطني الصادق ونتاجها ثقافة عالية وفن رفيع وفكر حر متجدد نهلنا منه جميعاً ولا يزال يمثل أفضل ما أنتج العقل المصري حتى الآن؟

يا شعب المحروسة، ألم تكن المحلة الكبرى القلعة الصناعية العامرة بما فيها من صناعات هائلة للغزل والنسيج والمنسوجات بمستويات جودة رائعة؟ ألم تكن بواخر شركة البوستة الخديوية التي أنشأها أحمد عبود تمخر عباب البحار وتعبر المحيطات رافعة علم مصر الجميل في جميع أنحاء العالم؟

يا شعب المحروسة، ألم يكن منكم تماسيح النيل مرعي حماد وحسن عبد الرحيم وعبد المنعم عبده وعبد اللطيف أبوهيف ، ومن قبلهم اسحق حلمي الذين قهروا بحر المانش وكانت أنباء انتصاراتهم والأرقام القياسية التي يحققونها في عبوره من الأنباء المعتادة لنا نحن المصريين خلال الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي؟ ألم يكن محمود فياض وخضر التوني أبطال رفع الأثقال هم من أبناء هذه المحروسة الغالية؟ ألم يكن من أبنائكم وإخوانكم حسين منتصر وألبير تادرس وشلبايه وغيرهم من عمالقة كرة السلة وما حققوه من انتصارات عالمية؟ وهل ننسى محمود الضظوي ثعلب كرة القدم وأقرانه حنفي بسطان والديبه وكاطو وصالح سليم وعشرات غيرهم والذين ناطحوا أكبر الفرق العالمية وحققوا من الانتصارات الشيء الكثير؟

يا شعب مصر، ألم تتعلم الشعوب العربية في مدارسكم وجامعاتكم وتخرج منها قادتهم وحكامهم وعلماؤهم؟ ألم تكن مستشفيات المحروسة وأطباؤها هم الملجأ والملاذ لطالبي العلاج من أبناء الوطن العربي جميعاً يحصلون على أفضل الخدمات وأرقاها؟ ألم يكن آباؤكم وإخوانكم هم حملة مشاعر التنوير والتحضر في مختلف الدول العربية بلا استثناء؟ ألم تنهل الشعوب

العربية جميعها من الفن المصري ونطقت ألسنتهم بلهجتكم المحببة إليهم لكثرة مشاهدتهم لأفلام السينما المصرية أيام الفن الراقي في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي؟

يا شعب المحروسة، يا صاحب الحضارة والتاريخ والقيم والفن والإبداع ما لك وقد ارتضيت أن تكون أقل شأناً ممن هم دونك بمراحل؟ ولما تستكين إلى حالة من اليأس والقنوط تقعدك عن الحركة والسعي لاستعادة ما أنت جدير به من تقدم وعزة ونماء؟

يا شعب المحروسة، هلم إلى نهضة شاملة وحركة وطنية مباركة نلملم بها ما تفرق من جهدنا، ونجمع بها ما تمزق من صلاتنا ببعضنا، ونتوجه بها إلى معركة البناء والإنتاج وتصحيح المجتمع والإصرار على استعادة ما استلب من حرياتنا وما وهن من قدراتنا وعزائمنا.

يا شعب المحروسة، إننا اليوم مطالبون بتأكيد الوحدة الوطنية التي دامت مئات السنين بيننا مسلمين ومسيحيين، وضرب عناصر الفتنة والقضاء على أي محاولة لتفريق الشمل وإثارة البغضاء والتشاحن بيننا. إن هذه ليست مجرد دعوة عاطفية تدغدغ المشاعر والأحاسيس النبيلة في نفوسنا، ولكنها بالأساس دعوة عقلانية تدعو للتفكر في مصير الأمة لو تفككت، وتبصرنا أن في توحدنا قوة، وأن تنازعنا هو سبيل الهلاك لنا جميعاً.

يا شعب المحروسة، تعالوا بنا نتواصى بالتجمع والتوحد في التنظيمات السياسية والنقابية والجمعيات الاجتماعية والتجمعات الشعبية ومختلف منظمات المجتمع المدني من أجل تكوين رأي عام قوي قادر على التأثير في سياسات الدولة وقراراتها وطرح مشكلات الوطن وبيان آرائنا وطرحها بقوة على ساحة المناقشة والبحث، ومن ثم تأكيد حقنا في المشاركة في صنع القرار.

يا شعب المحروسة، تعالوا نتفق على ضرورة أن نمارس حقوقنا الانتخابية وألا نتهاون في المشاركة الواعية بأصواتنا في الانتخابات البرلمانية والمحلية وانتخابات مجالس النقابات والاتحادات المهنية وغيرها من التنظيمات، وأن نتمسك دائماً باختيار الأحسن والأفضل من أصحاب السمعة الطيبة والسجل الوطني الناصع، وممن نتوسم فيهم القدرة على الخدمة العامة والعطاء، وأن نعرض عن الطامعين في مواردنا والراغبين في استغلالنا لتحقيق مصالحهم الذاتية.

يا شعب المحروسة، هلم نمارس حقنا الطبيعي في قبول أو رفض ما يطرح علينا من أفكار وسياسات وتوجهات، والتعبير بكل الوسائل المتاحة عن آرائنا حول تلك الأمور سواء بالكتابة في الصحف وإرسال الرسائل إلى المسئولين في كافة المواقع، والمداخلة في البرامج التليفزيونية، والإعلان عن مواقفنا من خلال تجمعاتنا وتنظيماتنا الحزبية والنقابية. دعونا نعبر عن آرائنا حتى بالوسائل السلبية مثل الامتناع عن شراء الصحف والمجلات التي تعادي مصالحنا وتتخذ مواقف لا تمثل ما يجول في ضمائرنا وتهادن الفساد والمفسدين، ومقاطعة الاجتماعات واللقاءات التي تنظمها أحزاب أو جهات لا تعبر عن ضمير الشعب ولا تصدقه القول. وكذا مقاطعة الشركات والمنتجات ومقدمي الخدمات الذين لا يراعون المصالح الوطنية والشعبية.

يا شعب المحروسة، هلم نستخدم ما أتيح لنا من تقنيات الاتصالات والمعلومات ونشرع في إرسال الرسائل البريدية والإلكترونية - لكل من يتاح له ذلك – إلى الحكام والمسئولين في جميع المواقع وعلى كل المستويات لإبداء الرأي – سواء بالقبول أو بالرفض – لما يصدر عنهم من تصريحات أو ينكشف من توجهات وخطط قد لا تكون محل الرضا الشعبي، وأن نعبر في رسائلنا إليهم عن مقترحاتنا وتقييمنا لما يصدر عن سلطة الدولة من قرارات وما قد يبدو لنا فيها من قصور.

يا شعب المحروسة، هلم إلى الأخذ بالإيجابية في مواجهة المشكلات والتكاتف والتلاحم بيننا للتعاون في سبيل خلق الفرص وتجميع الإمكانيات من أجل تحسين ظروف الحياة في تجمعاتنا الشعبية، وأن نعتمد على جهودنا الذاتية في التصدي لمظاهر التخلف والتردي في الخدمات

والمرافق بالأحياء والمراكز والقرى، وأن نمارس الضغط المنظم على ممثلينا في مجلس الشعب والمجالس الشعبية والمحلية من أجل الوفاء بما قطعوه على أنفسهم من وعود بتحسين البيئة وتوفير المقومات الضرورية لحياة إنسانية كريمة. إننا مطالبون باستخدام حقوقنا في مساءلة ومحاسبة القائمين على الشأن العام في أجهزة الدولة وأعضاء الهيئات والمجالس المنتخبين بهدف تمثيلنا والدفاع عن مصالحنا.

يا شعب المحروسة، دعونا نوجه أنشطة وفعاليات أكثر من 17000 جمعية أهلية التي نشارك فيها من أجل تطوير الخدمات والمرافق الاجتماعية ولتعويض النقص والقصور فيما تقوم به الأجهزة الحكومية، وأن نتوسع في إنشاء الجمعيات التعاونية وتنشيط التعاون الإنتاجي والاستهلاكي لتجميع طاقاتنا وقدراتنا ومواردنا وبذلك نسهم في خلق فرص العمل للمتعطلين منا وتيسير حصولنا على الخدمات الصحية والعلاجية والتعليمية وغيرها بأساليب كريمة وبتكلفة معقولة، كما نشارك في عوائد تلك المشروعات التعاونية.

يا شعب المحروسة، كما لنا حقوق علينا واجبات ومسئوليات ينبغي أن نقوم بها. علينا أن نتقيد بالنظام والشرعية والالتزام بالقواعد والأعراف الصحيحة في كل ما يصدر عنا من تصرفات. إننا مطالبون بالامتناع عن كل أشكال السلوك السلبي الذي يضر البيئة والمجتمع، ومن ثم يضرنا وأهلينا وأبناءنا ويبدد طاقاتنا ويحرم منها المحروسة ويقلل فرصها في النمو والازدهار..ولك الله يا مصر يا محروسة وحماك مما يفعله بك أبناؤك من حكام ومحكومين.

3. رسالة إلى حكومة المحروسة

تعارف الكتاب على تسمية مصر " المحروسة " نظراً لما حباها الله من نعم وخيرات وحيث اختصها سبحانه وتعالى بأن ذكرها في القرآن الكريم خمس مرات بما يعنيه ذلك من تكريم وخصوصية.

وقد كان المأمول من أهل المحروسة وفي مقدمتهم حكومتهم السنية أن يكونوا محافظين عليها حارسين لها وعاملين على عزتها ونهضتها.

إلا أن المتأمل في أوضاع المحروسة وبخاصة ما تفعله حكومتها بها يصاب بالهلع لما يجري على أرضها وما يفعل بها، ويصيبه الإحباط والاكتئاب حزناً على جمال ضائع وثروات مهدرة وموارد مضيّعة، ليس بفعل عدو غادر ولكن للأسف نتيجة تصرفات أبناءها أو قل فريق منهم تقوده حكومة المحروسة. ودعوني أسرد جانباً من مظاهر الاعتداء الصارخ على المحروسة والتبديد المتعمد لثرواتها والتغييب شبه المخطط لقدراتها وفعالياتها:

1. دأبت حكومة المحروسة منذ سنوات على الاستيلاء على حصيلة موارد هيئتي التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات والمودعة في بنك الاستثمار القومي وذلك بدعوى استثمارها في مشروعات التنمية. وكانت الحصيلة أن استنفذت حكومة المحروسة تلك الموارد والتي بلغت حسب التصريح الأخير لوزير المالية 219 مليار جنيه مصري. وكانت الحكومة المحروسة السابقة قد ابتدعت فكرة سداد مديونيتها لهيئتي التأمينات الاجتماعية بنقل ملكية بعض شركات قطاع الأعمال العام إلى الهيئتين، ثم لما فشلت تلك الخطة نتيجة الاعتراضات العلمية والسياسية والاجتماعية لمختلف المهتمين وفي مقدمتهم أصحاب تلك الأموال من مستحقي المعاشات والتعويضات التأمينية، فقد لجأت الحكومة المحروسة إلى الحل السعيد وهو دمج وزارة التأمينات في وزارة المالية ومن هنا اختفت المشكلة في ظاهرها وإن بقيت في الحقيقة وهي أن أموال التأمينات غير موجودة. ولم تعجز الحكومة المحروسة عن إيجاد الحل العبقري وهو الالتجاء إلى البنك المركزي لتمويل المعاشات والتعويضات بشكل شهري وسيكون هذا بالطبع عن طريق طبع مزيد من البنكنوت حيث لا

يملك البنك المركزي موارد خاصة به يمكنه استخدامها في هذا السبيل، كما لا يمكنه استخدام ودائع البنوك لديه لأن الحكومة ببساطة لن تستطيع سدادها.

2. عرفت حكومة المحروسة بمشكلة أنفلونزا الطيور يوم تم اكتشاف إصابات بهذا المرض في بعض مزارع الدواجن في محافظة القليوبية منذ شهرين تقريباً وذلك رغم أن العالم كله يتابع أنباء هذا المرض منذ بدء ظهوره في الصين ودول آسيوية أخرى منذ 5 سنوات على الأقل. وكعادة حكومة المحروسة فقد لجأت إلى الحلول العشوائية في مواجهة هذا الخطر وكان القتل العشوائي لملايين الدواجن غير المصابة، والاستخدام غير المخطط لمصل مختلف على كفاءته وفعاليته رغم نصيحة الخبراء الذين تشكلت منهم لجنة في وزارة الزراعة بعدم استخدامه واستعمال مصل آخر ثبت نجاحه وفعاليته في دول أوروبا. وشهدت معركة أنفلونزا الطيور حالة معتادة من عدم التنسيق بين الوزارات المعنية وتبادل الاتهامات فيما بينها كل يدعي أنه قام بواجبه بينما تقاعس الآخرون، وشهد على ذلك ممثل هيئة الصحة العالمية. ومن الغريب أن الحكومة المحروسة قد اكتشفت فقط وهي في قلب الأزمة أن المجازر المتاحة أغلبها غير صحي وغير آمن وكأن من رخص بقيامها وسمح لها بالعمل حكومة دولة أخرى، وأن تربية الدواجن في البيوت مصدر خطير للمرض وعامل على سرعة انتشاره، وأن محال بيع الدواجن وطرق الذبح البدائية المستخدمة فيها لا تساعد على السيطرة على المرض.

3. وحيث اتسمت المعالجة للأزمة بصورة واضحة من الارتجال كانت النتائج كما نرى خسائر تقدر بمليارات الجنيهات وتدمير صناعة وطنية مهمة بلغت الاستثمارات فيها ما يربو على العشرين ملياراً من الجنيهات وضياع فرصة هائلة لإصحاح البيئة والتخلص من العشوائيات وللارتفاع بالمستوى المعيشي والوعي الصحي للسكان الذين تشكو الحكومة دائماً من كثرة أعدادهم وتعمل جاهدة على التخلص منهم من خلال ما يسمى تارة الصحة الإنجابية وتارة أخرى تنظيم الأسرة أو تحديد النسل وكلها حلول سلبية تهدر أهم مورد في الوطن وهو سكانه.

4. ولا ينبغي أن نغفل عن مصيبة التعامل الحكومي مع كارثة غرق العبارة السلام 98 [وما سبقها من كوارث قطار الصعيد ومحرقة بني سويف ومجزرة بني مزار] والأسلوب المهين الذي تعاملت به مختلف الجهات الحكومية على جميع المستويات أثناء الكارثة وما بعدها. وقد تبلورت الكفاءة الحكومية المحروسة في تهريب صانع الكارثة ومهندسها وابنه، وتفويت الفرصة المناسبة لتمكين المدعي العام الاشتراكي من التحفظ على أمواله وممتلكاته، وضياع حقوق الغرقى وعائلاتهم. وفي أشد ساعات المأساة مرارة وحزناً والناس الغلابة من أبناء "المحروسة" يبكون ما حدث، كانت الحكومة المحروسة تحتفل بمباريات مصر في مسابقة كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم وتصرف فوراً 3 ملايين جنيها مكافأة للمنتخب الوطني بينما استغرق الأمر أسابيع طويلة حتى يصدر رئيس الحكومة المحروسة قراره باعتبار المفقودين في كارثة غرق العبارة في عداد الموتى حتى يمكن إصدار إعلام الوراثة وصرف التعويضات لذويهم.

5. ومن نوادر حكومة المحروسة رغبتها العارمة في بيع ممتلكات المحروسة سواء بقيمتها أو بأعلى أو في الأغلب بأقل من قيمتها الحقيقية. وتبدو الرغبة جامحة وغير مسبوقة في بيع شركات قطاع الأعمال العام وبنوك القطاع العام والإعداد لبيع شركات التأمين وغيرها من ثروة أبناء المحروسة على الرغم من أن ذلك يتم في ظل برنامج يسمى " إدارة أصول الدولة"، وكأن الحكومة قد اختزلت مفهوم " إدارة الأصول" في شكل وحيد هو التخلص منها بالبيع، بينما الأصل في مفهوم "الإدارة" هو التنمية والتثمين وخلق القيمة والعوائد المستمرة والمتكررة. ومن غرائب الأمور أن حكومة المحروسة تبيع تلك الأصول للتخلص

من أعبائها وخسائرها وعدم جدواها [كما قيل مثلاً في تبرير بيع شركة عمر أفندي]، ولم يقل لنا مسئول البيع في المحروسة لماذا إذن يقبل المشترون على شراء تلك الأصول الخاسرة عديمة الجدوى؟ هل لا يدرك المستثمرون الرئيسيون الذين تلهث حكومة المحروسة وراءهم القيمة الحقيقية لتلك الشركات والبنوك؟ أليس المفروض أن المشترين سيواصلون نشاط هذه الشركات ويقومون بتطويرها وتحديثها وتحسين إدارتها؟ فلماذا لا تلجأ الحكومة إلى ذات الأسلوب وهو التطوير والتحديث وإسناد الإدارة في تلك الشركات المرشحة للبيع إلى القادرين على تحقيق هذه النقلات النوعية فيها؟ ألا يمكن للحكومة بدلاً من البيع أن تجرب أسلوب معمول به منذ سنوات في قطاع شركات الفنادق وهو "عقود الإدارة"؟ ألا تستطيع الحكومة المحروسة أن تفرق بين " الملكية" فتحتفظ بها للشعب وبين " الإدارة" فتعهد بها إلى ذوي الخبرة بأسلوب تعاقدي؟

6. وقد أشار تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات المقدم إلى مجلس الشعب عن ميزانية الدولة لعام 2003-2004 إلى كثير من السلبيات التي تؤكد تردي الأداء الحكومي في مختلف المجالات. ولعل بعض الأمثلة تكفي ومنها مأساة مشروع فوسفات أبو طرطور وما يقرب من 9 مليارات من الجنيهات التي أهدرت فيه عبر سنوات لم تحاول فيها حكومات المحروسة المتعاقبة أن تتخذ موقفاً لوقف نزيف الموارد الغالية.

7. وبنفس المنطق تتكامل الآن صورة مشابهة لمشروع توشكي ومليارات الجنيهات الموجهة إليه من دون عائد! وفي الوقت الذي يتفاقم فيه الدين المحلي العام والدين الخارجي ويتراكم العجز في ميزانية الدولة ليتجاوز إل 70 مليار جنيه، فإن أحداً في الحكومة المحروسة لم يحاول البحث عن الأصول المهدرة في مخازن الوزارات والهيئات العامة والمشروعات المعطلة التي طالها النسيان رغم كل ما أنفق فيها وعليها من أموال. وكمثال بسيط فقد اكتشفت مؤخراً [مع مجموعة من المهتمين] أن الهيئة القومية لسكك حديد مصر تمتلك مدينة سكنية كاملة تمتد على مساحة 175000 متر مربع وتشتمل على 11 فيلا و18 عمارة سكنية تضم 232 وحدة سكنية تتراوح مساحة كل منها بين 112 – 200 متر مربع. والطريف والمحزن في نفس الوقت أن هذه المدينة السكنية - عدا ما تضمه من مرافق أخرى كسوق تجاري ومبنى يصلح كمدرسة وأراض فضاء – قد تم إنشاؤها منذ ثلاثين عاماً ولم يتم استخدامها في الغرض الذي أنشأت من أجله وظلت إلى يومنا هذا تنعى من بناها وقد توقفت كل أشكال الصيانة والعناية بها. وبالمناسبة فإن هذه المدينة السكنية تقع على بعد 50 كيلومتراً من قاهرة المعز عاصمة المحروسة. ولا شك أن البحث والتحري سوف يكشف عن مئات مثل هذه المشروعات والأصول والموارد الضائعة والمعطلة التي تحملت المحروسة في سبيل إنشاءها ثروات هائلة.

8. ومما يثير الدهشة أن نجد حكومة المحروسة مهتمة بجودة التعليم وتسعى إلى استصدار قانون لإنشاء هيئة قومية لضمان الجودة في التعليم [طال انتظاره منذ أعلن عنه رئيس الجمهورية أول مرة منذ 3 سنوات]. ووجه الغرابة ليس في قيمة وأهمية الجودة في التعليم وضرورة العمل على توكيدها وضمان تحققها، ولكن الغريب في الأمر أن حكومة المحروسة هي المصدر الأول لانعدام الجودة في التعليم سواء الجامعي أو قبل الجامعي وذلك بفعل السياسات المتضاربة والنظم التقليدية والتماس الحلول الأسهل في حل مشكلات المؤسسات التعليمية، وغياب إستراتيجية وطنية مستقرة لتطوير التعليم لا تتغير بتغير الوزراء والحكومات. وما يثير الدهشة فعلاً أن مقومات الجودة في التعليم الجامعي مفتقدة منذ اللحظة الأولى نتيجة سياسة القبول التي تنتهجها الدولة بمقولة ضرورة إيجاد مكان في الجامعات لكل من يحصل على الثانوية العامة، ومن ثم تفتقد الجامعات إلى القدرة على الاختيار والمفاضلة بين المتقدمين ويصبح عليها التعامل مع أعداد غفيرة تفوق كل

المعايير المتعارف عليها في نظم التعليم الراقي حتى أصبحنا نشهد تكدساً في كليات الجامعات المصرية حيث يبلغ عدد طلاب بعضها ما يصل إلى 70000 طالب وطالبة وهو ما يفوق عدد طلاب جامعة بأسرها من بين الجامعات ال500 الأفضل في العالم والتي لم تحظ جامعة مصرية واحدة بشرف الظهور بينها. وينسب إلى وزير التعليم العالي قوله أنه لو تم اعتبار احتياجات السوق في تطوير التعليم لوجب إغلاق 90% من المؤسسات التعليمية في مصر، ورغم ذلك ما زالوا يتحدثون عن الجودة في التعليم.

9. وأخيراً - وليس آخراً – فثمة إيجابية وحيدة يمكن أن تمحو كل السلبيات السابقة في أداء حكومة المحروسة، ذلك بأنها تفوقت فعلاً وتميزت عن كافة حكومات العالم من حولنا - المحروسة منها وغير المحروسة – في كسب عداوة وغضب طوائف عديدة من المجتمع. لقد نجحت حكومة المحروسة بامتياز فائق يتناسب مع توجهاتها الإلكترونية في فك ارتباطها - بإجراءات أحادية - بطوائف المجتمع التالية:

- الصحفيون، القضاة، أعضاء هيئات التدريس بالجامعات، أعضاء النقابات المهنية المجمدة نقاباتهم وتلك التي تحت الحراسة [حتى ينالها شيء من خيرات المحروسة]،
- طلاب الجامعات المطالبين بلائحة طلابية تتيح لهم حرية العمل الطلابي بعيداً عن التدخلات الأمنية والتي وعدوا بها منذ سنوات بلا طائل،
- المفقودون والغرقى ضحايا العبارات والمحروقين في محرقة بني سويف وقطار الصعيد وذويهم وكل من له علاقة بهم،
- المعتقلون بلا أحكام قضائية وذويهم، المحالين إلى المعاش المبكر قسراً نتيجة خصخصة الشركات التي كانوا يعملون بها وتركوا نهباً لغوائل الزمان بلا حماية،
- الملايين من أصحاب المعاشات ومستحقي التأمينات الاجتماعية الذين بددت الحكومة مدخراتهم في هيئتي التأمينات الاجتماعية،
- ال77% من أبناء المحروسة الذين لهم حق الانتخاب وقاطعوا الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وكل الانتخابات والاستفتاءات السابقة،
- المستحقون للدعم وتتهددهم كل يوم أنباء اعتزام الحكومة تخفيض أو إلغاء ما تتفضل به عليهم من دعم بدعوى أنه لا يصل إلى مستحقيه وهؤلاء المستحقين لا ذنب لهم في ذلك بل هو سوء التخطيط وضعف الإدارة واختلال المعايير وفساد الذمم الذي يسود عمل حكومة الدعم الإلكتروني،
- ملايين الشباب المتعلمين خريجي الجامعات والمعاهد العليا المعطلين لانعدام فرص العمل واختفاء الشفافية والموضوعية و تكافوء الفرص فيما يتم شغله من وظائف تتاح لغير مستحقيها.

والسؤال المحير هل بقى في شعب المحروسة فئة لا تزال على ثقة بالحكومة تتعامل معها وترضى عنها؟ أظن الإجابة واضحة... نعم هناك الفاسدين والمفسدون والمستفيدون من كل أوزار الحكومة المحروسة.

ولك الله يا مصر يا محروسة.

4. رسالة إلى الحزب حاكم المحروسة

يسيطر الحزب الوطني الديمقراطي الحكم في مصر المحروسة منذ قام نظام يوليو 1952 وإن كان تحت أسماء مختلفة بدأت بهيئة التحرير مروراً بالاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي ثم عندما تحولت المنابر إلى أحزاب في 1976 تسمى باسم حزب مصر العربي الاشتراكي، وأخيراً وبمبادرة من الرئيس السادات نشأ الحزب الوطني الديمقراطي وانتقل إليه أعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي بعد أن اتخذوا قراراً بدمج حزبهم في حزب الرئيس الجديد.

وحيث يعقد الحزب حاكم المحروسة مؤتمره السنوي الرابع خلال الأيام القليلة القادمة، وانطلاقاً من اقتناعي بالدور الخطير الذي لعبه ذلك الحزب في كل ما وصلت إليه الحياة السياسية في مصر من انسداد، وما آلت إليه الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ترد وانهيار لا يستطيع أن يماري فيه أشد المتحمسين لذلك الحزب، فقد رأيت توجيه هذه الرسالة إلى أقطابه لأعبر لهم عما أشعر أنه تعبير عن آراء 77% من المصريين ممن لهم حق الانتخاب وامتنعوا عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2005 تعبيراً عن عدم اقتناعهم بما يقدمه الحزب الوطني الديمقراطي الذي يصف نفسه بحزب الأغلبية.

وبداية، وبصفتي معارضاً لسياسات وممارسات ذلك الحزب وما نتج عنها من ترد للحالة المصرية بشكل عام، أتساءل عن مغزى الشعار المرفوع في دعاياته عن مؤتمره السنوي الرابع بأنه" فكر جديد وانطلاقة ثانية نحو المستقبل" وهل يعني ذلك أنه كانت هناك انطلاقة أولى؟ وإذا كان ذلك كذلك فإلى أين وصلت بنا تلك الانطلاقة؟

ويأتي في مقدمة رسالتي إلى الحزب حاكم المحروسة طلب أن يكون حزباً ديمقراطياً بالمعنى الذي يعكسه اسمه، فتيتم اختيار كل قياداته بالانتخاب الحر المباشر من بين مرشحين متعددين، وأن تشغل كافة مناصبه لمدة محددة وإن جاز تجديدها فيكون التجديد لمرة واحدة وذلك على كافة المستويات التنظيمية.

واستكمالاً لصفة "الديمقراطي" التي يزين الحزب بها اسمه، ينبغي عليه أن يتبنى موقفاً ديمقراطياً بالنسبة لتكوين الأحزاب الجديدة وذلك بدفع حكومته إلى إلغاء لجنة شئون الأحزاب وما تشترطه من ضرورة الحصول على 1000 توكيل من 10 محافظات على الأقل على ألا يقل العدد عن 50 توكيل من كل محافظة، فضلاً عن تحكمها في القبول أو الرفض وما تمنحه لنفسها من سلطة منفردة في الحكم على برامج الأحزاب بالتمايز أو عدمه. ولعلي أطالب الحزب الوطني الديمقراطي بأن يطبق على الأحزاب الجديدة ما تمتع به هو نفسه عند إنشاءه، إذ لم

يخرج الأمر عن قرار من الرئيس السادات في 6 أغسطس 1978 بإنشاء الحزب وتشكيل هيئاته بالتعيين، ومن ثم لم يطلب إلى مؤسسيه أن يجمعوا 1000 توكيل ولا تم عرض طلبه على لجنة حكومية لشئون الأحزاب. إن العدالة - ناهيك عن الديمقراطية - تفرض أن يكون تكوين الأحزاب بمجرد الإخطار من المؤسسين من دون أي إجراءات أو تعقيدات إدارية هدفها تعويق المسيرة الديمقراطية وتقييد الحركة السياسية في البلاد لصالح الحزب "الوطني الديمقراطي"!

من جانب آخر، ينبغي على الحزب الوطني الديمقراطي أن يؤكد الممارسة الحزبية الديمقراطية ويعلي من قيمة الالتزام الوطني لأعضائه ويغلبه على الالتزام الحزبي، وبذلك عليه أن يتبنى قضايا الوطن وما هو في صالح الأغلبية من المصريين لا أن ينحاز إلى مصالح أعضائه وممولية من رجال الأعمال.

ولعل موقف الحزب من قضايا الخصخصة وسكوته عن قضايا الفساد وترحيبه بالدور المتصاعد لرجال الأعمال في العمل السياسي واشتباك مصالحهم الخاصة بالمصلحة العامة كلها أمور ينبغي على الحزب الوطني الديمقراطي أن يحدد موقفه منها ويعلن هذا الموقف بصراحة وشفافية.

إن موقف الحزب المساند لإغلاق ملفات مهمة كانت مطروحة على مجلس الشعب مثل تقرير لجنة تقصي الحقائق في كارثة العبارة السلام 98 وعدم مناقشته لتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات واتجاهه لسد الطريق أمام مناقشة الاستجوابات التي يتقدم بها نواب من غير أعضائه، كلها ممارسات لا تدل على الالتزام الوطني بقدر ما تؤكد انحياز الحزب لمصالح الفئة المسيطرة من أعضائه من رجال الأعمال.

وفيما يشبه أحلام اليقظة، أتمنى أن يرسي الحزب قواعد الديمقراطية ويؤكد قيم الانتماء الحزبي في تعامله مع الأعضاء المنشقين عنه لعدم ترشيحهم في الانتخابات بألا يعود ويضمهم إلى عضويته بعد أن يفوزوا بعضوية مجلس الشعب أو مجلس الشورى كمستقلين. إن ممارسة الحزب الوطني في هذا الخصوص تعطي أسوأ مثل للانتهازية السياسية والضرب بعرض الحائط بالقيم والقواعد الديمقراطية السليمة.

كما أتصور أنه بمقتضى الشفافية والديمقراطية - وكما تعلن الأحزاب الديمقراطية في العالم عن مصادر تمويلها وتنشر ميزانياتها -، فإن الحزب الوطني الديمقراطي مطالب بأن يكشف حجم الأموال المتاحة له ومصادرها ومجالات إنفاقها. وفي هذا الصدد ينبغي أن يوضح الحزب مدى استفادته من الإمكانيات والموارد الحكومية مثل المقار التي يشغلها، والصحف "القومية" التي تتحدث باسمه وتدافع عن مواقفه، ووسائل الإعلام الرسمية ومدى توظيفها لخدمة أهدافه - بينما الأصل فيها أن تكون منابر لكل الأحزاب والقوى السياسية والمواطنين على اختلاف توجهاتهم السياسية - وأن يتحمل الحزب تكلفة هذه الإمكانيات الحكومية المسخرة لخدمته متميزاً في ذلك عن كافة الأحزاب الأخرى، وأن يسدد ما عليه للدولة من مستحقات متراكمة نظير الكهرباء والتليفونات وغيرها من الخدمات التي يحصل عليها من الأجهزة الحكومية.

ويرتبط بقضية اختلاط المال العام بأموال الحزب، اختلاط الحزب ذاته بأجهزة الدولة مما يوجب أن ينفصل الحزب عن الدولة ويمارس دوره كحزب سياسي شأنه شأن أي حزب آخر. إنني أطالب بإنهاء التداخل الشديد بين الحزب وأجهزة الدولة والناشئ عن عدم الفصل بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة واعتياد الحزب على البقاء في السلطة رغم أنه لم يتضح أبداً أنه له دور فاعل في تشكيل الحكومات التي جرى الحزب على تسميتها ب" حكومات الحزب".

كذلك ينبغي أن يتحرر الحزب من ذلك التوجه المتصاعد بتمكين رجال الأعمال من مناصبه – بدون انتخابات- وتوزيرهم في حكومة الحزب ووضعهم في وزارات تتشابك مجالات اختصاصها مع مصالحهم الخاصة ومجالات أعمال شركاتهم، مما يثير الشبهات حولهم ومدى استفادتهم شخصياً من خلال شغلهم تلك المناصب الوزارية.

ويكثر الحديث الآن عن التعديلات الدستورية التي يعد الحزب الوطني الديمقراطي لإنجازها خلال الفترة القريبة القادمة وكيف أنها تكرس مصالح الحزب ورغبته في الهيمنة والسيطرة على الحكم من دون إتاحة فرص متكافئة لغيره من الأحزاب أو القوى السياسية الموجودة على الساحة في البلاد. ورسالتي إلى الحزب حاكم المحروسة، أن تكون نظرته للتعديلات الدستورية نظرة وطنية شاملة وليست حزبية ضيقة.

إن الحزب يتجنب الحديث عن تعديل المادة 76 وتنقيتها مما أصابها من تشويه وعوار حين تم تعديلها في فبراير 2005، والمادة 77 التي ينبغي تعديلها لوقف الرئاسة الأبدية لرئيس الجمهورية وتحديد مدة الرئاسة وحصرها في فترتين فقط كما يتجه إلى ذلك غالبية الرأي العام المصري.إن الأمر بالنسبة للمادة 77 لا يتعدى تغيير حرف واحد من كلمة " لمدد" لتعود كما كانت " لمدة".

إن الحزب إذا أراد أن يكون له دور وطني مشهود، عليه الدعوة إلى مؤتمر عام تشارك فيه جميع الأحزاب سواء منها المرخصة أو التي لا تزال تحت التأسيس وكافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتنظيمات النقابية، وذلك لبحث كافة الجوانب المتعلقة بتعديل الدستور الحالي أو تنحيته جانباً وإعداد دستور جديد يحقق الديمقراطية السليمة ويقوم على مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات وتأكيد حق المواطنين في اختيار ممثليهم في المجالس التشريعية واختيار رئيس الجمهورية ونائبه وأيضاً رئيس مجلس الوزراء من خلال الانتخابات المباشرة عن طريق الصناديق الزجاجية الشفافة ومن دون أي تدخلات إدارية أو أمنية من قبل السلطة التنفيذية.

إن ما تشهده البلاد الآن من مشكلات اقتصادية متصاعدة تتمثل في ازدياد نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، والنسب المتزايدة للبطالة سواء الظاهرة والواضحة أو البطالة المستترة المتمثلة في ملايين العاملين بالجهاز الإداري للدولة، وما تعانيه مصر من تبديد للموارد الوطنية والهرولة في بيع شركات قطاع الأعمال العام، والاستيلاء على فائض أموال التأمينات الاجتماعية - من دون استطلاع آراء من يملكونها وهم جموع الشعب - ،وتفاقم مشكلات عجز الموازنة والدين المحلي العام فضلاً عن المديونية الخارجية، كل ذلك يتحمل مسئوليته الحزب الوطني الديمقراطي وحكوماته التي سيطرت على الحكم طوال 25 عاماً، وعليه أن يقر بتلك المسئولية ويقبل حكم الشعب الحقيقي من خلال انتخابات تشريعية حقيقية تتم من دون تدخلات إدارية أو أمنية وتحت رقابة قضائية كاملة، وعلى أن تكون العملية الانتخابية بجميع مراحلها بعيداً عن سيطرة أو تدخل وزارة الداخلية.

وفي سياق مماثل، أطلب من الحزب الوطني الديمقراطي أن يعلن قوائم بأسماء المعتقلين وأسباب اعتقالهم وهل كان ذلك بأحكام قضائية؟ إن الديمقراطية تقضي بعدم اعتقال المعارضين للحزب الحاكم وعدم تكميم الأفواه وتعقب المخالفين في الرأي أمنياً هم وعائلاتهم. هل نتوقع أن يعلن الحزب في مؤتمره القادم موقفه الواضح من هذه القضية؟

وأنتقل في رسالتي إلى الحزب حاكم المحروسة إلى منطقة مهمة تتصل بورقة المناقشة التي أعلن الحزب أنه سيناقشها في مؤتمره السنوي الرابع والرامية إلى بلورة رؤية مصرية لمستقبل الشرق الأوسط، وأسأل أقطاب الحزب أن يبينوا موقف الحزب من القضايا التالية:

1. ماذا يعني الحزب بإعادة إحياء مسار التسوية، وهل يكون ذلك وفق الأجندة والشروط الإسرائيلية- الأمريكية؟ وما هو الموقف المصري في تلك التسوية، وهل تتضمن التسوية تقنين ما قامت وتقوم به إسرائيل من تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وزرع المستوطنات في الضفة الغربية والاستمرار في اقتطاع أراضي الفلسطينيين وإقامة الجدار

العازل؟ وهل يوافق الحزب على ممارسات إسرائيل غير المشروعة باختطاف المسئولين الفلسطينيين واعتقال وزراء وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخبين انتخاباً ديمقراطيا؟

2. كذلك أسأل ما موقف الحزب الوطني من المقاومة اللبنانية وهل يوافق على تجريد حزب الله من سلاحه؟ هل لا يزال الحزب يعتبر ما قام به حزب الله مغامرة غير محسوبة؟ هل الحزب على استعداد للتعامل مع حزب الله باعتباره جزء من البنية السياسية في لبنان بما له من ممثلين في مجلس النواب ووزراء في الحكومة؟
3. ماذا يعنيه الحزب حين يتحدث عن إعادة صياغة أسس العمل العربي، وما هي الأسس الجديدة المقترحة من جانبه، وما هي الآليات التي يزمع استخدامها للوصول إلى توافق عربي حول تلك الأسس المعاد صياغتها؟ وحين يستخدم الحزب وصف " العربي" هل يقصد النظم الحاكمة العربية أم الشعوب العربية؟ وما هي فرص مناقشة تلك الأسس المقترحة للعمل العربي الجديد على نطاق شعبي واسع في مختلف الدول العربية؟

4. أما فيما يخص مسألة إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهل ينطلق الحزب في تلك العملية من منظور حزبي أم وطني؟ وكيف يتعامل الحزب في ذلك مع مواقف أمريكا المعلنة والمشاهدة حول تأييدها العدوان الإسرائيلي على لبنان وانحيازها الكامل والصريح لإسرائيل ضد كل القيم الإنسانية، ومدى موافقة الحزب على مواقف أمريكا الداعمة لإرسال قوات دولية إلى دارفور والتدخل السافر في شؤون دولة مستقلة هي السودان على الرغم من الرفض القاطع للحكومة السودانية لقرار مجلس الأمن رقم 1706 والذي صاغته الولايات المتحدة الأمريكية وضغطت من أجل الموافقة عليه؟ هل يقر الحزب ما فعلته وتفعله الولايات المتحدة الأمريكية في العراق؟ هل يدخل في اهتمامات الحزب بإدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية البحث في مصير المصريين المحتجزين في معتقل جوانتانمو؟ هل لدى الحزب تفسير لتعليق الولايات المتحدة الأمريكية لمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع مصر إلا أن تتم وفق شروطها؟ وكيف يرى الحزب التهديد المتكرر من جانب عناصر في الكونجرس الأمريكي بقطع المعونات الاقتصادية عن مصر إذا لم تستجب لما تطلبه أمريكا؟
5. وحين يتحدث الحزب في ورقته عن " تنامي النفوذ الإيراني وضبط التوازنات الأمنية في المنطقة" هل يشير بذلك إلى تبنيه الموقف الأمريكي في معالجة أزمة الملف النووي الإيراني؟ أم يسعى إلى تحقيق التوازن مع القوة النووية الإيرانية من خلال إحياء المشروع النووي المصري؟ وألا تثير مخاوف الحزب القوة النووية الإسرائيلية وتنامي نفوذها في المنطقة مدعومة بالولايات المتحدة الأمريكية وتكالب كثير من الأنظمة العربية على تأييد مواقفها سراً وأحياناً علانية؟

وأخيراً، أتصور أن الحزب مطالب بإعلان موقف واضح وصريح وبلا مواربة من قضية التوريث التي تثير كثيراً من اللغط في أوساط المجتمع المصري بكافة فئاته. هل يفعلها الحزب الوطني ويعلن صراحة موقفاً ديمقراطياً يحسب له أنه لا توريث مطلقاً، وأنه مع تعديل المادة 76 من الدستور بحيث تتاح الفرص كاملة لكل من يرى في نفسه الكفاءة التغيير الديمقراطي للترشح لمنصب رئيس الجمهورية؟

تلك كانت رسالة إلى الحزب حاكم المحروسة من مواطن يعارض توجهات ذلك الحزب وممارساته وفي نفس الوقت يأمل أن يطور الحزب نفسه ديمقراطياً ويقبل مبدأ أن يكون يوماً خارج الحكم ويمارس دور المعارضة. وإذ آمل أن يصدر عن مؤتمر الحزب إجابات مقنعة للقضايا التي أثرتها في رسالتي وغيرها من القضايا التي تشغل المواطنين جميعاً وفي مقدمتها قضية مستقبل مصر. وبالمناسبة كنت قد توجهت بأسئلة مماثلة للحزب في

مقال نشر بجريدة الأهرام بتاريخ 15 سبتمبر 2002 بمناسبة انعقاد مؤتمره الأول والذي أطلق فيه شعار " الفكر الجديد" ولم أتلق عنها رداً حتى اليوم.
وعلى الله قصد السبيل.

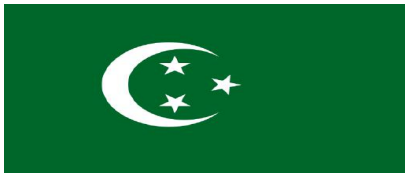

5. رسالة إلى علماء المحروسة

في أواخر شهر يونيو من كل عام ينعقد مجلس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا لاختيار العلماء والباحثين الفائزين بجوائز مبارك وجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية من بين الذين تم ترشيحهم بواسطة لجان متخصصة. ويتم التصويت في ذلك الاجتماع وتعلن أسماء الفائزين ويمنح الفائز بجائزة مبارك 100.000 جنيه والفائز بجائزة الدولة التقديرية خمسون ألف جنيه وأقل من ذلك للفائزين بالجائزة التشجيعية. وقد ينال الفائزان بجائزة مبارك شرف استقبال الرئيس لتسليمهما الجائزة بنفسه، كما يسعى وزير البحث العلمي دائماً لإحياء فكرة عيد العلم حيث يلتقي الرئيس بالعلماء الفائزين بالجوائز في احتفال عام ينعقد مرة وتمضي سنوات قبل أن ينعقد مرة أخرى.

وينفض السامر بحصول الفائزين على مبالغ جوائزهم، ثم تمضي الأمور في مصر المحروسة على ما هي عليه من افتقاد الرؤية العلمية في أغلب ما يجري على أرضها الطيبة من مشروعات وما يتخذ فيها من قرارات وما ينشئ بها من هيئات ومؤسسات. وتستمر الحياة في المحروسة من سيئ إلى أسوأ ويزداد الاعتماد على الأجنبي كمصدر للعلم والتكنولوجيا، وتستورد المحروسة كل شيء من الآلات إلى قطع غيارها، والتقنيات والبرمجيات ، والأدوية والأغذية حتى القمح عماد حياة المصريين يجري استيراد أكثر من نصف احتياجاتهم منه من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا، والدقيق يتم استيراده من فرنسا، واللحوم والدواجن والأسماك المجمدة يجري استيرادها من كل بقاع الأرض. وتتهافت حكومة المحروسة في استيراد اللحوم السودانية وتفشل الصفقة لأسباب كثيرة وتتجه بدلاً من السودان إلى إثيوبيا، وتنتشر أنفلونزا الطيور وتفاجئ مصر أن ليس لديها المصل الواقي وتضطر إلى استيراده من الصين، كل هذا وعلماء مصر وهيئاتها البحثية ومراكزها العلمية في واد آخر لا يقدمون شيئاً ذا بال لحل مشكلات بلدهم... المحروسة.

وقد يعجب المصريون إذ يعلمون أن المحروسة بها وفرة في الموارد البشرية من العلميين تضم آلاف العلماء والباحثين والخبراء العاملين بالبحث العلمي وتبلغ نسبتهم 1100 لكل مليون من السكان [82500 عالم وباحث تقريباً باعتبار عدد سكان مصر 75 مليون نسمة]. كذلك سيندهش المصريون حين يدركون ارتفاع مستوى التأهيل العلمي للعلماء والباحثين الذين حصل أغلبهم على تأهيلهم العالي من جامعات أمريكية وأوروبية و في دول الاتحاد السوفييتي القديم وغيرها من الدول الأجنبية، وبينهم علماء متميزين لهم اتصالات مستمرة بالهيئات والمنظمات البحثية والتكنولوجية الدولية والإقليمية.

ولكن ـ وآه من لكن ـ فإن النسبة الغالبة من هيكل العلماء والباحثين ينحصرون في الجامعات [73.25%] حيث ينشغل أغلبهم بقضايا التدريس سواء على مستوى الدرجة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا، ومن ثم تحتبس قدراتهم العلمية والبحثية التي تقتصر عادة على انشغالهم بأبحاث الترقية للوظائف الأكاديمية الأعلى وابتعاد جهودهم عن التعامل مع قضايا بحثية وتكنولوجية لها اتصال بمشكلات التنمية الوطنية أو تتناسق مع خطة وطنية شاملة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية. و يعمل 13.32% من علماء مصر في قطاع البحث العلمي الذي يضم ما يقرب من 400 مركز ومعهد وهيئة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تتبع مختلف الوزارات والجامعات منها 23 معهداً ومركزاً علمياً في وزارة الزراعة و 15 تتبع وزارة الدولة للبحث العلمي وعلى القمة منها المركز القومي للبحوث. ويعمل في قطاع الإنتاج والخدمات 12.43% فقط من علماء وباحثي مصر. وتبدو هذه النسب مغايرة للنمط الغالب في الدول المتقدمة حيث تتركز أغلبية العلماء والباحثين في قطاع الإنتاج والخدمات [تبلغ النسبة 80.47% في الولايات المتحدة الأمريكية، 61.80% في ألمانيا، 59.40% في السويد،58.80% في إنجلترا، 58.80% في اليابان].

وبرغم ذلك ـ ولعله بسبب ذلك ـ لا يكاد يشعر المصريون أن علماءه قد ساهموا في تطوير منتجات تغنيهم عن الاستيراد من الخارج أو حلوا مشكلات تخفف عنهم أعباء الحياة وتيسر لهم العيش كما الناس في دول العالم التي اتجه علماؤها – فضلاً عن حكوماتها – نحو العمل المجدي والمؤسسي لتحسين الحياة وتحقيق التغيير الديمقراطي والتميز.

وبالمقارنة نجد إسرائيل وهي تحتفل بمرور خمسون عاماً على إنشاءها منذ سنوات قليلة تباهي بإنجازات علماءها وتذكر أنهم أبدعوا للعالم 57 انجازاً علمياً منها أن أول هاتف محمول قد تم ابتكاره في معمل شركة موتورولا بإسرائيل، وأن أغلب نظم تشغيل الحاسب الآلي من شركة مايكروسوفت ماركة ويندوز NT و XP تمت في إسرائيل، وأن شريحة الحاسب الآلي بنتيوم MMX وبنتيوم 4 وتقنية سنترينو Centrino الشائعة الآن في الحاسبات المتطورة قد أنتجت في إسرائيل، وكذلك تم ابتكار تقنية البريد الصوتي عندهم ، وأن أول برنامج لمكافحة فيروسات الحاسب الآلي قد تم ابتكاره بواسطة علماء إسرائيل في السبعينيات من القرن الماضي. كما تفاخر إسرائيل بمنتجاتها العلمية والتقنية في مجالات الدواء والسلاح والزراعة. وترجع إسرائيل إلى تفوقها العلمي والتكنولوجي ارتفاع الدخل الفردي للمواطن في سنة 2000 إلى 17500 دولار أمريكي سنوياً وهو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط.

هذا ما قدمه علماء إسرائيل ويقدمونه لبلدهم التي اغتصبوها من الفلسطينيين أصحابها الأصليين، فماذا قدمتم لمصركم المحروسة يا علماء مصر؟

وفي شهادته عن حال البحث العلمي والعلماء في مصر كتب د.أحمد زويل يتساءل : ما هو مستقبل العلم في مصر؟ وهل توجد في مصر الآن القاعدة العلمية العريضة والمتماسكة والتي يمكنها الاضطلاع بدورها المطلوب؟ وما هي حالة البحث العلمي في مصـر؟ وما هو وضع العلماء داخلها وخارجها؟ وفي إجابته عن تلك التساؤلات يقول د. زويل" هناك بالطبع في مصر أبحاث علمية متميزة على المستوى القومي وبعضها على المستوى العالمي، على أنه بالمقاييس العالمية فإن الأبحـــاث العلمية والتكنولوجية في مصر لم يكن لها حضور عالمي على هذا القدر...". ويضرب د. زويل مثلاً بأنه طوال النصف الأخير من القرن العشرين لم ينشر بحث مصري واحد في أي من المجلتين العالميتين Science, Nature واللتين اعتبر النشر فيهما من أساتذة جامعة ما معياراً رئيسياً لاختيارها من ضمن أفضل 500 جامعة في العالم والتي لم يبرز فيها اسم أي جامعة مصرية بينما احتلت 7 جامعات إسرائيلية مكانها فيها. ويضيف د. زويل قائلاً" فمما لاشك فيه أن مصر بها علماء قادرون على أن يكونوا على المستوى العالمي، ولكن لعدم وجود المناخ العلمي وروح الفريق في منظومة القاعدة العلمية العريضة فإن ظهورهم على الصعيد العالمي محدود، كما أن العدد الهائل للباحثين يجعل تمويل البحث العلمي بمستوى عالمي لائق أمراً صعباً للغاية".

ولا شك أن جهود العلماء والباحثين في مصر مشتتة ومهدرة في هياكل متضخمة ومترهلة لمراكز علمية وبحثية تعاني من أمراض بيروقراطية عديدة بعضها من صنع الحكومات المتعاقبة التي تعاملت مع مؤسسات البحث العلمي بنفس أسلوب تعاملها مع الأجهزة الحكومية التقليدية وأمسكت يدها عن الإنفاق على الاستثمار في العلم والتكنولوجيا، والبعض الآخر من صنع العلماء أنفسهم بانصرافهم عن البحث العلمي الرصين وانشغالهم بغيره من الأنشطة غير الإبداعية وصراع الكثير منهم على تولي المناصب الإدارية ومصادر تنمية الدخل.

وقد يندهش المصريون أنه في خلال السنوات العشر الأخيرة تعاقب على منصب وزير الدولة لشئون البحث العلمي أربعة وزراء ، كما شغل منصب رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا عدد مثلهم لم يترك أي منهم بصمة واضحة في إنعاش البحث العلمي وتطوير مؤسساته وتفعيل طاقات العلماء والباحثين للمساهمة الجادة والملموسة في حل مشكلات الوطن.

وتتضمن رسالتي إلى مجتمع علماء المحروسة طلب بسيط ومتواضع ، ولكنهم لو استجابوا له سوف يحققون طفرة مهمة في اقتصاد المحروسة ومستوى المعيشة للغالبية من أبناءها الذين يقع أكثر من نصفهم تحت خط الفقر. ويتلخص مطلبي في أن ينهض علماؤنا في معاهدهم ومراكزهم ومختبراتهم البحثية بالبحث عن ابتكارات وحلول تعالج الاختلال والتردي اللذين أصابا قطاعات إنتاجية مهمة تؤثر تأثيراً بالغاً في قدرات الاقتصاد الوطني على النمو ، كما تؤثر تأثيراً سالباً على أمن الوطن والمواطنين. وتتحدد مطالبي، باعتباري مصري من مواطني المحروسة أتمنى لها التغيير الديمقراطي والرقي، فيما يلي:

1. تطوير وتحسين وزيادة إنتاج القمح، الذرة، والحبوب الزيتية لسد الفجوة الغذائية والاستعاضة بالمنتج المحلي عن الاستيراد.
2. تطوير وتحسين وزيادة إنتاج الحاصلات النقدية التي اعتمدت عليها مصر في السابق بدرجة هامة في التصدير وأهمها البطاطس، الأرز، البصل، الموالح، النباتات الطبية والعطرية.
3. تطوير وتحسين سلالات الماشية المنتجة للحوم والألبان وسد احتياجات الاستهلاك المحلي والتغيير الديمقراطي عن استيراد اللحوم المجمدة والألبان المجففة وغيرها من مصادر البروتين الحيواني وتأمين الغذاء الصحي السليم للمواطن المصري.
4. تطوير وتحسين وزيادة إنتاج الثروة السمكية من مصادرها المختلفة من مياه البحرين الأبيض والأحمر، ونهر النيل والبحيرات المتعددة في البلاد، والعمل على الاستغناء تماماً عن استيراد الأسماك المجمدة.
5. تطوير وتحسين وزيادة إنتاج القطن المصري وابتكار سلالات جديدة و السعي لاستعادة مكانة القطن المصري في الأسواق العالمية.
6. تطوير وتحسين إنتاجية واستعادة مركز الصناعات المصرية الأساسية في الأسواق العالمية، وأهمها صناعات الغزل والنسج، صناعات الأحذية والمنتجات الجلدية، صناعات الأثاث، صناعات السجاد والكليم.

يا علماء المحروسة، هل أتجاوز في طلبي إن اقترحت عليكم الاهتمام ببحث وابتكار وتوفير مصادر جديدة ومتجددة للطاقة نواجه بها يوماً سوف تنفذ فيه مواردنا البترولية ونضطر إلى استيراد احتياجاتنا من الخارج؟ هل أكون أكثر جرأة وأطالبكم بأن يكون لكم – كما لإخوانكم في إيران - إسهام في برنامج نووي للاستخدامات السلمية لتوليد الكهرباء والاستخدامات الطبية والصناعية المختلفة التي نعوِّض بها ما فقدناه من موارد ومن قدرات وميزات تنافسية؟

يا علماء المحروسة، هل أجد لديكم حلولاً لمشكلات البيئة المصرية وما أصابها من عشوائية وتردي جعل القاهرة مثلاً من أكثر مدن العالم تضرراً من التلوث الناتج عن عادم السيارات وغيرها من مصادر تلوث الهواء؟

يا علماء المحروسة، ألا يوجد لديكم حلولاً لإنقاذ نهر النيل من كل ما يصيبه من تلوث نتيجة صرف مخلفات المصانع في مياهه؟ هلا وجهتم جهودكم العلمية وأبحاثكم التطبيقية للإسراع بمصر في التغيير الديمقراطي إلى عصر التقنية الرقمية وسد الفجوة الرقمية التي تفصلها عن العالم المعاصر؟

يا علماء المحروسة، إن نهضة الاقتصاد الوطني يمكن أن تتحقق وتتعاظم بتطوير الإنتاج الوطني وزيادته في الصناعة والزراعة وفي مجالات الخدمات المختلفة. وهذا التطوير يحتاج إلى عمل دائب وجهود مستمرة لا يقوم بها إلا أنتم من خلال برامج وأنشطة البحث والتطوير R&D وهي البحوث التطبيقية الهادفة إلى تحسين نظم وأساليب الإنتاج، ورفع الكفاءة الإنتاجية وضبط التكلفة، فضلاً عن ابتكار المنتجات الجديدة وتحسين وتطوير المنتجات الحالية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي. ولعلي أغامر بالقول أن هذا النشاط البحثي التطبيقي نادراً ما يوجد في مؤسساتنا الإنتاجية، بل أن تلك المؤسسات لا تكاد تتعرف على مراكز البحث والتطوير التكنولوجي التي يمكنها الالتجاء إليها لحل مشكلاتها الإنتاجية. فهل اقترح عليكم يا علماؤنا الأجلاء أن تخرجوا من عزلتكم وتتواصلوا مع مؤسسات الإنتاج الوطنية لطرح أفكاركم وتقديم المعلومات عن كيفية مساهمتكم معهم في تطوير الإنتاج وحل مشكلاته؟

يا علماء المحروسة، هل أذكركم بما حققته ماليزيا من نهضة إنتاجية واقتصادية جعلتها في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً منذ استقلالها في 1957 وذلك بسبب اعتمادها على العلم وسعي علماؤها إلى توطين التكنولوجيا بدلاً من استيرادها، ولعل اقترابها الآن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعة الأمصال للوقاية من الفيروسات والأوبئة خير برهان على ذلك التفوق العلمي . كذلك فعلت الهند بحيث تركز على تطوير تقنية محلية ونقلها من حيز المعامل والمختبرات إلى مواقع الإنتاج وذلك بفضل جهود علمائها سواء المقيمين فيها أو المغتربين في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول العالم المتقدم.

إن ما أتمناه أن تتحقق في مصرنا المحروسة نهضة علمية وتكنولوجية يقودها علماؤنا الأفذاذ وباحثونا المرموقين ويحشدون لها علمهم وخبراتهم وتجاربهم ليس من أجل عقد المؤتمرات والندوات والانشغال في مشروعات بحثية تنتهي بإعداد تقارير علمية، وإنما من أجل توظيف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مشروعات وبرامج إنتاجية لتحقيق طفرة جذرية في الإنتاج الوطني Breakthrough تخترق مشكلة الفجوة الغذائية و تردي الصادرات المصرية وتفاقم المشكلات البيئية والحياتية للمصريين، وتقلل اعتمادهم على الخارج سواء بالاستيراد أو طلب المنح والمعونات.

رعاك الله يا محروسة ووفق علماءك إلى تحقيق نهضتك وعزتك وخير أبناءك وضمان مستقبلهم الزاهر والأفضل.

6. رسالة إلى رجال أعمال المحروسة

رجال الأعمال في العالم المتقدم هم المسئولون عن إنشاء و تشغيل و تنمية و صيانة المنظمات والشركات القائمة على استثمار موارد المجتمع وتنميتها وتحقيق مستويات متعالية من التغيير الديمقراطي الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية لمواطنيهم. وتبدو إنجازات رجال الأعمال الناجحين سواء القدامى والمشهود لهم في التاريخ والمعاصرين منهم واضحة في مؤسسات وأفكار ومنتجات تدوم عشرات ومئات السنين وتعود على مجتمعاتهم [وعليهم] بالخير العميم.

وقد المحروسة في السنوات الأخيرة انتشار ظاهرة " رجال الأعمال " وأصبحوا مادة مهمة ومتكررة في وسائل الأعمال والأعمال الدرامية في التليفزيون والسينما. وتبارى الكثيرون منهم في تصدير أسماءهم والتعريف بأنفسهم بلقب " رجل أعمال " وكثر ظهورهم في المحافل السياسية والأحزاب والأندية ومجالس أمناء الجامعات ومجلسي الشعب والشورى. واحتار أبناء المحروسة - وأنا منهم - في تعريف رجال الأعمال. هل هم الشطار الذين نجحوا في استثمار فترة الانفتاح في السبعينيات من القرن الماضي وحققوا ثروات هائلة جاءت بالدرجة الأولى من خلال نشاط التجارة واستيراد كل ما أمكنهم الوصول إليه من السلع الاستهلاكية ومنها ما شاع تسميته بالسلع الاستفزازية؟ أم هم الذين انتهزوا فرص التهاون وتبادل المنافع التي سادت بعض البنوك في تسعينيات القرن الماضي وحصلوا على تسهيلات ائتمانية وقروض بملايين الجنيهات ثم غادروا البلاد ومعهم تلك الملايين من دون أن يشعروا للحظة بالأسف أو الأسى على حال المحروسة وما أصاب اقتصادها من وهن وضعف بفعل ما أقدموا عليه من استلاب أموال أبناءها؟

هل رجال الأعمال هم مجموعة الشطار الذين جمعوا ملايين الجنيهات من بسطاء النـــــاس – بل ومن الخبراء والمهنيين وأساتذة الجامعات وكبار الموظفين و المسئولين في الدولة - واخترعوا بدعة " توظيف الأموال" وأقنعوا هؤلاء جميعاً أنهم يستثمرون أموالهم في مشروعات تدر عوائد تصل إلى 25% ، ثم انكشف المستور عن أخطر عملية نصب جماعي شاركت فيها الدولة للأسف بالتغاضي عن هؤلاء الشطار – بل وبالتعامل معهم – ليكتشف الناس ضياع أموالهم مرتين؛ الأولى حين استلبها أصحاب شركات توظيف الأموال ، والثانية حين تولت أجهزة حكومية إدارة ما تبقى من تلك الأموال وما أصابها على أيدي المسئولين فيها من تبديد وإهدار؟

هل رجال الأعمال هم مجموعة الشطار الذين سارعوا في توقيت مبكر ومناسب باختراق الحزب الحاكم - سواء كان اسمه الاتحاد الاشتراكي أو حزب مصر العربي الاشتراكي أو الحزب الوطني الديمقراطي- وثبتوا أقدامهم في تشكيلاته ولجانه واحتلوا مناصب قيادية فيه مكنتهم

من الاتصال والتواصل مع سلطة الحزب ثم الدولة ومحققين من وراء ذلك منافع كثيرة عادت عليهم بالملايين أو المليارات حتى وصل البعض منهم إلى مناصب الوزراء؟ أهؤلاء هم رجال الأعمال الذين نجحوا في إسقاط أحد مبادئ يوليو 1952 " القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم"!! هل أسألهم كم أنفقوا على حملاتهم الانتخابية للوصول إلى مقاعد مجلس الشعب؟ ألم يكن أفضل لهم وللمحروسة أن يستثمروا هذه الملايين في تطوير منشآتهم وفتح فرص أكثر للباحثين عن عمل من بين ملايين العاطلين من شباب المحروسة؟ ألم يكن أجدى أن توظف تلك الملايين في تمويل مشروعات بحثية لتطوير الإنتاج الصناعي والزراعي وتحسين الأراضي البور واستزراع الصحراء في سيناء بدلاً من تركها معطلة ومجالاً خصباً للعمليات الإرهابية؟

هل رجال الأعمال هم الذين نجحوا في اقتطاع آلاف الأفدنة من أرض المحروسة الزراعية وحولوها إلى أراض للبناء وأقاموا عليها المنشآت السكنية والمباني الإدارية غير عابئين بما يمثله ذلك من خسارة وطنية يصعب تعويضها؟ هل هم الذين نجحوا من جانب آخر في تعويض نقص الإنتاج الزراعي والداجني نتيجة تقلص المساحات القابلة للزراعة بالانفتاح الاستيرادي للفواكه والدواجن واللحوم والأسماك المجمدة وكثير منها غير صالح للاستهلاك الآدمي في دول العالم المتقدم، ولكنها بمعاييرهم في المحروسة تعتبر أكثر مما يتمنى ويشتهي المصريون المحروسون [وهل تنسى المحروسة ما فعله بها أمثال توفيق عبد الحي]؟

هل رجال الأعمال هم الذين اجتهدوا في تكوين الشركات في ظل قانون الاستثمار في مراحله المختلفة ليتمتعوا بالإعفاءات الضريبية والجمركية ثم عند انتهاء فترة الإعفاء يعمدون إلى تصفية تلك الشركات ويعيدون تأسيس شركات جديدة باختلاف في الأسماء ولكن لتمارس ذات الأنشطة وتحصل على فترات جديدة من الإعفاء؟ هل هم الشطار الذين يكوّنون " المجموعات" التي تضم كل منها عشرات الشركات وأغلبها تفتقر إلى أبسط قواعد الإدارة والتنظيم، هياكلها متهرئة ونظمها بالية وقراراتها مركزة في يد " الكبير" رجل الأعمال فقط، همها الأول تحقيق الربح السريع من أي نشاط رغم هامشيته وعدم منفعته للمحروسة، وتبتكر الوسائل والأساليب للتهرب من دفع الضرائب والتأمينات الاجتماعية، وتهدر حقوق العاملين بها، وتنتهك أبسط قواعد حماية المستهلك؟

يا رجال أعمال المحروسة، هل تدركون حجم ومدى ما يجري حولكم في العالم من التغيير الديمقراطيات الاقتصادية والتقنية والسياسية التي صاحبت ونتجت عن " العولمة" ومؤسساتها- ومنظمة التجارة العالمية في مقدمتها - وما تعنيه من انفتاح الأسواق و انهيار الحواجز الجمركية و غير الجمركية وتصاعد حدة المنافسة في أسواق العالم ومنها أسواق المحروسة التي لم ولن تسلم من غزو الشركات من مختلف أنحاء العالم تريد اغتراف أكثر ما تستطيع من سوق يصل عدد سكانه إلى 75 مليون ويتمتعون بقوة شرائية لا بأس بها وطلب لا محدود على كل شيء تقريباً.

يا رجال أعمال المحروسة، هل تلاحظون أن العالم يسوده الآن نظام جديد للأعمال سمته الأساسية هي التنافسية، وأن السوق العالمي يتحول نحو التجارة ونمط الأعمال الإلكترونية متخطياً حدود الزمان و المكان، وأنه نتيجة لهذه الظروف الجديدة انهارت معظم المفاهيم و الأساليب و التوجهات التي اعتادها رجال و منظمات الأعمال في العالم واتجهوا إلى إبداع وتطوير أساليب و مفاهيم للأعمال والإدارة تتوافق مع معطيات العولمة و التنافسية وتحقق لهم ولمنظماتهم التفوق والتميز.

يا رجال أعمال المحروسة، هل تدركون ما يسود العالم الآن من قيام تجمعات اقتصادية وصروح إنتاجية عملاقة تقوم على التحالفات الإستراتيجية وعمليات الاستحواذ والاندماج بين

الشركات في مختلف المجالات لتكوين هياكل عابرة للقارات تتجمع فيها موارد بشرية ومالية وتقنية هائلة وتطبق أسس وأنماط متطورة ورائدة وفعالة في التنظيم والإدارة بما يمكنها من اختراق أسواق العالم والهيمنة عليها؟ أين أنتم يا رجال أعمال المحروسة من هذه التغيير الديمقراطيات الثورية في نظام الأعمال العالمي ولماذا تركنون إلى العمل الفردي المنعزل وتفضلون أن تكونوا جزراً منعزلة لا تتواصلون ولا تحشدون جهودكم وإمكانياتكم لتكوين هياكل اقتصادية وإدارية قادرة على مواجهة تلك الديناصورات العالمية، لا أقول التفوق عليها بل مجرد الصمود حتى في السوق المحلي أو الأسواق العربية والأفريقية القريبة منكم؟

يا رجال أعمال المحروسة، ألم يأتكم نبأ الثورات العلمية والتقنية في العالم وما وفرته لمؤسسات الصناعة والتجارة والخدمات من إمكانيات هائلة لتطوير المنتجات وتحديث أساليب وطرق الإنتاج والسيطرة على التكاليف وإبداع طرق مبتكرة للتسويق والوصول إلى المستهلكين في أماكنهم في كل أنحاء العالم؟ ما لكم لا تقدمون على تطوير تقنيات مصانعكم مستعينين – بعد الله سبحانه وتعالى – بمراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المحروسة ؟ ما لكم لا تخصصون نسباً محترمة من أرباحكم لإنشاء وحدات للبحوث والتطوير في مصانعكم؟ ما لكم تركنون إلى الطريق السهل باستيراد مصانعكم من الخارج تسليم مفتاح من دون محاولة بناء قاعدة تكنولوجية تساعدكم في صيانة المعدات وتطوير الأساليب – بل وابتكار تكنولوجيات محلية ؟ لماذا لا تتحولون عن الاعتماد على الخبرة الذاتية و التجربة و الخطأ إلى استخدام البحث العلمي و التطوير التكنولوجي المنظم في تطوير المنتجات والنظم و أساليب الإنتاج لمحاولة التحديث و التميز على المنافسين.

يا رجال أعمال المحروسة، ما لكم تهتمون بفخامة الأبنية وضخامة المكاتب التي تمارسون فيها أعمالكم وتركزون على ما هو مادي [جماد] وتغفلون عن تطوير البنية الإدارية والتنظيمية والتقنية لمؤسساتكم وشركاتكم؟ لماذا لا تستثمرون في تطوير نظم التخطيط الإستراتيجي والتطوير التنظيمي وبرامج الحاسب الآلي وتعميق استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات لتيسير اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ؟

يا رجال أعمال المحروسة، هل أسألكم كم تنفقون على تدريب وتنمية قدرات العاملين معكم – ولا أقول لديكم – فرجال الأعمال النابهين في العالم يعتبرون العاملين شركاء و ليسوا أجراء؟ هل أسألكم ما حجم ما تخصصونه في موازنات شركاتكم ومجموعاتكم لتنمية القدرات المعرفية للعاملين بإيفادهم إلى المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية المتخصصة؟ هلا علمتم أن أحد أكبر رجال الإدارة في العالم [أي رجل الأعمال الحقيقي] وهو جاك ولش الذي ترأس شركة جنرال إلكتريك في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة تقرب من العشرين عاماً كان يلقب ب"الأستاذ The Professor" لكثرة الوقت الذي كان يمضيه في تدريب العاملين معه وإلقاء المحاضرات عليهم في معهد التدريب الإداري الخاص بالشركة؟ هل أكون أكثر تفاؤلاً وأسألكم أي من شركاتكم يوجد بها مكتبة تضم الكتب والمجلات العلمية المتخصصة فضلاً عن كتب الإدارة والاقتصاد والفن والأدب والثقافة عموماً؟ هل أسألكم كم توجهون من أرباحكم لتمويل ودعم الجمعيات العلمية العاملة في حقول التنمية الإدارية والبشرية؟

يا رجال أعمال المحروسة، لماذا تركنون دائماً إلى السهل رغم ضعف ما يعود به عليكم من عائد وترهبون الصعب وهو الأفضل لكم بكل ما يحمله من احتمالات التفوق والتميز والاتساع في حجم الأعمال والربحية؟ هل فطنتم إلى ما أقصده، إني أشير إلى تهافت الكثيرين منكم للانضواء تحت راية " الكويز" طمعاً في حصة من سوق الولايات المتحدة الأمريكية مع

الإعفاء من الرسوم الجمركية على صادراتهم من الملابس الجاهزة ولو كان ثمن ذلك هو الالتزام بشراء مكوّنات تصل إلى 11% من قيمة الإنتاج من العدو الإسرائيلي؟ لم تفرطون في أسواق أخرى في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول الاتحاد السوفييتي القديم فضلاً عن السوق العربية ذلك لكونها تحتاج منهم إلى دراسة وجهد وتخطيط وإعداد يكلف أموالاً ولكن ذلك سوف يحقق لهم عوائد أعلى بكثير مما تعد به الكويز، وتعفيهم من خطيئة الاعتماد على المكوّنات الإسرائيلية؟

يا رجال أعمال المحروسة، ما لكم تتصارعون على رئاسة مجالس إدارة النوادي الرياضية والجمعيات الأهلية بدلاً من أن تهتموا بإنشاء مراكز البحث والتطوير لخدمة أعمالكم، ومراكز التدريب والتنمية البشرية لإعداد وتطوير العاملين معكم، ومؤسسات الترويج للصادرات لنشر منتجاتكم في الأسواق الخارجية؟ ومالكم تهتمون بالإنفاق بسخاء على إعلانات التهاني والتعازي والمواساة لكبار المسئولين وقد لا تعرفونهم شخصياً ثم إذا تركوا مناصبهم لم تعودوا تهتموا بهم، بينما تحجمون عن إعلان مواساتكم لأسر آلاف الغرقى في كارثة صنعها زميل لكم يملك العبارات المتهالكة ويخرق كل قواعد الأمن والسلامة البحرية؟ هل أسألكم لماذا يبالغ الكثيرون منكم في الإعلان عن أشخاصهم بدلاً من المساهمة في حل مشكلات البيئة وتطوير العشوائيات التي يعيش فيها ملايين إخوانكم من أبناء المحروسة في ظروف معيشية غاية في البؤس والتردي؟

يا رجال أعمال المحروسة، هل أدلكم على تجارة رابحة تنفعون بها أنفسكم ومؤسساتكم وتسهمون بها في نهضة المحروسة؟ إليكم هذه الوصفة لعلكم تتقبلونها بصدر رحب:

1. اعتبروا أنفسكم جنوداً في معركة إعادة البناء والتنمية الشاملة للمحروسة، وانطلقوا في مخططاتكم ومشروعاتكم وإدارة مؤسساتكم من منظور الجدوى الوطنية لما تقومون به من أعمال وما تعتزمونه من مشروعات مؤمنين أن كل ما فيه خير المحروسة هو خير لكم.
2. انظروا إلى عمالقة رجال أعمال المحروسة في القرن الماضي واتخذوا طلعت حرب رائداً لكم، واعملوا على تطبيق منهجه في التنمية بالتركيز على إقامة المؤسسات في مجالات الإنتاج والخدمات الأكثر ارتباطاً بمصالح الناس ومطالب التطوير والتحديث وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمحروسة في الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية للمواطنين.
3. انظروا إلى المستقبل و ابحثوا عن الفرص الهائلة التي تتيحها ظروف العولمة وانفتاح الأسواق واركنوا إلى الدراسة العلمية و التخطيط الاستراتيجي لاختيار أفضل المجالات وأكثرها تحقيقاً لأهدافكم وأهداف المحروسة.
4. تعاونوا فيما بينكم من أجل خير المحروسة، واحشدوا طاقاتكم ومواردكم وخبراتكم وتجمعوا في كيانات ضخمة تتيح لكم التغلب على ما يواجهكم منفردين من مشكلات وتحديات وتمنحكم قوة تنافسية وقدرة على تحقيق إنجازات إنتاجية واقتصادية تزيد كثيراً عما يستطيع أي منكم تحقيقه منفرداً مهما توفر لم من الموارد.
5. اجعلوا العاملين معكم شركائكم في الغنم والغرم، واستثمروا في بناء وتعزيز وتنمية طاقاتهم الفكرية والذهنية، ومكنوهم من العمل وتحمل المسئولية وحاسبوهم على أساس ما يحققونه من نتائج وإنجازات، وافتحوا أمامهم أبواب الأمل واتخذوا المعايير الموضوعية في اختيارهم وتقييم أداءهم واعتبروا بقول الحق سبحانه وتعالى " إن خير من استئجرت القوي الأمين".

6. احرصوا على إرضاء عملاءكم وابحثوا عن رغباتهم واحتياجاتهم وقدموا لهم ما يريدونه حيث يريدونه وقتما يريدون وبالأسعار التي يطيقون. انفضوا عن مؤسساتكم فلسفة الصفقة في التعامل مع عملاءكم ومن تتعاملون معهم من موردين وموزعين وغيرهم، واسعوا إلى إقامة علاقات دائمة بينكم وبينهم واكسبوا صداقاتهم واعتبروهم شركاءكم.
7. شاركوا في حل مشكلات المجتمع وتعاونوا في خلق فرص العمل وتشغيل العاطلين، وارصدوا الأموال لتدريب ورفع كفاءة ومهارات الباحثين عن عمل حتى يكونوا أكثر قدرة على الأداء المنتج حالما تتاح لهم فرص العمل داخل المحروسة وخارجها.

8. احرصوا أن تكون التوسعات التي تتجهون إليها في أعمالكم نتيجة دراسات جدوى ومرتبطة باحتياجات المجتمع، وأن تتوفر لكم ومن يعاونكم الخبرة والقدرة على إدارة ما يتم إنشاؤه من مؤسسات تخرج بطبيعتها عن مجالات نشاطكم وخبراتكم الأساسية مثل إنشاء القنوات الفضائية وإصدار الصحف وإقامة الجامعات الخاصة.
9. استعينوا بالعلم الإداري الحديث واعملوا على تطوير مؤسساتكم وشركاتكم بتطبيق منتجات العقل الإنساني من تقنيات إدارية حققت لمن استعان بها التفوق والتميز.
10. احرصوا على توفير الظروف و المتطلبات لتأكيد الجودة الشاملة في كافة مرافق و عمليات و منتجات شركاتكم، وليس مجرد السعي الشكلي للحصول على شهادات الجودة.

يا رجال أعمال المحروسة، كثير منكم شرفاء ناجحون مخلصون مطيعون لربهم نجحوا في بناء مؤسسات متطورة متميزة تستوعب التقنيات الحديثة وتستثمرها في جميع عملياتها، وتعمل على تنمية قدرات العاملين فيها و استثمار طاقاتهم الفكرية و الإبداعية، وإطلاق ، تتعامل بالشرف والأمانة مع عملاءها وتؤدي حقوق الدولة والمجتمع وتساهم في حل مشكلاته ابتغاء مرضاة الله ، فكونوا معهم جميعاً وفق الله خطاكم وهداكم إلى كل ما ينفع المحروسة.
وابتسمي يا محروسة، أبناؤك رجال الأعمال سيخففون آلامك ويمسحون دموعك ويعملوا جاهدين من أجلك.

7. رسالة إلى بائع أصول المحروسة

نشرت صحف الخميس 12 أكتوبر 2006 قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية. ولمن لا يعرف فإن الشركة الشرقية هي الشركة الكبرى المنتجة للسجاير في مصر والشرق الأوسط، وقد أنشأت في عام 1920 ثم خضعت للتأميم وتحولت إلى شركة تابعة وفق القانون رقم 203 لسنة 1991. وقد أثار نشر نتائج أعمال الشركة عن عام 2006/2005 خوفي وجزعي على الشركة حيث أنها واحدة من الشركات المرشحة للخصخصة والتي تقع ضمن مجموعة الشركات التي وصفتها وزارة الاستثمار في موقعها على الإنترنت بأنها" هذه الشركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضرورة وضع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشمل الشركات العاملة في مجال صناعة **التبغ** والأسمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشركات المشتركة مثل البتر وكيماويات والأسمدة. وقد تكوّن انطباع سلبي - هكذا تقول الوزارة - مؤداه أن هذه الشركات لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج الإصلاح والبيع."، فالوزارة تنفي الشائعات التي تروّج أن مثل هذه الشركة غير قابلة للبيع، ومن هنا خوفي على تلك الجوهرة المرشحة للبيع ليخطفها واحد من صقور القطاع الخاص أو شركة أجنبية في صفقة رديئة قد تكرر مأساة عمر أفندي.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للشركة المركز المالي ونتائج الأعمال عن السنة المنتهية في 2006/6/30 وكانت خلاصتها كما يلي:

1. مبيعات نقدية ومتحصلات من العملاء 7013 مليون جنيه، وضرائب مسددة للدولة 1251 مليون جنيه، علماً بأن الشركة تقوم بسداد الضرائب المستحقة عليها سنوياً من واقع الإقرارات الضريبية وتم فحص ميزانياتها ضريبياً حتى عام 2005/2004، فالشركة مصدر مهم لإيرادات الضرائب على الدخل وضرائب الدمغة والمرتبات والمبيعات.
2. إجمالي قيمة الأصول الثابتة 2.8 مليار جنيه، منها أراض قيمتها 220 مليون جنيه وجميعها مملوكة للشركة ولا يوجد عليها منازعات قضائية، مبان وإنشاءات 423 مليون جنيه، آلات ومعدات 1871 مليون جنيه، فضلاً عن وسائل النقل والعدد والآلات والأثاث ومعدات المكاتب.
3. بلغ إجمالي مجمع الإهلاك 1520 مليون جنيه، وهي المبالغ المحتجزة من الأرباح سنوياً لمقابلة ما يقع على الأصول الثابتة من تناقص في القيمة نتيجة الاستخدام.

4. بلغت المخصصات 512 مليون جنيه، وهي المبالغ المحتجزة من الأرباح السنوية لمواجهة مشكلات مثل هبوط أسعار الأوراق المالية أو تغير قيمة العملات الأجنبية و الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من الأمور التي قد تسبب خسائر للشركة.
5. حققت الشركة ربحاً صافياً بلغ 508 مليون جنيه بينما رأس المال المصدر والمدفوع 375 مليون جنيه، أي أن الأرباح الصافية بلغت 135% من رأس المال. كما بلغت نسبة الأرباح الصافية 31% من إجمالي الاستثمار وقدره 1606 مليون جنيه [بهذا المعدل تتمكن الشركة من استرداد إجمالي الاستثمار كل 3 سنوات تقريباً].
6. بلغت الاحتياطيات 1606 مليون جنيه أي ما يعادل تقريباً 4 أمثال رأس المال المصدر والمدفوع.

وأنا أتساءل - وفي ظني أن كل المصريين يشاركونني هذا التساؤل - لماذا يباع مثل هذا الصرح الاقتصادي الهائل الذي يملكه شعب مصر؟ وبكل الموضوعية والتجرد، ومن دون التشكيك في صدق نوايا القائمين على برنامج بيع الأصول – آسف أقصد إدارة الأصول كما يسمونه – أتمنى أن يقتنعني أحدهم – ويقنع شعب مصر– أن بيع مثل هذه الشركة هو الحل الوحيد! ويا حبذا لو تكرم هذا المسئول وشرح لنا ما هي المشكلة التي سيحلها بيع الشركة الشرقية! وأشير إلى قضية مهمة قد تكون غائبة عن مسئولي بيع شركات قطاع الأعمال العام، أنه إذا تم بيع الشركة الشرقية فكيف للحكومة أن تتخذ قراراً بعد ذلك بزيادة أسعار السجاير حتى تحصل على تمويل إضافي لبرامجها في تطوير التأمين الصحي كما أعلن وزير الصحة في بعض تصريحاته؟

وبهذه المناسبة دعونا نستعرض بعض الملامح المهمة من برنامج الخصخصة، فقد بدأ البرنامج في العام 1991 باعتباره جزءاً من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار التوجه للتحول إلى اقتصاد السوق وتسليم قيادة الاقتصاد الوطني إلى القطاع الخاص. وفي البداية كانت الدولة تعلن أن الخصخصة هدفها التخلص من شركات القطاع العام الخاسرة والتي لا ينبغي أن تستمر في الملكية العامة، وكان التصور أن القطاع الخاص أقدر على تصحيح أوضاع تلك الشركات وإدارتها بأساليب أفضل تنقلها من حالة الخسارة إلى الربح، وأن الحكومة – وهذا حق- ليست مؤهلة ولا من وظائفها أن تدير شركات وتباشر أنشطة إنتاجية -. كما كانت الدولة تعلن وتؤكد أن هناك شركات ومجالات إستراتيجية لن تكون محلاً للخصخصة.

ولكن تغير هذا التوجه الإستراتيجي وتراجعت الدولة عن التمسك بما كانت تطلق عليه المشروعات الإستراتيجية وأصبحت عمليات البيع تطال أفضل وأنجح الشركات في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص" تمت إعادة تصنيف 64 شركة كانت تصنف في السابق على أنها شركات إستراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007" ،والمعنى الواضح أن الحكومة تتنصل من وعدها السابق بعدم بيع تلك الشركات الإستراتيجية. كما جاء في نفس الموقع ما يلي" يتميز برنامج بيع الأصول بأنه موجه حسب الطلب. فالبيع ليس قاصراً على مجموعة محددة سلفاً من الشركات والأصول. ففي حالة تلقي عروض جادة **فأن أي شركة يمكن بيعها.**" [البنط الأسود من عندي لإيضاح حجم الكارثة التي تبشرنا بها وزارة الاستثمار.

وفي ظل هذا التوجه الجديد أصرت الحكومة على بيع حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي والذي اشتراها بنك كاليون الفرنسي [ومن المساهمين فيه وزراء في

الحكومة الحالية وتمت عملية الشراء وهم في مناصبهم الوزارية!] وأصبح يعرف بهذا الاسم الآن، ثم تم بيع بنك الإسكندرية ذاته إلى بنك سان باولو الإيطالي ليصبح للبنوك الأجنبية ما يزيد عن 19% من القطاع المصرفي الوطني وبذلك خرج من شريحة بنوك القطاع العام بنك مهم كان له دور مهم في تمويل الصناعة المصرية، وأصبح للبنوك الأجنبية ما يقرب من 19% من القطاع المصرفي الوطني. وكان الجهاز المصرفي مصرياً خالصاً ومملوكاً ملكية تامة للدولة منذ تأميم البنوك في 1961، مما يجعل تراجع الملكية العامة وملكية المصريين عامة للبنوك أمراً يثير القلق نظراً لأهمية البنوك الوطنية كمصدر مهم في تعبئة المدخرات الوطنية وتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية، فضلاً عن تمويل التجارة الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال شراءها لأذون الخزانة وما تصدره وزارة المالية من سندات على الدولة.

كذلك حققت الحكومة نزوتها الجامحة في بيع كل شيء، وتخلصت من شركة عمر أفندي بقيمة زهيدة بالقياس لما يمكن تحقيقه من أرباح حال وضعت تلك الشركة تحت إدارة محترفة واعية وفي إطار محفظة استثمارات لمالك جدير بتلك الملكية حريص عليها وعلى تنميتها، وليس مالك يفرط فيها من دون محاولة لإصلاحها - وهو المتسبب أساسا فيما أصابها من تدهور بالإهمال والتقييد وسوء التوجيه-.

لقد بلغت عمليات الخصخصة منذ بدايتها وحتى شهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسط حوالي 19 عملية في السنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سنوياً. ولا يزال هناك في محفظة الشركات المتبقية في برنامج الخصخصة 164 شركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة. وتثير هذه المعلومات سيلاً من الأسئلة تطرح نفسها بقوة ولا تجد إجابات شافية من جانب القائمين على بيع قطاع الأعمال العام: ماذا حققت الخصخصة من فوائد للاقتصاد الوطني ؟ وهل نجحت في حل أي مشكلة من مشكلات مصر المحروسة؟ هل انخفضت البطالة؟ هل تحسن مستوى المعيشة لملايين الفقراء من المصريين؟ هل أدى تخفف الحكومة من مشكلات القطاع العام إلى تحسن أداءها في قطاعات العمل الوطني الأخرى؟ هل نجحت الحكومة في تخفيض عجز الموازنة؟ هل اتجه الدين المحلي العام إلى الانخفاض؟ هل أعادت الحكومة جانباً من فوائض التأمينات الاجتماعية والبالغة ما يقرب من 300 مليار جنيه التي استولت عليها عبر سنوات طويلة من دون حتى أن تسدد الفوائد المستحقة عليها؟ هل تمكنت الحكومة من تسديد قيمة السندات الدولارية التي طرحتها في السوق العالمي بقيمة مليار ونصف المليار دولار أمريكي [وفي قول آخر 3 مليار دولار] والتي طرحتها حكومة د. عاطف عبيد - واستمات وزير ماليته د. مدحت حسنين في الدفاع عنها أمام مجلس الشعب - وبمتوسط سعر فائدة يصل إلى 8% في وقت كانت الفائدة فيه على الدولار لا تتجاوز 2% ؟ وقد قيل وقتها في تبرير هذا السفه أنه لتأكيد ثقة العالم في الاقتصاد المصري!!!

إن الإجابة عن جميع تلك الأسئلة السابقة هي بالنفي. فلم تحقق الخصخصة وعائداتها أي مساهمة تذكر في تحسين الواقع الاقتصادي المتردي في البلاد، بل إنها فضلاً عن ذلك ساهمت في خلق مشكلات جديدة وتعميق أخرى كانت موجودة. فقد واكب عمليات الخصخصة التوسع في تطبيق نظام المعاش المبكر للتخلص من العمالة والتخفيف عن المستثمرين الذين يشترون شركات قطاع الأعمال العام. وقد انضم المحالون إلى المعاش المبكر إلى زمرة المتعطلين ومعدومي الدخل حيث نجح الكثيرون منهم في تبديد ما حصلوا عليه من مبالغ مالية في فترة قصيرة وأصبحوا بلا مصدر للدخل. كما تهاوت كل الأحلام التي سيقت في تجميل فكرة المعاش المبكر من أن الصندوق الاجتماعي للتنمية - والذي تم إنشاءه خصيصاً لهذا الغرض - سوف يقدم لهؤلاء العاملين قروضاً مالية ومساندة إدارية وتقنية ليبدءوا مشروعات إنتاجية

يستثمرون فيها ما حصلوا عليه من مكافآت عند الإحالة إلى المعاش المبكر، فلم يحقق هذا الصندوق أي إنجاز يذكر في هذا الصدد.

وقد شاب برنامج الخصخصة والذي يطلق عليه لآن اسم " برنامج إدارة الأصول" - منذ بدايته وحتى الآن - الكثير من السلبيات التي تؤدي بالضرورة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية. ومن هذه السلبيات اتخاذ البيع باعتباره الوسيلة الوحيدة للخصخصة، بينما توجد وسائل عدة لتحقيق ذات الغرض وهو التخفف من إدارة الحكومة لمشروعات إنتاجية. فهناك منح عقود الإدارة أو الاستغلال لفترة محددة يعاد النظر في الأمر في نهايتها، وقد تطرح الشركات للإيجار أو تدمج بعض الشركات في بعضها أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسين أداءها، كما تتحسن أوضاع شركات كثيرة بتغيير مجال نشاطها.

إن ما يحدث الآن هو مجرد البيع، وحتى في هذه الحالة فإن البرنامج يفتقد معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو بطرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار بينها يتم في كل مرة وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم.

كذلك فإن من سلبيات النظام الحالي لما يسمى إدارة الأصول " الخصخصة سابقاً" عدم وجود معايير واضحة تحكم اختيار وتقييم الشركات التي تطرح للبيع، فإن سياسة الحكومة كما تبدو الآن هي التخلص مما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام بأي سعر، وفي أغلب الأحيان تهدر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة.ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت المشار إليه"على الرغم من التحدي الكبير الذي يصاحب عمليات بيع الشركات الخاسرة، إلا أن العديد من الصفقات التي تمت خلال الشهور التسعة الماضية قد تضمنت شركات خاسرة. وتعتزم وزارة الاستثمار **التزام المرونة عند تحديد قيمة الشركات الخاسرة** [البنط الأسود من عندي] قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شركة. فالرؤية الجديدة للحكومة تضع في الاعتبار التكاليف الناتجة عن رفض أحد عروض البيع مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأحد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس"، أي أن الحكومة تفضل بيع الشركات بأقل من قيمتها عن أن تحتفظ بها وتحاول إصلاح أوضاعها أو حتى تصفيتها، ففي الأغلب قد تكون التصفية أفضل من البيع بقيمة متدنية نظراً لما تملكه تلك الشركات من أراض وأصول ومواقع ذات قيم عالية تبخس عند البيع.

ويعتبر سوء التوقيت من أهم سلبيات البرنامج الحالي للخصخصة حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشركات المطلوب خصخصتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية. فضلاً عن ذلك ، فإن التطبيق غير المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى سحب استثمارات - وطنية وأجنبية - كان من الممكن أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً.

كذلك فقد جرى في بعض الحالات تكليف جهة واحدة للقيام بعملية تقييم الشركات المطروحة للبيع وفي ذات الوقت العمل كمروّج يبحث عن مشتر رئيسي، وهذا الأسلوب يخلق حالة من تضارب المصالح حين تختلط مسئولية وأمانة التقييم مع الرغبة في جذب مستثمر وإغراءه بتحديد قيمة أقل للشركة.

ولعل من أهم عيوب برنامج الخصخصة عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم، فقد تضاربت الأرقام الحكومية عن مصير تلك الحصيلة وأثيرت بشأنها تساؤلات في مجلس الشعب، ومهما كانت التوضيحات الحكومية، إلا أن الحقيقة هي أن أحداً من مواطني المحروسة لم يشعر بأي تحسن في أحواله نتيجة هذه الخصخصة إلا ذلك النفر القليل من السعداء الذين يعملون في إنجاز عمليات البيع ومن يقع عليهم الاختيار لشراء ثروات مصر بأقل الأسعار.

ومن العجب أن البرنامج المصري للخصخصة لا يتضمن نصاً لتفضيل البيع للمصريين حتى وإن كانت عروضهم تقل بنسبة محددة عن العروض التي يقدمها غير المصريين منعاً لتسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً، خاصة وقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 إلى طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الاوكازيون" حيث شملت تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

البديل لبيع أصول المحروسة

وكحل بديل لأسلوب الخصخصة الحالي وتأكيداً للمعنى الذي تريده الحكومة حين تتحدث عن "إدارة الأصول" نقترح إنشاء شركة مساهمة مصرية كبرى " شركة قابضة" وفق قانون حوافز الاستثمار[أي أنها شركة قطاع خاص] برأسمال مرخص به 10 مليار جنيه مصري، وتطرح أسهمها في اكتتاب عام للمصريين فقط سواء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتبارين ، ولا شك أن المصريين قادرون على تغطية الاكتتاب في هذه الأسهم كما فعلوا عندما تمت تغطية الاكتتاب في أسهم شركة الاتصالات المصرية بأكثر من ثلاثة مرات.

والفكرة أن تتولى هذه الشركة شراء جميع شركات قطاع الأعمال العام المطروحة للبيع وكذا أنصبة الشركات العامة في الشركات المشتركة وذلك وفقاً للتقييم الذي يعده الجهاز المركزي للمحاسبات وتقوم بسداد القيمة مباشرة لوزارة المالية من حصيلة بيع أسهمها وما قد تصدره من سندات للمصريين. ويكون الدور الرئيسي للشركة الجديدة إدارة محفظة الاستثمارات المملوكة لها على نفس النسق الذي مارسته " المؤسسة الاقتصادية " في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي حين قامت بإدارة كافة أنصبة الحكومة في الشركات التي تم تمصيرها أو فرضت عليها الحراسة بعد عدوان 1956، ولكن الفارق أن المؤسسة الاقتصادية كانت مؤسسة حكومية والشركة القابضة المقترحة هي شركة خاصة تعمل وفق آليات السوق وتلتزم المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة بعيداً عن سيطرة أو تأثير الدولة وأجهزتها البيروقراطية.

وتتركز مسئوليات الشركة القابضة المقترحة في تخطيط وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة شركاتها و إسناد إدارتها إلى محترفين يطبقون أفضل وأحسن تقنيات الإدارة الحديثة ويحاسبون على النتائج - متحررين من كل أشكال التقييد التي كانت تعاني منها باعتبارها شركات حكومية في نطاق قطاع الأعمال العام - وحفزها على تطوير الأداء، وهي بذلك تقوم بدور المالك النابه. وقد ترى الشركة القابضة الجديدة - وفق إستراتيجية مدروسة – القيام بدور صندوق استثمار يصدر صكوكاً للمصريين تستخدم حصيلتها في تمويل عملياتها الاستثمارية. ومن المفهوم أن الشركة القابضة الجديدة ستعمل على تطوير وتجديد محفظتها

الاستثمارية ببيع شركات تملكها وشراء أسهم في شركات جديدة يؤسسها آخرون، كما يمكن أن تمارس دوراً مهماً كصانع سوق في سوق الأوراق المالية. وللتاريخ نذكر أن إنشاء بنك الاستثمار القومي في أوائل الثمانينات من القرن الماضي ومع بدايات سياسة الانفتاح الاقتصادي- كان بقصد أن تؤول إليه ملكية شركات القطاع العام وقتها وتحرير إدارتها بإخراجها من التبعية للوزارات ومتابعة أوضاعها بصفته مالك لمحفظة استثمارات من دون التدخل في شئونها.

إننا نتصور هذا الحل محققاً لغايات الحكومة في التخلص من مشكلات إدارة شركات القطاع العام والتخفف من أعباءها وخسائرها، فضلاً عن حصولها على قيمة بيع هذه الشركات. ولكن الجديد في اقتراحنا أن هذه الشركات لا تزال في نطاق الملكية الوطنية تدار لمصلحة الوطن وتعود فوائدها على المجتمع. ويحقق هذا الاقتراح حلاً لمأزق تجد الحكومة نفسها فيه إذ تعلو الأصوات الآن - وبحق - أنه لا يجوز عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات، ولكن حين تؤول ملكية تلك المرافق إلى الشركة القابضة المقترحة، فإنها ستكون في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية وستكون إدارتها متفهمة للجوانب الاجتماعية فضلاً عن المتطلبات الاقتصادية والإدارية. وسوف يتاح للشركة القابضة المقترحة استخدام آليات وأنماط مختلفة بحثاً عن أفضل السبل لإدارة تلك المرافق العامة عن طريق طرح عقود إدارة لتلك المرافق مع الاحتفاظ بملكيتها. وختاماً، فإن تطبيق هذا الاقتراح سوف يتيح الفرصة لوزارة الاستثمار بالتركيز على مهمتها الأساسية وهي جلب الاستثمارات الجديدة لمصر لإنشاء طاقات إنتاجية جديدة.
وعلى الله قصد السبيل.

8. رسالة إلى فقراء المحروسة

يمثل الفقر أحد أهم المشاكل التي تحظى بعناية عالمية منذ طرحت الأمم المتحدة في قمة الألفية عام 2000 مشروع أهداف الألفية للتنمية، والمتضمن ثمانية أهداف في مقدمتها استئصال الفقر المدقع في دول العالم خاصة النامية منها وتخفيض أعداد الفقراء الذين يقل الدخل الفردي لكل منهم عن دولار أمريكي واحد إلى النصف بحلول العام 2015. ولا يزال الفقر بأبعاده المختلفة مظهراً واضحاً للحالة المصرية بعد مرور 54 عاماً على قيام نظام يوليو 1952والذي كان من أهدافه القضاء على المثلث المصري الشهير " الفقر والجهل والمرض". كما أن خمسة وعشرين عاماً من حكم الحزب الوطني الديمقراطي أسهمت هي الأخرى في بلوغ الفقر الشامل مستويات متعالية.

ونعني بالفقر الشامل أنواع الفقر التالية: نقص الدخل أو محدوديته أو انعدامه، الجوع بمستوياته المختلفة، شيوع الأمراض وانخفاض المستوى الصحي، التشرد وافتقاد المأوى المناسب، الجهل وانتشار الأمية بين المواطنين، فقر البيئة وافتقارها إلى المقومات الصحية والحياتية الملائمة لحياة صحية للمواطنين، وافتقاد المساواة وغلبة التمييز بين الذكور والإناث. إن معالجة الفقر بمعناه الشامل لا يكفي لتحقيقها زيادة مستوى الدخل الفردي، بل الأمر يتطلب مواجهة شاملة لكافة أبعاده بما يوفر للمواطنين حقوقهم الأساسية التي نصت عليها وثائق حقوق الإنسان العالمية وهي الحق في الصحة،الحق في التعليم، الحق في الحصول على المأوى المناسب، الحق في الأمن والأمان، وحق الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي السليمة، وكذا المساواة وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو العقيدة، والتحرر من الخوف والبطالة.

إن الدولة مسئولة عن توفير الخدمات والمقومات الحيوية التالية والتي تهيئ جودة رأس المال البشري - وهو الرأسمال الحقيقي للمجتمع - : التغذية الأساسية، الخدمات الصحية التي تساعد على حياة طويلة خالية من الأمراض، المعلومات والمقومات اللازمة للصحة الإنجابية السليمة، معرفة القراءة والكتابة والتعامل مع الأرقام والمهارات الأساسية للحصول على عمل منتج.

وبالنظر إلى الحالة المصرية فقد تدهورت مؤشرات التنمية البشرية إذ توقف مؤشر توقع الحياة للمصريين في المتوسط عند 63.6 سنة، وأن نسبة الأمية بين الكبار منهم تصل إلى 49.1 %، وبينما تصل مياه الشرب النقية إلى 90% من المصريين إلا أن خدمات الصرف الصحي لا تصل إلا إلى 50% منهم فقط، وإن كانت الأحداث الأخيرة في محافظة الدقهلية وما كشفت عنه من اختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الشرب تجعلنا نتشكك في صحة هذه الأرقام إذ تبدو الحالة الحقيقية أسوأ بكثير في الواقع مما تصوره التقارير الرسمية.

إن استقراء بعض الدراسات التي قام بها البنك الدولي تشير إلى أن 16.7% من المواطنين يعيشون عند خط الفقر القومي الأدنى [ما يعادل 1 دولار أمريكي في اليوم] أي أن 10.7 مليون مصري لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعام وغيره من الاحتياجات غير الغذائية. وتوضح نفس الدراسة أن 42% من المصريين أي 26.9 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر القومي الأعلى [2 دولار يوميا]. كما توضح الإحصائيات أن أعلى معدل للفقر يوجد في ريف الوجه القبلي [34.2% يليها حضر الوجه القبلي 19.3%] بينما تقل نسبة الفقر في المحافظات الحضرية إذ تبلغ 5.1%.

وتقدر بعض الدراسات عدد المصريين الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 23% وتصل في الريف إلى25%، بينما لا تزيد نسبة مبالغ الضمان الاجتماعي عن 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى تطبيق سياسة التغيير الديمقراطي إلى اقتصاد السوق وكف الدولة يدها عن كثير من مجالات النشاط الاقتصادي إلى تعميق الفجوة بين الأعداد المتزايدة من الفقراء وخاصة في الريف وبين الأقلية الغنية في الحضر.

ويتواكب مع مشكلة الفقر مأساة الجوع وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصل إليها مستوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامة الرئيسية للتنمية. وقد أظهرت نتائج متابعة مدى تحقيق أهداف الألفية للتنمية أنه في 2000/1999 بلغت نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على احتياجاتهم من السعرات الحرارية 25.6 % من سكان مصر، ويتركز أغلبهم في المناطق الريفية في الوجه البحري [نسبة 32.09%] ، والمناطق الريفية في الوجه القبلي [45.5%] ، والمناطق الريفية الحدودية [44.2%]. من جانب آخر، أظهرت النتائج أنه في عام 2003 تفاقمت مؤشرات النقص الحاد في التغذية عما كانت عليه في عام 2000 حيث ينتشر سوء التغذية طويل الأجل بين 21.8 % في مناطق صعيد مصر، كما تبلغ حالات الضمور [وزن قليل بالنسبة للطول] على المستوى القومي 4% أي ما يقرب من 3 مليون مصري ومصرية، بينما ينتشر قصور النمو [طول قليل بالنسبة للعمر] ليشمل 15.6 % من المصريين [ما يقرب من 11 مليون].

إن لعدم توفر الغذاء الكافي والآمن تأثيرات سلبية على نمو الأطفال وصحتهم، وقدراتهم الذهنية وقابليتهم للتحصيل الدراسي. وبذلك يكون النهوض بمستوى التغذية هو خطوة مهمة في سبيل القضاء على الفقر بما يحققه من تحسين قدرات الفرد المصري وارتفاع مستوى تحصيله العلمي وتمكينه من مواجهة متطلبات العمل الأمر الذي يساعد على إخراجه من دائرة الفقر. إن قضية توفير الغذاء الكافي والآمن للإنسان المصري مسئولية مشتركة تتحملها قطاعات متعددة في الدولة، يجب أن تخضع للتخطيط والتنسيق، مضافاً إليها جهود ومبادرات قطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والأسر والأفراد في جميع أنحاء مصر. كذلك يقع على عاتق الدولة مسئولية إحكام الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها لضمان تحقيق آثارها التغذوية المطلوبة وضمان سلامتها من مسببات الأمراض. ومن المهم أن تتحمل الدولة مسئولياتها – يشاركها في ذلك مجتمع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والأثرياء – في إعداد وتنفيذ خطة لمكافحة الفقر و تسعى إلي تأمين حق الإنسان في الغذاء الكافي الآمن، ويأتي في هذا السياق ما يلي:

1. تقييم نظام توزيع حصص الدقيق المدعم و إنتاج الرغيف البلدي وإعادة صياغته بما يحقق الأهداف المرجوة منه في إنتاج رغيف تتوفر فيه المواصفات الغذائية المطلوبة.
2. تقييم برنامج التغذية المدرسية وتطويره لتوفير مزيد من القيمة الغذائية للطلاب، وزيادة أعداد المستفيدين منه.
3. تشجيع المبادرات المجتمعية للتوسع في تدبير الموارد و الإمكانيات للاستمرار في تقديم الوجبات علي مدار السنة الدراسية تحت الإشراف و الرقابة لضمان الجودة و سلامة الغذاء.

من ناحية أخرى، نلفت النظر إلى أهمية مراجعة السياسات الزراعية ونظم الإنتاج الغذائي بجميع أنواعه، و سياسات الاستيراد المكملة، و ذلك من منظور الأمن الغذائي بغرض ضمان وفرة السلع الغذائية بما يتفق مع الأنماط الصحية للتغذية.

وعلى الصعيد الصحي لا تبدو الحالة المصرية أفضل مما هي عليه من حيث مستوى فقر الدخل وسوء التغذية، ويكفي أن نطالع تصريحات – أو بالأحرى اعترافات- وزير الصحة لمجلة آخر ساعة في العدد رقم 3756 بتاريخ 18 أكتوبر 2006 لنستبين الحقيقة المفجعة:

1. لا يوجد علاج مجاني في مصر كما نص عليه الدستور وأن الموجود حاليا في أضيق الحدود، وأن أفقر 20 % من المصريين ينفقون أكثر من 29 % من دخلهم علي العلاج، وهو ما يعني أن الفقراء يدفعون من جيوبهم أكبر نسبة من دخلهم علي العلاج،
2. أن هناك إهمالا وفسادا وإهدارا للمال العام في المستشفيات الحكومية، وأن الخدمة الصحية في الريف المصري متدنية للغاية، وكل ما يتمناه الوزير أنه في إطار الموازنة المحدودة جدا المتاحة لنا أن نبدأ برنامجا لإصلاح معظم هذه المستشفيات،
3. أن وجود مستشفيات معطلة أو متوقف استكمالها يعود إلى نظام المناقصات الذي اعتبره الوزير أسوأ نظام في وزارة الصحة ، وأخطر ما في هذه المناقصات حتى لو افترضنا حسن النية أن اللجان الفنية غير مؤهلة لاتخاذ قرارات سليمة، والمسئول عن وضع الخطة لا يضع في اعتباره التكلفة الواقعية لمشروع بناء مستشفى مثلاً فيبدأ بمبلغ صغير ثم يكتشف أصحاب المشروع بعد ذلك أن المبلغ المطلوب عشرات أضعاف المبلغ المبدئي، فضلا عن هذا لم يكن هناك تنسيق بين وزارة التخطيط ووزارة المالية حيث كان يتم وضع مشروعات في خطة خمسيه سواء كانت مستشفيات أو وحدات صحية، وفي نفس الوقت لا نضع مصاريف التشغيل في المالية وينتهي المشروع ولا نجد سيولة لتشغيله،
4. أن نظام التأمين الصحي الحالي يعاني من مشاكل عديدة، وأنه قد تم وضع سياسة سوف تطبق بداية من عام 2011 تتمثل في تأمين صحي اجتماعي طبقا لبرنامج الرئيس مبارك الانتخابي، وهذا تعديل جوهري تم في النظام الصحي في مصر..ولكن أثر هذا لا يظهر الآن!
5. الخطة التي تنفذها الوزارة حاليا تؤكد أن المواطن المصري سيشعر بطفرة كبيرة جدا في مستوي الخدمة الصحية بعد عشر سنوات.

تلك التصريحات - الاعترافات - تعيد إلى ذهني سؤالاً جوهرياً طرحه علي حفيدي منذ فترة وهو ابن الأربع سنوات وقتها، إذ كنا نسير في شارع جامعة الدول العربية أهم شوارع الجيزة إذ رأى الطفل أكوام القمامة ومخلفات البناء وأجهزة تكييف هواء قديمة ومعطلة كلها ملقاة على الرصيف وتسد الطريق على المارة، والرصيف ذاته غير مستو وبه من النتوءات والكسور ما يجعل السير عليه في حكم المغامرة، فإذا به يسألني في براءة شديدة ولكنها موجعة " مين عمل كده في مصر يا جدو؟". وأنا الآن أردد ذات سؤال حفيدي ولكني أزيد عليه أنني وكلنا نعرف من الذي فعل بمصر ما أوصلها إلى هذه الحالة من التدني والفقر وانهيار

الخدمات الأساسية وضياع حقوق المواطنين، والتي لا يجد وزراؤها مناصاً من الاعتراف بها وكأن محتل أجنبي أو مستعمر غاصب هو الذي فعلها وليس هو الحزب الحاكم لمدة 25 سنة!!

ومما يزيد الإحساس بمشكلات الفقر المر وضراوته ما يترتب عليه من الالتجاء إلى طلب المنح والمساعدات الخارجية، وما يمثله ذلك من إهدار للكرامة الوطنية وتأثير على حرية القرار الوطني. فإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر مانح للمساعدات لمصر، تحصل حكومة المحروسة على مساعدات من ألمانيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، النمسا، هولندا، اسبانيا، فنلندا، الدانمرك، وسويسرا. كما تتلقى مصر مساعدات من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اليونيسيف، برنامج الغذاء العالمي، وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، بنك التنمية الإفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي.

ومما يثير الشعور بالأسف ما جاء في التقرير الذي قدمته الحكومة الأمريكية إلى الكونجرس لتبرير طلب استمرار المساعدات الاقتصادية لمصر للعام 2007 من أن " على الرغم من تحسن عائدات التجارة الدولية لمصر في عامي 2004 و2005، وأن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي قد ارتفع من 2.7% في 2004 إلى ما يقرب من 5% في 2005، إلا أن 40% من سكان مصر البالغ عددهم 71.8 مليون نسمة لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر [أي أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم]، وأن نسبة البطالة المزمنة في مصر تتراوح بين 15%-25%، كما أن مصر تعاني من انخفاض نسبة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

ولقد بلغت حدة الفقر في مصر أن تخصصت جمعيات خيرية في الخارج لإرسال المعونات إلى المصريين ومنها مثلاً " جمعية مساعدة اليتامى الأقباط" والتي توجد في فرجينيا – واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ورقمها 410 في سجل الجمعيات الخيرية الأمريكية.

وتستكمل منظومة الفقر الشامل في مصر بمشكلة البطالة التي تمثل أخطر ما تواجهه مصر من تحديات تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد بلغت قوة العمل 21 مليون في 2004 وكانت نسبة المتعطلين من بينهم 10.47 % أي 2.2 مليون مواطن. وكانت نسبة البطالة بين الإناث أعلى كثيراً إذ بلغت 25.58 % وبين الذكور 6.19%وتشير التقديرات الحكومية إلى تراجع مستوى البطالة إلى أقل من 10% من قوة العمل، بينما تصل هذه النسبة في تقديرات جهات غير حكومية إلى 17% [وكما سبق القول فإن تقرير المساعدات الأمريكية لمصر يقدرها بما يتراوح بين 15%- 25%]. وبرغم التناقض في الإحصائيات، إلا أن الواقع يؤكد أن نسبة لا بأس بها من شباب مصر متعطلين لا يجدون فرصاً للعمل، ومن ثم ليس لهم مصدر دخل ثابت يواجهون به متطلبات الحياة. من جانب آخر، فإنه حتى مع التسليم بأن نسبة البطالة قد تراجعت إلى مستوى يدور حول 8-9 % من قوة العمل، فإن هذه النسب تمثل ضعف النسبة المقبولة للبطالة والمتعارف عليها في العالم والتي اتفق على أنها حوالي 4% في المتوسط.

وما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة ليس فقط أعداد المتعطلين، ولكن أيضاً نوعياتهم، إذ لا تقتصر البطالة على فئة دون أخرى، ومع ذلك فهي تصيب الشباب وخاصة خريجي المعاهد والجامعات بشكل واضح. ومن المعروف أن سوق العمل ينمو سنوياً بمعدل 2.6% أي أن عرض العمل يزيد سنوياً بما يقرب من 650000 باحث عن فرصة عمل.

وتذهب المؤسسات الدولية وكذا معظم الاقتصاديين إلى أن العلاج الحاسم لقضية البطالة هو زيادة معدل نمو الاقتصاد القومي. فعلاج البطالة لا يكون بخلق وظائف حكومية غير منتجه يضيف إلى أعداد البطالة المقنعة كما فعلت الحكومة حين أعلنت عن برنامج لتوظيف مزيد من العمالة في الإدارات الحكومية - والذين يبلغ عددهم حالياً 5.6 مليون - وخصصت له موازنة خاصة لتقديم وظائف بمرتب 150 جنيها للعامل، ولكن يتم مواجهة البطالة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مع الزيادة في معدلات الاستثمار وبالتالي في معدلات النمو. وبصفة عامة تعاني مصر من انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه في أعوام التسعينيات

4.4 % وهو أقل كثيراً من الهدف الذي كان مرجواً ويبلغ 7%. وفي فترة 2001/2000 انخفض معدل النمو إلى 3.5%. من جانب آخر، فإن معدل نمو الإنتاجية ضعيف هو الآخر ويقل عن معدل زيادة القوة العاملة.

ولقضية البطالة بعد آخر يتمثل في استمرار الزيادة السكانية مع تباطؤ النمو الاقتصادي، ولذلك فإن علاج مشكلة البطالة يحتاج إلى سياسة سكانية أكثر فاعلية إلى جانب العمل على زيادة معدلات النمو والاستثمار. وتقدر المؤسسات الدولية حاجة الاقتصاد المصري إلى النمو بمعدلات تتراوح بين 7 - 8% سنويا ولمدة عقود حتى يمكن استيعاب هذه الزيادات المستمرة في عرض العمل. كذلك فإن معدلات الادخار المحلى بالنسبة للناتج الإجمالي والاستثمار المحلى تتراوح بين 17 - 18 % في حين إن هذه المعدلات لا تقل في معظم دول جنوب شرق آسيا عن 25% وترتفع أحيانا لتجاوز 30%.

وإذا تأملنا باقي عناصر منظومة الفقر الشامل في مصر المحروسة نجد ما يلي: الجهل متمثلاً في أمية القراءة والكتابة لنسبة تبلغ في المتوسط 40% من المصريين وترتفع تلك النسبة بين النساء بدرجة أعلى، الانخفاض الرهيب في نسبة المصريين المتعاملين مع شبكة الإنترنت بعيداً عن المعدل العالمي، الإفراط في استخدام حكم الطوارئ لمدة 25 سنة متصلة وتقييد حريات التعبير والمشاركة السياسية وانصراف المصريين عن تلك المشاركة في كافة صورها بدءاً من الإعراض عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية ومروراً بالعزوف عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية [ما يقرب من 77% من المصريين لا يشاركون في تلك الانتخابات]، المحاصرة المستمرة من جانب الحكومة والأجهزة الأمنية للحركة النقابية والإفراط في تقييد النقابات المهنية بوقف انتخابات مجالس إدارتها وفرض الحراسة عليها وحرمان أعضاءها من مباشرة حقوقهم النقابية، ضعف إحساس المصريين بالأمن الشخصي مع انتشار حالات الاعتقال [4000 معتقل حسب تصريح وزير الداخلية في حديثه إلى صحيفة الأسبوع الصادرة يوم 22 أكتوبر 2006 وأكثر من ذلك بكثير حسب تقديرات أخرى غير حكومية]، افتقاد الأمان والسلامة في الحياة اليومية للمواطنين نتيجة فداحة وارتفاع معدل الحوادث الناشئة عن سوء حالة الطرق ووسائل النقل والمواصلات من السكك الحديدية إلى العبارات وبينهما آلاف السيارات التي انتهت مدة صلاحيتها وأعمارها الافتراضية ولا تزال تجوب شوارع وطرق مصر المحروسة خالية من أي مقومات السلامة.

وبعد هذه النظرة الواقعية لحالة الفقر الشامل في بر مصر المحروسة، ألا ترى أخي المصري إلى أين أوصلتنا الانطلاقة الأولى للحزب الوطني الديمقراطي، وما ينتظرنا عبر انطلاقته الثانية؟

ولله الأمر من قبل ومن بعد،

9. رسالة إلى صانعي دستور المحروسة

عادت قضية التعديلات الدستورية لتحتل مكان الصدارة في الاهتمام العام إثر تصريحات الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب مؤخراً أن الرئيس مبارك قد أبدى موافقته على أن تشمل التعديلات الدستورية المتوقعة إعادة النظر في التعديل الذي تم على المادة 76 في عام 2005 والذي أثار الكثير من الجدل ورفضته معظم القوى السياسية، كما أعلن كبار فقهاء القانون الدستوري رفضهم لتلك الصياغة المعيبة إلى حد أن وصفها الفقيه الدستوري الكبير أ.د. يحي الجمل بأنها " المادة الخطيئة". وقد تفاوتت ردود الفعل حول هذه المبادرة الجديدة إذ رحبت بها بعض القوى السياسية، بينما شككت في مصداقيتها أو قللت من شأنها قوى سياسية أخرى.

وبداية لست من رجال القانون ولا من المتخصصين في القانون الدستوري، فأنا أستاذ للإدارة أمارسها في المجل الأكاديمي معلماً وباحثاً، وأطبقها في الحياة العامة منهجاً وأسلوباً في التفكير، فضلاً عن كوني مواطناً مصرياً مهموماً بكل ما تتعرض له مصر المحروسة من مشكلات وتحديات وأخطار بعضها يأتيها من خارجها، وكثير منها يصنعه أبناؤها وحكامها. وفي هذا الإطار اسمح لنفسي بتطبيق العلم الإداري على تلك القضية المحورية التي باتت تمثل اهتماماً عاماً لجموع المصريين ولم تعد وقفاً على رجال السياسة وجهابذة القانون.

وحين أتناول مسألة التعديلات الدستورية، استرجع في ذهني المبادئ الأساسية في إدارة المنظمات على اختلافها والتي تنطبق بذات الدرجة في حالة إدارة الدول. فالمبدأ الأول للإدارة الناجحة الفعالة أن تستمد أهدافها - ومن ثم خططها وبرامجها - من احتياجات المجتمع الذي تقوم على خدمته وفي ضوء تقصي رغباته وتطلعاته. ولن تصلح أي أساليب إدارية ولن تتحقق أي كفاءة للإدارة طالما كانت تعمل بمعزل عن مجتمعها. والمبدأ الثاني أن تتوجه الإدارة - في خدمة مجتمعها وفي محاولة تحقيق احتياجاته – وفق رؤية واضحة تحدد الغايات والنتائج الكبرى التي يطمح إليها المجتمع، وتوضح الصورة المستقبلية التي يتمناها أفراده لبلدهم. ويحدد المبدأ الثالث أن يكون للإدارة إستراتيجية واضحة تبين مسارات تقدمها وأسس المفاضلة والاختيار من بين البدائل المحتملة، وتحكم طريقتها في استخدام الموارد المتاحة وتقديرها للقيود والمعوقات التي توجد في طريقها، كل ذلك من أجل تعظيم فرص تحقيق الأهداف والوصول إلى مستويات الإنجاز التي عاهدت الإدارة مجتمعها على تحقيقها. ويضيف علم الإدارة مبدأ رابعاً يؤكد على مسئولية الإدارة عن متابعة الأداء في كافة مجالاته وتقييم ما يتحقق عنه من إنجاز وإعادة صياغة الخطط والبرامج بما يتناسب مع الظروف المتغيرة والأحداث المتجددة، بما يكفل دائماً القدرة على وصول المجتمع إلى غاياته بأيسر السبل وأعلاها كفاءة.

وتعمد الإدارة المتطورة في المنظمات – والدول – المعاصرة إلى إعداد ميثاق [أو لائحة داخلية] يترجم تلك المبادئ الإدارية المحورية وغيرها من مفاهيم وأسس تتعلق بوظائف الإدارة ومسئولياتها وتقنياتها ومعاييرها في الاختيار واتخاذ القرارات، ويمثل دستوراً تعمل في ظله الإدارة بجميع فئاتها ومستوياتها. ويعتبر ميثاق المنظمة - أو دستورها – المرجعية التي

يستند إليها القادة والمديرون في اتخاذ قراراتهم، والمعيار الذي يسترشدون به في وضع السياسات واختيار البدائل لحل ما يواجه المنظمة من مشكلات وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها. وهو المرجع الذي يحتكم إليه أصحاب المصلحة حين يختلفون على تفسير قرار أو سياسة أو تنظيم ما. وحين تتغير الظروف حول المنظمات وتتبدل أوضاعها الذاتية سلباً وإيجاباً تلجأ الإدارة النابهة إلى إعادة النظر في مجمل سياساتها وخططها وبرامجها، بل وأن تعيد صياغة أهدافها وغاياتها وإستراتيجياتها،ومن ثم فإن ميثاق المنظمة لا يظل جامداً متجمداً ، بل يتم تحديثه وتطويره ليس فقط ليواكب الأحداث الجارية، بل أيضاً لييرسم طريقاً واضحاً نحو المستقبل.

وفي المنظمات المعاصرة تسود ديمقراطية الإدارة حيث لا ينفرد رئيس مجلس الإدارة أو المسئول التنفيذي الرئيسي باتخاذ القرارات حسب رؤيته الخاصة واختياراته الشخصية، ولكنه ينطلق في عمله القيادي ملتزماً بالميثاق والسياسات والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للمساهمين وهي السلطة الأعلى في المنظمة، ولها سلطة مساءلة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وسحب الثقة منها وتغييرها. وتطبيقاً لديمقراطية الإدارة تتوزع المسئوليات والصلاحيات بين فريق الإدارة وفق معايير أساسية أهمها الالتزام بتحقيق إستراتيجية المنظمة وبلوغ النتائج والأهداف التي قامت من أجلها، ويكون حسابهم سلباً وإيجاباً بقدر نجاحهم – أو فشلهم – في تحقيق هذه الأهداف.

ودستور الأمة هو ذلك المرجع الأساس الذي يعبر عن غاياتها وأهدافها والقيم التي تؤمن بها، ويترجم حضارتها وتقاليدها إلى مبادئ تلزم الحاكمين والمحكومين، ويوفر منهاجاً يستنير الناس جميعاً بأسسه وقواعده في تقرير كافة أمورهم واختياراتهم. فالدستور بالنسبة للأمة هو المنهاج الذي يحدد هويتها ويبين موقعها على خريطة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتصارعة في عالم اليوم. إن مبادئ الدستور هي التي تحدد الهوية الاقتصادية للدولة وتبين نوع التنظيم الاقتصادي الذي يوجه أنشطة أطراف المجتمع المختلفة سواء كان ينحو إلى الرأسمالية واقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة ومبادرات القطاع الخاص، أم كان يتجه إلى النظام الاشتراكي القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والإدارة المركزية للأنشطة الاقتصادية وفق خطط وقرارات إدارية تتخذها الدولة، أو أي نظام وسط بين هذين النظامين. والدستور هو الذي يوضح الهوية السياسية للدولة ويحدد أسس ومقومات نظام الحكم ويؤسس أركان الديمقراطية القائمة على سيادة القانون ودولة المؤسسات وتداول السلطة والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وإقامة التوازن بينها فلا تطغى واحدة على غيرها من السلطات.

والدستور- شأنه شأن الميثاق [أو اللائحة] في منظمات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني - قابل للتجديد والتطوير بحكم المتغيرات التي تطرأ على المجتمع، وبتأثير التطورات الدولية والإقليمية التي تؤثر في الدولة والتي ينبغي عليها التعامل معها وعدم التغافل عنها أو تجاهلها حتى تبقى عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي. ولا يستطيع رئيس ولا مسئول في الدولة العصرية في عالم اليوم أن يحتكر لنفسه قرار تعديل الدستور أو الامتناع عن ذلك، بل القرار ينبغي أن يكون للجماهير ذات المصلحة الأساسية في نقاء الدستور وفعاليته وتوافقه مع الأحداث والمتغيرات. ويتم تعديل الدساتير وفق إجراءات وآليات محددة في ذات الدستور، وتعتمد في جميع الأحوال على موافقة الأمة من خلال الاستفتاء العام. كما لا يستطيع رئيس شركة أو منظمة مدنية - مثل حزب من الأحزاب السياسية - أن يغير أو يعطل تنفيذ اللائحة الداخلية أو ميثاق المنظمة من دون الرجوع إلى الجمعية العامة أو الهيئة العليا الممثلة لأصحاب المصلحة في المنظمة، فإن أحداً لا يملك أن يغير دستور البلاد أو يعطله سوى بالرجوع إلى الأمة صاحبة السلطة والقرار.

وكمواطن يعيش في هذا البلد ويتابع أحداثه، وكمتخصص في الإدارة، أرى أن ما يتعرض له الدستور المصري يخالف في الأساس المنهج الإداري القويم، فضلاً عن اعتقادي أنه يجافي

أيضاً المنطق القانوني والدستوري السليم، إذ طوال خمسة وعشرين عاماً كان الرفض القاطع لأي حديث عن تعديل الدستور هو الموقف الرسمي للدولة الذي كان يرى دائماً وعبر تلك السنين الطويلة أن الوقت غير مناسب للحديث عن تعديل الدستور، ناهيك عن تعديله فعلاً، وأن فتح باب التعديلات الدستورية كان دائماً في الرأي الرسمي هو فتح لأبواب جهنم. وظل هذا هو موقف مؤسسة الرئاسة حتى أيام قليلة قبل أن يعلن الرئيس فجأة عن رغبته في تعديل المادة 76 من الدستور والتي تم تعديلها على الوجه السيئ الذي نعلمه جميعاً.

وبأسلوب يتناول قضية تعديل الدستور بمنطق جزئي وغير متجاوب مع مطالب الغالبية من القوى السياسية وطوائف المجتمع ومؤسساته المدنية، تضمن برنامج الرئيس الانتخابي دعوة إلى التفكير في تعديلات دستورية أخرى استكمالاً لمسيرة الإصلاح السياسي، وجاءت التعديلات المقترحة من أعضاء الحزب الوطني في مجلسي الشعب والشورى باهتة ولا تمس المواد التي يكاد يجمع الشارع السياسي المصري بكل أطيافه على ضرورة تعديلها - عدا الحزب الوطني الديمقراطي – وفي مقدمتها المواد 76، 77، والمواد التي منحت رئيس الجمهورية سلطات واسعة بلا مساءلة. ثم جاء المؤتمر السنوي الأخير للحزب الوطني الديمقراطي وسط توقعات من الجميع بأن موضوع التعديلات الدستورية سيكون على قمة أولوياته، إلا أن النتائج كانت على غير التوقع فلم يصدر عن الحزب في مؤتمره ما يفصح بوضوح عن توجهاته في هذه القضية الحيوية. وخلال الأسابيع التي انقضت منذ انتهاء ذلك المؤتمر لم ينقطع الجدل الدائر في المجتمع المصري حول موضوع الدستور، وثارت مطالب بتعديلات أساسية في دستور 1971 وفي نفس الوقت اتجهت آراء أخرى إلى ضرورة إعداد دستور جديد تماماً، ولكل من وجهتي النظر وجاهته ومبرراته وأسانيده.

ومن منظور إداري بحت، فإن حجم المشكلات والتحديات التي تواجه مصر، وخطورة الاحتمالات المتوقعة حال استمرار أوضاعها على ما هي عليه تمثل عوامل دافعة لعملية إعادة هيكلة شاملة تطال جميع هياكل ومؤسسات المجتمع وفي مقدمتها الدستور وما يلحقه من قوانين أساسية تنظم أسلوب اختيار رئيس الجمهورية ومدة ولايته، ونظام الانتخابات التشريعية، وأسس وقواعد تنظيم وإدارة المجتمع بشكل عام. والأساس المحوري فيما نتطلع إليه في عملية إعادة الهيكلة الشاملة هو إرساء قواعد صلبة لنظام ديمقراطي يحكم كافة مجالات النشاط المجتمعي ويحقق انطلاقة حقيقية لمصر هي جديرة بها.

إن تداول السلطة هو الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية، ويقصد بذلك أن يعقب شخص نظيره في المسؤولية، والإدارة، والقيادة وفق قواعد ومعايير وإجراءات محددة ومتفق عليها مسبقاً بين أصحاب المصلحة. فمنطق التداول ينبذ الجمود والديمومة، ويحبذ، بالمقابل، التجديد في الأفكار والممارسات وأنماط القيادة من خلال تبديل الأشخاص وفق نظام ودورية محل التوافق المجتمعي. ويقضي منطق التداول بوجود مصادر متعددة تبرز منها القيادات البديلة، وأن يعطى كل منهم فرص متساوية لعرض نفسه وبيان قدراته ومحاولة إقناع متخذي القرار بصلاحيته لشغل المنصب. " فالتداول، من حيث كونه انتقالا للسلطة من طرف إلى آخر، لا يتحقق ويعطي مفعوله دون وجود قدر من التنافس الذي يجعل التناوب ممكنا على صعيد الممارسة.

ولعلنا نزيد الأمر توضيحا، أن من أسس الإدارة العلمية الصحيحة أن يكون في أي منظمة - فما بالنا بدولة عظيمة مثل مصر - نظام واضح لإحلال القيادات وتكوين الصفوف التالية للقيادة العليا. فليس من حسن الإدارة، أن يخلوا منصب الرئيس التنفيذي لشركة مثلاً من دون أن تكون هناك آليات لأسلوب ومصادر ومعايير اختيار الرئيس الجديد متفق عليها مسبقاً ومحل توافق أصحاب السلطة النهائية [الجمعية العامة للمساهمين]. وليس من حسن الإدارة أيضاً، أن يكون القيادي الأول في المنظمة وحيداً بلا نائب أو مساعد - واحداً أو أكثر - يتابع كل التطورات فيها ويعلم سياساتها وتوجهاتها، ويستطيع أن يقوم مقام المسئول الأول في حالة غيابه أو عجزه

عن أداء مهامه. وليس من حسن الإدارة كذلك، أن يظل المسئول القيادي شاغلاً لمنصبة لفترات غير محددة ومن دون أن يكون لأصحاب المصلحة القدرة على استبدال به غيره – حتى وإن كان ناجحاً في تحقيق أهداف المنظمة – إذا أرادوا تغييره.

ولعل المثال التقليدي الشائع للتنديد بتجمد القادة في مواقعهم لسنوات طوال ما حدث لقيادي بارز في تاريخ الإدارة الأمريكية المعاصرة وهو " لي أياكوكا" الرئيس التنفيذي الأسبق لشركة كرايزلر الأمريكية لصناعة السيارات، إذ رغم نجاحه الباهر في تحسين أوضاع الشركة وانتشالها من حافة الإفلاس والعودة بها لتكون في مصاف الشركات الكبرى المتنافسة في مجالها، إلا أن مجلس الإدارة وجماعة المساهمين قرروا إبعاده عن رئاسة الشركة حين بدا لهم انشغاله بنفسه أكثر من اهتمامه بالشركة، وخلطة بين شخصه وبين الشركة، ورغبته الجامحة في الديمومة في منصبه باعتباره صاحب الفضل الذي لا ينكر في تطوير الشركة واستعادتها لموقعها في السوق. وعلى العكس من ذلك ، فإن قادة الشركات الكبرى يتركون مواقعهم القيادية طواعية حين يفشلون – أو حتى إذ يتصورون أنهم فشلوا – في تحقيق مصالح شركاتهم، وبالمثل، فإنه في الدول الديمقراطية يلجأ الرئيس الديمقراطي إلى التخلي عن موقعه حتى وإن لم يكمل مدته الدستورية إذا رأى في ذلك صالح البلاد، والأمثلة على ذلك نجدها في الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد والرئيس السوداني الأسبق عبد الرحمن سوار الذهب والرئيس السنغالي الأسبق ليوبولد سنجور، وحديثاً فعلها مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق. ومن أوجه القصور في الدستور الحالي في مصر أنه يفتقد النص على تداول السلطة وضرورة تفعيل آليات ديمقراطية تسمح بانتقالها سلمياً وحضارياً بين الأحزاب السياسية من دون احتكارها لحزب أو آخر، كما يعاني عواراً واضحاً في المادة 77 التي تطلق مدة شغل منصب رئيس الجمهورية لمنصبه بلا حدود.

وثمة عنصر مهم في بناء المنظمة الحديثة وفق معطيات العلم الإداري المعاصر، ذلك هو تأكيد البعد المؤسسي في المنظمة بمعنى وجود النظم والقواعد والسياسات والهياكل التنظيمية التي يتم إعدادها وتطويرها من خلال القنوات الشرعية في المنظمة، وأن تتوفر فيها درجة عالية من الوضوح والتوثيق للاختصاصات والمسئوليات والصلاحيات لمختلف المسئولين وبيان قنوات الاتصال والعلاقات بينهم. إن المؤسسية هي النقيض من الفردية والشخصنة التي تختزل المنظمة كلها في شخص رئيس أو قيادي وتهدر بذلك كافة العناصر الموضوعية والقيم والأهداف التي تربط المنظمة بقواعدها الأساسية وهم أعضائها .إن ضمان فاعلية المنظمات المعاصرة هي في التزامها بالنهج المؤسسي وابتعادها عن الممارسات الفردية والالتفاف حول المبادئ والقيم والأهداف التي تحقق غايات ورغبات قواعدها.

وبالقياس إلى منظمات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني، فإن صياغة دستور الدولة – مهما بلغت دقتها - ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقق غاياته ومبادئه، وإنما يبقى العنصر الأهم هو أن يؤكد الدستور على الانتقال من السلطة الشخصية للحاكم إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها. إن الدستور الديمقراطي للدولة - شأنه شأن مواثيق ولوائح المنظمات - ينبغي أن يؤكد على أن تنتقل السلطة تماماً لكي تكون بيد ممثلي الشعب المنتخبين انتخاباً حراً في انتخابات نزيهة وشفافة، ويكون التعديل الدستوري للانتقال إلى الدولة الحديثة الديمقراطية علامة على انتهاء عهد السلطة الشخصية وأن السلطة في البلاد يجب أن تكون لمؤسسات تستند إلى الدستور الذي يحددها،وينظم كيفية نشأتها، ويبين سلطاتها وعلاقاتها بعضها ببعض، وما هي حقوق الأفراد وواجباتهم إزاءها.

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة حركة إدارية عمت العالم بأسره تدعو إلى " الحوكمة" بمعنى إدارة شئون منظمات الأعمال على قواعد من الشفافية والإفصاح والديمقراطية القائمة على العدالة التامة في معاملة المساهمين بالشركات وعدم التمييز بينهم حسب حجم ما يملكونه في رؤوس أموال الشركات، وأن تتحدد أدوار ومسئوليات مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين بوضوح، وأن يخضع الجميع للمساءلة والمحاسبة.

وفي المجال السياسي، فقد بدأت مفاهيم الحوكمة تأخذ طريقها إلى التطبيق، ووجدت كثير من الدول نفسها في مواجهة ضغوط دولية وإقليمية تفرض ضرورة الأخذ بهذه المفاهيم الديمقراطية. وقد أخذت " المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا" المعروفة باسم " النيباد" NEPAD بهذه المفاهيم وبدأت الدول الأفريقية المشاركة في هذه المبادرة بتطبيقها ومنها جنوب إفريقيا والسنغال. ورغم أن مصر من الدول الخمسة الراعية لتلك المبادرة فإنها لم تجد طريقها للتفعيل خاصة على الصعيد السياسي. والمتصور أن الاتجاه إلى تعديل الدستور المصري يجب أن يأخذ هذه المفاهيم في الاعتبار خاصة ما تدعو إليه من ضرورة أن يكون شغل المناصب العامة عن طريق الانتخابات الشفافة من بين مرشحين متعددين ولمدد محددة، وتأكيد حق جميع المواطنين في فرص متكافئة لشغل الوظائف وعضوية المجالس واللجان والهيئات العامة وفقاً للقانون، وحقهم في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة واستخدام المرافق والأماكن العامة التي تقيمها الدولة لخدمتهم ورفاهيتهم، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير حكومية يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين. كما تقضي قواعد الحوكمة بممارسة أقصى درجات الشفافية والإفصاح في كل تصرفات السلطات والمؤسسات العامة وإعلان الأسس والمبادئ والاتفاقيات والقرارات والتصرفات ذات التأثير على الصالح العام، وإتاحة الفرص الكاملة للمواطنين لمناقشتها وإبداء الرأي بشأنها، والمطالبة بتغييرها أو نقضها في حالة تضاربها مع المصلحة العامة والقيم والأعراف المجتمعية المرعية.

إن الأخذ بالمنطق الإداري – فضلاً عن الضرورة السياسية وأساسيات الفقه الدستوري – يقود بالضرورة إلى أهمية إعداد دستور جديد للبلاد تصوغه جمعية وطنية منتخبة ليكون عماد عملية التطوير الديمقراطي الشامل ويجري صدوره بتوافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار. إن الدستور الجديد ينبغي أن يعكس القيم والتوجهات الديمقراطية التي يتطلع إليها شعب المحروسة، وأن يواكب التغييرات التي تمت فعلاً في حقول الاقتصاد والتنظيم الاجتماعي في البلاد عبر السنوات الخمسة والعشرين الماضية، فضلاً عن تهيئة البلاد للدخول في مرحلة تطوير شامل يمكنها من مواجهة تحديات المستقبل وهي كثيرة.[14]
وعلى الله قصد السبيل

[14] قضي الأمر وفرض النظام ما يريده من تعديلات دستورية لاتعبر إلا عن رغبته في تشديد قبضته على الحكم ، وأجري استفتاء يوم 26 مارس 2007 لم يشارك فيه سوى نسبة لا تتعدى ال25٪ ممن لهم حق التصويت وقال 2.7 مليون مصري لا.

10. رسالة ثانية إلى رئيس وزراء المحروسة

بعد أن أعلن عن استقالة حكومة د. عاطف عبيد في يوليو 2004، وجهت إليكم رسالة قبل أن يكشف الستار عن تكليفكم بتشكيل الوزارة، قلت لكم فيها:

السيد رئيس الوزراء

وأنت في مستهل عملك الشاق ـ أعانك الله عليه ـ أقدم لك هذه القائمة بالأولويات التي أعتقد أننا نحن أبناء هذا الشعب ننتظرها منك ومن حكومتك الجديدة:

1. أن تقدم للناس خطة عمل الحكومة الجديدة في شكل جديد يختلف عن إطلاق الشعارات والعبارات الإنشائية المرسلة، وإنما يتبلور في تحديد نتائج وأهداف محددة بدقة تتفق مع رغبات الناس وتطلعاتهم، وتحديد آليات التنفيذ التي ستتبعها الحكومة ـ سواء مباشرة أو من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة- وتوضيح مؤشرات المتابعة والتقويم، وتحديد التوقيت لكل إنجاز مستهدف. بذلك فقط يمكن أن تبدأ الحكومة الجديدة عملها بوضوح وتكون توقعات الناس منها واضحة ومعلومة للجميع.
2. أن تبلور الحكومة مشروعاً وطنياً شاملاً للتنمية والتطوير والتحديث يمتد لفترة طويلة ويأخذ في الاعتبار كل المقومات ومصادر القوة في المجتمع، ويتعامل بصدق وواقعية مع مكامن الضعف والقصور فيه. إن ما نطلبه أن تحشد الحكومة الجديدة الناس حول مشروع وطني جامع على نسق مشروع " ماليزيا 2020" يلتفون حوله ويجدون فيه رؤية واضحة لمستقبلهم، وينشطون جميعاً في تنفيذ أدوارهم فيه.
3. أن توضح الحكومة الجديدة للناس الموقف الحقيقي الآن من حيث الحالة الاقتصادية ومستوى الأداء العام للاقتصاد الوطني ومواطن الضعف فيه وأسبابها وخطة الحكومة لعلاجها، ومصادر القوة في البناء الاقتصادي الوطني وتوجهات الحكومة لاستثمارها. إن الشفافية وإعلام الناس بحقائق الأمور هي خير وسائل جمعهم وحشد قدراتهم مع الحكومة لتحقيق النتائج المرجوة. فالحكومة الجديدة مطالبة بنبذ عبارات التطمين ودغدغة الحواس الوطنية بمقولات من نوع أن المؤسسات الدولية تشهد بقوة الاقتصاد المصري، وأن تقارير جهات عالمية تشيد بإنجازات الاقتصاد المصري، إذ كل تلك الإدعاءات يناقضها وينسخها تماماً ما يعيشه المواطنون على أرض الواقع مما يفقد الحكومة مصداقيتها ويصرف الناس عن متابعة ما يصدر عنها.
4. أن يأتي التشكيل الحكومي الجديد متحرراً من التقليدية ومتخطياً الحواجز البيروقراطية التي فرضت في الماضي إنشاء وزارات لا يتحقق عنها قيمة مضافة حقيقية. إن الأمل أن تأتي الحكومة الجديدة في أقل عدد ممكن من الوزارات اعتماداً على منطق تفعيل الهيئات القومية والهيئات العامة باعتبارها مؤسسات مستقلة مالياً وإدارياً بحكم قوانينها، وقادرة على العمل التنفيذي وإنجاز النتائج والأهداف التي توضحها مؤسسة الدولة [الحكومة] في خطط وطنية عامة وشاملة.
5. كذلك نأمل أن تتجاوز التشكيلة الحكومية الجديدة التجزؤ والتعدد في الوزارات الذي لا يستهدف سوى زيادة أعداد الوزراء.

ثم تمنيت عليكم تطوير أسلوب عمل الحكومة ورئيس الوزراء بالحد من سيل الاجتماعات التي لا تتوقف، وتقليل عدد المجالس العليا واللجان الوزارية التي يرأسها رئيس الحكومة،

والتركيز على خطة عمل لمجلس الوزراء تعلن للناس وتتضمن الاهتمامات التي توجه عمل مجلس الوزراء ويحاط الناس علماً بما يتم في شأن كل موضوع.

كذلك اقترحت عليكم تجديد أسلوب تعاملكم مع الناس أصحاب المصلحة الحقيقية فيما تقومون به من عمل، وأقترح إتباع أسلوب يناظر ما يفعله توني بلير رئيس مجلس الوزراء البريطاني حيث يذهب كل يوم خميس إلى مجلس العموم ليرد على كافة الاستفسارات والأسئلة الموجهة إليه من النواب ويقدم رأي الحكومة في الشئون الجارية، ولعلكم توافقون أن هذا الأسلوب أجدى من انتظار أن تقدم للحكومة طلبات إحاطة أو أسئلة أو استجوابات يتم التعامل معها باعتبارها شر لا بد منه.

وجاء في رسالتي إليكم تذكير بالأمور التالية:

1. إعادة الانضباط إلى الشارع المصري كناية عن ضبط كل أمور ومرافق ومجالات الحياة في مصر.
2. التعامل بحسم مع قضية العشوائيات، وأن تتوقف الحكومة عن دعمها وتقنين وجودها.
3. ضبط الجهاز الحكومي المتضخم المترهل الذي يستنفذ من الموارد الوطنية نسبة عالية لا تتكافأ مع إنجازاته.
4. الإسراع بتطبيق نظام ميزانية البرامج والأداء ومحاسبة كل جهاز حكومي على النتائج التي يحققها ستكون خطوة أساسية في ضبط الأداء وضمان توجيه الموارد الوطنية فيما يحقق أعلى قيمة مضافة ممكنة.
5. الحسم والجدية في تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية كخطوة مهمة في علاج مشكلات الجهاز الإداري للحكومة وإعادته إلى حجمه الطبيعي مع رفع كفاءته وتيسير تعامل الجماهير معه.
6. وقف نزيف استيراد القمح وغيره من المواد الغذائية، وذلك بتخطيط برامج حاسمة لتنمية الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي مع التخطيط للزيادة المستمرة في الإنتاجية وتحسين النوعية باستخدام تقنيات الهندسة الوراثية وغيرها من تقنيات الزراعة الحديثة، وتقنيات تنمية الثروة الحيوانية وتنمية مصادر الثروة السمكية والحفاظ عليها.
7. مراجعة السياسة الزراعية وحل مشكلة تفتت ملكية الأراضي الزراعية وغياب الوحدات الإنتاجية الكبرى في المجال الزراعي، وضرورة ابتكار أنماط جديدة لتجميع الملكيات الزراعية المفتتة وتشجيع قيام شركات كبرى للإنتاج الزراعي تستخدم التقنيات الزراعية الحديثة.
8. وقف نزيف العدوان على الأرض الزراعية المنتجة، واستعادة ما تم الاعتداء لإقامة التجمعات السكانية العشوائية، وتخطيط عمليات التوسع باستصلاح الأراضي الصحراوية والأراضي المتخللة في مناطق الدلتا. ولعل الأمر يقتضي مراجعة صريحة وجريئة لمشروع توشكي واحتمالات تطويره ليتكافأ العائد الاقتصادي منه مع ما وجه إليه من استثمارات.
9. مراجعة موقف الصناعات المصرية التقليدية التي كانت لمصر فيها قدرات تنافسية عالية ثم أصابها الوهن نتيجة الإهمال وانعدام الرؤية الإستراتيجية، ومنها صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الجلدية، صناعات الأثاث، صناعات الكتاب والطباعة والنشر، صناعة السينما. إن الأمر يقتضي تطوير إستراتيجيات حاسمة لإحياء تلك الصناعات واستعادة أسواقها الخارجية مرة أخرى، فضلاً عن تأكيد مساهماتها في سد احتياجات السوق المحلية وتخفيف الاحتياج إلى الاستيراد.
10. مراجعة موقف التكدس السكاني في شريحة ضيقة في الدلتا والوادي القديم، في نفس الوقت الذي تبقى أغلب مساحات المعمور المصري خالية من السكان ومن الأنشطة الاقتصادية القادرة على جذبهم إليها.

11. إن مناطق سيناء والوادي الجديد وغيرها من المناطق الواعدة في سيوه والصحراء الغربية والساحل الشمالي لمصر كلها تنتظر أن تتجه إليها مشروعات التنمية ومن ثم تستطيع استيعاب الملايين من أبناء مصر وبذلك لن تمثل الزيادة في أعداد السكان مشكلة، بل ستصبح مطلوبة لمزيد من التعمير والتنمية في 95% من مساحة مصر. وللعلم يا سيادة رئيس مجلس الوزراء ففي وزارة التعمير أكداس من الدراسات تكلفت عشرات ملايين الجنيهات تتعلق بتلك المناطق واستراتيجيات تنميتها وتعميرها.
12. مراجعة موقف الدين المحلي العام واتخاذ إجراءات حاسمة لوقف التصاعد فيه وإعادته إلى الحدود الطبيعية المأمونة، وذلك يتطلب بالدرجة الأولى وقف نزيف الإنفاق العام على المشروعات الخاسرة ومراجعة جدوى ما يجري تنفيذه منها. كذلك لا بد من أن تتخفف الحكومة من تحمل خسائر المؤسسات الصحفية وخسائر الهيئات العامة الاقتصادية وذلك بمراجعة جدواها وإعادة تشكيلها بما يتفق وخدمة أهداف التنمية الوطنية.
12. حسم قضية أموال التأمينات وإعلان الحقيقة للناس أن تلك الأموال قد استخدمت فعلاً في الإنفاق الحكومي، وأن خطة واقعية وصريحة لا بد من إعلانها تتحمل الدولة بمقتضاها إعادة تكوين الرصيد المستهلك من تلك الأموال، مع وقف النزيف المتجدد لها.
13. حسم قضية الاحتكارات في قطاعات مهمة من الاقتصاد الوطني وإعلان الحقيقة في شأن ما أثير عنها في صناعة الحديد مثلاً، والإسراع بإصدار وتفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار.
14. مراجعة مشروع قانون المحاسبة والمراجعة في ضوء اعتراض أصحاب المهنة الحقيقيين والتزام الشفافية الكاملة والحماية الحقيقية للمهنة بضوابط تراعي المصلحة الوطنية والأصول المهنية الاحترافية وسد باب تسلل الجهات الأجنبية في هذا المجال الحيوي بالنسبة لسلامة الاقتصاد الوطني وتأمين معلوماته.
15. إعادة النظر في قانون النقابات المهنية وما أدى إليه من تجميد نشاط نقابات مهمة، وضرورة البحث عن صيغة توفق بين الصالح الوطني وأمن المجتمع من ناحية، وضرورات تفعيل واستثمار طاقات وقدرات المهنيين ونقاباتهم في مشروعات التنمية الوطنية.

وأنهيت رسالتي إليكم بالعبارة التالية " وأخيراً، إذ أكرر اعتذاري لك يا سيادة رئيس مجلس الوزراء، هل أذكرك بقضية مهمة كان ينبغي أن ابدأ بها رسالتي إليك، ولكنها لا تغيب عن فطنتكم، ألا وهي قضية الإصلاح السياسي وتعميق الديمقراطية الوطنية وتنفيذ مبادرة الإصلاح التي نادت بها مصر ودعت الدول العربية للأخذ بها."

التعديل الوزاري المفاجئ

ولكن يبدو يا سيادة رئيس الوزراء أن مشاغلكم الكثيرة حالت دون الانتباه إلى تلك الرسالة فبدأتم مشواركم في الحكم ثم فاجأتمونا بتعديل وزاري لم يكن مفهوماً ومن ثم نشرت مقالة بعنوان " تساؤلات حول منطق التشكيلات الوزارية وتعديلاتها" أعبر فيها عن مجموعة اعتراضات على منطق ذلك التشكيل على النحو التالي:

جاء التعديل الوزاري المحدود الذي أعلن مساء الأحد 27 أغسطس ليؤكد سمة مهمة من سمات نظام الحكم في مصر وهي أن تأتي التشكيلات الوزارية وتعديلاتها بشكل مفاجئ ومن دون توضيح القواعد أو المنطق الذي يقوم عليه التشكيل أو التعديل. ولا ينحصر عنصر

المفاجئة والتعتيم على أشخاص رئيس مجلس الوزراء والوزراء فقط، بل الأمر الأخطر هو في افتقاد المنطق في تحديد مجموعة الوزارات التي يتضمنها التشكيل - أو يصيبها التعديل -.

إن قراءة سريعة للتشكيلات الوزارية الأخيرة تدلنا على أن هناك مجموعة من الوزارات أو وزارات الدولة هي دائماً عرضة للتبديل وعدم الاستقرار سواء كان ذلك بالإنشاء ثم الإلغاء أو المج في وزارات أخرى ثم إعادة فصلها، ناهيك عما يتبع ذلك من تنظيم وإعادة تنظيم وتداخل في الاختصاصات وتصارع على الصلاحيات فضلاً عن الخلل وعدم الاستقرار اللذان يصيبان الأجهزة والهيئات التابعة لتلك الوزارات غير المستقرة.

إن هيكل الحكومة في النظم الديمقراطية المستقرة وفي الدول المتقدمة إنما يكون تعبيراً عن فلسفة الحكم وتوجهاته الرئيسية في إدارة شئون الوطن، ومن ثم فإن ما يحدث في مصر من عمليات إدماج وفصل وإنشاء وإلغاء للوزارات إنما يعكس غياب مثل تلك الفلسفة وافتقاد لإستراتيجية شاملة لإدارة الدولة، ويؤكد أن الدولة تدار بمنطق التجربة والخطأ وتفصيل التشكيلة الوزارية حسب مواصفات الأشخاص بدلاً من أن يتم البحث عن الأشخاص ذوي المواصفات والقدرات المناسبة لمتطلبات وخصائص الوظائف الوزارية.

لقد صدر في سنة 1996 قرار رئيس الجمهورية رقم 31 بشأن إعادة تنظيم بعض الوزارات قضى بدمج ديوان عام وزارة الزراعة وديوان عام وزارة استصلاح الأراضي في ديوان عام واحد لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وكذلك الحال بالنسبة لوزارتي التأمينات والشئون الاجتماعية، ووزارتي النقل والمواصلات، ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، ووزارة الإسكان والمرافق ووزارة التعمير، ووزارة التعاون الدولي ووزارة الاقتصاد. وكانت عمليات الدمج نتيجة للتشكيل الوزاري الذي ترأسه السيد/ كمال الجنزوري. ثم جاء تم تعديل حكومة الجنزوري في 1997 تم بمقتضاه فصل وزارة التعليم إلى وزارتين واحدة للتربية والتعليم والثانية للتعليم العالي، كما تم إلحاق وزارة الدولة لشئون البحث العلمي لمسئوليات وزير التعليم العالي بعد أن كانت منفصلة وتشغلها د. فينيس جودة ، كما تضمن نفس التعديل الوزاري إنشاء وزارة دولة لشئون البيئة بعد أن كان د. عاطف عبيد يشغل منصب وزير قطاع الأعمال العام ووزير دولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة.

وفي سنة 1999 تشكلت وزارة عاطف عبيد الأولى حيث استحدث وزارة للاقتصاد والتجارة الخارجية شغلها د. يوسف بطرس غالي بعد أن كانت وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في وزارة الجنزوري، كذلك أنشأت وزارة الدولة للتنمية المحلية بعد أن كانت وزارة الإدارة المحلية وشغلها د. محمود شريف في وزارة الجنزوري ثم عدلت في 1997 إلى وزارة التنمية الريفية وشغلها أيضاً د. محمود شريف، ثم تغيرت إلى وزارة التنمية المحلية في حكومة عاطف عبيد ووزارة نظيف الأولى لتلغى في وزارته الثانية وتصبح جزءاً من وزارة التخطيط وأخيراً أعيدت مرة أخرى في تعديل 2006 ، وتغيرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية إلى وزارة للصناعة والتنمية التكنولوجية لتدمج بعد ذلك مع وزارة التجارة في حكومة نظيف الأولى باسم وزارة التجارة الخارجية والصناعة ثم تصبح في حكومته الثانية وزارة التجارة والصناعة، وتم تغيير وزارة النقل والمواصلات إلى وزارة النقل وأنشئت وزارة جديدة باسم ً وزارة الاتصالات والمعلومات لتضم بعضاً من قطاعات وزارة النقل والمواصلات السابقة .وفي حكومة عاطف عبيد انفكت وزارته التي كان يشغلها في وزارة الجنزوري " قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة" إلى وزارة لقطاع الأعمال العام ووزارة الدولة للتنمية الإدارية ووزارة الدولة لشئون البيئة.

وفي وزارة د. نظيف الأولى عدلت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية التي يشغلها د. محمود أبو زيد إلى وزارة الموارد المائية والري، وأنشأت وزارة مستقلة للتعاون الدولي بعد أن كانت جزءاً من وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في وزارة الجنزوري الأولى، ثم كانت وزارة مستقلة يشغلها رئيس مجلس الوزراء الجنزوري نفسه وفق تعديل 1997، ثم ألحقت بوزارة الدولة للتخطيط والتعاون الاقتصادي في تعديل 1997 بحكومة الجنزوري وعدلت في وزارة عاطف عبيد إلى وزارة التخطيط ووزارة الدولة للتعاون الدولي، ثم عادت وزارة مستقلة في حكومة نظيف الأولى وحتى الآن.

وبينما كانت وزارة التجارة والتموين مستقلة في وزارة الجنزوري في 1996 تحولت إلى وزارة التموين والتجارة الداخلية في وزارات عاطف عبيد وفي وزارة نظيف الأولى ، ثم ألغيت تماماً في وزارة نظيف الثانية ونشأ مكانها وزارة جديدة باسم التضامن الاجتماعي تضم أجزاء مما كان وزارة التموين وأجزاء مما كان وزارة الشئون الاجتماعية، أما وزارتي الشئون الاجتماعية والتأمينات فقد طرأ عليهما تحولات حيث كانت كل منهما وزارة مستقلة ثم أدمجتا في وزارة واحدة للتأمينات والشئون الاجتماعية منذ وزارة الجنزوري في 1996 وحتى وزارة نظيف الأولى حين تم إلغاء وزارة الشئون الاجتماعية وتحويلها إلى وزارة التضامن الاجتماعي أما وزارة التأمينات فقد ابتلعتها وزارة المالية في حلاً لمشكلة استيلاء الحكومة على فائض أموال التأمينات الاجتماعية.

إن عمليات إنشاء وإلغاء ودمج وفصل الوزارات وتعديل أسماءها فضلاً عن كونها تعبير عن عدم الاستقرار وغياب الوضوح في فلسفة الحكم، إلا أنها أيضاً تمثل إهداراً لموارد الوطن بكل ما يترتب عليها من تعديلات تنظيمية وإعادة توزيع الاختصاصات و العاملين وكل ما يترتب على ذلك من تكلفة مادية ومضيعة للوقت وتعطيل مصالح الجماهير وإهدار طاقات وموارد كانت قد استنفذت في وضع خطط وبرامج وإقامة إنشاءات وتحريك أنشطة لا تلبث أن تتوارى جميعها لأنها لا تتفق مع معطيات الوضع الجديد بعد التعديلات الوزارية المتعاقبة.

ولعل من المفارقات الطريفة والمحزنة في آن واحد ما حدث لجهاز تخطيط الطاقة الذي صدر بإنشائه قرار من رئيس الجمهورية في سنة 1983 على أن يكون تابعاً لوزير البترول، ثم صدر قرار آخر في 2001 بنقل تبعية الجهاز إلى وزارة الكهرباء والطاقة، وفي سنة 2003 نقلت تبعية الجهاز مرة أخرى إلى وزارة التخطيط، وفي 2006 صدر قرار من رئيس الجمهورية يقضي بإلغاء جهاز تخطيط النقل وأن تتولى وزارة التخطيط والتنمية المحلية ضمن اختصاصاتها ومسئولياتها " تخطيط الطاقة وجمع وتحليل وحفظ البيانات الخاصة بها وإجراء الدراسات الخاصة بالاحتياجات منها بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختصة والعمل على تقديم المساندة الفنية إلى المجلس الأعلى للطاقة". وقد تضمن ذات القرار إلغاء المركز الديموجرافي على أن تقوم وزارة التخطيط والتنمية المحلية بالدور الذي كان يقوم به المركز من أنشطة. والآن وقد ألغيت وزارة التخطيط والتنمية المحلية ما مصير هذه الاختصاصات، وما مصير العاملين والذين تم نقلهم إلا ديوان عام الوزارة الملغاة؟؟

ثم جاء حديثكم إلى رئيس تحرير الأهرام

واستمر انشغالكم بالحكم بأسلوبكم الذي عبرتم عنه في حديثكم مع أ.أسامه سرايا رئيس تحرير الأهرام يوم 2 سبتمبر 2006. وقد أثارني هذا الحديث ورأيت أن أعقب عليه في مقالة نشرت بصحيفة الأسبوع في 11 من نفس الشهر، جاء فيها ما يلي:

أدلى الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء بحديث إلى صحيفة الأهرام يوم السبت 2 سبتمبر الحالي وقد لفت نظري ما جاء في المقدمة التي كتبها رئيس تحرير الأهرام حول إشادة الرئيس حسني مبارك بالدكتور أحمد نظيف قوله" ويعد دفاع الرئيس عن حكومة نظيف غير مسبوق ربما في تاريخ الحياة السياسية المصرية وخصوصاً من قبل الرئيس مبارك الذي لم يعتد الإشادة بوزير أو برئيس وزراء يؤدي مهامه وواجباته أمام القيادة وتجاه الشعب..". وتثير هذه العبارة مسألة غاية في الأهمية وهي المعايير التي يتم على أساسها تقييم عمل الوزراء ورؤساء مجالسهم ومن ثم الإشادة بهم من عدمه، هل هي إرضاء الرئيس وإقناعه بما يقومون به من أعمال وما يحققونه من إنجازات، أم ما يشعر به المواطنون فعلاً من تغيير وتقدم وتطور على أرض الواقع وتحسين أوضاعهم والوفاء بما يقطعه المسئولون على أنفسهم من وعود. لو كانت الأولى فليسعد رئيس مجلس الوزراء بما حصل عليه من إشادة، أما لو كانت الثانية فأظنه لن يجد مجالاً كثيراً للسعادة أو الانشراح.

وفي قراءة هادئة للحديث كان تفسير الدكتور نظيف للتعديل الوزاري الأخير – الذي لم يفهم مغزاه ولا توقيته كثير من الناس وأنا منهم – أنه تم نتيجة لتغير آليات العمل في الحكومة من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ومن ثم ضرورة إلغاء وزارة التخطيط التي لا تنسجم مع هذا التوجه للابتعاد عن الاقتصاد الموجه مركزياً، وكذلك التوجه نحو اللامركزية ومن ثم أهمية إعادة وزارة الدولة للتنمية المحلية. وسؤالي إلى د. نظيف: ألم تكن هذه الاعتبارات هي الأساس في مصر منذ بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادي على عهد الراحل د.عاطف صدقي؟ وألم تكن هذه التحولات أساساً في برنامجه حين تشكيل وزارته الأولى في يوليو 2004 ثم في وزارته الثانية في يناير 2006 والتي شهدت التوسع في تعيين عدد من الوزراء من رجال الأعمال تطبيقاً لتلك التوجهات نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية؟ ألم تكن سياسة اللامركزية هي الركن الأساس في توجه وزير التربية والتعليم في وزارته الأولى أ.د. أحمد جمال الدين موسى؟ وألم يكن التنسيق بين المحافظين يتم باستمرار من خلال مجلس المحافظين الذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء نفسه؟ و حين نقرأ قول د. نظيف رداً على سؤال هل إنشاء المجلس القومي للتخطيط وإلغاء وزارة التخطيط يعني أن التخطيط لا يزال موجوداً وأن المجلس هو الذي سيقوم بالتخطيط؟ " نعم، التخطيط موجود، وبالعكس نحن ننشئ مجلساً قومياً للتخطيط، وبدلاً من أن تكون المسئولية مسئولية وزارة واحدة أو وزير واحد ستكون مسئولية تضامنية للمجلس كله." فإن السؤال الذي يفرض نفسه، وما دور مجلس الوزراء إذن إن لم يكن تحديد توجهات الخطة العامة للدولة وتنسيق طلبات واحتياجات القطاعات المختلفة وتحديد الأولويات ورصد مصادر التمويل والعمل على تنميتها؟ وهل وجود وزير للتخطيط كان يعني أنه المتصرف الأوحد في توزيع الاستثمارات على الوزارات وفق معاييره ورؤيته الشخصية أم أنه كان ينفذ إستراتيجية دولة ؟ وهل كانت الخطة التي يضعها وزراء التخطيط السابقون تمضي من دون مناقشة ولا تعقيب أم كانت تطرح للنقاش في مجلس الوزراء ويتم اعتمادها قبل أن ترفع إلى مجلس الشورى ثم مجلس الشعب لمناقشتها وإصدار قانون بها؟ وألم يكن هناك تنسيق بين وزير التخطيط ووزير المالية من جانب، وبينه وبين باقي الوزراء من جانب آخر في تحديد خطط وزاراتهم وفق إستراتيجية معتمدة للتنمية في البلاد؟ ألم تكن خطط المحافظات واحتياجاتها تطرح في مجلس المحافظين بحضور كل الوزراء المختصين ويتم إقرارها في توافق مع توجهات الخطة الخمسية؟ تلك مجرد تساؤلات نرجو الإجابة عنها ليس فقط للتعرف على مستوى أداء الحكومة قبل التعديل الوزاري والذي استحقت عنه إشادة الرئيس مبارك، ولكن وبالدرجة الأولى للتعرف

على نوع التغيير الذي سيجري في مستوى الأداء الحكومي بعد التعديل والنتائج الإيجابية التي يجب أن نتوقعها ومدى قدرتها على الاحتفاظ بتقدير الرئيس لها.

وفي حديثه المشار إليه، يقول د. نظيف أن "المجلس القومي للتخطيط سيكون هو مجلس تنسيقي يحدد على أساس القطاعات المختلفة خطة الدولة في ضوء برنامجه، وطبعاً مرجعنا هو البرنامج الانتخابي للرئيس الذي نبدأ على أساسه التجهيز لخطة خمسيه جديدة من 2007-2012.."، ويثير هذا القول الملاحظات التالية:

1. لقد صدر البرنامج الانتخابي للرئيس في سبتمبر 2005، فهل بصدوره تنازلت الحكومة عن برنامجها المعلن في بيانها إلى مجلس الشعب عقب تشكيلها في يوليو 2004؟ أم تم تعديل البرنامج الحكومي ليتوافق مع برنامج الرئيس؟ وإذا كان في الأساس متفقاً مع البرنامج الرئاسي فلم كان إعلان ذلك البرنامج؟ إن برنامج الرئيس يغطي الفترة الرئاسية 2005-2011، بينما خطة الدولة تغطي الفترة من 2007-2012 فكيف سيتم التوفيق بينهما؟
2. وفي سؤال آخر حول قانون جديد للحكم المحلي يجري إعداده وبه منصب وزير الحكم المحلي، أشار د.نظيف إلى أن اسم التنمية المحلية قد تم اختياره بدلاً من الحكم المحلي، ولم يوضح سيادته إن كانت تلك التسمية المختارة تخص فقط منصب وزير الدولة أم تنطبق أيضاً على القانون الذي يجري إعداده. بمعنى آخر، هل سيصدر قانون جديد للحكم المحلي أم قانون للتنمية المحلية وشتان بين الاثنين؟
3. وقد كان د.نظيف واقعياً حين تحدث عن سوء حالة الطرق وكونها أشد خطراً من تردي أوضاع السكك الحديدية، ولكنه لم يقدم منهجاً واضحاً تتبعه الحكومة في تحسين الحال سوى الإشادة بالطريق الذي أنشأته القوات المسلحة وحديث حول الاستعانة بخبرات أجنبية وطلبه من وزير النقل أن يطور هيئة الطرق والكباري. ولكني في معرض توضيح حالة الطرق وما يعانيه المصريون من سوءها وترديها، أدعو د. نظيف إلى قيادة سيارته الخاصة هو بنفسه على الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى في أي جزء منه ويا حبذا لو كان المنطقة من محور 26 يوليو حتى منزل طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي - وكذلك باقي القطاعات إلا القليل منها الذي يخترق المناطق الفخمة في القطامية والقاهرة الجديدة ومثيلاتها - حتى يشهد بنفسه مدى الخطورة الناتجة من سوء التصميم وتخلف التنفيذ وافتقاد أي معايير لها صلة بالطرق السريعة لا في الدول المتقدمة أو النامية. وإذا أراد المزيد، فعلى د. نظيف أن يقود سيارته على كوبري المنيب ويشاهد كيف تقيم شرطة المرور كميناً قبل أمتار من منزل كورنيش المعادي وما يسببه من مخاطر وكيف تحولت المنطقة المحيطة بهذا الكمين إلى عشوائية في حضور فريق كبير من رجال شرطة المرور وسياراتهم وحواجزهم الأمنية. وإذا أراد د.نظيف أن يرى حال هذا الطريق في أسوأ قطاعاته فليحاول الوصول إلى مصر الجديدة عبر مخرج المطار على الطريق الدائري.
4. وقد كان انطباعي بعد قراءة ردود د.نظيف عن الأسئلة المتعلقة بالسكك الحديدية والتعليم والصحة وغيرها من القضايا الجماهيرية التي أثارها محاوره أن سيادته لم يطرح - وله في الحكم الآن سنتان - ما انتهت إليه حكومته من برامج وخطط لها توقيتات محددة، وإنما جاءت إجاباته كلها من نوع الموافقة على أهمية الموضوع وخطورته واحتياجه إلى دراسات طلبها سيادته من الوزراء المختصين.
5. وقد كان حديث رئيس مجلس الوزراء عن حصيلة رخصة شبكة المحمول الثالثة والبالغة 16.7مليار جنيهاً مصرياً مثيراً للدهشة، فقد أشار سيادته إلى نقطتين، الأولى أنه لم يتوقع أن تصل قيمة الرخصة إلى هذا المبلغ فهي في تقديره لا تزيد عن 7 – 8 مليار جنيه، والنقطة الثانية أنه دعا مجموعة من الوزراء خاصة المجموعة الاقتصادية للبحث في كيفية التصرف في هذه الحصيلة! ووجه الدهشة بالنسبة للنقطة الأولى هو هل تحالف

المستثمرين الذي تقدم بهذا العرض غير مدرك للقيمة الحقيقية لهذه الرخصة ولم يدرس جدواها والعائد المتوقع منها أم أن تقديرات الحكومة هي المتدنية؟

6. كما أنه مما يثير الخوف أن تكون قيمة الشركات التي يتم خصخصتها هي الأخرى أقل من حقيقتها وبالتالي تضيع على مصر فرص مهمة. ومما يضيف إلى الفزع والقلق أن البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي [وهو مصري أيضاً [وهيئة البريد المصري يسهمون في هذا العرض بنسبة 34%، أي أن 5.7 مليار جنيه مصري من حصيلة بيع الرخصة يتحملها الجانب المصري وبالتالي فإنه يمكن القول وفق تقديرات رئيس مجلس الوزراء أن ودائع المصريين في تلك الهيئات المشاركة في تحالف الرخصة الثالثة هي التي تمول الحكومة وليست مصادر تمويل جديدة تضيف إلى الرصيد الوطني العام!
7. أما النقطة الثانية وهي الأكثر غرابة فهي توضح الأسلوب العفوي الذي تم به التعامل مع هذه الحصيلة حيث تشير إلى غياب خطة وبرنامج لاستثمار حصيلة بهذا القدر، وتؤكد غياب الأولويات وتقديرات الجدوى الاقتصادية والملائمة الاجتماعية في أسلوب التصرف في هذا المبلغ وكأنه كان إيراداً قدرياً غير محسوب! وكذلك نتساءل هل هكذا يتم التصرف في حصيلة برنامج الخصخصة أو كما تسميه الحكومة " إدارة الأصول"؟ وبمناسبة الحديث عن استخدام حصيلة بيع رخصة شبكة المحول الثالثة، أتساءل لماذا لم يخصص منها مبلغ لشراء عبارات تنقل آلالاف المصريين بين موانئ مصر والمملكة العربية السعودية على البحر الأحمر بدلاً من انتظار العبارتين اللتين تبرعت بهما قطر والعبارتين المنتظرتين من الإمارات؟ أليست كرامة مصر وأبناؤها جديرة بنظرة من حكومتنا؟ صحيح أن مساعدة الأشقاء مقبولة مع الشكر وقد سبق لمصر أن قدمت للجميع المساعدات المالية والخبرات البشرية والدعم السياسي فهم يردون جانباً من فضل مصر عليهم، ولكن في الحلق غصة من انتظار تعطف الأشقاء لمد يد المعونة لمصر بينما تبدد مواردها وتهدر إمكانياتها نتيجة سوء تخطيط وتدبير وأداء حكوماتها والمسئولين فيها. كما أتساءل ألا يبدو غريباً أن يقول د. نظيف أن كارثة العبارة ليست كارثة مصرية لأنها وقعت في المياه الدولية وأن مسئولية السماح لها بالإبحار وهي غير صالحة تقع على عاتق الجانب السعودي، فالحقيقة الأهم أن ميناء المغادرة الذي سمح لها بالإبحار في الأساس هو ميناء مصري والجهات الفنية المختصة المصرية هي التي أقرت بصلاحيتها ومنحتها الشهادات اللازمة للعمل وحتى أقرت لها بزيادة الحمولة من الركاب وتغاضت عن كل ما بها من عيوب، وكانت الجهات المصرية المعنية هي التي سمحت لأصحابها بمغادرة مصر والإفلات من قبضة القانون !!وفي خصوص مشكلات السكك الحديدية أشار د. نظيف إلى أداء وزير النقل السابق أ.د. عصام شرف، وأنا لا أريد أن أقف موقف الدفاع عنه فهو أقدر وأحق بذلك، ولكني أتساءل مجرد سؤال، فقد أمضى الوزير شرف 17 شهراً تقريباً في وزارة د.نظيف الأولى قبل أن يجري تغييره وتعيين المهندس محمد منصور في يناير2006 ، وطوال هذه الفترة ألم يطالبه د.نظيف بتقديم خطة لوزارته ومن بينها مسئوليته عن السكك الحديدية؟ أم أنه كان أحسن حظاً فلم تقع حوادث ذات بال إبان توليه منصبه فلم يلتفت أحد إلى غياب تلك الخطة؟
8. ولعل حديث د.نظيف عن أنفلونزا الطيور واحتمال عودتها مرة أخرى مع انتهاء فصل الصيف يثير مسألة يجب حسمها. فقد أرجع الخطاب الرسمي سبب ظهور الوباء إلى الطيور المهاجرة حاملة الميكروب بينما هناك حديث قوي في المحافل العلمية المختصة يؤكد أن هذه الطيور المهاجرة بريئة تماماً من هذه التهمة، وأن السبب المباشر للوباء هو استيراد أعلاف للدواجن من بلاد أصابها الوباء وبالذات تركيا.

9. وكنا نأمل من السيد رئيس مجلس الوزراء أن يناقش هذا القول، ونحن ندعوه إلى عقد مؤتمر للمختصين والخبراء من غير موظفي وزارتي الصحة والزراعة لحسم هذا الموضوع نظراً لأهميته في تحديد أساليب الاستعداد لمواجهة الموجة الجديدة من المرض التي يتوقعها رئيس مجلس الوزراء كذلك وزيرا الصحة والزراعة. من جانب آخر، أرجع د. نظيف انتشار المرض إلى ممارسات المصريين وعاداتهم حيث يقول ل"يس هناك دولة الآن من الدول المتقدمة يتم فيها تداول الطيور الحية بالشكل الذي يتم به في مصر، لا أحد يذهب لشراء دجاج حي ويذبحه، كل الناس تذهب تشتري الدجاج بعد ذبحها وتنظيفها سواء مجمدة أو مثلجة، وهذا هو ما نتجه إليه، وهناك خطة بالفعل سواء من ناحية المزارع أو المجازر أو من ناحية الثلاجات أو من ناحية محلات بيع الطيور وأن يتم كل هذا التطوير خلال فترة لا تزيد على سنة ونصف إلى سنتين"!! وعلى الرغم من الاتفاق مع تصوير رئيس مجلس الوزراء لحالة صناعة الدواجن وطريقة تداولها في مصر، ولكن أليس من الأجدى قبل الانطلاق إلى أفكار تطويرها أن نحدد أسباب هذه الحالة؟ أليس من الأفضل الاعتراف بأن هذه الحالة نتيجة الفقر وتردي أوضاع نسبة تقارب ال50% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر [أقل من دولار واحد يومياً]؟ ألا تنطبق هذه الحالة أيضاً في التعامل غير الصحي في اللحوم التي يتم ذبح نسبة لا بأس بها منها خارج المجازر الحكومية وكثير منها مريض أو مصاب بآفات التماساً لحصول الفقير على وجبة لحم بسعر يستطيعه؟ ألا تنتشر صناعة الدواء المغشوش في مصانع تحت السلم والتي كانت موضوعاً للمناقشة في ندوة عقدتها مكتبة الإسكندرية منذ شهر تقريباً حول " الفساد في قطاع الصحة" تحدث فيها وزير الصحة ود. حسام بدراوي العضو البارز في حزب الحكومة حول هذه القضية وغيرها؟ ألم تصل إلى علم د.نظيف بعض رسائل البريد الإلكتروني المتداولة على شبكة الإنترنت عن مصانع المياه الغازية المنتشرة في الأحياء الفقيرة - ولدي نسخة منها سأرسلها إلى سيادته -؟ ألا يتفق معي السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء أن مواجهة الفقر هو الأساس في علاج مشكلات الصحة والبيئة والجريمة والانحراف والفساد وغيرها من أمراض المجتمع المصري وذلك قبل التفكير في تزويد محال بيع الطيور الحية في القرى والأحياء الفقيرة بثلاجات كهربائية قد لا يتحمل الكثير منها تكلفة التيار الكهربائي وقد يعمدون إلى الحصول عليه بطريقة غير شرعية مما يزيد في متاعب وزير الكهرباء؟

10. وفي مقاطع كثيرة من حديث د.نظيف يردد القول بأن الوزراء المختصين عاكفون على إعداد الخطط والبرامج الكفيلة بعلاج المشكلات وتحسين أحوال البلاد والعباد. جاء ذلك حين تحدث عن الصحة وعن التعليم وعن التعليم الجامعي وطبعاً عن النقل والسكك الحديدية .ولم يصدر عن رئيس مجلس الوزراء ما يطمئننا أن ما يعكف عليه السادة الوزراء هو تنفيذ لإستراتيجية وطنية شاملة للتنمية والتطوير، وأنهم ينطلقون من رؤية متناسقة ويعتمدون أسساً ومعايير متوافق عليها في الاختيار والتخطيط التفصيلي لبرامج القطاعات المسئولين عنها. إننا في تصوري لا نزال نعيش مرحلة خطط وبرامج وزراء وليس خطط وبرامج حكومة أو دولة وهنا مكمن الخطر ومصدر التبديد والإهدار في الطاقات والموارد الوطنية. ولا يكفي القول أن المرجعية الأساسية للجميع هي البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك، فإن ذلك البرنامج وإن كان قد أوضح الأهداف والنتائج التي يعد بها المصريين خلال فترة الرئاسة الخامسة، إلا أنه لم يفصل السياسات والوسائل والآليات وتلك من المفترض أن تنبع جميعاً من اجتهاد الحكومة في تطوير فلسفة واضحة للتنمية الوطنية الشاملة والتوجهات الإستراتيجية والاختيارات الأساسية التي يقبله مجلس الشعب ويقرها المجتمع كله حيث يتحمل أعباؤها ومن المفترض أنه يتمتع بنتائجها .

11. وثمة قضايا مهمة سكت عنها المحاور ومن ثم لم تتح للدكتور نظيف فرصة توضيحها، ومن مثل تلك القضايا مسألة أموال التأمينات الاجتماعية بعد استيلاء الحكومة عليها – والحق أنها ليست فقط فعلة حكومة د.نظيف، بل شاركها في ذلك كل الحكومات السابقة عليها -، ومسألة الخسائر المتواتر الحديث عنها في قطاع البترول وخاصة قضية تصدير الغاز بأقل من تكلفته إلى إسرائيل، ومسألة النتائج الحقيقية لاتفاقية الكويز والفوائد العائدة على مصر من الانضمام إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية وما ترتب عليها من تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية وفتح أبواب الاستيراد وتأثيراتها على الصناعة المصرية، ومسألة الاستعداد لبدء تفعيل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة التجارة الحرة بين مصر والاتحاد في العام 2010 أي بعد أقل من 4 سنوات، وما تم في تفعيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد Nepad "والتي كانت مصر واحدة من خمس دول أفريقية كان لها اليد الطولى في ظهور تلك المبادرة. كما لم يتطرق المحاور إلى مشكلات المؤسسات الصحفية القومية والخسائر المتراكمة فيها فضلاً عن حالات الفساد التي أحيل بعضها إلى النيابة العامة، ومسألة اتحاد الإذاعة والتليفزيون وما يتردد عن تحويله إلى هيئة مستقلة على غرار هيئة إلى BBCالبريطانية وتحويل بعض قطاعاته إلى شركات خاصة. وفي الختام، أتمنى للدكتور نظيف كل التوفيق فهو في نهاية الأمر يصب في تحسين أحوال المحروسة.

ورغم مرور شهور طويلة على تسلمكم سدة الحكم لا يزال أبناء المحروسة في انتظار أن تتحقق تلك الوعود التي تبشرون بها سواء في بيانات الحكومة إلى مجلس الشعب، أو في أحاديثكم الصحفية والتي تؤكدون فيها على التزام الحكومة بتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي وبمعدلات تفوق ما جاء في البرنامج.

واسمحوا لي يا سيادة رئيس الوزراء أن أذكركم بطائفة من المشكلات البسيطة التي يأمل أبناء المحروسة في حلها على أيديكم بإذن الله:

1. الكشف عن هوية سفاح المعادي وإلقاء القبض عليه ومعاقبته على ما ارتكبه من اعتداءات على الآمنين وما سببه من ذعر للمواطنين.
2. حسم موضوع أكياس الدم وفلاتر أجهزة الكلى وهل فعلاً هي ملوثة وغير صالحة للاستخدام الآدمي، أم أن تلك أقاويل وشائعات يرددها المغرضون وأعضاء حزب أعداء النجاح للتقليل من حجم إنجازات الحكومة في الارتفاع بمستوى صحة المواطنين.
3. إعادة ممدوح إسماعيل وابنه إلى مصر ومحاكمتهم حضورياً وبيان وجه الحقيقة فيما هو موجه إليهما من اتهامات، والكشف عمن يقف وراءهم ويساندهم ويمنع يد العدالة أن تصل إليهم. وإن كانا غير مسئولين عما حدث، نرجو تحديد أي من ركاب العبارة المنكوبة كان سبباً في الكارثة.
4. إعلان نتيجة الدراسة التي طلب وزير التجارة الخارجية والصناعة السيد/ رشيد محمد رشيد من جهاز منع الاحتكار إجراءها للتحقق من الاتهامات الموجهة إلى السيد/ أحمد عز بأنه يحتكر صناعة الحديد ويسيطر على الأسواق.
5. إعلان الأسباب الحقيقية لإزالة الجراج متعدد الطوابق أمام محطة السكك الحديدية في ميدان رمسيس مع توضيح أسباب الكفاءة غير المعتادة في إنهاء عملية الإزالة في أيام معدودة، كل ذلك رغم أن التصريحات الرسمية كانت تؤكد أنه سوف يتم فقط إزالة طابق أو اثنين بحيث لا يعلو مبنى الجراج عن مستوى كوبري 6 أكتوبر.
6. تفسير سلسلة الاعتصام والإضراب عن الطعام بين عمال شركات الغزل والنسيج في المحلة الكبرى وشبين الكوم وكفر الدوار وغيرها، وتوضيح لماذا تتراخى الحكومة عادة في حسم تلك المشكلات ولا تتحرك إلا بعد تدخل السيد الرئيس.

7. توضيح أي الرأيين هو الصحيح، ما جاء في بيان الحكومة أمام مجلس الشعب من تحسن أوضاع الفقراء وأن " الفقير لن يستمر فقيراً" أم ما صرح به وزير التضامن الاجتماعي من أن معدلات الفقر ارتفعت في مصر".
8. تحديد موعد صدور اللائحة الطلابية الجديدة، وقد مضت سنوات على تصريح وزير التعليم العالي في وزارتكم الأولى د. عمرو عزت سلامة، ثم شهور طويلة على نفس التصريحات لوزير التعليم العالي في حكومتكم الثانية د. هاني هلال.
9. بيان الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة لوقف انتشار ظاهرة الضرب على القفا في أقسام الشرطة.
10. وأخيراً، أرجو توضيح هل نضج الشعب المصري سياسياً أم ما زلتم عند رأيكم السابق الذي أعلنتم عنه أثناء زيارتكم الأولى للولايات المتحدة الأمريكية.

مع تحياتي وتمنياتي لكم بأسعد الأوقات في القرية الذكية.

11. رسالة إلى.....

طلعت علينا آلة الدعاية المفرطة للحزب الوطني الديمقراطي بتعبير " الانطلاقة " مشيرة إلى الانطلاقة الأولى وهي التي تمكن خلالها أصحاب الفكر الجديد من إحكام سيطرتهم على الحزب بإنشاء أمانة السياسات ومجلسها الأعلى ونجاح مجموعة من رجال الأعمال الساعين إلى السلطة ولعب دور سياسي في شغل مواقع قيادية بالحزب والحكومة وذلك لاستكمال المقومات اللازمة للانطلاق في مجالات الأعمال من دون معوقات. ثم أتبعت آلة دعاية الحزب الوطني ذلك بالحديث عن شعار " الانطلاقة الثانية نحو المستقبل" والذي شعر معه المصريون أنها مجرد دغدغة لمشاعرهم واستثارة لأحلامهم من دون وجود حقائق على أرض الواقع تؤيد ما تحمله تلك الانطلاقة من بشائر.

والأمر المؤكد أننا فعلاً بحاجة إلى انطلاقة حقيقية تتجه إلى تغيير وجه الحياة في مصر المحروسة وتزيح عنها آثار الفشل والتخلف والتردي في كافة المجالات عبر سنوات حكم الحزب الوطني الممتدة. ولكننا نريدها انطلاقة ديمقراطية يشارك الشعب بكل فئاته في تشكيل برامجها لتحقق مجتمعاً ديمقراطياً وتقيم نظاماً للحكم يحترم عقول المواطنين ويستجيب لإرادتهم، ويعمل من أجلهم وبمقتضى قبولهم ورضاهم وليس رغماً عنهم.

إن المحور الأول للانطلاقة التي يريدها شعب المحروسة هو إقرار برنامج شامل للإصلاح السياسي والدستوري يبدأ بإعداد دستور جديد للبلاد يتم بمقتضاه تحديث نظام الحكم ليكون نظاماً جمهورياً برلمانيا ديمقراطياً ينتخب فيه رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. وفي نظام الحكم الجديد يحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وتكون له سلطات محددة ويسأل عن نتائج عمله أمام البرلمان. كذلك يجب أن يرسي نظام الحكم الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء لحكمه أمام قضاتهم الطبيعيين. ومن أجل تدعيم الانطلاقة الديمقراطية يجب إلغاء قانون الأحزاب ورفع كافة القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب بحيث يكفي لقيامها أن يخطر المؤسسون جهة الإدارة التي يحددها القانون بقرارهم تأسيس حزب جديد أياً كانت هويته واتجاهاته إلا أن يكون حزباً دينياً يقصر عضويته على أفراد ديانة معينة. وفي إطار تيسير التغيير الديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي حقيقي ينبغي إيجاد قانون جديد للانتخابات يضمن سلامة إجراءات القيد الآلي في الجداول الانتخابية لكل مصري ومصرية يبلغ سن الثامنة عشرة ومن واقع السجل المدني، كما يقضي بتنقية الجداول الانتخابية آلياً لاستبعاد المتوفين والمسجونين وفقاً لأحكام قضائية واعتماد بطاقة الرقم القومي - بعد تطويرها لتكون بطاقة ذكية - مع استعمال قارئ إلكتروني لقراءة البطاقة وإثبات شخصية المواطن عند إدلاءه بصوته في لجان الانتخاب وبذلك يتم القضاء على ظاهرة بطاقة الانتخاب الدوّارة التي لعبت دوراً مهماً في إنجاح مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي في انتخابات مجلس الشعب عام2005. كما يجب النص على إتاحة حق الانتخاب للمصريين المقيمين خارج البلاد. وينبغي أن يؤكد قانون الانتخابات المستهدف على إبعاد تأثير السلطة التنفيذية ممثلة في وزارتي الداخلية والعدل عن جميع مراحل وإجراءات الانتخابات واستفتاءات الرأي وذلك بإنشاء هيئة وطنية مستقلة تشرف على كافة أعمال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية واستفتاءات الرأي، ويشغل مناصبها أعضاء سابقون في الهيئات القضائية ورجال قانون وشخصيات عامة ترشحهم مؤسسات المجتمع المدني على أن يكونوا غير قابلين للعزل وينتخبون هم رئيس الهيئة من بينهم.

والمحور الثاني في الانطلاقة الديمقراطية المنشودة هو بناء اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية، ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح الغالبية من المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت الذي يكافئ فيه النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية. إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك نتوقع أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم. كما نتوقع أن يعالج النظام الاقتصادي الجديد مشكلات انتشار حالات الاحتكار والقضاء على المنافسة وتغوّل قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية وتقف أجهزة الحكومة غير قادرة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية ومسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن. إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دول كثيرة حتى تبينت ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق. لقد ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى " الطريق الثالث" الذي ينتهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة وبين نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تكرس السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية. وقد عانينا نحن في مصر أيضاً من انسلاخ الدولة من مجالات اقتصادية حيوية بدعوى إعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين.

كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصد بذلك ما يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور إنساناً يعيش بأقل من 6 جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!!]. إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ويخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين لخارجي، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها ويتمتع بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

والمحور الثالث في الانطلاقة الديمقراطية هو القضاء على الفساد في شتى صوره وتجفيف منابعه في الأساس. إن أهم مصادر الفساد في مصر – وفي العالم النامي بشكل أو آخر – هو تداخل وتزاوج السلطة السياسية والنظام الحاكم مع رجال - وسيدات - الأعمال. إننا في مصر نشهد حالة غير مسبوقة في التاريخ المصري لسيطرة رجال الأعمال على الحزب الحاكم، وزيادة أعداد الوزراء من رجال الأعمال الذين تختلط مصالحهم الشخصية في شركاتهم ومؤسساتهم بمجالات العمل في الوزارات التي يشغلونها- حتى وإن أعلنوا انسلاخهم عن إدارة ومباشرة شئون شركاتهم وأعمالهم الخاصة، فهم لا يزالون يملكونها ويأتمر المسئولين عنها بتوجيهاتهم ولو بطريق غير مباشر- . فوزير الصحة يمتلك مستشفى كبير وكان يمارس دور رجل الأعمال والمستثمر بشكل كثيف، ووزير السياحة يمتلك شركات للسياحة من المفترض أنها تخضع لرقابة وزارته، ووزير النقل له شركات تتعامل مع هيئات السكك الحديد وغيرها من هيئات وزارته، ووزير الإسكان له شركات تعمل في مجال الفنادق ويمتلك أنصبة مهمة في بعض البنوك مع زميله وزير النقل، ووزير التجارة والصناعة يمتلك شركات صناعية وتجارية مهمة تدير وكالات لشركات أجنبية كبرى لها مصالح واضحة في السوق المصري.كذلك نرى رجل أعمال يتولى منصباً رفيعاً في الحزب الحاكم كما يرأس أخطر لجنة مسئولة عن الأمور الاقتصادية في مجلس الشعب، وفي نفس الوقت يدرس جهاز منع الاحتكار مدى صدق اتهامه باحتكار صناعة الحديد في مصر! إن إعمال القواعد الديمقراطية السليمة يعفي هؤلاء وغيرهم من أحاديث الشك ويقدم الدليل على نزاهة الحكم، ومن ثم يجب ألا ينفرد الحاكم باختيار الوزراء، بل يتم تشكيل الحكومة بناء على انتخابات شفافة وتعرض أسماء المرشحين لشغل مناصب الوزراء على المجلس التشريعي المختص وفق الدستور للموافقة عليهم ومنحهم الثقة، ولعلنا نتذكر ما حدث في إيران عندما تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية فقد اعترض البرلمان هناك ثلاث مرات على ثلاثة أشخاص رشحهم الرئيس لشغل منصب وزير البترول حتى حصل الوزير الأخير على الثقة وتم تعيينه.

والمحور الرابع في انطلاقة الديمقراطية من أجل مستقبل أفضل للمحروسة ينبغي أن يكون إعادة بناء الجهاز الإداري على أسس إدارية واقتصادية سليمة تكرس اللامركزية وتضع معايير للمحاسبة والمساءلة، وتوضح أسس تحديد الأداء وتخطيط الأنشطة ومتابعتها في إطار الأهداف والإستراتيجيات الوطنية. إن الغرض الأساس لإعادة بناء الجهاز الإداري للدولة ينبغي أن يكون إزالة التشوهات الرهيبة التي يعاني منها جهاز الدولة من زيادة في أعداد الوزارات والهيئات القومية والعامة والمجالس العليا والمراكز وغيرها من عناصر الجهاز الحكومي المركزي، وتضخم في أعداد العاملين وانتشار حالات البطالة المقنعة بينهم وانخفاض معدلات أداءهم، وتداخل في الاختصاصات وتميع المسئوليات، فضلاً عن الترسانة الضخمة من القوانين واللوائح والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء التي يعاني الناس أشد المعاناة في متابعتها وملاحقتها.إن تربح كبار المسئولين واستغلالهم لنفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية من وراء شغل الوظائف العامة إنما يمثل رأس الحربة في نظام شامل للفساد يضم آلاف من صغار المفسدين الذين يستغلون حاجة المواطنين في تكوين مكاسب مالية. كما أن كافة صور الانحراف والفساد الوظيفي في مختلف القطاعات الحكومية هي نتيجة مباشرة لتهرأ الجهاز الإداري للدولة وتخلف نظمه وضعف معايير وآليات الرقابة والمحاسبة والمساءلة به. إن جهاز الدولة لا يخضع عملياً لأي تقييم موضوعي – اللهم إلا تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي لا تلقى العناية اللازمة ولا يناقشها مجلس الشعب، ومن ثم تمضي بلا تأثير - . وحتى الوزراء ورؤساء مجالس الوزراء لا يتم تقييم أداءهم ولا يقدمون تقارير للشعب بما حققوه أو فشلوا في تحقيقه اكتفاء بالتصريحات التي يطلقونها في وسائل الإعلام من دون أن تتاح لأحد من أصحاب المصلحة فرصة مناقشتهم فيها.

إن مشكلات الفساد تنسب عادة إلى انحرافات الأفراد عن واجبات وظائفهم، ولكنه في الأساس مظهر فشل الدولة في إقامة هياكل ونظم إدارية متطورة وقادرة على الأداء تخضع لرقابة حكومية وشعبية حقيقية.

والمحور الخامس في الانطلاقة الديمقراطية هو إعادة صياغة المنظومة الوطنية للتعليم العام والجامعي لإعادة القيمة العلمية والحضارية للمدرسة والجامعة باعتبارهما مؤسسات تربوية لبناء شخصية الإنسان في المقام الأول وتزويده بالعلم والمعرفة والقدرة على التفكير وحل المشكلات، وصقل مهاراته الفكرية والإبداعية، وليس مجرد حشو أدمغة الطلاب بمعلومات يعمدون إلى حفظها عن ظهر قلب ويتدربون على حل أسئلة نموذجية تروجها الوزارة باعتبار أنها مثال لما يجب أن يتوقعوه في الامتحانات المصممة بالأساس لقياس قدرتهم على الحفظ، وبالتالي تتعطل آليات الإبداع والابتكار لديهم ويتحولون إلى آلات صماء لا تفكر. إن الأساس في نهضة الأمم هو نظام تعليم حقيقي وجاد، وما حققته دول آسيا المعروفة بالنمور الأسيوية من نهضة اقتصادية هائلة كان الأساس فيها الاهتمام الوطني بالتعليم وتطويره. ولعل من المثير للأسى أن نقرأ تقريراً أعده حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي بك وزير المعارف العمومية في المحروسة سنة 1935 يقول فيه" يجتاز التعليم الثانوي في مصر أزمة منذ عهد بعيد، وقد شعرت بذلك وزارة المعارف، كما شعر به كل من يتصلون بهذا النوع من التعليم أو يتأثرون به. ولقد حاولت الوزارة مرة بعد أخرى علاج هذه الأزمة بتعديل نظام الدراسة الثانوية في صور مختلفة من حيث عدد السنين الدراسية، أو عدد مواد التعليم بما فيها اللغات الأجنبية، أو من حيث المناهج، أو مواد الامتحان، أو نسبة النجاح. والعجيب أن الوزارة لم تتجه في جميع التجارب السابقة إلا إلى الناحية العلمية، تاركة الناحية التهذيبية كأنها ليست جزءاً هاماً من عمل وزارة المعارف، وعاملاً قوياً من عوامل التربية الصحيحة." ويمضي معالي أحمد نجيب الهلالي بك في تقريره قائلاً " وأساس العلة في رأينا، هو الإدارة التعليمية، هو في طريقة الإشراف على المدارس، هو بعبارة صريحة في وزارة المعارف..... فإن وزارة المعارف قد ركزت في يدها كل ما يختص بالتعليم، تركيزاً ألغى شخصية المدارس إلغاء، وأعجز القائمين على أمر التعليم من نظار ومدرسين عن إحداث أي أثر في تكييف التعليم أو توجيه التربية، فاستحالت المدارس صورة متكررة متشابهة، وانعدم بذلك الطابع الشخصي الذي ينبغي أن تطبع به كل مدرسة في حدود بيئتها الخاصة وأساتذتها وناظرها وتلاميذها. وكما غلّ هذا التركيز يد النظار والمدرسين، كذلك غلّ يد الوزارة نفسها عن العناية بالمسائل الفنية عناية كافية مثمرة. وإذا كان زمن الوزارة مشغولاً بأصغر الشئون المدرسية من عقوبات التلاميذ، ومواظبتهم، وإعادة قيدهم، واعتماد جداول الدروس لم يبق منه إلا القليل للتفرغ للشئون الفنية ودراسة السياسة العليا للتعليم". ترى هل تغير الوضع من 1935 وحتى 2006؟ أليست الصورة واحدة؟ الفرق الوحيد والأهم أنه في سنة 1935 وجد وزير المعارف في ذلك الوقت الشجاعة للاعتراف بالخطأ ومسئولية الوزارة التي يرأسها عن النتائج السلبية للنظام التعليمي، أما الآن فلم يوجد بعد الوزير الذي يكرر نهج الهلالي بك!!.

ولا تختلف حال الجامعات المصرية الآن عن حال مدارس المحروسة، ويكاد ينطبق عليها ذات التشخيص الذي أوضحه الهلالي بك، فالجامعات كلها صور متكررة متشابهة تفتقد الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري، وترزح تحت سيطرة مركزية من وزارة التعليم العالي وتعاني من افتقاد مقومات الجامعة العصرية.

إن مراجعة أوضاع التعليم في مصر وإطلاق مبادرة حقيقية تقوم على دراسة الواقع وتمثل تجارب الدول التي سبقتنا في تطوير نظمها التعليمية وتحقيق طفرات هائلة فيه هي الأساس في تفعيل كافة المحاور في انطلاقة الديمقراطية نحو مستقبل أفضل وأحسن لمصر،وليس في ظني أننا بحاجة إلى المزيد من المؤتمرات وورش العمل ، وإنما نحن بحاجة إلى إرادة سياسية ديمقراطية تنزع عن المنظومة التعليمية السمة المركزية وتكرس إدارة اقتصادية واعية للموارد المخصصة للتعليم وتشرك المجتمع المدني في مسئوليات تطوير التعليم وتحمل أعباءه المالية والتقنية. وفي مقدمة الإصلاحات المقترحة في هذا السبيل توحيد إدارة المنظومة الوطنية للتعليم في وزارة واحدة تهتم بالاستراتيجيات والسياسات التعليمية العامة، وترك الحرية للإدارات التعليمية في المحليات لإدارة شئون المدارس أيضاً على أساس لا يهدر مسئولية إدارة المدرسة والقائمين عليها. وبنفس المنطق لن يستقيم حال الجامعات الحكومية إلا إذا تحررت من الإدارة البيروقراطية لوزارة التعليم العالية وتباين اتجاهاتها مع قدوم كل وزير جديد، إن الجامعات ينبغي أن تحصل على استقلالها المالي والإداري والأكاديمي وتخضع في إدارتها وتقييم أعمالها لمعايير الاعتماد العالمية. وبالضرورة لا بد من إلغاء هيمنة الدولة على تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية بها وترك ذلك لعملية اختيار ديمقراطية يرضاها أعضاء الأسرة الجامعية ويتحملون مسئولية اختيارهم. ناهيك عن رفع يد الأجهزة الأمنية عن التدخل في أمور الجامعات وإطلاق حرية العمل الطلابي الديمقراطي من غير ممارسات قمعية.

اللهم ألا قد بلغت، اللهم فاشهد.

كلمة أخيرة

أكتب هذه الكلمة الأخيرة مساء الأحد الخامس والعشرين من مارس 2007 واستشعر كما يستشعر جميع أبناء المحروسة أن الوطن يمر بمأزق خطير تسببت فيه تصرفات وقرارات نظام الحكم الذي لا يرى الأمور إلا من زاوية مصالحة وضرورات استمراره إلى الأبد بلا منازع. إن الوطن قد وصل إلى طريق مسدود لا مخرج منه سوى بتغيير ديمقراطي شامل على كافة الأصعدة يضع اتخاذ القرارات المصيرية في أيدي أبناء الوطن المهمومين بمشكلاته والحريصين على مستقبله ويفتح الطريق لمجتمع يقوم على التعددية الحزبية الحقيقية بلا موانع أو قيود، ويسوده القانون والالتزام بتداول السلطة.

إن نظرة سريعة على أحوال الوطن الآن تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك حدة المأزق وضراوة المأساة وقسوة ما يعانيه شعب المحروسة. فالكل في مصر تؤرقه قضايا وأحداث مصيرية تشير جميعها إلى الاختناق والاحتقان في كافة مرافق مصر المحروسة، ولنبدأ من الآخر:

1. احتراق منطقة المساكن العشوائية في قلعة الكبش والأهالي المتضررين من الحريق وفقدان كل ما يملكونه يتظاهرون أمام مجلس الشعب ورئيسه وهو نائب تلك المنطقة يرفض النزول إلى الأهالي ويكتفي على حد قوله بإجراء المكالمات الهاتفية مع كبار المسئولين لحل مشكلتهم. وفي اليوم التالي - وهم في العراء - يعتدي عليهم أفراد الأمن المركزي كما لو كانوا من المجرمين مستخدمين في ذلك القنابل المسيلة للدموع.
2. بعض أهالي المفقودين في حادث العبارة السلام 98 يتعرفون على ذويهم في لقطات تليفزيونية تظهرهم أحياء في الغردقة بعد إنقاذهم من الحادث ولكنهم مفقودين ولا يعرف أحد لهم طريقاً ولا تجيب الدولة ولا المسئولين عن تساؤلات الأهالي المكلومين.
3. عمال 4 شركات للغزل والنسيج يواصلون الإضراب بعد فشل المفاوضات والعاملون في غزل شبين يتهمون مسئولي الشركة بصرف الأرباح وحدهم.
4. توطن مرض أنفلونزا الطيور في مصر والدولة لا تزال تبحث في سن قانون يجرم تداول الطيور الحية ولا تزال تخطط لزيادة طاقة المجازر المؤهلة لمنع ذبح الطيور في محال البيع أو في المنازل.
5. مبارك يطالب بضرورة الالتزام بالشفافية الكاملة عند تطبيق برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وكأن مصدر عدم الشفافية غير معروف، وإذا كان الرئيس يطالب فماذا نفعل نحن؟ والمشتري السعودي لشركة عمر أفندي يستعين بمدير يهودي لإدارته - على حد ما نشرت الصحف-.
6. مبارك يطالب بأن احتكار القطاع الخاص يجب ألا يحل محل احتكار الدولة، ومع ذلك تزداد ضراوة القيادي الكبير في الحزب الحاكم محتكر الحديد والصلب ولا يحرك جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة ساكناً، ويمتد الاحتكار ليشمل صناعة الأسمنت.
7. نظيف يعلن أمام مجلس الشورى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 26 مليار دولار وأمريكا تمنح مصر 1.7مليار دولار مساعدات في 2008 والمواطنون لا يفقهون لماذا نتسول مساعدات أمريكا إذا كنا نملك كل تلك المليارات.
8. أكثر من نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر بما يقل عن دولار أمريكي واحد يومياً، ومركز المعلومات بمجلس الوزراء ينشر نتيجة استطلاع للرأي يقول إن 89% من المصريين راضون عن حكومة د. نظيف!!!
9. يبث التليفزيون الإسرائيلي فيلماً وثائقياً يعترف بقتل الأسرى المصريين في نكسة 1967 ووزير خارجية المحروسة يقول لن نقطع علاقاتنا مع إسرائيل لمجرد فيلم ويطالبها بالتحقيق في الموضوع وإفادة سيادته بالنتيجة. وينتهي الأمر عند هذا الحد وينسى المصريون الموضوع كما ينسون دائماً كل مصائبهم.

10. التعديلات الدستورية تلغي الإشراف القضائي على الانتخابات وتنتهك مواد الحريات العامة في الدستور بزعم حماية المصريين من الإرهاب!

في هذا المناخ المعتم الذي تعيشه مصر المحروسة بفضل إنجازات الحزب الحاكم سليل هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي، تتبدد آمال المعلمين في صدور الكادر الخاص بهم وتستخدمه الحكومة وسيلة ضغط لإجبار المعلمين للذهاب إلى الاستفتاء على التعديلات الدستورية رغم أنها لا تفي بما تعهدت به، ويتجاوز مشروع قانون الوظيفة العامة المقترح من وزير الدولة للتنمية الإدارية الأصول التشريعية ويتعثر أمام رفض الكافة لما جاء به من بدعة جعل التعاقد محدود المدة هو الأساس في شغل الوظائف العامة خلافاً للمبادئ الدستورية المستقرة، وكذلك بالنظر إلى اعتراض مجلس الدولة عليه. ويوالي وزير التعليم العالي طرح إصدارات متعددة من رؤيته لتطوير التعليم الجامعي بينما الجامعات ترزح تحت صنوف التخلف الأكاديمي والإداري وسيطرة الأمن على أنشطتها الرئيسية. ويرقص نواب الشعب الأفاضل في مجلسهم [وليس مجلس الشعب فإنه اسم على غير مسمى] فرحاً بانتصارهم على الشعب وإقرارهم 34 تعديلاً للدستور في جلستين، وتسرع الحكومة إلى إجراء الاستفتاء على تلك التعديلات بعد أقل من أسبوع واحد على إقرارها وعلى الرغم من كل الاعتراضات من كافة القوى الوطنية، ويصدر شيخ الأزهر فتواه القاطعة بأن الامتناع عن المشاركة في الاستفتاء على الدستور كتمان للشهادة يعتبر الشخص بسببها آثماً.

تلك عينة من مظاهر المأزق الذي يعيشه المصريون في الألفية الثالثة بينما العالم حولنا يتسابق في النمو والتحضر وتدعيم الديمقراطية حتى في موريتانيا!!

والسؤال هل هذا مأزق مصر أم هو مأزق نظامها الحاكم؟ أترك الإجابة لفطنة القارئ، أو أن البحث عن إجابة قد يجعل إعادة قراءة هذا البرنامج من أوله مطلوباً.

دكتور علي السلمي

مدينة السادس من أكتوبر

2 إبريل 2007

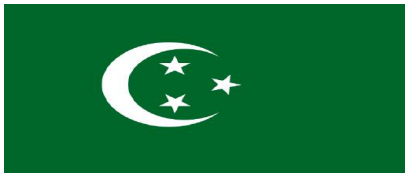

يا مصـــــــــــــــــــــــري

دراعك يا مصري ليه ترخي و الكون ساعك

و نيل جميل حلو بتاعك يشفي اللهيب

خلق إلهك مقدونيا على سردينيا

و الكل زايطين في الدنيا ليه أنت كئيب

وادي العراق نصب النصبة و دخل العصبة

وأرضك أنت دهب خصبة من غير أنابيب

لكن قعادك متخبي عند "جروبي"

جعل جميع جرابيع ربي تمد الكلاليب

ما تحط نفسك في العالي و تنباع غالي

و تتف لي ع اللي ف بالي من غير ما تعيب

و تقول له كرماء لضيوفنا لكن صوفنا

ما يتنتفش إلا بكيفنا و بيد حبيب

شاعر الشعب بيرم التونسي

على اسم مصر

على اسم مصر التاريخ يقدر يقول ما شاء
أنا مصر عندي أحب وأجمل الأشياء
باحبها وهي مالكة الأرض شرق وغرب
وباحبها وهي مرمية جريحة حرب
باحبها بعنف وبرقة وعلى استحياء
واكرهها والعن أبوها بعشق زى الداء
واسيبها واطفش في درب وتبقى هي في درب
وتلتفت تلاقيني جنبها في الكرب
والنبض ينفض عروقي بألف نغمة وضرب
على اسم مصر
صلاح جاهين

وأخيراً
" حتى الحجارة.. أعلنت عصيانها.."

من كان مثلي لا يموت وإن تغيّر حاله
وبدا عليه .. ما بدا
بعض الحجارة كالشموس
يغيب حينا ضوؤها
حتى إذا سقطت قلاع الليل وانكسر الدجى
جاء الضياء مغردا
سيظل شيء في ضمير الكون يشعرني
بأن الصبح آت إن موعده غدا
ليعود فجر النيل من حيث ابتدا..

فاروق جويدة